

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله وصحبه أجمعين بسم الله الرحمن الرحيم  
 معلوم اوله که اولاً اسقاط دوزینویه مسئله سنی بیا ایدر لغم مثلاً بر آدم  
 وفات انسته وقت سنی زبیه فدیه بیسی بوز بیکری در هم بغدادی ایدر الق وقت  
 نماز سنی فدیه کی سکن باب ایدر بر ایلق نماز سنی فدیه کی التي غرض ایدر بر ایلق  
 نماز سنی فدیه کی بیسی بیک غرض کی ایدر اسقاط معلومتی ایدر وقت و غنی افجیه  
 نماز سنی مشهور هم یعنی قاج کونلور قاج ایلق قاج ایلق نماز اودر که  
 ایدر اول مبتدعی قاج بیستنه هم بیستنی هاب ایدر لاندی حکم اون ایکه سنی  
 بقا روی باقونه قالدر که هاب ایدر لاندی مسئله بر آدم وفات انسته التي غرض  
 نورس بر ایلق نماز اودر اول آدم التي بیستنه ایدر اون ایکه بیستنی هاب ایدر  
 نرقه باق قاله ایدر اول التي غرض الینه الوب قشونه بر فقیر آدم  
 انساب دیه که عطفه ایدر فلان او غلط فلاننی بر ایلق اسقاط معلومتی ایدر  
 لغنی سنی و بر دم دیه اول فقیر هم الیم قبول ایدر دیه بیه کا هبیه اندر اندر  
 و کمنه سنی ایدر سنگی و به شروع اوزر شونی سکا و بر دم دیه بر کنه و بر کنه





کتابخانه عمومی

فصل اول

و در این فصل

مباحث

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a note, located in the lower right quadrant of the page.



تعريف كلة

تعريف فعل

١٠٩٩

تعريف اسم

لفظ وضع لعني معرد

وهو مادون بهيئة وضعاً  
على احد الامنة الثاوية

وهو مادون على معنى متخل  
بالفهم غير مقترنه باحد

الامنة خلاصة

تعريف مرفوع

تعريف ثبوتية

وهو مادون على معنى غير

حركة الآخر

متقل بالانفصام

تعريف لفظ اقدم من دار

وهو ما اقبل من بين

الاشياء على معنى اقدم

وهو ما يتاخر به الال

نظراً على بزمه

والا اقبل آت من

او من

نظراً على بزمه

والا اقبل آت من



❖ ❖ ❖ هذا فهرست ملاجى ❖ ❖ ❖

٥٢ . مفعول مالم يسم فاعله	٢ . الكلمة
٥٤ . المبتدأ والخبر	٧ . الكلام
٦٢ . وقد يحذف المبتدأ	٩ . الاسم
٦٤ . خبران واخواتها	١١ . خواص الاسم
٦٥ . خبر لائى الجنس	١٣ . فالمعرب
٦٦ . اسم ما ولا المشبهين بلبس	١٥ . الاعراب
٦٧ . المنصوبات	١٦ . انواع الاعراب
٦٧ . المفعول المطلق	١٧ . العامل
٧٢ . المفعول به	٢٢ . غير المنصرف
٧٣ . المنادى	٢٥ . العدل
٨٢ . ترخيم المنادى	٢٩ . الوصف
٨٨ . ما ضم طامه	٣٠ . التانيث
٩٥ . التحذير	٣١ . المعرفة
٩٦ . المفعول فيه	٣٢ . العجمة
٩٨ . المفعول له	٣٣ . الجمع
١٠٠ . المفعول معه	٣٦ . التركيب
١٠٢ . الحال	٣٧ . الالف والنون
١١٠ . التمييز	٣٨ . وزن الفعل
١١٨ . المستثنى	٤٣ . المرفوعات
١٢٨ . خبر كان واخواتها	٤٣ . الفاعل
١٢٩ . اسم ان	٤٥ . الاضمار قبل الذكر
١٢٩ . المنصوب بلا لى لنى الجنس	٤٨ . التنازع

١٩٤ الاصوات	١٣٣ نعت اسم لا المبني
١٩٥ المركبات	١٣٦ خبر ما ولا
١٩٧ الكنايات	١٣٧ المجزورات
٢٠٣ الظروف	١٣٩ فالاضافة المعنوية
٢١٠ المعرفة والذكرة	١٤٢ والاضافة اللفظية
٢١١ العلم	١٥١ التوابع
٢١٢ اسماء العدد	١٥٢ النعت
٢٢٠ المذكر والمؤنث	١٥٦ والمضمر لا يوصف
٢٢٢ المثنى	١٥٨ العطف
٢٢٤ المقصور والمدود	١٦٤ التأكيد
٢٢٦ المجموع	١٦٧ البدل
٢٢٧ الجمع الصحيح المذكر	١٧٠ عطف البيان
٢٣٠ الجمع الصحيح المؤنث	١٧٢ المبني
٢٣٠ جمع التكسير	١٧٤ المضمر
٢٣١ المصدر	١٧٨ صفة جرت على غير من هي له
٢٣٣ اسم الفاعل	١٧٨ واذا اجتمع ضميران
٢٣٧ اسم المفعول	١٨٠ نون الوقاية
٢٣٨ الصفة المشبهة	١٨٢ ضمير الشأن والقصة
٢٤٢ اسم التفضيل	١٨٣ اسماء الاشارة
٢٥٣ الفعل	١٨٦ الموصول
٢٥٤ الماضي	١٨٨ الاخبار بالذي
٢٥٥ المضارع	١٩٠ ما الاسمية
٢٥٨ التاصيات للمضارع	١٩٢ اسماء الافعال

٢٦٥ الجازمات للمضارع	٣١٠ حروف العطف
٢٦٧ الشرط والجزاء	٣١٥ حروف التنبية والتداء
٢٧١ فعل مالم بسم فاعله	٣١٥ حروف الايجاب
٢٧٣ الاشمام	٣١٦ حروف الزيادة
٢٧٣ المتعدى وغير المتعدى	٣١٨ حروف التفسير والمصدر
٢٧٤ الافعال القلوب	٣١٩ حروف التحضيض والتوقع
٢٧٨ الافعال الناقصة	٣٢٠ حروف الاستفهام
٢٨٥ الافعال المقارنة	٣٢١ حروف الشرط
٢٨٨ فعل التعجب	٣٢٧ حرف الزرع
٢٩١ افعال المدح والذم	٣٢٧ تاء التأنيث
٢٩٤ حروف الجر	٣٢٨ التثوين
٣٠١ حروف المشبهة	٣٣١ نون التأنيث

2271  
4050  
745  
1800

(2271)

2271

4050

745

1800

تعريف اضافية  
 تعريف اعراب  
 كونه الشئ مفاداً  
 بتقدير مرقوم لا بد منه  
 لفظاً  
 ما اختلف  
 اعرابه

معباه اخذ به وفاق ما روي  
 الامام عليه السلام يوم بارز كني

7-3-68 1545





تعريف اضافته  
تعريف العرب  
كلمة الشيخ مضافاً  
بتقدير مرفوع لا بدركه  
لفظاً  
ما اختلف  
افره به

سبابة اخذ به وقت تاريخي  
الكلوه صلاحيه يوم تاريخي

7-3-68

1284



ومفهوما جزء من مفهومه فقال (الكلمة) قيل هي والكلام مشتقان  
 من الكلم يتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح  
 وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال  
 \* جراحات السنان لها التيام \* ولا يلتام ما جرح اللسان \*  
 والكلم بكسر اللام جنس لاجمع كثر وثمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد  
 انكلم الطيب وقبل جمع حيث لا يقع الاعلى الثلث فصاعدا والكلم  
 الطيب يأول ببعض الكلم الطيب واللام فيها للجنس والتاء للوحدة  
 ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالواحد والوحدة بالجنسية  
 يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد  
 الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة (لفظ) اللفظ في اللغة  
 الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت التولة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة  
 ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به  
 الانسان حقيقة كان او حكما متهما كان او موضوعا مفردا كان  
 او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمثنوي في زيد ضرب  
 واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ  
 وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه  
 احكام اللفظ فكان لفظا حكما لاحقيقة والمحدوف لفظ حقيقة لانه  
 قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخله فيه  
 اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن  
 والدوال الازبع وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب غير  
 داخله في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظه  
 لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ  
 اخصر (وضع) الوضع تخصيص شيء بشئ بحيث متى اطلق او احس  
 الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قبل يخرج عنه وضع الحرف حيث  
 لا يفهم منه متى اطلق بل انما اطلق مع ضم ضميمة واجب عند بيان المراد

٤ اشمل وعلى الاول  
 فللدلالة على انه عليه  
 السلام يستحق الصلوة  
 بمرتبة النبوة ويعلم منه  
 استحقاقه عليه السلام  
 بمرتبة الرسالة الطريق  
 الاولى وهذا مما لا يعلم  
 قائله ولقد اصاب  
 الشارح في تعبيره عنه  
 ببعض الشعراء وكذا  
 المولى الفساري في  
 حاشية ديباجة المطول  
 حيث قال كما قيل  
 جراحات السنان الخ  
 وقد غلط فيه  
 الكازروني ومن قلده  
 نعم ذكر الميبدى فيما  
 جمعه من الديوان  
 المنسوب الى الامام  
 علي رضي الله عنه  
 ما يقرب من هذا \*  
 وكل جراحة فلها دواء  
 وسوء الخلق لبس له  
 دواء (حاشية)

متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلاضم ضميحة غير صحيح  
 ولا يعد ان يقال ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان  
 في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد (لعمري)  
 المعنى ما يقصد بشئ فهو اما مفعول اسم مذكور بمعنى المقصد  
 او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كرمي ولما كان  
 المعنى مأخوذا في الوضع فذكر المعنى بعدم مبنى على تجر يده عنه فخرج  
 به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذا لم يتعلق بها وضع وتخصيص  
 اصلا وبقيت حروف التهجاء الموضوعة لغرض التركيب لابازاء المعنى  
 وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لابازاء المعنى فان قلت  
 قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع  
 لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره  
 فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظة  
 الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت  
 بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعات  
 بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع  
 بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلتي افراده  
 الفاظ كلفظة الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى  
 عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ  
 مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن  
 الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلتي هو الموضوع له  
 في الحقيقة (مفرد) وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه حينئذ  
 ما لا يدل جزاء لفظه على جزئه وفيه انه يؤهم ان اللفظ موضوع  
 للمعنى المنصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك  
 فان اتصفا في المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي  
 ان يرتكب فيه مجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا او مر فروع على انه صفة

لللفظ ومعناه حينئذ ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد حينئذ من بيان  
 نكتة في إيراد أحد الوصفين جملة فملية والآخر مفردا وكان النكتة  
 فيه التنبية على تقدم الوضع على الأفراد حيث أتى به بصيغة المضى  
 بخلاف الأفراد وإما نصبه وإن لم يساعد رسم الخط فعلى أنه  
 حال من الضمير المستكن في وضع أو من المعنى فإنه مفعول بواسطة  
 اللام ووجه صحته أن الوضع وإن كان مقدما على الأفراد بحسب  
 الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالة  
 وقيد الأفراد لإخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية أو غير  
 كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الزجل وقائمة وبصري  
 وأمثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء معناه لكنه يعد لشدة  
 الامتزاج لفظية واحدة وأعراب بأعراب ويبقى مثل عبد الله  
 علما داخلا فيه مع أنه معرب بأعرابين ولا يخفى على الفطن العارف  
 بالغرض من علم الحيوانه لو كان الأمر بالعكس لكان أنسب وما أورده  
 صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على  
 معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فإنه لا يقال له لفظية واحدة  
 وبقي مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظية واحدة داخلا  
 فيه فأخرجه بقيد الأفراد ولو لم يخرج به بتركه لكان أنسب كما عرفت  
 وأعلم أن الوضع يستلزم الدلالة لأن الدلالة ككون الشيء بحيث  
 يفهم منه شيء آخر فحق تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر  
 الوضع لا حاجة إلى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة  
 لا تستلزم الوضع لا مكان أن تكون بالعقل كدلالة ديز السموع من  
 وراء الجدار على وجود الالفاظ وأن تكون بالطبع كدلالة أحاح  
 على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل  
 (وهي أي الكلمة) (اسم وفعل وحرف) أي منقسمة إلى هذه الأقسام  
 الثلاثة منحصرة فيها (لأنها) أي الكلمة لما كانت موضوعا لمعنى

راجع اللفظ الظاهر باعتبار المعنى  
 فأنفع ما قيل من أن الظاهر أن جميع  
 اللفظة الكلمة فالاجتماع مبرر ولا  
 يضي القبح لأنه يلزم حينئذ  
 تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى  
 غيره لأن لفظة الكلمة اسم  
 لدخول تقدم عليها فيلزم  
 تقسيم الاسم إلى الاسم وإلى  
 غيره وهو فاسد وإن جمع  
 الظاهر المفرد الكلمة وهو  
 وهو لفظ وضع لمعنى مفرد  
 في التقسيم صحيح ولا يصح  
 الاجتماع لأن المفرد مفرد  
 والمركب لا يرجع إلى المفرد  
 صريح كاشف

والوضع يستلزم الدلالة فهي (أما) من صفتها (ان تدل على معنى) كائن (في نفسها) أي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية (أو) من صفتها ان (لا) تدل على معنى في نفسها بل تدل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجي تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم (الثاني) وهو ما لا يدل على معنى في نفسها (الحرف) كمن والى فانهما تحتان في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء وال انتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف أي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما ستعرف (و) القسم (الاول) وهو ما يدل على معنى في نفسها (أما) من صفتها (ان يقرن) ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها (باحد) الازمنة الثلاثة) اعني الماضي والحال والاستقبال أي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا مقارنتا له (أو) من صفتها ان (لا) يقرن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنهما مع احد الازمنة الثلاثة القسم (الثاني) وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة (الاسم) مأخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحدة الكلام دون اخويه وقبل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماء (و) القسم (الاول) وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة (الفعل) سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر (وقد علم بذلك) أي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة (خذ كل واحد منها) أي من

تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اى به وجه الحصر ان الحرف كلمة  
لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها  
والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلاثة  
والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة  
فالكلية مشتركة بين الاقسام الثلاثة والحرف يمتاز عن اخويه بعدم  
الاستقلال في الدلالة والفعل يمتاز عن الحرف بالاستقلال وعن  
الاسم بالافتقان والاسم يمتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل  
بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده ومانع عن  
دخول غيره فيه واهس المراد بالحد ههنا الا المرف الجامع المانع  
ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر  
ثم نهى عليها بقوله وقد علم بذلك الخ ثم صرح بها فيما بعد بنوعه على  
نفاوت مراتب الطبائع (الكلام) في اللغة ما يتكلم به قليلا كان  
او كثيرا وفي اصطلاح النحاة (ما تضمن) اى لفظ تضمن (كلمتين)  
حقيقة او حكما اى يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالتضمن اسم  
فاعل هو المجموع والتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين  
فلا يلزم اتحادهما (بالاسناد) اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى  
الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما  
الى الاخرى بحيث يفيد مخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليها  
فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير  
الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد  
الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل  
فاصل وبقيد المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب  
زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب  
فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدى بهما ملفوظة والاخرى  
متروكة وينبغي اسناد يفيد مخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان

يد

الاسم في الجنس كانه قد في الكلمة بالجنس ويقال هذا هو  
الاسم في الجنس والاسم في الحقيقة والاسم في الطبيعة كانه في الوجود

عم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد  
 ابوه قائم اوقام ابوه فان الاخبار في هذه الجمل مع انها مركبات  
 في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسيق  
 مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل لبس بكلمة  
 فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت  
 زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام  
 هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى فانه صريح في ان  
 الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل  
 وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا  
 ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا  
 ولم يقيد بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيد به  
 فيثبت بصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا  
 بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود  
 لذاته وحينئذ يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة (ولايتأتى)  
 اى لا يحصل (ذلك) اى الكلام (الافى) ضمن (اسمين) احدهما مسند  
 والاخر مستند اليه (او فى) ضمن (اسم) مسند اليه (وفعل) مسند  
 وفى بعض النسخ او فى فعل واسم فان التركيب للثنائى العقلى بين  
 الاقسام الثلاثة يرتقى الى ستة اقسام ثلاثة منها من جنس واحد اسم  
 واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل  
 اسم وحرف وفعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون  
 الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا فى  
 اسمين او فى اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية فى الحرف والحرف  
 كلاهما مفقودان وفى الفعل والفعل وفى الفعل والحرف المسند اليه  
 مفقود وفى الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا  
 فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد



بتقدير ادعوا زيدا فلم يكن من تركيب الحروف والاسم بل من تركيب  
 الفعل والاسم الذي هو المنوى في ادعوا (الاسم مادل) اى كلمة دلت  
 (على معنى) كأن (في نفسه) اى في نفس مادل يعنى الكلمة فتذكر  
 الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح المفصل  
 الضمير مادل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اى مادل على معنى  
 باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه  
 كقولك الياز في نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها  
 ولذلك قيل الحرف مادل على معنى في غيره اى حاصل في غيره  
 اى باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصله  
 ما ذكره بعض المحققين حيث قال كان في الخارج موجودا قائما  
 بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا  
 ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك شيئا  
 وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظته  
 العقل قصدا وبلذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته  
 ولزمه لعقل متعلقه اجالا وتبعاً من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا  
 الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم  
 كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم  
 والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظته العقل  
 من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجملة آفة لتعرف حالتها  
 كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه  
 وبه ولا يمكن ان يتعقل الابد كمتعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه  
 الانضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع  
 لمعنى كللى ولفظه من موضوعه لكل واحد من جزئياته المخصوصة  
 المتعقلة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها  
 وذلك المعنى الكللى يمكن ان يتعقل قصدا وبلا حظ في حد ذاته

اى مادل على معنى كائن باع  
 امر خارج عن المعنى

واكون  
 وقال عبد القاهر بن  
 عبد الرحمن الجرجاني  
 في بعض مصنفاته  
 ان الكلام يحصل بين  
 الحرف والاسم في  
 النداء نحو يازيد هذا  
 كلامه فيخزم حصره  
 بقوله ولا يتأتى ذلك  
 الا في اسمين او في فعل  
 واسم واجاب عنه  
 الاندلسي في المختص  
 بان الحرف هناك نائب  
 عن الفعل او اسم فعل  
 على ما قيل فلذلك  
 انتظم منه ومن الاسم  
 كلام

استبحار  
 النواحي

فبستقل بالمفهومية ويصلح ايضا ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لابد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات للملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكيونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكيونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فراجع كيونة المعنى في نفسه وكيونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجهه الجاصر من كيونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة الفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كيونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهوره لا يخلت حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعيا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لانها تعقل متعلقاتها اجالا وتبعها من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لانها الغير من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلية في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على

معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اغنى الحدث وكان ذلك المعنى  
 مقترنا باحد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله  
 (غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة) اي غير مقترن مع احد الازمنة  
 الثلاثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى  
 فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد  
 بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول قد دخل فيه اسماء  
 الافعال لان جميعها اما منقول عن المضار الاصلية سواء كان  
 النقل فيه صريحا محورا يد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير  
 صريح نحو هيئات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن  
 قواة مصدر قوي او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا  
 نحو صه او عن الظرف او عن الجار والمجرور نحو املك زيدا  
 و عليك زيدا فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلاثة  
 بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان  
 نحو عسى وكاد لاقران معناهما به بحسب اصل الوضع وخرج عنه  
 المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال  
 يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلاثة فبدل على واحد معين  
 ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواء  
 نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواء و اين الدلالة من الارادة  
 ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليقيد  
 زيادته معرفة به فقال (ومن خواصه) منها بصيغة جمع الكثرة  
 على كثرتها وبمن التبعية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع  
 خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة  
 لجميع افراد ماهي خاصة له كالكتاب بالقوة للانسان او غير شاملة  
 كالكتاب بالفعل له فن خواص الاسم (دخول اللام) اي لام التعريف  
 ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا لليم في قوله عليه السلام

مقترن بعد ازمته ثلاث



(و) منها (الاضافة) اى كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بد كره  
لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاصا لوازمها من التعريف  
والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا  
لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع  
الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتأويل المصدر اى يوم ينفع  
صدق الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم  
وانما قسمنا الاضافة بتقدير حرف الجر لثلاثا ينتقض بقولنا مررت  
بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا (وهو)  
اى الاسم قسمان (معرب ومبنى) لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا  
مع غيره او لا والاول اما ان يشبه مبنى الاصل او لا وهذا اعني المركب  
الذى لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب  
والمركب الذى يشبه مبنى الاصل مبنى (فالمعرب) الذى هو قسم  
من الاسم (المركب) اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يتحقق  
معه عامله فيدخل فيه زيد وقام وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء  
بمخلاف ما لبس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا  
زيد عمرو بكر ومخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق  
معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند  
المصنف (الذى لم يشبه) اى لم يتناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب  
(مبنى الاصل) اى المبنى الذى هو الاصل في البناء فالاضافة يمانية  
وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل  
هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابهها لمبنى الاصل كما سبق في باب  
ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشف جعل الاسماء المعدودة  
العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب  
الذى هو اسم مفعول من قولك احربت فان ذلك لا يخص الا باجراء  
الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر

قوله من التعريف آه  
فيه ان تعريف الحديث  
وتخصيصه بمعنى  
تقليل الاشتراك  
متصور ووضع  
مطلق الجذب لا ينافي  
ذلك لان رجلا  
موضوع لمهم ثم عين  
يدخل اللام عليه  
وهذا كالصفات فانه  
دخل عليه حرف  
التعريف لتعيين  
الذات التي هي جزء  
معناه واما التخفيف  
في الاضافة فقد تكون  
بمخالف التنوين وقد  
تكون بمخالف الضمير  
كما سيصرح به  
الشارح والاول  
وان كان غير متصور  
لكن الثاني متصور

العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو  
الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية  
حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما  
وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احدا ولذلك  
يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور  
عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان  
الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في  
التركيب من لم يتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم  
فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها  
في معرفة اصطلاحاتهم فالمراد من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما  
يختلف آخره في كلامهم ليجهل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فيعرفته  
متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة  
بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا انه مما يختلف  
آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فليزعم تقدم الشيء على نفسه فينبغي  
ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفه به من جملة  
احكامه كما فعله المصنف (وحكمه) اي من جملة احكام المعرب وآثاره  
المرتبة عليه من حيث انه معرب (ان يختلف آخره) اي الحرف  
الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة  
او حكما اذا كان اعرابه بالخرروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة  
اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة (باختلاف العوامل)  
اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض  
منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا <sup>معرفة</sup> اختلافها بكونه  
في العمل لثلاث مقتضى مثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت  
زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف  
بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافها

الاسم في الجمل

(لفظا او تقديرا) نصب على التمييز اى يختلف لفظ آخره او تقديره  
او على المصدرية اى يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف  
لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا  
كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان امله فتى  
وفتيا وفتى انقلب اليه الفا قصارا الاعراب تقديريا والاختلاف  
اللفظي والتقديرى انعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه  
لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احدا ومررت باحدا وقولنا رأيت  
مسلمين ومررت بمسلمين مثني او مجموعا فانه قد يختلف العوامل فيه  
ولا اختلاف في آخر احدا حقيقة بل حكما فان فتحه احدا بعد  
النصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية  
والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل  
حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب  
ولا في العوامل اذ اركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى  
الاصل مع عامله ابتداء ويزنّب عليه الاعراب بل هناك حدوث  
الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب  
والاختلاف حكم آخر فلولم يدخل احد الحكمين في الآخر لافساد  
فيه فان المعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا  
من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه  
الشاملة (الاعراب ما) اى حركة او حرف (اختلف آخره) اى  
آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة (به) اى بتلك الحركة  
او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يراد العيامل  
والمقتضى ولو اقيمت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به  
فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل والمقتضى  
من الاسباب البعيدة وبقيد الحثية خرج حركة نحو غلامى لانه  
معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب

لبس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا  
 القدر تم حد الاعراب نجما ونمعا لكن المصنف اراد ان يبين على  
 فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني  
 المتصورة عليه وكأنه اراد هذا المعنى حيث قال لبس هذا من تمام  
 الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد  
 يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم  
 غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله يختلف آخره يعني يختلف  
 آخره (ليدل) الاختلاف او ما به الاختلاف (على المعاني) يعني  
 الفاعلية والمفعولية والاضافة (المتصورة) على صيغة اسم الفاعل  
 (عليه) اي على المعرب على تضمن مثل معنى الورد او الاستيلاء يقال  
 اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد  
 واحد على سبيل المناوبة والبديلة لاعلى سبيل الاجتماع فاذا تداولت  
 المعاني المتضمنة للاعراب على المعرب متعاقبة متناوبة غير مجمعة  
 لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوق بسببها  
 اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك  
 المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني  
 وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل  
 على المسمى والاعراب على صيغة ولا شك ان الصفة متأخرة عن  
 الموصوف فالانساب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال  
 عليه وهو مأخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني  
 المتضمنة للاعراب او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون  
 الهزيمة للسلب فيكون مضافا ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد  
 التباس بعض المعاني ببعض (وانواعه) اي انواع اعراب الاسم  
 ثلاثة (رفع ونصب وجر) هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات  
 والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البانية اصلا

هذا المعنى



بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البناية  
 غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة (فالرفع) حركة كان او حرفا  
 (علم الفاعلية) اى علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما لبشمل  
 المحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما (والنصب) حركة  
 كان او حرفا (علم المفعولية) اى علامة كون الشيء مفعولا حقيقة  
 او حكما لبشمل المحقات به (والجر) حركة كان او حرفا (علم الاضافة)  
 اى علامة صكون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها  
 مصدرا لم يتنجس الى الحاق الباء المصدرية اليها كما في الفاعلية  
 والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع  
 ثقل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقل لالقبيل والنصب  
 خفيف والمفعول كثير لانه خمسة فاعطى الخفيف للكثير  
 ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له **العامل**  
 لفظيا كان او معنويا (ما به يقوم) اى يحصل (المعنى المقضى) اى  
 معنى من المعاني المقنونة على المعرب المقتضية (للاعراب) في جاني  
 زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها  
 وقد آيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل  
 النصب علامة لها وفي مروت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة  
 في زيد فجعل الجر علامة لها (فللفرد المنصرف) اى الاسم المفرد  
 الذي لم يكن مثنى ولا جموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل (و) كذا  
 (الجمع المكسر المنصرف) اى الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما  
 ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين  
 من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب  
 ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب  
 بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلاث في الاحوال الثلاث  
 والاعراب فيهما بالحركات الثلاث في الاحوال الثلاث فالاعراب فيهما

(بالضمة رفعا) أى حالة الرفع (و الفتححة نصبا) أى حالة النصب  
(والكسرة جرا) أى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجزا على  
الظرفية بتقدير مضاف ويحمل النصب على الحالية والمصدرية  
فالقسم الأول مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم  
الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة \* جمع المؤنث  
السالم \* وهو ما يكون بالالف والتاء واجتزأه عن المكسر فإنه قد علم  
(بالضمة) رفعا (والكسرة) نصبا وجزا فان النصب فيه تابع للجر  
اجزاء للرفع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب  
فيه تابع للجر كما سيحكي ذكره مثل جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت  
بمسلمات (غير المنصرف بالضمة) رفعا (والفتححة) نصبا وجزا  
فالجر فيه تابع للنصب كما سندكره نحو جاءني احد ورأيت احد  
ومررت باحد (أخوك وأبوك وجوك) بكسر الكاف لان الحم قريب  
المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها (وهنوك) والهن الشيء  
المتكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة  
وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية (فوك) وهو أجوف واوى  
لامه هاء اذا صلح فوه (وذومال) وهو أقيف مقرون بالواو ين اذا صلح  
ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف  
الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة (بالواو) رفعا  
(والالف) نصبا (والباء) جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة  
اذ مصغراتها معرفة بالحرركات نحو جاءني أخيك ورأيت أخيك ومررت  
بأخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها مغرب باعراب التثنية والجمع  
وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة (مضافة) لانها  
اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحرركات  
نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة  
ولكن (الى غيرياء المتكلم) لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم

فخالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالثال  
لثلاثيهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب  
هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثني وجمع المذكر  
السالم بالحروف ارادوا ان يحملوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك  
لثلاثيكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا  
اسماء ستة لان اعراب كل من المثني والمجموع ثلاثة فجعلوا في مقابلة  
كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشايتها المثني  
في كون معانيها منبثة عن تعدد ولو جود حرف صالح للاعراب  
في اواخرها حين الاعراب سمعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة  
الانحياز كيدوم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف  
المحذوفة عند الاعراب ﴿ المثني ﴾ وما يلحق به (و) هو (كلا)  
وكذا كلنا ولم يذكره لكونه فرع كلا (مضافا) اى حال كون كلا  
وكلنا مضافا (الى مضمرة) وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد  
وباعتبار معناه مثني فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه يقتضى  
الاعراب بالحروف فروعى فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى  
المظهر الذى هو الاصل روى جانب لفظه الذى هو الاصل واعرب  
بالحركات التى هى الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان آخره  
الف تسقط بالتخفيف الساكنين نحو جاءنى كلا الرجلين ورأيت  
كلا الرجلين وممرت بكلا الرجلين واذا اضيف الى الضمير الذى  
هو الفرع روى جانب معناه الذى هو الفرع واعرب بالحروف التى  
هى الفرع نحو جاءنى كلاهما، ورأيت كليهما وممرت بكليهما فلذلك  
قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمرة (واثنان) وكذا  
اثنان واثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها  
صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها (بالالف) رفعا (والياء)  
المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجئ ﴿ جمع المذكر السالم ﴾

و المراد به ما سمي به اصطلاحاً وهو الجمع بالواو والنون أو بالياء  
 والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكراً  
 يجمع بالواو والنون (و) ما لحق به وهو (اولو) جمع ذولا عن لفظه  
 (وعشرون واخواتها) أي نظائرهما السبع وهي ثلاثون إلى تسعين  
 وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلاثون جمع ثلاثة ولا لصح إطلاق  
 عشرين على ثلاثين لأنه ثلاثة مقادير العشرة وإطلاق ثلاثين على  
 النسيئة لأنها ثلاثة مقادير الثلاثة وعلى هذا القياس البواقي وإيضاً  
 هذه الألفاظ تدل على معان معينة ولا تعين في المجموع (بالواو)  
 رفعا (وبالياء) نصبا وجرا وإنما جعل أعراب المثني مع ملحقاته والجمع  
 مع ملحقاته بالحروف لأنهما فرعان للواحد وفي آخرهما حرف يصلح  
 للأعراب وهو علامة التثنية والجمع فتناسب أن يحصل ذلك الحرف  
 أعرابهما ليكون أعرابهما فرعاً لأعرابه كما أنهما فرعان للواحد لأن الأعراب  
 بالحروف فرع الأعراب بالحركة ولما جعل أعرابهما بالحروف وكان  
 حروف الأعراب ثلاثة وأعرابهما ستة ثلاثة للمثني وثلاثة للمجموع  
 فلو جعل أعراب كل واحد منهما تلك الحروف الثلاثة لوقع الالتباس  
 بينهما ولو خص المثني بهما بقي المجموع بلا أعراب ولو خص المجموع  
 بهما بقي المثني بلا أعراب فوزعت عليهما بأن جعلوا الألف علامة  
 الرفع في المثني لأنه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان  
 وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لأنه الضمير المرفوع للجمع  
 في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا أعرابهما بالياء حال الجر  
 على الأصل وفرقوا بينهما بأن فتحوا ما قبل الياء في التثنية لحقة  
 الفتح وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لنقل الكسرة وقلة  
 الجمع وحلوا النصب على الجر لا على الرفع لتناسبة النصب الجر  
 لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الأعراب إلى  
 الحركة والحروف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع

لأنه  
 وثنان

الاعراب اللفظي والتقديرى الذين اشار الى تقسيميهما فيهما سبق  
ولما كان تقديرى اقل اشار اليه اولاً ثم بين ان اللفظى ماعدها فقال  
تقديرى اي تقدير الاعراب (فيما) اي في الاسم المعرب الذى  
(تعذر) الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن  
الحرف الذى هو محل الاعراب قابلاً للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب  
بالحركة الذى في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ  
كالمصا بلام التعريف ومحدوفة بالتقاء الساكنين (كعصا) بالنون  
كان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة (و) كما في الاسم  
المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو (غلامي) فانه لما اشتغل  
ما قبل ياء المتكلم بالكسرة المناسبة قبل دخول العليل امتنع ان يدخل  
عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لها ذهب اليه  
بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظى غير مرضى  
(مطلقاً) اي في الاحوال الثلاث يعنى تكون الاعراب تقديرى  
في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير  
مخصص ببعضها (او استنقل) عطف على قوله تعذر اي تقدير  
الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذى استنقل ظهور الاعراب في لفظه  
وذلك اذا كان محل الاعراب قابلاً للحركة الاعرابية ولكن يكون  
ظهوره في اللفظ ثقبلاً على اللسان كما في الاسم الذى في آخره ياء  
مكسورة ما قبلها سواء كانت محدوفة بالتقاء الساكنين (كقاضى) او غير  
محدوفة كالقاضى (رفعا وجرا) اي في حالتى الرفع والجر لا في حالة  
النصب لاستئصال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة (ونحو مسلى)  
عطف على قوله كقاضى يعنى تقدير الاعراب للاستئصال قد يكون  
في الاعراب بالحركة مثل كقاضى وقد يكون في الاعراب بالحرف نحو  
مسلى بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مخصص بالاعراب بالحركة  
(رفعا) يعنى تقدير الاعراب في نحو مسلى انما هو في حالة الرفع فقط

منها على المصنف  
فان يجر محذوف

ط

فكأنه تعنى نفس اللفظة في اللفظ والاعراب

وهو من عن اللفظ الى اللفظ والاعراب

المكسورة والفتحة والضم على الاول من

فان في الترجيح جعل ما هو عليه على كونه

موجوداً بالفتحة ليكون ان في الاعراب

لكون البحث في

دون النصب والجرح نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلوي بسقوط  
 النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت  
 الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فليبق علامة  
 الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا  
 بخلاف حالتي النصب والجرح فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها  
 فان الياء المدغمة ايضاً ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا  
 في الاحوال الثلاث في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم وممرت  
 بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين  
 لم يبق الاعراب لفظاً بل صار تقديريا (واللفظي) اي الاعراب  
 المتلفظ به (فما عداه) يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب  
 او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان  
 غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس  
 الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفي بتعريفه  
 فقال **غير المنصرف ما** \* اي اسم معرب (فيه علتان)  
 تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما في اراسيبي ذكره (من)  
 علل (تسع او) عللة واحدة منها (اي من تلك التسع) (تقوم) هذه  
 العللة الواحدة (مقامهما) اي مقام هاتين علتين بان تؤثر وحدها  
 تأثيرهما (وهي) اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من  
 الامور التسعة لاكل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل  
التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع (عدل ووصف  
 وتأنيث ومعرفة \* وعجمة ثم جمع ثم تركيب) والعدول في عطف  
 هاتين علتين من الواو الى ثم لمجرد المحافضة على الوزن (والنون  
 زائدة من قبلها الف \* ووزن الفعل وهذا القول تقريب) فقوله زائدة  
 منصوب على انه حال اذا لمعنى وينع النون الصرف حال كونها زائدة  
 وقوله الف فاعل الظرف المتقدم اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف

اي في الاسم المعرب

المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها  
 ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدين ولو جعل  
 الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريده زيادة  
 الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليهما  
 في هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاني زيد  
 راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الـ **كوب**  
 وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريبا يعني ان  
 ذكر الالف للنسب بصورة النظم تقريبا لها الى الحفظ لان حفظ النظم  
 اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي  
 لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنتان منها لا واحدا والقول بانها تسع  
 تقرب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها  
 تسعة وقال بعضهم انها اثنتان وقال بعضهم انها احد عشر لكن  
 القول بانها تسعة تقرب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلاثة  
 ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيت فقال  
 (مثل عمر) مثال للعدل (واحد) مثال للوصف (وطحمة) مثال  
 للتأنيث (وزيب) مثال للمعرفة وفي ايراد زيب مثالا للمعرفة بعد  
 طحمة اشارة الى قسمي التأنيث اللفظي والمعنوي (وابراهيم) مثال  
 للجمعة (ومساجد) مثال للجمع (ومعدى كرب) مثال للتركيب (وعمران)  
 مثال للالف والنون (واحد) مثال لوزن الفعل (وحكمه) اي حكم  
 غير المنصرف والآخر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او علة  
 واحدة تقوم مقامهما (ان لا كسر) فيه (ولانوين) وذلك  
 لان لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعتان  
 فبشبه الفعل من حيث ان له فرعتين بالنسبة الى الاسم احديهما  
 افتقر الى الفاعل واخرى اشتقاقه من المصدر رفعه في الاعراب  
 المختص بالاسم وهو الجر والتوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا

تحقيق سورته

سورة  
 زيب

وهم الكسبيون والنون

كما سئل عن الفتح لانه اذا كان مقفلا وكسرا  
 يقع بعدهما بلا فصل حتى لا يتصل به

ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع  
الموصوف والتأنيث فرع التكبير لانك تقول قائم ثم تقول قائمة  
والتعريف فرع التكبير لانك تقول رجلا ثم تقول الرجل والجمعة في الكلام  
العرب فرع العربية اذا الاصل في كل كلام ان لا يخالط لسان آخر  
والجمع فرع الواحد والتكيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين  
فرع ما زيدنا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع  
ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا  
الوزن كان فرعاً لوزنه الاصل (ويجوز) اي لا يمتنع سواء كان  
ضروريا او غير ضروري (صرفه) اي جمعه في حكم المنصرف  
بادخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير  
المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وادخال  
الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقبل المراد بالصرف  
معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه  
(للضرورة) اي لضرورة وزن الشعر اورعاية القافية فانه اذا وقع  
غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرج  
عن الوزن او ازحاف يخرج به عن السلاسة اما الاول فكقوله  
\* صبت على مصائب لو انها \* صبت على الايام صرن لياليا \*  
واما الثاني فكقوله \* اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره \* هو المسك ما كرره  
يتضوع \* فانه لو وقع نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن  
يقع فيه زحاف يخرج به عن السلاسة كما يحكم به سلاسة الطبع فان قلت  
فالاحتراز عن الزحاف لابس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة  
قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري  
عند الشعراء واما الضرورة الواجبة لرعاية القافية فكما في قوله  
\* سلام على خير الانام وسيد \* حبيب اله العالمين محمد \*  
\* بشير نذيرها شمي مكرم \* عطوف رؤف من يسمى باحد \*

غير مقرر



فانه لو قال باحد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروى  
 فى سائر الايات الدال المكسورة (او التناسيب) اى ويجوز صرف  
 غير المنصرف ليحصل التناسيب بلفظه وبين المنصرف لان رعاية  
 التناسيب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم تفصل الى حد الضرورة  
 (مثل سلا سلا واغلا لا) حيث صرف سلا سلا لتناسب المنصرف  
 الذى يليه اعني اغلا لا فقول سلا سلا واغلا لا مثال لمجموع  
 غير المنصرف الذى صرف والمنصرف الذى صرف غير المنصرف  
 لتناسيب (وما يقوم مقامهما) اى العلة الواحدة التى تقوم مقام العلتين  
 اللتين ~~تقع~~ <sup>تقع</sup> علكان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام  
 العلتين ~~تكرر~~ <sup>تكرر</sup> هما احديهما (الجمع) البالغ الى صيغة منتهى الجموع  
 فانه قد تكرر فيها لجمعية حقيقة كالكالب واساور وانا عيم او حكما  
 كالمجموع الموافقة لها فى عدد الحروف والحركات والسكنات  
 كساجد ومصابيح وثانيهما التأنيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه  
 (و) هو (العا التأنيث) المقصورة والممدودة اى كل واحدة منهما  
 كجلى وجراء لانهما لازمان للكلمة وضعا لاتفارقانها اصلا فلا  
 يقال فى جلى جلى ولا فى جراء جراء فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة  
 تأنيث آخر فصارت التأنيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة  
 بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث  
 فلو غرض لها اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعى  
~~فوالعدل~~ <sup>فوالعدل</sup> مصدر مبنى للمفعول اى كون الاسم معدولا (خروجه)  
 اى خروج الاسم اى كونه مخرجا (عن صيغته الاصلية) اى عن  
 صورته التى يقتضى الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها  
 ولا يخفى عليك ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة  
 الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من  
 خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة باقية والتغيير

غير متكرر

نات

منه للمعنى

فمنه ضريح الفخر لانه لا يقتضى  
 عدلا ولان البحث فى الاسم

انما وقع في الصورة فقط فلا يتقص بما حذف عنه بعض الحروف  
 كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يدوم فان المادة لبست باقية فيهما  
 وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى  
 اى مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخله  
 تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخله تحته فخرجت  
 عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلانسل منها مخرجة  
 عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع  
 الشاذة لبست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيبا بل  
 انما جمع القوس والنايب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس  
 من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانيب واخراج اقوس  
 وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء  
 بما هو اعم منه اذا كان المقصود منه تمييزه عن بعض ماعده فيمكن ان  
 يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر الملل لاعن كل ماعده حيث  
 حصل بتعريفه هذا التمييز لا بأس بكونه اعم منه فيثبت لاحاجة في  
 تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكاليف واعلم اننا علم قطعنا انهم  
 لما وجدوا ثلث ومثلث واخرو جمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا  
 فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلية احتاجوا الى اعتبار  
 سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لانهم تنبهوا  
 للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب  
 آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل  
 للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق  
 الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد  
 دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده  
 محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيعرض له  
 اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل

الى التحقيق والتقدير انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا  
 او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل  
 فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله (بحقيقا) معناه خروجها  
 كائنا عن اصلي محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف (كثالث  
 ومثلث) والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظيهما  
 والاصل انهما اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني  
 القوم ثلاثة ثلاثة فسلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلاثة ثلاثة  
 وكذا الخ في ايجاد وموحد وثناء ومثنى الى رابع ومرجع بلا خلاف  
 وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في  
 منع صرف ثلاث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية  
 العارضية التي كانت في ثلاثة ثلاثة صارت اصلية في ثلث ومثلث  
 لا اعتبارا فيها فبما وضعها (واخر) جمع اخري مؤنث آخر واخراسم  
 التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس  
 اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث  
 لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم  
 انه معدول عما فيه اللام اى عن الآخر وقال بعضهم انه معدول  
 عما ذكر معه من اى عن اخر من وانما لم يذهب احد الى تقدير الاضافة  
 لانها توجب التنوين والبناء او اضافة اخرى مثلها نحو حيثنذ وقبل  
 ويأتيهم عدى ولبس في اخر المعدول شئ من ذلك فتعين ان يكون  
 معدولا عن احد الامرين (وجمع) جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك  
 كنع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان تجمع  
 على فعل كحمراء على جر وان كانت اسما ان تجمع على فعالى  
 او فعلاوات كحمراء على صحارى او صحراوات فاصلهما اما جمع  
 او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها هن واحدة منها لتحقيق  
 العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيق والاخر الصفة

الاصلية وان صارت بالعلية في باب التأكيد اسما وفي اجمع واخواته  
 احد السبين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا  
 لا يرد الجموع الشاذة كائيب واقوس فانه لم يعتبر اخرجهما عما هو  
 القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا  
 على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم  
 المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فن اين يحكم فيهما بالشذوذ  
 ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول (او تقديرا) اي خروجا  
 كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع  
 الصرف لا غير (كعمرو) كذلك (زفر) فانهما لما وجدا غير منصرفين  
 ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلية اعتبر فيهما العدل ولما توقف  
 اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده  
 غير منع الصرف فيهما ان اصلهما عام وزافر عدل عنهما  
 الى عمرو زفر (و) مثل (باب قطام) المعدولة عن قاطمة واراد  
 بآبها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء  
 (في) لغة (بنى تميم) فانهما اعتبروا العدل في هذا الباب جلالة على  
 ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وبوار وطمار فانهما مبنية  
 وليس فيها الاسميان العلية والتأنيث والسبيان لا يوجبان البناء  
 فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيهما العدل  
 لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جمعته معا غير منصرف  
 ايضا جلالة على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقيق السبين لمنع  
 الصرف العلية والتأنيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره  
 لا لتحصيل سبب منع الصرف ولذا يقال ذكر باب قطام ههنا  
 ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع  
 الصرف وانما قال في بنى تميم لان المجزيين ينونة فلا يكون مما  
 نحن فيه المراد من بنى تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا

فوات الرأى مبنية بل جعلوها غير منصرف فلاحاجة الى اعتبار العدل  
 فيها التحصيل سبب البناء وحل ما عداها عليها ﴿ الوصف ﴾  
 وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمه مأخوذة مع بعض صفاتها  
 سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل اجرفائه موضوع لذات  
 ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحجرة أو بحسب الاستعمال  
 مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب  
 العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرض له الوصفية  
 كما في المثال المذكور فانه لما جرى فيه على النسوة التي هي من  
 قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة  
 بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب  
 الوضع فالمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته  
 لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف رحمه الله تعالى (شرطه)  
 اى شرط الوصف في سببية منع الصرف (ان يكون) وصفا  
 (في الاصل) الذى هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا  
 ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقى على الوصفية  
 الاصلية او زالت عنه (فلا تضره) بان تخرجه عن سببية منع الصرف  
 (الغلبة) اى غلبة الاسمية (على الوصفية الاصلية) ومعنى الغلبة  
 اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينه كما ان  
 اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء  
 بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينه (فلذلك) المذكور من اشراط  
 ازالة الوصفية عدم مضرة الغلبة (صرف) لعدم اصاله الوصفية  
 (اربع في) قولهم (مررت بنسوة اربع وامتنع) من الضرف لعدم  
 مضرة الغلبة (اسود وارقم) حيث صار اسمين (اللمية) الاولى للحية  
 السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض (وادهم) حيث صار اسما

(للقيد) من الحديد لما فيه من الندمة اعنى السواد فان هذه الاسماء  
 وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاممية لكنها بحسب اصل الوضع  
 اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع  
 من الصرف في هذه الاسماء الوصفية الاصلية ووزن الفعل واما عند  
 استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل  
 والوصف في الاصل والحال (وضعف منع افعى) اسما (للحبة) بناء على  
 زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى الخبث (و) كذلك  
 منع (اجدل) اسما (للصقر) بناء على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه  
 من الجدل بمعنى القوة (واخيل) اسما (للطائر) اى لطائر ذى خيلان على  
 زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الحال ووجه ضعف منع الصرف في  
 هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعانى  
 الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاعمى الصرف  
 التائيد **التأنيث** اللفظي الحاصل (بالتاء) لا بالالف فانه لا شرط له  
 (شروطه) في سببية منع الصرف (العلمية) اى علمية الاسم المؤنث  
 ليصير التأنيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان  
 ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن  
 الكلمة (و) التأنيث (المعنوي كذلك) اى كالتأنيث اللفظي  
 بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التأنيث اللفظي  
 بالتاء شرط وجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجواز ولا بد  
 في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله (وشرط تحتم تأثيره) اى  
 شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف احد الامور  
 الثلاثة (زيادة على الثلاثة) اى زيادة حروف الكلمة على ثلاثة احرف  
 مثل زينب (او تحرك) الحرف (الوسط) من حروفها الثلاثة مثل  
 سقر (او الجمجمة) مثل ماء وجور وانما اشترط في وجوب تأثير التأنيث  
 المعنوي احد الامور الثلاثة ليخرج الكلمة بنقل احد الامور الثلاثة

عن الخفة التي من شأنها ان تعارض ثقل احد السبين فتراحم  
 تأثيره و ثقل الاولين ظاهر و كذا العجمة لان لسان العجم ثقل  
 على العرب ( فهذه يجوز صرفه ) نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأثير  
 التأنيث المعنوي اعني احد الامور الثلاثة و يجوز عدم صرفه نظرا  
 الى وجود السبين فيه ( وزينب و سقر ) علما لطبقة من طبقات النار  
 ( و ماء و جوز ) علمين لبلدين ( ممتنع ) صرفها اما زينب فللعلمية  
 و التأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره و هو الزيادة على الثلاثة  
 و اما سقر فللعلمية و التأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره و هو تحرك  
 الاوسط و اما ماء و جوز فللعلمية و التأنيث المعنوي مع شرط تحتم  
 تأثيره و هو العجمة ( فان سمي به ) اي بالثؤنث المعنوي ( مذكر  
 فشرطه ) في سببية منع الصرف ( الزيادة على الثلاثة ) لان الحرف  
 الرابع في حكم تاء التأنيث قائم مقامها ( فقدم ) و هو مؤنث معنوي  
 سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ( منصرف ) لان التأنيث  
 الاصل زال بعلميته للذكر من خبر ان يقوم شيء مقامه و العلمية  
 وحدها لا تمنع الصرف ( و عقرب ) و هو مؤنث معنوي سماعي باعتبار  
 معناه الجنسي اذا سمي به رجل ( ممتنع ) صرفها لانه وان زال التأنيث  
 بعلميته للذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم  
 ظهر التاء المقدركا يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف  
 عقرب فانه اذا صغرى قال فيه عقرب من غير اظهار التاء لان الحرف  
 الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية  
 و التأنيث الحكمي \* المعرفة \* اي التعريف لان سبب منع الصرف  
 هو وصف التعريف لاذات المعرفة ( شرطها ) اي شرط تأثيرها  
 في منع الصرف ( ان تكون علمية ) اي ان تكون هذا النوع من جنس  
 التعريف على ان يكون الباء مصدرية ( او منسوبة ) الى العلم  
 بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الباء للنسبة و انما جعلت

مشرطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا  
 في المبنيات ومنع الصرف من احكام العربيات والتعريف باللام  
 او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكمه كما سيجي  
 فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي  
 وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما  
 جعل البعض لان فرعية التعريف للتكثير اظهر من فرعية العلمية له  
 العجمية وهي كون اللفظ بما وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع  
 الصرف شرطان (شرطها) الاول (ان تكون علمية) اي منسوبة  
 الى العلم (في) اللغة (العجمية) بان تكون متحققة في ضمن العلم  
 في العجم حقيقة كبراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية  
 من غير تصرف فيه قبل النقل كقولون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به  
 احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكأنه كان  
 علما في العجمية وانما جعلت شرطا ثلثا لتصرف فيها مثل تصرفاتهم  
 في كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى  
 هذا الوسمي بمثل الجام لا يمتنع صرفه لعدم علمية في العجمة (و)  
 شرطها الثاني احد الامرين (تحرك) الحرف (الايوسط اوزيادة على  
 الثلاثة) اي على ثلاثة احرف لثلاثا يعارض الخفة احيد السبين  
 (فتوح منصرف) هذا تفرع بالنظر الى الشرط الثاني فان انصرف  
 نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة  
 سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط  
 واما التأييد المعنوي فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله  
 نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت  
 العجمة في ما وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا  
 اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سبين آخرين لثلاثا وسمي سكون

سبب صرفها  
 معناه

يجل ينفرد به  
 رجل فخر



الأوسط أحدهما ولا يلزم من اعتبارها التقوية سبب آخر اعتبار شبيبتها  
 بالاستقلال (وستر) وهو اسم حصن بديار بكر (وإبراهيم ممنوع)  
 صر فهما لوجود الشرط الثاني فيهما فإن في ستر تحرك الأوسط  
 وفي إبراهيم الزيادة على الثلاثة وإنما خص التفرع بالشرط الثاني  
 لأن غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا  
 قدم انصرافه مع أنه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والأول تقديم  
 ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى وأعلم أن أسماء الأنبياء عليهم السلام  
 ممتنعة عن الصرف الاستة محمد وصالح وشعب وهود لكونها عربية  
 ونوح ولوط لحقنهما وقبل أن هودا كنوح لأن سبويه قرنه معه  
 ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فلبس  
 بهربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح \* الجمع وهو  
 سبب قائم مقام سبين (شرطه) أي شرط قيامه مقام السبين  
 (صبغة منتهى الجموع) وهي الصبغة التي كان أولها مفتوحا وثالثها  
 الفا وبعد الألف حرفان مضمومان أو ثلاثة أحرف أوسطها  
 ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكثير مرة أخرى ولذا سميت  
 صبغة منتهى الجموع لأنها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا  
 فأنتهى تكسيرا المغير للصبغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصبغة  
 فيجوز أن يجمع جمع السلامة كما يجمع إيمان جمع إيمان على إيمانين  
 وصواحب جمع صاحبة على صواحيب وإنما اشترطت لتكون صبغة  
 مصونة عن قبول التغير فتوثر (بغيرها) منقلبة عن ناء التأنيث  
 حالة الوقف والمراد بها ناء التأنيث باعتبار ما يؤول إليه حالة الوقف  
 فلا يرد نحو فواره جمع فارهة وإنما اشترط كونها بغيرها لأنها لو كانت  
 مع ها كانت على زنة المفردات كغرازنة فأنها على زنة كراهية  
 وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فبدخل في قوة جميته فتوثر  
 ولا حاجة إلى إخراج نحو مدائن فانه مفرد محض ليس جمعا

لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع بدائي وهو لفظ آخر بخلاف  
 فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق  
 ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء  
 وتأثيرها ما يكون بهاء فاما ما كان بغيرها فمشتق صرفه لوجود شرط  
 تأثيرها (كساجد) مثال لما بعد الفه حرفان (ومصابيح) مثال لما  
 بعد الفه ثلاثة احرف او وسطها ساكن (واما فرازنة) وامثالها  
 مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء (فمنصرف) لفوات شرط  
 تأثير الجمعية وهو كونها بلا هاء (وحجضاجر) علما للضعف هذا  
 جواب عن سؤال مقدّر تقديره ان حضاجر علم جنس للضعف يطلق  
 على الواحد والكثير كان اسامة علم جنس للأسد فلا جمعية فيه وصيغة  
 منتهى الجموع ليست من اسباب منع التصرف بل هي شرط الجمعية  
 فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرر الجواب ان حضاجر  
 حال كونه علما للضعف (غير منصرف) لا للجمعية الحالية بل للجمعية  
 الاصلية (لانه منقول عن الجمع) فانه كان في الاصل جمع حضاجر بمعنى  
 عظيم البطن سمي به الضعيف مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها  
 جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية  
 فان قلت لاحاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه  
 العلية والتأنيث لان الضعيف هي اثني الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة  
 والالكان بعد التذكير منصرف والتأنيث غير مسلم لانه علم الجنس للضعف  
 فذكر ان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار  
 الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل  
 كما قال في الوصف لتلايتهم ان الجمعية كالوصف قد تكون  
 الاصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك  
 ان لا تصور العروض في الجمعية (وسراويل) جواب عن سؤال مقدّر

تقديره ان يقال قد تفصبت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع  
بمضاجر يجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فاقول  
في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه  
لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه  
(فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر) في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال  
على قاعدة الجمع كما قلت (فقد قيل) في التفصي عنه (انه) اسم  
(اجمعي) لبس يجمع لافي الحال ولا في الاصل لكنه (حقل) في منع  
الصرف (على موازنه) اي على ما يوازنه من المجموع العربية كانا عجم  
ومصايح فانه في حكمهما من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل  
الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من  
ان تكون حقيقة او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية  
لا على زيادة سبب آخر من الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن  
(وقيل) هو اسم (عربي) لبس يجمع تحقيا لانه اسم جنس يطلق  
على الواحد والكثير لكنه (جمع سرولة تقديرا) وفرضا فانه لما وجد  
غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع  
الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سرولة فكأنه سمي  
كل قطعة من السراويل سرولة ثم جمعت سرولة على سراويل  
(واذا صرف) اي سراويل لعدم تحقق جعته تحقيا والاصل  
في الاسماء الصرفة (فلا اشكال) بالنقض به على قاعدة الجمع ليجتاح  
الى التفصي عنه (ونحو جوار) اي كل جمع منقوص على فواعل  
بأيا كان او واويا كالجوارى والدواعي (رفعاً وجراً) اي في حالتي  
الرفع والجر (كقاضي) اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة  
في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه نقول جاءني جوار ومررت  
بجوار كما نقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب  
فالياء متحركة مفتوحة نحو رأيت جوارى فلا اشكال في حالة النصب

جمع سرولة

لان الاسم غير منصرف الجمعية مع صبغة منتهى الجموع بخلاف  
حالي الرفع والجرفاته قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم  
منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المنعلق بجواهر  
الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها  
فاصل جوار في قولك جاءني جوار جوارى بالضم والتنوين بناء  
على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل  
ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار  
على وزن سلام وكلام فيبقى على وزن صبغة منتهى الجموع فهو بعد  
الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال  
كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف  
لان فيه الجمعية مع صبغة منتهى الجموع لان المجنوف بمنزلة المقدر  
ولذا لا يجرى الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض قلته  
لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها  
هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت بينهما وفي لغة  
بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت  
بجوارى كما تقول رأيت جوارى وبنه هذه اللغة على تقديم منع الصرف  
على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر والقصة  
خفيفة فاقع فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جوارى  
بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وهوض عنها التنوين  
فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة  
لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال  
في حالتين كما عرفت **التركيب** وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة  
من غير حرفية جزء فلا يرد نحو الجحوب وبصري علبين (شرطه العلمية)  
ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف (وان لا يكون  
ياضافة) لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه

فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضافه اعني منع الصرف (ولا باسناد)  
لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المنيبات نجونا ببط شرا  
فانها بقية في حال العلية على ما كانت عليها قبل العلية فان التسمية  
بها انما هي لدلائلها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير  
ان نفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المنيبات فكيف يتصور  
فيها منع الصرف الذي هو من احكام العربات فان قلت كان على  
المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا  
ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سبويه ونفطويه ومثل  
خمس عشرة وستة عشر عليا قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعده  
من انها من قبيل المنيبات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر  
بما رواها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها (مثل بعلبك) فانه علم  
لبدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه  
البلدة جهلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية  
او اسنادية او غيرهما (الالف والنون) المهدودان من اسباب منع  
الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان  
مضارعتين ايضا لمضارعتهما لالف التانيث في منع دخول تاء التانيث  
عليهما وللحاجة خلاف في ان سيبتهما لمنع الصرف اما كونهما  
مزيدتين وفرعتيهما للمزيد عليه واما مشابهنهما لالف التانيث والراجع  
هو القول الثاني ثم انهما (ان كانا في اسم) يعني به ما يقابل الصفة  
فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها  
صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب  
والاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا  
هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة (فشرطه) اي شرط  
الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما

سبب واحد وشرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف (العلمية) تحقيقا  
للزوم زيادتهما اوليتمتع التاء فتحقق شبههما بالي التأنيث (كهرمان او)  
كانا (في صفة فانتفاء فعلاية) اي ان كان الالف والتون في صفة  
فشرطه انتفاء فعلاية يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه ليبقى  
مشابهتهما لالي التأنيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه  
صفة لان مؤنثه عريانة (وقيل) شرطه (وجود فعلي) لانه متى كان  
مؤنثه فعلي لا يكون فعلاية فيبقى مشابهتهما لالي التأنيث على حالها  
(ومن ثم) اي ومن اجل المخالفة في الشرط (اختلف في رحن)  
في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لارحى ولا زجاجة  
لانه صفة خاصة لله تعالى لا تطلق على غيره تعالى لا على مذكر  
ولا على مؤنث فعلي مذهب من شرط انتفاء فعلاية فهو غير منصرف  
وعلى مذهب من شرط وجود فعلي فهو منصرف (دون سكران)  
فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه  
سكرى لاسكرانة (و) دون (ندمان) فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء  
الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمي هذا اذا كان ندمان  
بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان  
مؤنثه ندمي لاندمانة ﴿وزن الفعل﴾ وهو كون الاسم على وزن  
بعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل  
(شرطه) فيها احد الامرين اما (ان يختص) في اللغة العربية (بالفعل)  
بمعني انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل (كشرب) على  
صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشعير فانه نقل من هذه الصيغة  
وجعل علما لفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع وخصم لرجل افعال  
نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما لصيغ معروف وهو الضم وشم علما  
لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح  
في ذلك الاختصاص (و) مثل (ضرب) على البناء للمفعول اذا جعل

كل ما فيه علمية مؤثرة  
 اذا انكر صرف لان  
 كل ما فيه علمية مؤثرة  
 اذا انكر بقى بلا سبب  
 او على سبب واحد  
 وكل ما بقى بلا سبب  
 او على سبب واحد  
 صرف ينتج ان كل  
 ما فيه علمية مؤثرة اذا  
 نكر صرف وصرفى  
 هذا الدليل نظرية  
 تحتاج الى البيان  
 فبينها المصنف بان  
 قال كل ما فيه علمية  
 مؤثرة اذا انكر بقى بلا  
 سبب او على سبب  
 واحد لان كل ما فيه  
 علمية مؤثرة اما  
 ان تكون العلمية  
 شرطا فيه او تكون  
 سببا محضاً او ما تكون  
 العلمية شرطا فيه  
 اذا نكر بقى بلا سبب  
 وما تكون العلمية سببا  
 محضاً فيه اذا انكر بقى  
 على سبب واحد ينتج  
 ان كل ما فيه علمية  
 مؤثرة اذا انكر بقى بلا  
 سبب او على سبب

علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا  
 بالبناء للمفعول فانه على البناء للفعل غير مختص بالفعل ولم يذهب  
 الى منع صرفه الا بعض النحاة (او يكون) غير مختص لكن يكون  
 (في اوله) اى اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل (زيادة)  
 اى زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين (كزيادته) اى مثل  
 زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل (غير قابل) اى حال كون  
 وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل (للتاء) لانه يخرج الوزن  
 بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولوقال غير قابل للتاء  
 قياسا بالاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمى به  
 رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان محيى  
 التاء فى اسودة للحبة الا ترى لبس باعتبار الوصف الاصلى الذى لاجله  
 يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة (ومن ثمه)  
 اى ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء (امتنع احمر) عن الصرف  
 لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء (وانصرف يعمل)  
 لقبوله التاء لتجنى بعمله للناقاة القوية على العمل والسير (وما فيه علمية  
 مؤثرة) اى كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة فى منع صرفه  
 بالسببية المحضة او مع شرطية سبب آخر واحترز بذلك عما يجامع  
 التى التانيث او صيغة متتهى المجموع فان كل واحد منهما كاف فى  
 منع الصرف لاثاثيره للعلمية (اذ انكر) بان ياول العلم بواحد من  
 الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر قلته اريد به السمي  
 زيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل  
 فرعون موسى اى لكل مبطل محق (صرف لما تين) اى ظهر حين  
 بين اسباب منع الصرف وشرائطها فجاسق (من انها) اى العلمية  
 (لا تجتمع مؤثرة الاما) اى السبب الذى (هى) اى العلمية (شرط فيه)  
 وذلك فى التانيث بالتاء لفظا او معنى والجمدة والتزكيب

4

مقدم

المضروب بـ ١٠

منع الصغرى كما هو  
مستفاد من قول  
المصنف وخالف  
هيبويه الاخفش في  
مثل اجر علما اذا انكر  
اعتبارا للصفة  
الاصلية بعد التكرير  
بان قال صيبويه لانسلم  
ان كل ما فيه عليه  
مؤثرة اذا انكر يني  
على سبب واحد لم لا  
يجوز أن يعتبر  
الوصفة الاصلية  
بعد التكرير في نحو  
اجر علما فاذا اعتبر  
الوصفة الاصلية  
بعد التكرير يكون  
الاسم غير منصرف  
للصفة الاصلية  
ووزن الفعل ثمان  
الاخفش ابطال سند  
صيبويه كما دل عليه  
قول المصنف ولا  
يلزمه باب خاتم بان  
قال الاخفش  
الوصفة الاصلية  
لا تعتبر بعد التكرير  
في نحو اجر علما لان  
الوصفة الاصلية

والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة بالعلية (الاعدل ووزن الفعل) استثناء مما سبق من الاستثناء الاول اى لاتجامع غير ما هي شرط فيه الالاعدل ووزن الفعل فان العلية تجامعها مؤثرة كافي عمر واحد وليست شرطاً فيهما كما في ثلاث واحر (وهما) اى العدل ووزن الفعل (متضادان) لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شئ منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف (فلا يكون) اى لا يوجد معها شئ من الامر الثمين مجموع هذين الشئين وبين احدهما فقط (الا احدهما) فقط لا مجموعهما (فاذا نكر) غير المنصرف الذى احدا سبابه العلية (بقى بلا سبب) اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد اتفق احد السببين الذى هو العلية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلية من حيث هو وصف سببته فلا يبقى فيه سبب آخر من حيث هو سبب (او على سبب واحد) فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل ههنا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما للفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صحت فصحت وقياسه ان يحى بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشهر فالاوزان التى تحقق فيها العدل تحقفا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيق بدون اقتضاء منع الصرف اليه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما العلية والتأنيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله (وخالف

﴿ ۞ ﴾



لواعتبرت بعد التكبر  
 لزم ان يعتبر الوصفية  
 الاصلية حال  
 العلمية في باب حاتم  
 ولو اعتبر الوصفية  
 الاصلية حال العلمية  
 في باب حاتم لزم ان يمنع  
 باب حاتم من الصرف  
 ينتج ان الوصفية  
 الاصلية لواعتبرت  
 بعد التكبر في نحو اجر  
 علما لزم ان يمنع باب حاتم  
 من الصرف لكن اللازم  
 باطل فاللزوم مثله  
 ثبت ان الوصفية  
 الاصلية لا تعتبر بعد  
 التكبر في نحو اجر علما  
 فيكون نحو اجر بعد  
 التكبر منصرف فاتم ان  
 سبويه اجاب الاخفش  
 بمقتضى قول المصنف  
 لما يلزم من اعتبار  
 المتضادين منع صغرى  
 دليل الاخفش بان قال  
 لانسلم ان الوصفية  
 الاصلية لواعتبرت  
 بعد التكبر في نحو اجر  
 علما لزم ان يعتبر  
 الوصفية العلمية حال

سبويه الاخفش) الاخفش المشهور هو ابو الحسن تليذنى سبويه  
 ولما كان قول التليذنى اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعده  
 جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاد وان كان غير مستحسن  
 تنبيهها على ذلك (في) انصرف (نحو اجر علما) والمراد بنحو اجر  
 ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فبدخل فيه  
 سكران وامثاله ويخرج عنه افعال التأكد نحو اجمع فانه منصرف  
 عند التكبر بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه  
 بمعنى كل وكذلك افعال التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد  
 التكبر منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعال  
 اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لمظهر معنى الوصفية  
 فيه بسبب من التفضيلية (اذا نكر اعتبارا للوصفية الاصلية) اي  
 انما خالف سبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية (بعد  
 التكبر) فانه لما زالت العلمية بالتكبر لم يبق مانع من اعتبار الوصفية  
 فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل  
 والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية  
 الاصلية لباعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو  
 خلاف الاصل فيه اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتباره  
 امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما حيث ذوقيه بحث لان  
 الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية  
 لان الاسود اسم للحيمة السوداء والارقم للحيمة التي فيها سواد وبياض  
 وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها  
 في اجر بعد التكبر لانها قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش  
 فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت عنه بالعلمية والعلمية  
 بالتكبر والرائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه السبب واحد  
 وهو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سبويه

العلمية في باب حاتم كيف  
ولو اعتبر الوصفية  
الاصلية حال العلمية  
في باب حاتم لزم اعتبار  
المتضادين في حكم  
واحد لكن اللازم محال  
فاللزم مثله فثبت  
ان الوصفية الاصلية  
لا تعتبر حال العلمية  
في باب حاتم بخلاف  
ما اذا اعتبر الوصفية  
الاصلية في نحو اجر  
بعد التكرير فانه لا يلزم  
اعتبار المتضادين  
في حكم واحد  
(احمد مجازي)

الوصف الاصلي بعد التكرير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال  
العلمية ايضا فجتمع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية  
فاجاب عنه المصنف بقوله (ولا يلزم) اي سبويه من اعتباره  
الوصفية الاصلية بعد التكرير في مثل اجر علما (باب حاتم) اي كل  
علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية  
الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية (لما يلزم) في باب  
حاتم على تقدير منعه من الصرف (من اعتبار المتضادين) يعني  
الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم (في حكم  
واحد) وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية  
الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين  
الوصفية المحققة والعلمية لابين الوصفية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت  
الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع  
المتضادين فلما تقدم واحد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم  
واحد وان لم يكن من قبل اجتماع المتضادين لكنه شبه به فاعتبارهما  
معا غير مستحسن (وجمع الباب) اي باب غير المنصرف (باللام)  
اي بدخول لام التعريف عليه (او الاضافة) اي اضافته الى غيره  
(ينجر) اي يصير مجرورا (بالكسر) اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا  
وانما لم يكتب بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول  
ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البناءية ايضا وللنحاة  
خلاف في هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف ففهم  
من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة  
الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني  
اللام او الاضافة قويت جهة التسمية فرجع الى اصله الذي هو  
الصرف فدخله الكسر دون الثوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة  
ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والمنوع من غير المنصرف

العلمية في باب حاتم كيف  
ولو اعتبر الوصفية  
الاصلية حال العلمية  
في باب حاتم لزم اعتبار  
المتضادين في حكم  
واحد لكن اللازم محال  
فاللزم مثله فثبت  
ان الوصفية الاصلية  
لا تعتبر حال العلمية  
في باب حاتم بخلاف  
ما اذا اعتبر الوصفية  
الاصلية في نحو اجر  
بعد التكرير فانه لا يلزم  
اعتبار المتضادين  
في حكم واحد  
(احمد مجازي)

على  
ان علم اللام والغير المنصرف انما يتغير  
في العلمين فيكون اللام هو العلم في العلمين

بالاصالة هو التوين وسقوط الكسرا كما هو بدعية التوين وحيث  
 ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط التوين دون تابعه الذي  
 هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التوين لامتناعه من الصرف  
 ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة  
 كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا  
 ويان ذلك ان العلية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلية شرطا  
 لسبب آخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا كما في احد زالت  
 احديهما وان لم يكن هناك علية كما في احرى بقيت العلتان على حالهما  
 وهذا القول انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف **المرفوعات**  
 جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكور لا يعقل ويجمع  
 هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصفات المذكور من  
 الخيل وجمال سبحات اى ضخمت وكالايم الخاليات (هو) اى المرفوع  
 الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للأفراد  
 (ما اشتمل) اى اسم اشتمل (على علم الفاعلية) اى علامة كون الاسم  
 فاعلا وهى الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها  
 ان يكون موصوفا بها لفظا وتقديرا ومحلا ولا شك ان الاسم موصوف  
 بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا  
 لفظا وتقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى وهو يبحث مثلا  
 عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجي (خه) اى  
 من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية (الفاعل) وانما قدمه لانه  
 اصل المرفوعات عند الجمهور ولانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل  
 الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات  
 المبتدأ لانه باقى على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف  
 الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا ومشتقا فكان اقوى بخلاف  
 الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق (وهو) اى الفاعل (ما) اى اسم

لان الفعل يكون التوين وسقطه ومع  
 نفع الانسان ما يذكره والحق

وانما لا يجمع مع الفعل لانه اصل الفعل التفرقة  
 والمفعول به هو التفرقة ليس التوين  
 وهو الفاعل فانزال ذلك الاسم بصفة  
 الجمع التفرقة على التفرقة وتبين على ان التفرقة  
 من المرفوع لا من المرفوعة  
 مرفوعة مبتدأ فبها فاعله هو التفرقة  
 او فبها تخفف تقريره المرفوعات مذكورة  
 اى من التفرقة على الاعراب او انها مرفوعة  
 على ما هو ولا خلاف يعرف بالاصل  
 من مبتدأ فتكون تقديره هي

فان كان مرفوعا عن الاسم بقرينة المقام  
 على ان المرفوعة فيكون تقرير الاسم  
 المرفوعة لان الضمة تدل على مرفوعة

لأن الفعل المصدر بان في حكم المصدر فيكونه فاعلا او مفعولا  
او مبتدأ او مضافا اليه اى اعجبني ضرب زيد

فعل

على  
اي بعد هذه الامثلة الثلاثة

حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا  
(استند اليه الفعل) بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد نواحي الفاعل  
وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والنصوبات والمجرورات  
غير التواضع بقرينة ذكر التواضع بعدها (او شبهه) اى ما يشبهه  
في العمل وانما قل ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة  
والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف (وقدم) اى الفعل  
او شبهه (عليه) اى على ذلك الاسم واحترزه عن نحو زيد في زيد  
ضرب لانه مما استند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ استند اليه  
في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه  
المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب  
تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت  
المراد وجوب تقديم نوعه ولبس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف  
نوع ما استند الى الفاعل (على جهة قيامه به) اى اسنادا واقعا على  
طريقة قياس الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة  
المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز  
بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة  
الجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله  
داخلا في الفاعل كالصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه  
كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به (مثل)  
زيد في (قام زيد) فهذا مثال لما استند اليه الفعل (و) مثل ابوه في (زيد)  
(قام ابوه) فهذا مثال لما استند اليه شبه الفعل (والاضل) في الفاعل  
اى ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع (ان يلى الفعل)  
المستند اليه اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شئ آخر من معمولاته  
لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان  
اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة

على  
ان يلى ان اللام في الفصل معها في حرف  
شروطه في وجوب اكرامة الرجل

فلذلك

(فلذلك) الاصل الذي يقتضى تقدم الفاعل على سائر معمولات  
 الفعل (جاز ضرب غلامه زيد) لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة  
 فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز  
 (وامتنع ضرب غلامه زيدا) لتأخر مرجع الضمير وهو زيدا لفظا  
 ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا  
 للاختصاص وابن جني ومسندهما في ذلك قول الشاعر \* جزى ربه  
 عني عدي ابن جاتم \* جزاء الكلاب العاويات وقد فعل \* واجيب عنه  
 بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه  
 لا يتم ان الضمير يرجع الى عدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل  
 اى جزى رب الجزاء (واذا اتفقت الاعراب) الدال على فاعلية الفاعل  
 ومفعولية المفعول بالوضع (لفظا فيهما) اى في الفاعل المتقدم  
 ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن  
 الامثلة (والقريظة) اى الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد  
 ان يطلق على ما وضع بازاء شئ له قريظة عليه فلا يرد ان ذكر  
 الاعراب مستغن عنه اذ القريظة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت  
 موسى حلي او معنوية نحو اكل الكثرى بجي (او كان) الفاعل  
 مضمرا متصلا) بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد  
 ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض  
 بمثل زيدا ضربت (او وقع مفعوله) اى بمفعول الفاعل (بعد الا)  
 بشرط توسطهما بينهما في ضرورة التقديم والتأخير نحو ما ضرب  
 زيدا لاعرا (او بعد معناها) فهو انما ضرب زيدا عمرا (وجب تقديمه)  
 اى تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة  
 شفاء الاعراب فيهما والقريظة فللمعزز عن الالتباس واما في صورة  
 كون الفاعل مضمرا متصلا فلما فاة الاتصال الاتفضل واما

في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما  
 في صورتى التقديم والتأخير فلتا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم  
 من قوله ما ضرب زيد الاعمر انحصار ضارية زيد في عمرو مع جواز  
 ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا  
 الا زيد انحصار مضروية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا  
 لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالا آخر انقلب الحصر المطلوب وانما  
 قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتى التقديم والتأخير لانه لو قدم  
 المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الاعمر زيد فالظاهر  
 ان معناه انحصار ضارية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا  
 ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه  
 بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه  
 كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احد الاعمر زيد فيفيد  
 انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقى واما وجوب  
 تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا  
 في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعاً (واذا اتصل به)  
 اى بالفاعل (ضمير مفعول) نحو ضرب زيدا غلامه (او وقع) اى  
 الفاعل (بعد الا) المتوسطة بينهما في صورتى التقديم والتأخير نحو  
 ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفاً (او) وقع  
 الفاعل بعد (معناها) اى معنى الاتحو انما ضرب عمرا زيد (او اتصل  
 مفعوله) بان يكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل (وهو) اى الفاعل  
 (غير) ضمير (متصل به) نحو ضربك زيد (وجب تأخيره) اى تأخير  
 الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير  
 المفعول به فلتا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة واما في صورة  
 وقوعه بعد الا او معناها فلتا ينقلب الحصر المطلوب واما في  
 صورة كون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل غير متصل فلنأفاة الاتصال

توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان  
 الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب حينئذ تقديم الفاعل نحو ضربتك  
 (وقد يحذف الفعل) الرفع للفاعل (لقيام قرينة) دالة على تعيين  
 المحذوف (جوازا) اى حذفاً جائزاً (فى مثل زيد) اى فيما كان  
 جوابا لسؤال محقق (لمن قال من قام) سائلا عن يقوم به القيام  
 فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اى زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره  
 وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة  
 وتقدير الفعل حذف احد جزئيهما والتقليل فى الحذف اول (و)  
 كذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو  
 قول الشاعر فى مريثة يزيد بن نهشل (كَيْفَ) على البناء للمفعول  
 (يزيد) مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله (ضارغ) اى عاجز  
 ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكى ضارع بقرينة السؤال  
 المقدر وهو من يبكى واما على رواية ليلى يزيد على البناء للفاعل  
 ونصب يزيد فليس مما نحن فيه (لِحُصُونَةٍ) متعلق بضارع اى يبكى  
 من يذلى ويجز عن مقابلة الخصماء لانه كان ظهيرا للجمرة  
 والاذلاء و آخر اليبب \* وَمُحْتَبَطٌ مَّا نَطَجَّ الطَّوَائِحُ \* والمحتبط  
 السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوايح جمع مطبحة على  
 غير القياس كلواقيح جمع ملقحة وما ينطق بمحبط وما مصدرية  
 يعنى ويبكى ايضا من يسئل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات  
 ماله وما يتوصل به الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين  
 بغير وسيلة (و) قد يحذف الفعل الرفع للفاعل لقرينة دالة على  
 تعيينه (وجوبا) اى حذفاً واجبا (فى مثل وان اكد من الشتر كين  
 اشجارك) اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر رفع الابهام  
 الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار  
 حشوا بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه فلم يجوز الجمع

بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اى زيد فتقدّر الآية  
وان استبحارك احد من المشركين استبحارك فاحد فيها فاعل فعل  
مخذوف وجوبا وهو استبحارك الاول المفسر باستبحارك الثاني وانما  
وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مفعول عنه ولا يجوز ان يكون احد  
مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد له  
من الفعل (وقد يحدّثان) اى الفعل والفاعل (معا) دون الفاعل  
وحده (فى مثل نعم) جوابا (لمن قال اقام زيد) اى نعم قام زيد فحذفت  
الجملة الفعلية وذكر نعم فى مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة  
السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى موثداه فى مقامه كما لفسر فلزم  
فى الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم  
زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونه جملة فعلية  
(واذا تنازع الفعلان) بل العاملان اذا التنازع يجرى فى غير الفعل  
ايضا نحو زيد معطى ومكرم عمرا وبصكر كريم وشرىف ابوه  
واقصر على الفعل لا صالته فى العمل وانما قال الفعلان مع  
ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب  
التنازع وهو الاثنان (ظاهرا) اى اسما ظاهرا واقعا (بعدهما) اى  
بعد الفعلين اذا المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول  
اذ هو يستحق قبل الثانى فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما  
فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع  
وقوعه فى ذلك الموضع معمول لكل واحد منهما على البدل  
فحينئذ لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل لان المتصل الواقع  
بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى وهو مع كونه متصلا بالفعل  
الثانى لا يجوز ان يكون معمول الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل  
الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انافعه تنازع لكن لا يمكن  
قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضممار الفاعل فى الاول



عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الإ  
 لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يقيد في  
 الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا  
 ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر  
 واما التنازع للواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع  
 بالحذف واما على مذهب الفراء فيصملاان معا واما على مذهب غيرهما  
 فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت  
 (فقد يكون) اى تنازع الفعلين (في الفاعلية) بان يقتضى كل منهما  
 ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية  
 (مثل ضرب بنى واكرمنى زيد و) قد يكون تنازعهما (في المفعولية) بان  
 يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين  
 في اقتضاء المفعولية (مثل ضربت واكرمت زيدا و) قد يكون  
 تنازعهما (في الفاعلية والمفعولية) وذلك يكون على وجهين  
 احدهما ان يقتضى كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر  
 آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد  
 عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين  
 الاولين ولتبيينهما ان يقتضى احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر  
 مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين  
 في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله  
 (مختلفين) لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعنى قد يكون تنازع  
 الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين  
 في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه  
 واحدا واتمام يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول  
 وفعل آخر من المثال الاخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور  
 على وجوه كثيرة مثل ضرب بنى وضربت زيدا واكرمنى واكرمت زيدا

واكرمني وضربت زيدا وضربني واكرمت زيدا وغير ذلك مما يكون  
 الاسم الظاهر مرفوعا ( فيختار ) الحاء ( البصريون اعمال ) ( الفعل  
 الثاني ) لقربه مع تجوز اعمال الاول ( و ) يختار الحاء ( الكوفيون  
 الاول ) اي اعمال الفعل الاول مع تجوز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز  
 عن الاختمار قبل الذكر ( فان اعلنت ) الفعل ( الثاني ) كما هو مذهب  
 البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا ( اضمرت  
 الفاعل في ) ( الفعل الاول ) اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل  
 الذكر في العدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع  
 الحذف ( على وفق ) الاسم ( الظاهر ) الواقع بعد الفعلين اي على  
 موافقته افرادا وتنبيه وجها وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع الضمير والضمير  
 يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور ( دون الحذف ) لانه لا يجوز  
 حذف الفاعل الا اذا سجد شيء مسدوم ( خلافا للكسائي ) فانه لا يضر  
 الفاعل بل يحذفه تحمزا عن الاضمار قبل الذكر ويطهر اثر الخلاف  
 في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني  
 الزيدان عند الكسائي ( وجاز ) اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل  
 الاول الفاعل ( خلافا للفراء ) فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند  
 اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعمال الثاني اما الاضمار  
 قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب  
 الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل  
 اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني  
 الزيدان وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمتك الزيدان  
 الزيدان ولا يلزم حينئذ محذور وقيل روي عنه تشريك الراضين  
 او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تأخير الناصب تقول ضربني واكرمني  
 زيدا هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه  
 ( وحذفت المفعول ) تحمزا عن التكرار لو ذكر عن الاضمار قبل  
 الذكر في الفضلة لو اضمر ( ان استغنى عنه والا ) اي وان لم يستغن

عنه ( اظهرت ) اى المفعول نحو حسبتى منطلقا وحسبت زيدا  
منطلقا لا يجوز حذف اخذ مفعول باب حسبت ولا يجوز اضماره  
ثلاثا بلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة ( وان اعملت ) الفعل ( الاول )  
كما هو مختار الكوفيين ( اضمرت الفاعل فى ) الفعل ( الثانى ) لو اقتضاه  
نحو ضربى واكرمنى زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربى و اضمرت فى  
اكرمنى ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه حيث لا حذف  
الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز ( و )  
اضمرت ( المفعول فى ) الفعل ( الثانى ) لو اقتضاه ( على ) المذهب  
( المختار ) ولم تحذفه وان جاز حذفه ثلاثا توهم ان مفعول الفعل الثانى  
مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ يتقدم رتبة كما تقول ضربى  
واكرمته زيد ( الا ان يمنع مانع ) من الاضمار كما هو القول المختار ومن  
الحذف كما هو القول الغير المختار ( فتظهر ) المفعول فانه اذا امتنع  
الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبتى وحسبتها  
منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبتى جعل الزيدان فاعلا له  
ومنطلقا مفعولا له و اضمير المفعول فى حسبتها واظهر المفعول الثانى  
وهو منطلقين للمنع وهو انه لو اضمير مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمير  
مثنى خالف الرجوع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع  
فى هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثانى اسما دالا على اتصاف  
ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيه وافراده والا فالظاهر انه  
لاتنازع بين القطعين فى المفعول الثانى لان الاول يقتضى مفعولا مفردا  
والثانى مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل  
الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرى القيس \* ولو انما  
اسعى لادنى مেষة \* كفاى ولم اطلب قليل من المال \* حيث  
قالوا قد توجه الفعلان اعنى كفاى ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل  
من المال فاقضى الاول رفعه بالفاعلية والثانى نصبه بالمفعولية

وأمرى القيس الذي هو أفصح شعراء العرب عمل الأول فلو لم يكن  
 أعمال الأول أولى لما اختاره إذا قائل يتساوى الأعمالين فاجاب المصنف  
 عن طرف البصريين وقال (وقول أمرى القيس \* كفاي ولم اطلب  
 قليل من المال \* لبس منه) أي من باب التنازع (لفساد المعنى) على تقدير  
 توجه كل واحد من كفاي ولم اطلب الى قليل من المال لاستزاده عدم  
 السعي لادنى معبشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المتلقي  
 لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله المثلث شرطا كان او جزاء  
 او معطوفا على احدهما منفيا والمنى من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي  
 ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه  
 البيت المتأخر اعني قوله \* ولكنما اسعى لمجد مؤث \* وقد يدرك المجد  
 المؤث امثالي \* وحيث يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معبشة  
 ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له  
 \* مفعول مالم يسم فاعله \* اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر  
 فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال  
 ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا (كل  
 مفعول حذف فاعله) اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول  
 للملازمة كونه فاعلا لفعل متعلق به (واقيم هو) اي المفعول (مقامه)  
 اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه (وشرطه) اي وشرط  
 مفعول مالم يسم فاعله في حذف فاعله وانما يسم مقام الفاعل اذا كان  
 فاعله فعلا (ان تغير صيغة الفعل الى فعل) اي الماضي المجهول (او فعل)  
 اي المضارع المجهول فيثاول مثل افعل واستفعل ويقتل ويستفعل  
 وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها (ولا يقع) موقع الفاعل  
 (المفعول الثاني من) مفعولي (باب هلت) لانه مستند الى المفعول  
 الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسنده الا تاما لزم كونه  
 مستندا ومستندا اليه مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف العجني

يريد ان يفصل ما هو مفعول وجعله عن فعله او  
 شبهه مع فتح المفعول والجمع وذكره لم يذكر  
 تفسير بالفتح لان التشبيه مستلزم  
 الذكر وعدم ما بعده فوم

لوح مع فتح المفعول

ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام (ولا)  
المفعول (انتقلت من) مفاعيل (باب علمت) اذ حكمه حكم المفعول  
الثاني من باب علمت في كونه مستندا (والمفعول له) بلا لام لان النصب  
فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فأت النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان  
مع اللام نحو ضرب للتأديب (والمفعول معه كذلك) اى كل واحد من  
المفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثاني والثالث من باب  
علمت واعلمت في انها لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت  
واما المفعول معه فلا يـ يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى  
اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل  
ولا بدون الواو قلنا لم يعرف حيث ~~كان~~ كونه مفعولا معه (واذا وجد  
المفعول به) فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع  
الفاعل (تعيين) اى المفعول به (له) اى اوقعه موقع الفاعل لشدة  
شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه  
لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف  
سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول (ضرب زيد)  
باقامة المفعول به مقام الفاعل (يوم الجمعة) ظرف زمان (امام الامير)  
ظرف مكان (ضربا شديدا) مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة  
وظيفة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام  
الفاعل بلا قيد مخصوص اذ لا وظيفة فيه لدلالة الفعل عليه (فى داره)  
جار ومجرور شبهه بالفاعل اقيم مقام الفاعل مثلها (فتعين زيد)  
فان لم يكن) اى فان لم يوجد فى كلام المفعول به (فاجمع) اى جمع  
ما سوى المفعول به (سواء) فى جواز وقوعها موقع الفاعل (و) المفعول  
(الاول من باب اعطيت) اى الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما  
غير الاول (اولى) بان يقام مقام الفاعل (من) المفعول (الثاني)  
لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه غاط اى أخذ نحو

اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الاسم  
من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد  
عمرا \* ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة  
المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعها في فصل واحد  
للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتركا في العامل  
المضوى (فالمبتدأ هو الاسم) لفظا او تقديرا ليشاؤوا وان تصوموا  
خير لكم (المجرد عن العوامل اللفظية) اى الذى لم يوجد فيه عامل  
لفظي اصلا واحترزه عن الاسم الذى فيه عامل لفظي كما سمي  
ان وكان وكأنه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج  
عنه مثل محسبك درهم (مسند اليه) واحترزه عن الخبر وثاني قسمي  
المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين  
(او الصفة) سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن  
او جارية مجراها كقريشي (الواقعة بعد حرف النفي) كما ولا  
(والف الاستفهام) ونحو كهل وما ومن وعن سبويه جواز الابتداء  
بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاختش يرى ذلك حسنا وعليه  
قول الشاعر \* فخير نحن عند الناس منكم \* فخير مبتدأ ونحن فاعله  
ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى  
هو منكم باجني وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا  
لكونه كالجزء (رافعة لظاهر) او ما يجرى مجراه وهو الضمير المنفصل  
لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن الهى يا ابراهيم واحترزه  
عن نحو قائمان الزيدان لان قائمان رافع لضمير جائد الى الزيدان ولو كان  
رافعا لهذا الظاهر لم يجرز ثبنته (مثل زيد قائم) مثال للقسم الاول من  
المبتدأ (وما قائم الزيدان) مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي  
(واقائم الزيدان) مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام  
(ان طابقت) الصفة الواقعة بعد حرف النفي والى الاستفهام اسما

(مفردا) مذكورا بعدها نحو ما قام زيد واقام زيد واحترزه عما  
 اذا طابقت مثنى نحو اقامان الزيدان او يحموها نحو اقامتون الزيدون  
 فانها حينئذ ليس **الوجه** (جاء الخبر) تكون الصفة مبتدا  
 وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر وتكون ما بعدها مبتدا والصفة  
 خبرا مقدا عليه فهنا ثلاث صور احديها اقامان الزيدان ويتعين  
 حينئذ ان يكون الزيدان مبتدا واما ثمان خبرا مقدا عليه وثانيها  
 اقام الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام  
 الخبر وثالثها اقام زيد ويجوز فيه الامر ان كما عرفت **والخبر هو المجرى**  
 اى هو الاسم المجرى عن العوامل اللفظية لان الكلام فى مر فوعات  
 الاسم فلا يصدق على يضرب فى يضرب زيد انه المجرى المسند به  
 المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم (المسند به) اى ما يقع  
 به الاسناد واحترزه عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه  
 لامسند به (المغاير للصفة المذكورة) فى تعريف المبتدأ واحترزه  
 عن القسم الثانى من المبتدأ ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتدأ  
 او يجعل البناء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى  
 التقديرين يخرج به القسم الثانى من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة  
 المذكورة تأكيدا واعلم ان العا مل فى المبتدأ والخبر هو الابتداء  
 اعنى تجرى يد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ او يسند اليه شئ  
 فعنى الابتداء عامل فى المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند  
 غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل فى المبتدأ والمبتدأ عامل فى الخبر  
 وقال الآخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل فى الآخر وعلى هذا  
 لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية (واصل المبتدأ) اى ما ينفعى  
 ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع (التقديم) على الخبر لفظيا  
 لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على  
 احوالها (ومن ثمة) اى ومن اجل ان الاصل فى المبتدأ التقديم

لفظاً (جاز) قولهم (في داره زيد) مع كونه الضمير عائداً الى  
 زيد المتأخر لفظاً لتقدمه رتبة لاصالة التقديم (وامتنع) قولهم  
 (صاحبها في الدار) لعود الضمير الى الدار وهو في خبر الخبر الذي اصله  
 التأخير فلزم عود الضمير الى المتأخر لفظاً ورتبة وهو غير جائز (وقد  
 يكون المبتدأ نكرة) وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة  
 معنى معياً والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على  
 الامور المعينة ولكن لا يقع نكرة على الاطلاق بل (اذا تخصصت)  
 تلك النكرة (بوجه ما) من وجوه التخصص اذ بالتخصص يقل  
 اشتراكها فقرب من المعرفة (مثل) قوله تعالى (واعبدوا موقنين)  
 خير من مشركين فان العبد متساو للمؤمن والكافر وكثير وصف  
 بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخبر خبره (و) مثل قولك  
 (ارجل في الدار ام امرأة) فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما  
 في الدار فيستل الخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين  
 المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص  
 بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره (و) مثل قولك (ما احد  
 خير منك) فان النكرة فيها وقعت في خبر النبي فاذا علم عموم الافراد  
 وشمولها فتعين وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو  
 امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو امرأة  
 خير من جرادة (و) مثل قولهم (شراهم ذئاب) لتخصصها  
 بتخصص في القائل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما امر ذئاب  
 الاشر وما يتخصص به القائل قبل ذكره وهو صفة كونه محكوما عليه  
 بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم انه انما يذكر به امر يصح  
 ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة  
 الحكم عليه بالقيام (واعلم ان المهر للكلب المعتاد بالنجاح قد يكون خبراً  
 اذا كان محمياً حبيب مثلاً وقد يكون خبراً اذا كان محمياً عدو



والهزله بناح غير معناد يتشأم به يكون شرا لا خيرا فعلى الاول  
يصح لقصر بالنسبة الى الخير فغضا ه شر لا خير اه رذاتاب وعلى  
الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر  
عظيم لاحقير اه رذاتاب وهذا مثل يضرب لرجل قوى اذركه العجز  
في حادثة (و) مثل قولك (في الدار رجل) لتخصصه بتقديم الخبر  
لانه اذا قيل في الدار علم ان ما ذكر بعده موصوف بصحة استقراره  
في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة (و) مثل قولك (سلام عليك)  
لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذا صله سلت سلاما تحذف الفعل  
وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي  
اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض  
المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن التكرار على الفائدة لا على  
ما ذكره من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه  
التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب  
انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعلمها  
وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا  
بالفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اذ ان يشير الى ان  
خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال (والخبر قد يكون جملة) اسمية  
(مثل زيد ابوه قائم و) فعلية مثل (زيد قائم ابوه) ولم يذكر الظرفية لانها  
راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي  
الارتباط بنبرها (فلا بد من الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ  
(من عائد) بربطها به وذلك العائد اما ضمير كافي المثاليين المذكورين  
او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمرة في نحو  
الحاقة ما اتخاذه وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ نحو قل هو الله احد (وقد  
يحذف) العائد اذا كان ضميرا لقيام قرينه نحو البر الكرمين  
منهما والسمين منوان بدرهم أي الكرمين ومنوان منه بقرينه ان بايع

بمنه

البر والسمن لا يشعر غيرهما (وما وقع ظرفا) اى الخبر الذى وقع  
 ظرف زمان او مكان او جاز او مجرورا (فالاكثر) من النحاة وهم  
 البصريون (على انه) اى الخبر الواقع ظرفا (مقدر) اى ما اول  
 (بجمله) بتقدير الفعل فيم لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة  
 بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل  
 وهم الكوفيون فانه يصير حينئذ مفردا وجه الاكثر ان الظرف  
 لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل فى العمل هو الفعل فاذا وجب  
 التقدير فالاصل اولى ووجد الاقل انه خبر والاصل فى الخبر الافراد  
 ثم ان الاصل فى المبتدأ التقديم وجاز تأخير لكونه قديما لعراض  
 كما اشار اليه بقوله (واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر  
 الكلام) اى على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه  
 حينئذ يجب تقديمه حفظا لصدارته (مثل من ابوك) فان من  
 مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه هذا  
 ابوك ام ذلك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة  
 الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ  
 لتضمنه معنى الاستفهام (او كانا) اى المبتدأ والخبر (معرقتين)  
 منساويين فى التعريف او غير منساويين ولا قرينة على كون احدهما  
 مبتدأ والاخر خبرا نحو زيد المنطلق (او) كانا (منساويين) فى اصل  
 التخصيص لا فى قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خبر منك  
 لوجب تقديمه ايضا (مثل افضل منك افضل مني) دفعا للاشبهة  
 (او كان الخبر فعلا) اى المبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا كفى قولك  
 زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز ان يقال قام ابوه زيد  
 لعدم الالتباس وتدل زيد قام (وجب تقديمه) اى تقديم المبتدأ  
 على الخبر فى هذه الصور اما فى الصورة الاولى فلما ذكرناه واما فى الصورة  
 الاخيرة فلما لا يتيسر المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد

هذا تقديم لان التقدير  
 يبرز المبدأ ولا التقدير مؤول لا  
 محالة ولا يوضح تقديمه بالباء نحو  
 لان الفعل يحتاج الى الفاعل  
 مع فى علم جملة محرم



عندي لك قائم وجب تقديمه ( اى تقديم الخبر على المبتدأ فى جميع  
هذه الصور لما ذكرنا (وقد تعدد الخبر) من غير تعدد الخبر عنه  
فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى  
جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعافل  
وبغير العطف (مثل زيد عالم عاقل) واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا  
حلو حامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مراد فى هذه الصورة  
ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف  
ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف  
لان التعدد بالعطف لاختفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتدأ ولا فى غيرهما  
وايضاً التعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من نوابه ولهها اورد  
فى المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاعتقاد  
عليه لذلك (وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط) وهو سببية الاول  
للشأنى او الحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فبشبه  
المبتدأ الشرط فى سببته للخبر سببية الشرط الجزاء ( فيصح  
دخول الفاء فى الخبر) ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن  
المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ  
فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب  
عدمه (وذلك) المبتدأ المتضمن معنى الشرط ( اما الاسم الموصول  
بفعل او ظرف) اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة  
بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا  
مأولا بالفعل لئلا كد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا  
وفى حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به ( او النكرة  
الموصوفة بهما) اى باحدهما وفى حكمها الاسم المضاف اليهما  
(مثل الذى يأتينى) هذا مثال للاسم الموصول بفعل ( او) الذى  
( فى الدار) هذا مثال للاسم الموصول بظرف ( فله درهم) واما

مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقولته تعالى  
 \* قل ان الموت الذي تقرون منه فانه ملا فيكم (و) مثل (كل رجل يأتيني)  
 هذا مثال للاسم الموصوف بفعل (او) كل رجل (في الدار) هذا  
 مثال للاسم الموصوف بظرف (فله درهم) واما مثال الاسم المضاف  
 الى النكرة الموصوفة باخدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار  
 فله درهم (وليت وعل) من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخل  
 على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره (مانعان) عن دخوله  
 عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط  
 والجزاء وليت وعل يزبان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام  
 من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك  
 المنع انما هو (بالاتفاق) من النحاة فلا يلبس لعل الذي يأتي  
 او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان  
 بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت وعل قيل تخصيصهما ببيان  
 الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك  
 التخصيص الاهتمام ببيان اختلاف الواقع فيها (والحق بعضهم)  
 قيل هو سبويه (ان) المكسورة (بهما) اي بليت وعل في المنع عن  
 دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام  
 عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى \* ان الذين كفروا وما توا  
 وهم كفار فلن تقبل \* فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن  
 بليت وعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قبل بعضهم  
 الذي الحق ان بهما هو سبويه فاعتمد بقوله وذكره ولم يستند بقول  
 من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعد هما القرآن  
 وكلام الفصحاء فايدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء  
 على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول

الغناء قوله تعالى \* واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة \* وقول  
 الشاعر \* فوالله ما فارقكم قالوا لكم \* ولكن ما يقضى فسوف يكون \*  
 (وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة) لفظية او عقلية (جوازا) اى حذفها  
 جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله  
 اهل الحمدي اى هو اهل الحمد وانما واجب حذفه ليعلم انه كان فى الاصل  
 صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فليظهر المبتدأ لم يبين  
 ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال فى نعم الرجل زيد ان تقديره  
 هو زيد (كقول المستهل) اى المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ  
 المحذوف فى مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند بصره  
 (الهلال والله) اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية ولبس من باب  
 حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شيء  
 بالإشارة والحكم عليه بالهلالية لينوجه اليه الناطرون ويروه كما يراه  
 وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا وثلاثا يتوهم نصب  
 الهلال عند الوقف (و) قد يحذف الخبر (جوازا) اى حذفها جائزا لقيام  
 قرينة من غير قامة شيء مقامه (مثل) الخبر المحذوف جوازا فى قواك  
 (خرجت فاذا السبع) فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه  
 صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف  
 زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده اى فى وقت خروجه السبع واقف  
 (و) قد يحذف الخبر لقيام قرينة (وجوبا) اى حذفها واجبا (فيما التزم)  
 اى فى التركيب الذى التزم (فى موضعه) اى موضع الخبر (غيره)  
 اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها  
 المبتدأ الذى بعد لولا (مثل لولا زيد لكان كذا) اى لولا زيد موجود  
 لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم  
 فى موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم  
 مقامه هذا اذا كان الخبر تاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه

كما في قوله \* ولولا الشعر بالعلماء يزي \* لمكنت اليوم اشعر من آيدي \*  
 هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفاعل  
 مقدر اي اولاً وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها  
 وثانيها كل مبتدأ كان مصدراً صورة او بتأويله منسوباً الى الفاعل  
 او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافاً الى ذلك  
 المصدر وذلك مثل ذهابي راجلاً وصُرب زيد قائماً اذا كان زيد مفعولاً  
 به (و) مثل (ضربي زيداً قائماً) او قائمين وان ضربت زيداً قائمين واكثر  
 ضربي السويقي ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائماً فذهب  
 البصريون الى ان تقديره ضربي زيداً حاصل اذا كان قائماً فحذف  
 حاصل كما يحذف متعلقات الظروف فنحو زيد عندك فبقى اذا كان قائماً  
 ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف  
 لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر  
 فيكون الحال قائماً مقام الخبر وقال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات  
 كثيرة وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا  
 المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة والذي  
 يظهر لي ان تقديره بنحو ضربي زيداً يلبسه قائماً اذا اردت الحال  
 عن المفعول وضربي زيداً يلبس قائماً اذا كان حالاً عن الفاعل اولى  
 ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقى ضربي زيداً يلبس  
 قائماً ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة تقول الذي ضربت  
 قائماً زيداً اي ضربه ثم حذف يلبس الذي هو خير المبتدأ  
 والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشداً مهدياً اي سر  
 راشداً مهدياً فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة  
 وقال الكوفيون تقديره ضربي زيداً قائماً حاصل يجعل قائماً من  
 متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسدده وتقييده

المبتدأ المقصود عموماً بدليل الاستعانة وذهب الاخفش الى ان  
 الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اى  
 ضربى زيداً اضربه قائماً وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له  
 لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيداً الا قائماً وثالثها كل  
 مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شئ بالواو التي  
 بمعنى مع (و) ذلك (مثل كل رجل وضيقته) اى كل رجل مقرون  
 مع ضيقته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي  
 هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون  
 مقسمه وخبره القسم (و) ذلك مثل (لعمرك لافعلن كذا) اى لعمرك  
 وبأؤك قسمي اى ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم  
 المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر  
 بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع  
 التخفيف لكثرة استعماله (خبران واخواتها) اى من المرفوعات  
 خبران واخواتها اى اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهى  
 ان وكان ولكن وليت وعل وهو مرفوع بهذه الحروف لابل ابتداء  
 على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل التبعدي كما يجيى عملت رفعا  
 ونصباً مثله (هو) اى خبران واخواتها (المسند) الى شئ آخر (بعد  
 دخول) احد (هذه الحروف) عليهما فقوله المسند شامل لخبر المبتدأ  
 وخبر كان وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه  
 الحروف خرج جميع هذه الاشياء عنه والمراد من دخول هذه الحروف  
 عليهما ورودها عليهما لا يراث ارفيهما لفظاً او معنى فلا ينقض  
 التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيداً يقوم ابو ه فان يقوم ههنا  
 من حيث اسناده الى ابو ه ليس بما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما  
 يدخل على جملة يقوم ابو ه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد  
 بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك



قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب عنه بان المراد بالمتبد  
الاسم المتبد فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها  
جملة مثل ان زيدا يقوم فانه ما ول بقائم مثل قائم ( في ) مثل ( ان  
زيدا قائم ) فانه المتبد بعد دخول هذه الحروف ( وامره كامر خبر  
المتبد ) اي حكمه حكم خبر المتبد في اقسامه من كونه مفردا وجملة  
ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبنا ومنفيا ومحدوفا  
وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحدف الا اذا علم  
والمراد ان امره كامر بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائطه  
وانتفاء موانعه فلا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمتبد  
يصح ان يقع خبرا لاسباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال ان زيد ومن  
ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك ( الا في تقديمه ) اي  
لبس امره كامر خبر المتبد في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم  
وقد جاز تقديم الخبر على المتبد وذلك لان هذه الحروف فروغ على  
الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي  
للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع  
على المنصوب فلما عملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها  
بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها  
عن درجة الفعل ( الا اذا كان ) الخبر ( ظرفا ) اي لبس امره كامر خبر  
المتبد في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه  
في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الدنيا اياهم  
وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو \* ان من البيان لسحرا \* وان من  
الشعر لحكمة \* وذلك لتوسعهم في الظرف في ما لا يتوسع في غيرها  
( خبرلا ) الكائنة ( لنفي الجنس ) اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا  
لنفي القيام عن الرجل لالنفي الرجل نفسه ( هو المستند ) الى شئ آخر  
هذا شامل لخبر المتبد وخبر ان وكان وغيرها ( بعد دخولها )

اى بعد دخول لا يخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت  
 في خبر ان فلان قد يضرب في لارجل يضرب ابوه (نحو لا غلام رجل  
 ظريف) كما ناعدا عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل  
 في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره  
 لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفة على ما هو  
 الظاهر (فيها) اى في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظرف لا حال  
 لان الظرافة لا تنقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب  
 بنى ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعى خبرها الظرف  
 وغيره (ويحذف) خبر لاهذه حذف (كثيرا) اذا كان الخبر عاما  
 كـ الوجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اى لا اله  
 موجود الا الله (وبنوعهم لا يثبتونه) اى لا يظهرون الخبر في اللفظ  
 لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا  
 ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال اتنى الاهل والمال  
 فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل  
 لا رجل قائم على الصفة دون الخبر **اسم ما ولا المشبهتين بلبس**  
 في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا يعملان عملها  
 (هو المسند اليه) هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه (بعد دخولهما)  
 خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه  
 في مثل ما زيد ابوه قائم (مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك) وانما اتى  
 بالنكرة بعد لان لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما قلناه يعمل في المعرفة  
 والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنوعهم فلا يثبتون لهما العمل  
 ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما هر فوعان بالابتداء كما كان  
 قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا  
 (وهو) اى عمل لبس (في لا) دون ما (شاذ) قليل لنقصان مشابهة لا  
 بلبس لان لبس نفي الحال ولا لبس كذلك فاته للنفي مطلقا

بخلاف ماقله ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لاعلى مورد السماع نحو  
 قوله \* من صد عن نيرانها فاننا ابن قيس لا براح \* اى لا براح لى  
 ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها  
 الرفع مالم يتكرر ولا تكرر في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه  
 في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية  
 بقريته ذكر التوابع فيما بعدها فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من  
 المرفوعات شرع في المنصوبات وقد معها على الجرورات لكثرةها  
 ونخفة النصب فقال \* المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية \*  
 قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة  
 كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفخمة والكسرة  
 والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات وابا محمد مسلمين ومسلمين (فنه)  
 اى من المنصوب او بما اشتمل على علم المفعولية (المفعول المطلق)  
 سمي به لجهة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في  
 او اللام او معه بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق  
 صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به  
 اوفيه اولا او معه (وهو) اى المفعول المطلق (اسم ما فعله فاعل فعل)  
 والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لان يكون  
 موثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة  
 وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى  
 والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها  
 (مذكور) صفة للفعل وهو اسم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان  
 مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو ف ضرب  
 الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر  
 التي لم يذكر فعلها لاحقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد  
 (بمعناه) صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كان بمعنى

فما قبل خمسة

الان

فان هذه الافعال واسمها لا يصح  
 اسنادها الى ما قبلها حتى لا  
 قيامها به بدلالة فان المفعول  
 قد عجز بالبيت اعني خبره وان لم  
 مؤثرا فيه ولا غيره فيه  
 الهندى

خبر

ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد به ان معنى الفعل  
 مشتمل عليه اشمال الكل على الجزء فخرج به مثل تأديبا في قولك  
 ضربته تأديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه  
 ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهي  
 في نحو كرهت كراهي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها  
 بحيث قامت بفعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه  
 ولاشك ان معنى الفعل المذكور مشتمل عليها حيثنذ وثانيهما كونها  
 بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول  
 كما في قولك كرهت كراهي فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده  
 بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهي فهو مفعول به لا مفعول  
 مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع  
 عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد  
 وانطبق الحد على المحدود جامعا ومائعا (ويكون) اي المفعول  
 المطلق (للتأكيد) اذا لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم  
 من الفعل (والنوع) ان دل على بعض انواعه (والعدد) ان دل  
 على عدده (مثل جلست جلوسا) للتأكيد (وجلسة) بكسر  
 الجيم للنوع (وجلسة) بفتحها للعدد (فالاول) اي الذي للتأكيد  
 (لايتنى ولايجمع) لانه دال على الماهية المعرأة عن الدلالة على التعداد  
 والتثنية والجمع يستلزمان التعداد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات  
 الا اذا قصد به النوع او العدد (بخلاف اخويه) الذين هما للنوع والعدد  
 نحو جلست جلستين او جلستات بكسر او فتحها (وقد يكون)  
 المفعول المطلق (بغير لفظه) اي مغاير اللفظ فعلة اما بحسب المادة  
 مثل (قعدت جلوسا) او بحسب الباب مثل انبته الله نباتا وسبويه  
 بقدر له عاملا من بابهاى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله قنبت  
 نباتا (وقد يتخذف الفعل) الناصب للمفعول المطلق (لقيام قرينة

جوارا كقوله الذين قدم من سفره (خير مقدم) اى قدمت  
 قد وما خير مقدم فخير اسم تفضل ومصدر ريته باعتبار الموصوف  
 او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه (ووجوبا)  
 اى حذفوا واجبا (سماعا) اى سماعيا موقوفا على السماع لاقاعدة له  
 يعرف بها (نحو سقيا) اى سقاك الله سقيا (ورعيا) اى رعاك الله  
 رعيا (وخيفة) اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه  
 (وجدعا) اى جدد جدها والجدد قطع الانف والاذن والشفة  
 واليد (وجددا) اى جدت جددا (وشكرا) اى شكرت شكرا (وعجبا)  
 اى عجبت عجباً فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في  
 هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قبل عليه قد قالوا  
 جدت الله جددا وشكرته شكرا وعجبت عجباً فاجاب بعضهم بان  
 ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو  
 فيما استعمل باللام نحو جداله وشكراله وعجباله (و) قد يحذف الفعل  
 الناصب للمفعول المطلق حذفاً واجبا (قياسا) اى حذفاً قياسياً يعلم له  
 ضابط كل ما يحذف معه الفعل لزوما (في مواضع) متعددة (منها) اى  
 من هذه المواضع موضع (ما وقع) اى مفعول مطلق وقع (مثبتا)  
 اى لو يد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه  
 (بعد نفي) داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه  
 (او) بعد (معنى نفي داخل على اسم لا يكون) المفعول المطلق  
 (خبرا عنه) اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل  
 على فعل نحو ما سرت الاسير وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما  
 وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا  
 عنه نحو ما سبى الاسير شديد لكان مرفوعا على الخبرية (او وقع)  
 المفعول المطلق (مكررا) اى في موضع الخبر عن اسم لا يصلح  
 وقوعه خبرا عنه فلا يرد عليه نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع

بين الضابطتين لا شترأ كهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه  
 (نحو ما انت الاسيرا) اى الاتسير سيرا (وما انت الامير البريد) اى تسير  
 سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبنا بعد نفي وانما اورد مثالين تليها  
 على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى التكررة والمعرفة او الى  
 ماهو قول للبندأ او الى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف (وانما  
 انت سيرا) اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي (وزيد سيرا سيرا)  
 اى يسير سيرا مثال لما وقع مكررا (ومنها) اى من المواضع التى  
 يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها (ما وقع) اى  
 موضع مفعول مطلق وقع (تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة)  
 والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول ويلزم  
 غرضه المطلوب منه وتفصيل الاثر بيان انواعه المختلفة المحتملة (نحو)  
 قوله تعالى فشدوا الوثاق (فامامنا بعد) اى بعد شد الوثاق (واما فداء)  
 فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب  
 من شد الوثاق اما المن واما الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض  
 المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد الشد واما  
 تفدون فداء (ومنها) اى من تلك المواضع (ما وقع) اى موضع مفعول  
 مطلق وقع (للتشبيه) اى لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو  
 زيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه (علاج) اى حال كونه  
 دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو زيد زهد  
 زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح (بعد جملة)  
 احترز به عن نحو صوت زيد صوت جبار (مشتقة) تلك الجملة  
 (على اسم) كائن (بمعناه) اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن  
 نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت جبار (و) على (صاحبه) اى على  
 صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحترز به عن نحو مررت  
 بالبلد فاذا له صوت صوت جبار (نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت

جَار) اى بصوت صوت جَار من صات الشئ صوتا بمعنى صوت  
 نصوتنا فصوت جَار مصدر وقع للنشبه علاجا بعد جملة هى قوله  
 له صوت وهى مشتقة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتقة  
 على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى له (و) نحو مررت به  
 فاذا له (صَرَخَ صَرَخَ الشكلى) اى يصرخ صراخ الشكلى وهى امرأة  
 مات ولدها (ومنها) اى من تلك المواضع (ما وقع) اى موضع  
 مفعول مطلق وقع (مضمون جملة لا محتمل لها) اى لهذه الجملة  
 (غيره) اى غير المفعول المطلق (نحوه عَلَى الْفِ ذِيهِمْ اعترافا) اى  
 اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى له على  
 الف ذرهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل له سواه (ويسمى)  
 هذا النوع من المفعول المطلق (تأكيدا لنفسه) اى نفس  
 المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امر ايقاره ولو بالاعتبار  
 (ومنها ما وقع مضمون جملة لها) اى لهذه الجملة (محتمل غيره)  
 اى غير المفعول المطلق (نحو زيد قائم حقا) اى حق حقا من حق  
 بحق اذا ثبت ووجب حقا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله  
 زيد قائم ولها محتمل غيره لانها محتمل الصدق والكذب والحق  
 والباطل (ويسمى) هذا النوع من المفعول المطلق (تأكيدا لغيره)  
 لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد  
 نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار  
 وصف الاحتمال فيه يفاير المؤكد اسم فاعل من حيث هو منصوص  
 عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره ليدفع  
 وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتأكيد تأكيد نفسه انه تأكيد  
 لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل (ومنها ما وقع مثنى)  
 اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير  
 ولا بد فى تميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضى فـ

الى الفاعل او المفعول الثلاثين مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين  
اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تمة التعريف لافادة هذا  
التعريف تكلف (مثل ليك) اصله الب لك البابين اي اقيم بحذمتك  
وامثال امرك ولا برج عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل  
واقم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف  
الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار ليك ويجوز ان يكون  
من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد (و) على هذا  
القياس (سعدك) اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا  
ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام <sup>المفعول به</sup>  
هو ما وقع <sup>اي اسم ما وقع عليه</sup> (فعل الفاعل) ولم يذ كر  
اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل  
عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا  
ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في ضربت بزيد ان المرور  
واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفعول الثالث الباقي فانه  
لا يقال في واحد منهما ان الفعل واقع عليه بل فيه اوله او معه  
والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول  
المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبار اسناده الى ما  
هو فاعله حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صبغة  
المجهول فانه لم يضرب اسناده الى فاعله ولا يشكك بمثل اعطى زيد  
درهما فانه يصدق على درهماه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر  
اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا  
ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا بد ان لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر  
(نحو ضربت زيدا) فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر  
فعل اعتبار اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم (وقد يتقدم)  
المفعول به (على الفعل) العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل



لهم متقدماً ومتأخراً أما جوازاً مثل الله اعبد ووجهه الحبيب اغنى  
 وأما وجوباً فيها تضمن معنى الاستفهام أو الشرط نحو من رأيت  
 ومن تكرم بكرمك هذا إذا لم يكن مانع من التقدم كوقوعه  
 في حيزان نحو من البران تكف لسانك (وقد يحذف الفعل)  
 العامل في المفعول به (لقيام قرينة) مقابلة أو حالية (جوازاً نحو  
 زيدا لمن قال من اضرب) أي اضرب زيدا لحذف الفعل للقرينة  
 المقابلة التي هي السؤال ونحو مكة للتوجه إليها أي تريد مكة لحذف  
 الفعل للقرينة الحالية (ووجوباً في أربعة مواضع) تخصيصها  
 بالذم كلبس للحصر لوجوب الحذف في باب الأغراء والمنصوب  
 على المدح أو الذم أو الترخيم نحو اذك أي ازم بل لكثرة مباحثها  
 بالنسبة إلى هذه الأبواب (الأول) من تلك المواضع الأربعة (سماع)  
 أي مقصور على السماع لا يتجاوز عن أمثلة محدودة مسموعة بأن  
 يقاس عليها أمثلة أخرى (نحو امرأ ونفسه) أي اترك امرأ ونفسه  
 (وانتهوا خير لكم) أي انتهوا عن التلذذ واقصدوا خيراً لكم  
 وهو التوحيد (واهلاً وسهلاً) أي آتيت أهلاً أي مكاناً مأهولاً معجوراً  
 لا خراباً أو أهلاً لا جانباً ووطئت سهلاً من البلاد لا حُرناً (و)  
 الموضع (الثاني) من تلك المواضع الأربعة (النادي) وهو المطلوب  
 الخالة (أي توجهه اليك) أما وجهه أو قلبه كما إذا ناديت مقبلاً  
 عليه بوجهه حقيقة مثل يازيد أو حكماً مثل يا سماء ويا جبال  
 ويا أرض فأنها تراك لولا منزلة من له صلاحية النداء ثم أدخل  
 عليها حرف النداء وقصدت نداؤها فهي في حكم من يطلب  
 الخالة بخلاف الندوب لأنها لا تقطع عليه أدخل عليه حرف النداء المجرد  
 الجمع لأن منزلة النداء وقصدت نداؤه فخرج بهذا القيد عن  
 تعريف المبادي ولهذا أفرد المصنف أحكامه بالذم كـ (فما بعد)  
 وفيه فحكم فإن الندوب أيضاً كما قال بعضهم مبادي مطلوب إقباله

منه ليعلم

حِكْمًا عَلَى وَجْهِ التَّجَمُّعِ فَإِذَا قُلْتَ بِأَمِّهِ فَكَلِمَتُهُ تُنَادِيهِ وَقَوْلُهُ لَيْفَ  
 فَإِنَّمِشْتَأَى إِلَيْكَ قَالَ لَوْلَى إِذَا خَالَهُ تَحْتَ الْمَنَادَى كَمَا فَهْلَهُ صَاحِبُ  
 الْمَفْصَلِ وَقِيلَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ سَبِيوِيهِ أَيْضًا أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْمَنَادَى  
 (بِحَرْفِ نَائِبِ مَنْابِ ادْعُو) مِنَ الْحُرُوفِ الْخَمْسَةِ وَهِيَ يَاءُ وَأَيَّاءُ وَهِيَ  
 وَآءُ وَالْهَمْزَةُ وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنْ نَحْوِ لَيْقَبِلُ زَيْدٌ (لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا)  
 تَفْصِيلُ لِلطَّلَبِ أَيْ طَلَبًا لَفْظِيًّا بَانَ يَكُونُ آتَهُ الطَّلَبُ لَفْظِيًّا  
 نَحْوُ يَزِيدُ أَوْ تَقْدِيرًا بَانَ يَكُونُ آتَهُ مَقْدَرَةٌ نَحْوُ يُوسُفُ اعْرِضْ عَنْ هَذَا  
 أَوَّلِيَايَةَ أَيْ بِنَايَةَ لَفْظِيًّا بَانَ يَكُونُ النَّائِبُ مَلْفُوظًا أَوْ تَقْدِيرِيًّا  
 بَانَ يَكُونُ النَّائِبُ مَقْدَرًا كَمَا فِي الْمَثَالَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَوْ لِلْمَنَادَى  
 وَالْمَنَادَى الْمَلْفُوظُ مِثْلُ يَزِيدُ وَالْمَقْدَرُ مِثْلُ الْإِيْلَا سَجِدُوا أَيْ الْإِيْلَا قُومُ  
 اسْجُدُوا وَاتَّصَابَ الْمَنَادَى عِنْدَ سَبِيوِيهِ عَلَى أَنَّهُ مَقْعُولٌ بِهِ وَنَاصِبُهُ  
 الْفِعْلُ الْمَقْدَرُ وَاصِلُ يَزِيدُ ادْعُو زَيْدًا فَحُذِفَ الْفِعْلُ حَذْفًا لَازِمًا  
 لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ وَلِدَلَالَةِ حَرْفِ التَّنَادِ عَلَيْهِ وَاعَادَتِهِ فَالْتَمَسَ وَعِنْدَ الْمَبْرَدِ  
 بِحَرْفِ التَّنَادِ لِسَدِّ الْمَقْعُولِ وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي بَعْضِ كَلَامِهِ أَنَّ يَاءَ  
 وَآخَوَاتِهِ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ فَعَلِي هَذَيْنِ الْمَذْهَبَيْنِ لَا يَكُونُ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْ  
 نَمَا اتَّصَبَ الْمَفْعُولُ بِهِ بِعَامِلٍ وَاجِبِ الْحَذْفِ وَعَلَى الْمَذَاهِبِ كُلِّهَا مِثْلُ  
 يَزِيدُ جَمْلَةً وَلَيْسَ الْمَنَادَى أَحَدُ جَزَائِ الْجُمْلَةِ فَعِنْدَ سَبِيوِيهِ كَلَّا جَزَائِ  
 الْجُمْلَةِ أَيْ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلُ مَقْدَرَانِ وَعِنْدَ الْمَبْرَدِ حَرْفُ التَّنَادِ قَامَ مَقَامَ  
 أَحَدِ جَزَائِ الْجُمْلَةِ أَيْ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلُ مَقْدَرٌ وَعِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ أَحَدُ جَزَائِهَا  
 اسْمُ الْفِعْلِ وَالْآخَرُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ (وَيَبْنِي) أَيْ الْمَنَادَى قَدِمَ بَيَانُ الْبَنَاءِ  
 وَالْحَقْفُضِ وَالْقَمْحِ عَلَى النَّصْبِ لِقَلَّتْهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى النَّصْبِ وَلِطَلَبِ  
 الْاِخْتِصَارِ فِي بَيَانِ النَّصْبِ بِقَوْلِهِ وَيَنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا (عَلَى مَا يَرْفَعُ بِهِ) أَيْ  
 عَلَى الضَّمَّةِ أَوْ الْأَلْفِ أَوْ الْوَاوِ الَّتِي يَرْفَعُ بِهَا الْمَنَادَى فِي غَيْرِ ضُورَةِ التَّنَادِ  
 لَوَالْفِعْلُ مُسْنَدٌ إِلَى الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ اعْنَى بِهِ وَلَا ضَمِيرَ فِيهِ وَارْجَاعُ الضَّمِيرِ

الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام (ان كان) اى المنادى (مفردا)  
اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم مضافه الا  
بافضل امر آخر اليه (معرفة) قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة  
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب  
الحرفية وكونه مثلها افرادا ومربعا وذلك لان يازيد  
بمثلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا  
ذلك لان الاسم لا يبنى الاشباة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة  
الاسم المبني (مثن يازيد ويا رجل) مثالان لما هو مبني على الضمة  
اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء (ويا زيدان) مثال  
المبنى على الالف (ويا زيدون) مثال المبني على الواو (ويخفض) اى  
يجز المنادى (بلام الاستغاثة) اى بلام بدخله وقت الاستغاثة  
وهى لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من  
بين ائمة بالدعاء نحو (يا زيد) وانما قمت لئلا يلتبس بالمستغاث له  
اذا حذف المستغاث نحو يا للظلم اى يا قوم فانه لو لم يقع لام المستغاث  
لم يعلم ان الظلم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس  
الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى يقع اللام  
الجارة معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير  
فان صامت على المستغاث بغير يا نحو يازيد ولعمرو وكسرت  
لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على  
المستغاث وان عطفت مع يافلا بد من فتح اللام المعطوف ايضا نحو  
يازيد ويا عمرو وانما عرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة  
بنائه كانت مشابهة للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبد خولها  
ضعفت مشابهة الحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قبل قد  
يخفف التامى بلاى التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا لاء

فلم يصح وقد صدق الضمير  
المستغاث لان كان عليه همزة

على

وبالدواهي ولام التهديد نحو بالزيد لاقتلك فم اهل المصنف ذكرهما  
 وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ماسواهما كليا واجيب  
 بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهذد اسم فاعل  
 يستغيث بالدواهي اسم مفعول لحضر فينتقم منه ويستريح من الم  
 خصومه وكان التعجب يستغيث بالتعجب منه لحضر فيقتضي  
 منه العجب ويخلص عنه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره  
 المصنف في الايضاح وهو ان المنادي في قولهم بالماء وبالدواهي  
 ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم ويا هؤلاء اعجبوا الماء والدواهي  
 ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادي على تقدير كسر اللام  
 ظاهر واما على تقدير فتحها فشكل لا تشاء ما يقتضي فتحها حيث  
كما هو الظاهر مما سبق (وبفتح) اي يبنى المنادي على الفتح  
 (بالحاق الفها) اي الف الاستغاثة بالخر لاقتضاء الالف فتح ما قبلها  
 (واللام) فيه حيث دلان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فين اربها  
 تناف فلا يحسن الجمع بينهما (مثل يازيده) بالحاق الهاء به للوقف  
 (وينصب ماسواهما) اي ينصب بالمفعولية ماسوى المنادي المفرد  
 المعرفة المنادي المستغاث مع اللام والالف لفظا او تقديرا ان كان معربا  
 قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة  
 فيه وما غير مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما لا يكون مفردا  
 بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة  
 واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا  
 لكونه مضافا (مثل يا عبد الله و) القسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا  
 لكونه شبه مضاف (مثل يا طالما جلا و) القسم الثالث وهو ما يكون  
 مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل (يا ر جلا) مقولا (لغير معين) اي  
 لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب  
 لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل

باجتناب وجهه طريقا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث  
الضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور اتفانها معا فلا حاجة  
الى ايراد مثاله على افراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد  
بقوله با طالعا جبلا غير معين وهذه العبارة اعم من ان يراد بها معين  
او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة  
كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثاله  
على حدة \* وتوابع المبادى المبنى \* على ما يرفع به  
( المفردة ) حقيقة او حكما انما قيد المبادى بكونه مبنيا لان توابع  
المبادى <sup>المبنى</sup> المغرب تابعة للفظ فقط وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به  
لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيد او عمرا  
لا وعمرا لان المتبوع مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها  
ولم تكن مفردة لاحقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية  
وحيث لا يجوز فيها الانصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون  
مفردة حقيقة بان لا يكون مضافة معنوية ولا لفظية ولا شبه مضاف  
او حكما بان تكون مضافة لفظية او شبهها بالمضاف فانهما لما اتفقت  
فيهما <sup>او</sup> الاضافة المعنوية كما في حكم المفرد ليدخل فيها المضافة  
بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في  
جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد  
الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجز الحكم الا في التوابع كلها  
بل في بعضها ولم يجز فيما هو جار فيه مطلقا بل لابد في بعضها من قيد  
فصل التوابع الجارى هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج  
اليه فقال ( من التأكيدي ) اي المعنوي لان التأكيدي اللفظي حكمه في  
الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد وقد يجوز اعرابه رفعاً  
ونصباً وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التأكيدي بالمعنوي  
( والصفة ) مطلقا ( وعطيف البيان ) كذلك ( والمعطوف ) بحرف

قوله ليس من شرطه

(المتنع دخول يا عليه) بمعنى المعرف باللام بخلاف البذل والمعطوف  
 الغير المتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيأتي (ترفع)  
 جلا (على لفظه) الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فبشيء  
 العرب فيجوز ان يكون تابعا تابعا للفظه (وتنصب) جلا (على محله)  
 لان حق توابع المبنى ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل  
 بالمفعولية (مثل) باتميم الجمعون واجمعين في التأكد (يازيد العاقل  
 والعاقل) في الصفة وتقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام  
 بشر وبشراف عطف البيان بيازيد والحارث والحارث في المعطوف  
 بحرف المتنع دخول يا عليه (والخليل) بن احمد وهو استاد سبويه  
 (في المعطوف) بحرف المتنع دخول يا عليه (بختار الرفع) مع تجوز  
 النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي  
 ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء  
 وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء  
 جعلت تلك الحالة اعرافا فصارت رفعا (وابو عمرو) بن العلاء النحوي  
 القاري المتقدم على الخليل يختار فيم (النصب) مع تجوز الرفع فله  
 لما امتنع فيم تقدير حرف النداء بوا سطة اللام لا يكون منادى  
 مستقلا فله حكم التسمية وتابع المبنى تابع لمحله ومحله النصب  
 (وابو العباس) المبرد (ان كان) المعطوف المذكور (كالحسن) اي  
 كاسم الحسن في جواز نزاع اللام عنه (فكالخليل) اي فاو العباس مثل  
 الخليل في اختيار رفعة لا يمكن جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه  
 (والا) اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز  
 نزاع اللام عنه مثل النجم والصق (فكاي عمرو) اي ابو العباس مثل  
 اي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا (والمضافة)  
 عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبنى على ما رفع به المضافة  
 بالاضافة الحقيقية (تنصب) لانها اذا وقعت منادى تنصب

وسمى النحوي والخليل ههنا قد ذهب  
 الى ان النحوي في منادى يرفع عنه وقد  
 ذهب الى ان النحوي في منادى يرفع عنه وقد  
 ذهب الى ان النحوي في منادى يرفع عنه وقد  
 ذهب الى ان النحوي في منادى يرفع عنه وقد

فتنصبها اذا وقعت توالي لان حرف النداء لا يباشرها مثل  
 يا بكم كلهم في التأكيد ويا زيد المال في الصفة ويا رجل يا عبد الله  
 في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممنوع دخول يا عليه  
 مضافا لان اللام بمنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية  
 (والبدل والمعطوف غير ما ذكر) اي غير المعطوف الذي ذكر  
 من قبل وهو الممنوع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمنع  
 دخول يا عليه (حكمه) اي حكمه كل واحد منهما (حكم المنادى  
 المستقل) الذي يباشر حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود  
 بالذكر والاول كالنوطنة لذكره والمعطوف المخصوص من منادى  
 مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون  
 حرف النداء مقدرا فيه (مطلقا) اي حال كون كل منهما مطلقا في  
 هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين  
 او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد  
 عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا  
 والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا  
 ويا زيد ورجلا صالحا (والعلم) اي العلم المنادى المبني على الضم اما  
 كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبني على الضم  
 فلما يفهم من اختيار فتحه النبي عن جواز ضمهم فان جواز الضمة  
 لا يكون الا في المبني على الضم (الموصوف يابن) مجرد عن التاء  
 او ملحق بها اعني ابنة بلا تخل واسطة بين الابن وموصوفه  
 كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو  
 (مضافا) اي حال كون ذلك الابن مضافا (الى علم آخر) فكل علم  
 يمكن كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما  
 يرفع به لكن (يختار فتحه) لكثرة وقوع المنادى الجمع لهذه الصفات  
 والكثرة مناسبة للتخفيف فتحققه بالفتحة التي هي حر كته الاصلية

ط  
 اي كون حكم كل واحد من البدل  
 والمعطوف الذي جرد عن زو  
 القريفة مثل حكم المنادى الذي  
 عليه حرف النداء واقع

الكونه مقفولة (واذا نودي الم عرف باللام) أي اذا اريد تداوم (قيل)  
مثلا (يا ايها الرجل) بتوسط أي مع هاء التثنية بين حرف النداء  
والمنادي الم عرف باللام نحو راعا اجتماع آتي التعريف بلافاصلة  
(ويا هذا الرجل) بتوسط هذا (ويا ايها الرجل) بتوسط  
الامرين معا (والترموا) يعني العرب (رفع الرجل) مثلا وان كان  
صفة وحققها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر (لانه) أي الرجل  
مثلا (هو المقصود بالنداء) فالترموا رفعه ليكون حركته الاعرابية  
موافقة للحركة النهائية التي هي علامة المنادي فبدل على انه هو  
المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في  
صفة المتلدى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المهمل عن  
القاعدة (وتوابعه) بالجر عطف على الرجل أي والترموا رفع  
توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الطريف ويا ايها  
الرجل ذو المال (لانهما توابع) منادي (عرب) وجواز الوجهين  
انما يكون في توابع المتلدى المنى (وقالوا) بناء على قاعدة نحو راعا اجتماع  
حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما يكون  
لللام عوضا عن محذوف وانتمها لزمها للكلمة (يا الله) لان اصله  
له حذف الهمزة وعوضت اللام عنها وزمت الكلمة فلا يقال  
في سعة الكلام لاه وللهما مجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص  
هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال (خاصة) واما مثل النجم  
والصديق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف  
واحد النحس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصلهما ناس  
لكن ليست لازمة للكلمة لانهما يقالان ناس في سعة الكلام فلا  
يجوز ان يقال بالنجم وبالناس ولعدم جريان هذه القاعدة في غير  
قولهم \* من اجلك يا الله نبت قلبي \* وانت بخلة بالوصل عن \*  
لانها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا

أي اذا قصد نداء هذا من قبل ذكر  
الصفة ونداء السبب او من قبل  
القائمة للصفة مقام السبب لان  
نداء سبب هذه الكلمة مثل  
قله تعالى انتم في العزة اي ان  
استخرج النصب الى العزة من خارج

٣ اي في رتبة الالف في الحرف  
في قول لا غير

٧ لانه يجب سكونه وهو انه اذا كان مفتوحا  
فناداه من البيت على الظلم فلما كان في البيت  
الفتح والنصب كما جاء في قوله تعالى وهو  
ما سبق من القاعدة المسماة برفع



ايكمن تكسيف مشوا

عليه بالشذوذ وفي العلامان في قولهم فيا العلامان اللذان قرأ  
 لا تشاء الامرين كليهما حكما بانه اشد شذوذا (واك) اي  
 وبارك (في مثل ياتيم تيم عدي) اي في تركيب نكر في المنادى  
 المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول  
 (الضم والنصب) وفي الثاني النصب محسوب اما الضم في الاول  
 فانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب فعلى انه منادى  
 مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تأكيد لفظي فاضل بين  
 المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سبويه او مضاف الى عدي  
 المختلف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز القمح  
 مكان النصب على ان يكون في الاصل ياتيم بالضم تيم عدي قعقج اتباعا  
 لنصب الثاني كما في يازيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما  
 تابع مضاف او تابع مضاف وتمام اليت \* ياتيم تيم عدي  
 لا بالفتح \* لا يفتيحكم في سورة عمر \* واليت جري حين اراد عمر التيمي  
 الساعران بهجوة فقال جري خطا بالي تيم \* لا نتركوا عمر  
 ان يفتيحكم في سورة اي مكروه من قتي يعني مهاجته اياهم  
 (و) التادى (المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه) وجوه اربعة  
 مع الياء مثل (يا غلام) وجوهها مثل (يا غلام) اسقاط  
 الياء كغناء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن مثل يا فتى  
 مثل (يا غلام) عليها الفاصول (يا غلاما) وهذان الوجهان يرفعان  
 غالبا في التداء لان التداء موضع الضم لان المقصود غيره فبقصد  
 الترفع من التداء يسرعه ليخلص منه ويتوجه الى المقصود من  
 الكلام فحذف يا غلام في وجهين حذف الياء وبقاء الكسرة دليلا  
 عليه وقلب الياء الفا لان الالف والقحفة اخف من الياء والكسرة  
 فغلبت اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف  
 اليه المتكلم لكن لا يرفعان في كل منادى كذلك بل فيما عدا ذلك

اعلم ان تيم الثاني اما تابع مضاف  
 تابع مضاف الى تيم  
 اول عدي مذكوره مضاف اولو  
 تيم ثاني مضاف تابع در اكر تيم  
 اول عدي مجرور مضاف اولو  
 تيم ثاني مضاف اولو مضاف  
 يعني تيم ثاني بكونه عدي مضاف  
 اولو ودر تيم اول تابع اولو

اي المثل

الاضافة الى باب المتكلم واشتهر بها ليدل للشهرة على البناء المتغيرة  
بالحذف او القلب فلا يقال ياعدو وياعدوا وقد جاء شاذا في المنادى  
يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتح عن الالف ليكون المنادى المضاعف  
الى باب المتكلم (بالهاء) في هذه الوجوه كلها (وقفا) اى في حالة  
الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلاماه ويا غلاماه فراقا  
بين الوقف والوصل (وقالوا) اى العرب في محاوراتهم (يا بنى ويا بنى)  
على الوجوه الاربعة كما ثرما اضيف الياء المتكلم مع وجوه آخر  
زائدة عليها لكثرة استعمال نداءهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله  
(ويا بنت ويا بنت) اى قالوا يا بنت ويا بنت ايضا بابدال الياء بالياء  
(فتحها وكسرها) اى حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة البناء  
او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا بنت ويا بنت لاجرائه  
يجرى المنادى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته (و) قالوا يا بنتا ويا بنتا  
(بالالف) بعد التاء جمعا بين العوضين (دون الياء) فاقالوا يا بنتى ويا بنتى  
احترازا عن الجمع بين العوض والعوض عنه فانه غير جائز (و) قالوا  
(يا بنى ام ويا بنى عم خاصة) هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم  
اى لا يقال يا بنى اخ ويا بنى خال بل يقال يا بنى اخى ويا بنى خالى  
الا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه  
الاربعة (مثل باب يا غلامى) فقالوا يا بنى امى ويا بنى عمى بفتح الياء  
وسكونها ويا بنى ام ويا بنى عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة  
ويا بنى اما ويا بنى عما بابدال الياء الفسا (وقالوا) بزيادة وجه آخر شذ  
في المضاف اليها المتكلم (يا بنى ام ويا بنى عم) بحذف الالف والاكتفاء  
بالفتح لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وتقليل التضعيف ولما كان  
من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال **وترخيم المنادى**  
**جائز** اى واقع في سبعة الكلام من غير ضرورة شرعية دعيت اليه  
فان دعيت اليه ضرورة فالطريق الاولى (و) هو (في غيره) اى غير

لأنه يندرج في

دعيت دوما  
سبب

المنادى واقع (ضرورة) الى ضرورة شعرية دعيت اليه لاقى سعة  
 الكلام (وهو) اي ترخيم المنادى (حذف في آخره) اي المنادى  
 (تخفيفا) اي مجرد التخفيف لالاعلة اخرى مقضية الى الحذف المستلزم  
 للتخفيف فعلى هذا يكون التعريف مخصوصا بترخيم المنادى  
 ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقابلة ويمكن حمله على تعريف  
 الترخيم مطلقا بارجاع الضمير الرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير  
 المجرور الى الاسم (وشرطه) اي شرط ترخيم المنادى على التقدير  
 الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني  
 امور اربعة ثلاثة منها عديمة وهي (ان لا يكون مضافا) حقيقة  
 او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من  
 الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى والامن الثاني لانه  
 ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما  
 بالكلية (و) ان (لا) يكون (مستقانا) لا مجرورا باللام لعدم ظهور  
 اثر البناء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من  
 خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف  
 ولم يذكر المنادى وب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في  
 بعض النسخ ولا عندنا فكانه من تصرف النا سخين مع ان وجه  
 اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة  
 الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلان اسباب الترخيم للتخفيف  
 (و) ان (لا) يكون (جمله) لان الجملة محكية بحالها فلا تشغير والشرط  
 الرابع احد الامرين الوجوديين (و) هو ان (يكون) المنادى  
 (اما علما زائدا على ثلاثة احرف) لانه علمية ناسبه التخفيف بالترخيم  
 لكثرة بناء العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقى منه دليل على ما الى  
 ولزيادة على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية العرب بلاعلة  
 موجبة (واما) اسما ملتبسا (بناء التانيث) وان لم يكن ظاهرا ولا زائدا

وارجع الظير المرفوع بترخيم  
 والظير المجرور بالبناء

يعني على منقول من نسخة  
 شك وزيك جسا وشاب من او اسما

المراد بالموقع الذي يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ما هو اخر المنادى والتاء واقع في آخر المنادى  
 وحرف في المنادى يكون اولى

اي احرف قبل  
 قبل الترخيم

على الثلاثة لان وضع التهاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط  
 فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يتألفوا  
 بقاء نحو ذات وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاء كذا  
 ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلاثة احرف اذا التاء  
 كلمة اخرى برأسها ولا يرخم غير ضروره متاكدي لم يستوف الشروط  
 المذكورة الا ما شد من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه  
 فالوجه في ترخيم كذا استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط  
 الترخيم شرع في بيان كيفية المحذوف بسيم فقال (كان كان في آخره)  
 اي آخر المنادى (زيادتان) كائنتان (في حكم) الزيادة (الواحدة)  
 في انها زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرتجاة فان الباء والتون  
 فيهما زيدتا اولاً ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الآخر  
 (كاسماء) اذا جعلتها فعلا من الوسامة اي العلامة كما هو مذهب سيبويه  
 لا فاعلا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لا يميكون حينئذ من باب محار  
 (ومروان او) مكان في آخره (حرف صحيح) اي صحيح اصلي  
 لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصلية فيخرج منه  
 نحو سعة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة  
 او حكما فيشمل مثل مرعى ومد عوفان الحرف الاخير فيهما في حكم  
 الصحيح في الاصلية (فله مدته) اي الف او و او او يا ساكنة  
 حركت ما قبلها من جنسها والمراد بها الية الزائدة لتبادرها الى الذهن  
 لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فلو لا يحذف منه الا الحرف  
 الاخير (وهو) اي والحال ان ما في آخره حرف صحيح فله مدة  
 (اكثر من اربعة) من الحروف كمنصور ومجمل وسكنين لتلازم  
 من حذف حرفين منه عدم بقاءه على اقل اربعة الحروف وانما لم يأخذ  
 هذه القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو ثيون وقلوب يرخم  
 بعنف زيادته لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للتخيم (حذفنا)

صار

زم

ه قوله لا تترك عليه

اي

اى الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم  
 الواحدة فكما زيدتا معا حذفنا معا واما في الثاني فلانه لما حذف لاخير  
 مع صحته واصالته حذف المدة الزائدة لتلايد المثل السائر صلّت على  
 الامم وبلّت عن النقص (وان كان مر كبا) ويعلم من بيان شرط  
 الترخيم انه لا يكون مضافا ولا مجله مثل بعلبك وخمسة عشر علمين  
 (حذف الاسم الاخير) فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر  
 يا خمسة لتزله منزلة ناء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت  
 بمنزلة الجزء (وان كان غير ذلك) المذكور من الاقسام الثلاثة (حرف  
 واحد) اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم  
 موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك (وهو)  
 اى المنادى المرخم (في حكم) المنادى (الثابت) بجميع اجزائه فيبقى  
 الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله  
 (على) الاستعمال (الاكثر فيقال) في يا حارث (يا حار) بكسر الراء على  
 ما كان عليه قبل الترخيم (و) في يا عمود (يا عمو) بواو متحركة بعد ضمة  
 (و) في يا كروان (يا كرو) بواو متحركة بعد فتحة (وقد يجعل) قد  
 للتقليل اى يجعل المنادى المرخم على استعمال الأقل (اسما برأسه)  
 كانه لم يحذف منه شئ فيكون له في بناءه واعلاله ونحجه حكم نفسه  
 لا حكم الاصل (فيقال يا حار) بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه  
 فيضم (ويأتمى) لانه لما جعل نحو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة  
 فلا جرم قلت ياء وكسر ما قبلها كادل في ادلو (وياكرا) لانه لما جعل  
 كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو  
 فانقلب الواو الفاء لحر كها وانفتح ما قبلها (وقد استعملوا)  
 يعنى العرب (صبغة النداء) يعنى يا خاضعة (في المندوب) لانه لا يد حل  
 عليه سواها لكونها اشهر صبغها فكانت اولى بان يتوسع فيها

باستعمالها في غير النداء والندوب في اللغة ميت بيكي عليه احد وبعد  
 محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في الكاء ويشاركوه  
 في التفعج (و) في الاصطلاح (هو المتفعج عليه) وجودا او عدما  
 (يا اووا) فالمتفعج عليه عدما ما يتفعج على عدمه كاليت الذي بيكي  
 عليه النادب وبعد محاسنه والمتفعج عليه وجودا ما يتفعج على وجوده  
 عند فقد المتفعج عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة  
 للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يلز به ويا عمراه  
 ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه (واختص) المندوب (بوا) بمنازاه عن  
 النادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما (وحكمه)  
 اى حكم المندوب في الاعراب والبناء (حكم النادى) اى مثل  
 حكمه يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام النادى  
 فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من النادى كما اذا كان  
 مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب ولا يلزم  
 من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام النادى ليرد انه لا يقع  
 نكرة لانه لا يتدب الا المعرفة (و) جاز (لث زيادة الالف في آخره)  
 اى آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في التندبة (فان خفت اللبس)  
 اى التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف لغيره عدلت الى حرف مد  
 مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام  
 مخاطبة (قلت واغلامك) لاغلامك لالتباسه بندبة غلام مخاطب  
 (و) اذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت (واغلامكم)  
 اذا لم اصلها الضم لاغلامكم لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين  
 (و) جاز (لث الهاء) اى الحاقها بهذه المدات (في) حال (الوقف)  
 لبيانها (ولا يتدب) من قسم المندوب المتفعج عليه عدما (الا) الاسم  
 (المعروف) الذى اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفعج  
 عليه (فلا يقللوا رجلاه) اذ لم يشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص

اتفق الذهن اليه ويعرف به ليغذر الساد بالتدبة عليه (وامتنع)  
 الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل  
 وازيد الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف  
 بالمضاف اليه لانه يجرى به تمام المضاف فهو كالجاء بخلاف الصفة  
 فانها جري بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا  
 جاز مثل يا امير المؤمنين ولم يجر (مثل وازيد الطويل خلافا  
 ليويس) فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف  
 بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف  
 اليه الا انه اتى منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل  
 هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران بالذات  
 وحكي يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمعي الشاميناه  
 والجمعة القدح (ويجوز) لقيام قرينة (حذف حرف النداء الا)  
 اذا كان مقارنا (مع اسم الجنس) بمعنى به ما كان نكرة قبل النداء  
 سواء يتعرف بالنداء كيارجل اولم يتعرف مثل يارجل لان نداء لم يكثر  
 كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه  
 متادى (والاشارة) الى الاعم اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام  
 (والمستغبات والمندوب) لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل  
 الكلام والخذف ينافيه فبقى على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف  
 بحرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه  
 لا يحذف منه الاعم ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل (نحو  
 يوسف اعرض عن هذا) اي يا يوسف (و) لفظة اي اذا وصف  
 بذي اللام نحو (ايها الرجل) اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي  
 اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل ولا يجوز الحذف من ابهذا  
 من غير ان يتصف بهذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت  
 نحو عظام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الى



وأما المختبرات فبشد نداءها نحو بانت ويا مالك (وشد) حذف حرف  
 النداء من اسم الجنس (في اصبح ليل) اي صر صبحها بالليل حذف  
 حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذاً قاله امرأه امرئ  
 النفس حين كرهته (و) في (اقتد مخنوق) اي يا مخنوق قاله  
 شخص وقع في الليل على نائم مبتلي فخنقه وقال اقتد مخنوق حذف  
 حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذاً (و) في (اطرق  
 كرا) اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس  
 وزخيم غير العلم قبل هي رفقة يصيدون بها الكروان يقولون \* اطرق  
 كرا اطرق كرا \* ان النعامة في القرى \* فيسكن ويطرق حيي وصاد والمضي  
 ان النعامة الذي هو اكبر منك قد اصطيده وجعل الى القرى فلا تخلي  
 ايضا (وقد يحذف المنادي لقيام قرية جوازاً نحو الا يا اسجدوا)  
 يخفف الاعلى انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا  
 والقرية امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قرأه الا اسجدوا بشد  
 اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصب المضارع ادغمت نوها  
 للام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب (الثالث) من  
 ان الموضع الاربعة التي وجب حذفها من المفعول به فيها (ما)  
 اي مفعول به (اضمر) اي قدر (عاملة) الياصب له (على شريطة  
 التفسير) الشريطة والشرط واحد وايضا فهي الى التفسير بانه  
 اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما قصد  
 واما وجب حذفه حيث اجتزأ عن الجمع بين المصدر والمصدر  
 (وهو) اي يا اضمر عامله على شريطة التفسير (كل اسم عطفه فعل  
 وشبهه) اجتزأ عن نحو زيد ابوك ولا زاد وان يلحق الفعل او شبهه  
 اتصاله بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو  
 زيدا عمرى مضربه وزيدا انت ضاربه (مشتبهل) ذلك الفعل  
 او شبهه (عطف) اي عن العمل في ذلك الاسم (بضميره) اي العمل



في ضميره (أو) في (متعلق به) أي متعلق ذلك الاسم أو متعلق ضميره  
 وحاصله أن يكون الفعل أو شبهه مستقلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم  
 أو متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر  
 بحيث (لوساط) بمجرد رفع ذلك الاشتغال (عليه) أي على ذلك  
 الاسم (هو) أي أحد الأمرين الفعل أو شبهه بعينه (أو مناسبة)  
 أي ما يناسبه بالترادف أو اللزوم (لنصبه) أي لنصب أحد هذين  
 الأمرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال  
 بضميره أو متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل  
 فيلم بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربه فلن المانع من عمل  
 ضربته في زيد لبس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء  
 فيه ورفعه إياه أيضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية  
 خرج خبر كان في نحو زيدا كنت إياه وههنا صور أربع أحدها  
 اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط بعينه والثانية اشتغاله  
 بالضمير مع تقدير ما يناسبه الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل  
 بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل  
 بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الاتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم  
 ولهذا أورد المصنف أربعة أمثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير بأقسامه  
 الثلاثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها حينئذ تأخير  
 مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه (نحو زيدا ضربته) مثال  
 الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط بعينه (وزيدا ضربته)  
 مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف  
 فان ضربت بعد تعديته بالباء مرادف جاوزت (وزيدا ضربت  
 غلامه) مثال الفعل المشتغل بالمتعلق (وزيدا حبست عليه) مثال  
 الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء  
 على الشيء يلزمه ملازمة المحبوس للمحبوس عليه (ينضب) زيد في هذه

٢ من غير اشتغال بغير مانع أو لا يضر كبر

الامثلة (بفعل) مضمر (بفسره ما بعده اي ضربت) (بمعنى الفعل  
المفسر الناصب زيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل  
فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني  
ضربت الثاني (و) على هذا القياس (جاوزت) فانه مفسر بما  
يراد فم اعني مررت به (واهنت) فانه مفسر بما يستلزم اعني ضربت  
غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده (ولا بست) فانه  
مفسر بما يستلزم اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان  
الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع  
او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار  
المصنف فقال (ويختار) في الاسم المذكور (الرفع بالابتداء)  
اي بكونه مبتدا لان تجرده عن العوامل اللفظية يصح رفعه بالابتداء  
ويرجح (وعند عدم قرينة خلافه) اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني  
النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان وجود ماله صلاحية  
التفسير قرينة صحيحة للنصب فحي لم يرجح النصب قرينة اخرى  
يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته (او عند وجود)  
القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع  
(اقوى منها) اي من القرينة المرجحة للنصب (كأما) الداخلة  
على ذلك الاسم (مع غير الطلب) اي بشرط ان لا يكون الفعل  
المستعمل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم  
واما زيد فاعكرمه فالعطف على الفعلية قرينة للنصب وكلمة اما  
قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا ابتداء بخلاف  
عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها  
تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا  
عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ  
هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل

اعني بالابتداء

(و) مثل اجمع غير الطلب (إذا) الواقع على الاسم المذكور (للمفاجأة)  
 في كونه من أقوى قرائن الرفع مثل خرجت فاذا زيد بضربه عمرو  
 فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجأة لا تدخل الاعلى الجملة الاسمية  
 غالباً وما وقع في بحث الظروف من ان اذا المفاجأة يلزم بعدها  
 الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تنافض  
 (ويختار النصب) في الاسم المذكور (بالعطف) اي بسبب عطف جملة  
 هو فيها (على جملة فعلية) متقدمة (للتناسب) اي لرعاية التناسب  
 بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونها فعليتين نحو  
 خرجت فزيدا لقيته (وبعد) حرف (النفى) يعني ما ولا وان وليس  
 ولم وان ضمن هذه الجملة اذ هي عاقلة في المضارع لا يقدر معها  
 اضعفها في الفعل نحو ما زيدا ضربه ولا زيدا ضربه وان زيدا  
 ضربه الاناديا (و) بعد (حرف الاستفهام) نحو ازيدا ضربه  
 وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل  
 من اكرمه ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربه  
 فانه يجوز ان استجبه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد  
 في الاصل فلا يكتفي فيه بتقدير الفعل (و) بعد (اذا الشرطية) الدالة  
 على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه (و) بعد  
 (حيث) الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا نجده فاكرمه  
 (وفي) ما قبل (الامر والنهي) يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل  
 الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا يضربه وانما اختير في هذه  
 المواضع اي فيما بعد حرف الاستفهام والنفى واذا الشرطية وحيث  
 وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور (اذ هي) اي هذه  
 المواضع (مواقع الفعل) اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب  
 الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديراً والافلا (و) كذلك يختار النصب

لا يرد اللفظ

كأنه اذا قلنا لا يرد وهو بالظن ان  
 وجه الفرق بين لا وانما انما  
 فعل لما دوسم يتكلم فيه

في الاسم المذكور (عند خوف لبس المفسر) أي التباس ما هو  
 مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل  
 من حيث هو خبر في حال الرفع (بالصفة) فلا يعلم انه خبر عن الاسم  
 المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود اوصفة له مع مخالفته  
 للمعنى المقصود فالإلتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على  
 تقدير النصب ووصفيته لا يبينه بوصف التفسير وبين الصفة  
 فان التركيب لا يحتملها معا (مثل) قوله تعالى (انكأكل من  
 خلقناه بقدر) ينصب كل على الاضمار بشرطة التفسير ولو رفع  
 بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود  
 ولكن خيف لبس بالصفة لاحتمال كونه قوله تعالى بقدر خبرا  
 وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق  
 لنا بقدر لا الحكم على كل شيء بمخلوق لنا انه بقدر فانه يوهن كونه  
 بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة  
 في الافعال الاختيارية للعباد (ويستوى الامر ان) أي الرفع والنصب  
 فليتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت (في مثل زيد قام  
 وعمر اكرمه) أي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف  
 على الصغرى لعدم الضمير أي يستوي الامر ان فيما اذا عطف الجملة  
 التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين أي جملة اسمية  
 خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان  
 مستويان للحصول التماسا فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف  
 على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف  
 على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة  
 للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت  
 في القرب والبعد بينهما اذا الكبرى ايضا قرينة غير مفصلة عنها  
 قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب (ويجب

وصف تفسيره في قوله تعالى  
 اوله على محتمل

ضمونا  
 السبب  
 فقلت

النصب) أى نصب الاسم المذكور (بعد حرف الشرط) والمراد به  
 ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق  
 من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب (و) كما  
 يجب نصبه بعد (حرف التحضيض) وهو هلا ولا ولولا ولوما وانما  
 وجب النصب بعدهما لو جوب دخولهما على الفعل لفظا او قدرا  
 (نحو ان زيدا ضربته ضربك) مثال لحرف الشرط (والا زيدا ضربته)  
 مثال لحرف التحضيض (وليس مثل ازيد ذهبت به منه) أى من باب  
 الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان بظن في بادي  
 النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والاختار فيه النصب  
 لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق  
 النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه  
 بضميره لكنه ليس بحيث لو سطر هو عليه او مناسبة لنصبه لان ذهب به  
 لا يعمل النصب وكذا مناسبة افعى اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب  
 في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلايس او اذهب على صيغة  
 المعلوم فيكون قدروه زيدا يلايس الذهاب به او يلايسه احد بالذهاب  
 به او اذهب احد قلنا المراد بالمناسب ما يترادف الفعل المذكور او يلازمه  
 مع اتحاد ما استند اليه فالاتحاد فيما ذكره مفعول واذا كان الامر كذلك  
 (فالرفع) أى رفع زيد في المثال المذكور (واجب) بالابتداء ونصبه غير  
 جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون  
 مما يختار فيه النصب (وكذا) أى مثل ازيد ذهب به قوله تعالى (وكل شئ  
 فعلوه في الزبر) أى في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على  
 شريطة التفسير لانه لو جعل منه نصبا لتقدير فعلوا كل شئ في الزبر  
 فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم  
 ليست محلا لتعليلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا يل الكرام الكاتبتون  
 او وقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة اشئ مع انه خلاف ظاهر الآية

فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شئ هو مفعول لهم كأن في  
 الزبر بحيث فيها موافقا لقوله تعالى \* وكل صغير وكبير مستطر \*  
 لا ان كل شئ كأن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على  
 ان يكون كل شئ مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشئ والجار والمجرور  
 في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقدمه كل شئ هو مفعول لهم ثابت  
 في الزبر بحيث لا يغير صغرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الهم  
 المنزكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضمير او متعلقه امر او نهيا  
 فاختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى \* الزانية والزاني فاجلدوا  
 كل واحد منهما \* داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه  
 على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تجعلوا  
 لاجرائهم عن هذه القاعدة المذكورة اثلا يلزم اتفاق القراء على  
 غير المختار فاشار المصنف الى ما تجعلوا لاجرائهم عنها فقال (ونحو  
 الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الفاء) فيه مرتبط  
 (بمعنى الشرط عند المبرد) لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ  
 موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط  
 فخير المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالته  
 على سببته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في خبره فيما قبله فامتنع  
 تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع (و) الآية  
 (جلتان) مستقلتان (نحو سبويه) اذ الزانية مبتدأ محذوف  
 المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني  
 فيما يلي عليكم بعد وقوله تعالى \* فاجلدوا \* جملة ثانية لبيان الحكم  
 الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل  
 زائدة اول للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع  
 التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع (والا) اي وان  
 لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جلتين ايضا فهي

اي هو الى السببية

اي في هذه القر

اي الزانية

تكون

تكون داخله تحت الضابطة (فالمحتاج حينئذ) فيها (النصب) واختيار  
 النصب فيه باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى  
 الشرط او جعل الآية جملتين ليتعين الرفع **الرابع** من تلك  
 المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها (التحذير) وانما وجب  
 حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره (وهو) في اللغة نحو يفشي  
 عن شيء ويتبعده عنه وفي اصطلاح النحاة (معمول) اي اسم عمل  
 فيه النصب بالضمحوية (بتقدير اتي تحذيرا) اي حذر ذلك المعمول  
 تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له (بما بعده)  
 اي بما بعد ذلك المعمول (او ذكر المحذر منه مكررا) على صيغة  
 الجھول عطفًا على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد  
 من ضمير في المعطوف كما كان في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع  
 في المعطوف المظهر موضع الضمير اذ تقدير الكلام او معمول  
 بتقدير اتي ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد  
 الي المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر (مثل اياك والاسد وياك  
 وان تحذف) هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك  
 من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو  
 ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين  
 المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعد الاسد او الحذف  
 من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما (والطريق الطريق)  
 مثال الثاني نوعيه اي اتي الطريق الطريق لا يخفى عليك  
 ان تقدير اتي في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتيت زيدا  
 من الاسد فينبغي ان يقدّر فيه مثل بعد ونحو وتقدير بعد في مثال  
 النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق  
 لا على تبعيده منه فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتي ونحوهما  
 فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع

طائفة او على ذكر

الشيء مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يوزن  
 كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قبل لفظ  
 لاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا  
 ولبس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانواع التحذير والتوابع  
 خارجة عن المحذود بدليل ذكرها فيما بعد (وتقول) في قسمي  
 النوع الاول (اياك من الاسد) كما كنت تقول اياك والاسد (واياك من  
 ان تحذف) كما كنت تقول اياك وان تحذف على ان تكون لفظه من متعلقة  
 بالفعل المقدراى بعد نفسك من الاسد ومن ان تحذف (و) تقول في المثال  
 الاخير (اياك ان تحذف) بتقدير من اياك من ان تحذف لان حذف  
 حرف الجر عن ان وان قياس (ولا تقول) في المثال الاول (اياك الاسد  
 لامتناع تقدير من) وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير  
 العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس  
 مع ان وان وشاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا  
 المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل \* اى حدث (مذكور)  
 تضمننا في ضمن الفعل الملقوظ او المقدرا او شبهه كذلك او مطابقة  
 اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان  
 والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل  
 سواء ذكر الفعل الذى فعل فيهما أولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر  
 فعل فيه فعل نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة  
 لكنه لبس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان  
 يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة  
 لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحثية اى المفعول فيه  
 ما فعل فيه فعل مذكور عن حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج  
 مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه لبس من حيث انه فعل  
 فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه  
 على تفسير اعتبار قيد الحثية لا حاجة الى قوله مذكور الا زيادة

ملفوظ  
او مقدرة



نصوير المرف وقوله (من زمان او مكان) بيان لما الموصولة او الموصوفة  
 اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد البيان حكم كل منهما وهو  
 اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بهما وما يقدر  
 فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم  
 لا يطلقون المفعول فيه الاعلى المنصوب بتقدير في واما المجرور بهما  
 فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لامفعول فيه. وخالفهم المصنف  
 حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه. ولذلك قال (و شرط نصبه)  
 اى شرط نصب المفعول فيه (تقدير في) اذ التلظظ بهما يوجب الجر  
 (وظروف الزمان كلها) مبهما كان الزمان او محدودا (تقبل ذلك)  
 اى تقدر في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح اتصافه به بلا  
 واسطة كالصدر والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما  
 في الزمانية نحو سمعت دهرافا فطرت اليوم (وظروف المكان ان كان  
 المكان مبهما قبل ذلك) اى تقدر في خلا على الزمان المبهم  
 لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك (والا) اى وان لم يكن مبهما  
 بل يكون محدودا (فلا) يقبل تقدير في اذ لم يكن حله على الزمان المبهم  
 لاختلافهما ذاتا وصيغة نحو جلست في المسجد (و فسر المبهم) من  
 المكان (بالجهات الست) وهى امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت  
 وما فى معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى  
 انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض  
 الظروف المكانية الجائز نصبها قال (وحل عليه) اى على المبهم المفسر  
 بالجهات الست (عند ولدى وشبههما) نحو دون وسوى (لا بهما هما)  
 اى لابهام عند ولدى ولم يذكر وجهه جل شبههما عليه لان حكمه  
 حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر (وكذا) حل على  
 المبهم من المكان (لفظ مكان) وان كان معينا نحو جلست مكان (لكثرته)  
 فى الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه (و) كذا حل عليه

(ما بعد دخلت) وان كان معينا (بحود دخلت الدار) لكثرة استعمال  
 لا لابهامه (على الاصح) أي على المذهب الاصح فإنه ذهب بعض النحاة  
 الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف  
 الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تأمل فان الفعل  
 لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول  
 لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بهما يطلب المفعول فيه كما اذا قلت  
 دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه وبما  
 يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان  
 ينسب الى مكان شامل له واغيره فإنه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي  
 هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك  
 يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار  
 ليست كذلك فإنه اذا قال الداخل في الدار دخلت الدار لا يصح  
 ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال  
 الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به  
 وقبل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال  
 دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في  
 ونقل عن سيبويه ان استعماله بنى شاذ (وينصب) أي المفعول فيه  
 (بما مل مضمرا) بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب  
 من قال مني سرت أي سرت يوم الجمعة (و) بما مل مضمرا (على شريطة  
 التفسير) نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بصينه كما مر في المفعول به  
 المفعول له هو ما فعل لاجله \* أي لقصد تحصيله او بسبب  
 وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما قبل مطلقا او به اوفيه او معه (فعل)  
 أي حدث (مذكور) أي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه  
 ما كان فعلا مقدرا كما اذا قلت تأديبا في جواب من قال لم ضربت  
 زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبنى التأديب فان قلت

الظن في

كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور  
 فى الجملة كما فى ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور  
 معه فى ضربته تأديبا قلنا المراد مذكور معه فى الترسيب الذى  
 هو فيه ويرد حينئذ نحو اعجبني التأديب الذى ضربته لاجله اللهم الا  
 ان يراد بذكره معه ايراده معه للععل فيه (مثل ضربته تأديبا) مثال لما  
 فعل <sup>فعل</sup> لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التأديب انما يحصل  
 بالضرب ويترب عليه (وقعدت عن الحرب جينا) مثال لما فعل بسبب  
 وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل  
 يكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل فى المفعول المطلق بخلاف  
 (خلافا) ظاهرا (للزجاج فانه) اى المفعول له (عنده) اى عند الزجاج  
 (مصدر) من غير لفظ فعله فالمعنى عنده فى المثالين المذكورين  
 اذنبه بالضرب تأديبا وجبت فى القعود عن الحرب جينا او ضربته  
 ضرب تأديب وقعدت قعود جبن وزد قول الزجاج بان صحة تأويل  
 نوع بنوع لا تدخله فى حقيقته الا ترى ان صحة تأويل الجمال بالظرف  
 من حيث ان معنى جاء يزيد راكبا جاء يزيد وقت الركوب من غير ان يخرج  
 عن حقيقتهما (وشروط نصبه) اى شرط انتصاب المفعول له لاشترط  
 كونه الاسم مفعولا له فان السمع والاکرام فى قولك جئتكم للسمع  
 ولا كرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه وهذا كما قال فى  
 المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى وهذا ايضا خلاف اصطلاح  
 القوم (تقدير الاسم) لانها اذا ظهرت لزم الجبر وخص الاسم بالذكر لانها  
 الغالب فى تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من والياء او فى مع انها  
 من دواخل المفعول له كقوله تعالى \* خاشعا متصدعا من خشية الله  
 وقوله تعالى \* فظلم من الذين هادوا حرمنا \* وقوله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم \* ان امرأه دخلت النار فى هرة \* اى لاجلها ولما كان تقدير  
 اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها فى النية وكان الاصل

او مفعول لهما لزم نصب

وقوله تعالى \* فظلم من الذين هادوا حرمنا \* تقدير

لها لاجلها ولما كان تقدير

لها لاجلها

ابقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقاءها في النية الى شرط  
 بل الحاجة اليه انما تكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال (وانما يجوز  
 حذفها) وان يتكف ارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز  
 حذفها كما يجوز ذكرها (اذا كان) المفعول له (فعلا) احتراز عما اذا كان  
 عينا نحو جئتك للسمن (للفاعل الفعل الممل بـ) اي اتحد فاعله وفاعل  
 عامله احتراز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لجيئك اباي (ومقارناته)  
 اي للفعل المذكور (في الوجود) بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته  
 تأهيا اذ زمان الضرب والتأديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا  
 بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر  
 نحو قدمت عن الحرب جئنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان  
 المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ابقاها للصليح بين الفريقين  
 فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصليح بعض زمان الفعل اعني  
 شهود الحرب واحتراز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارناته في الوجود  
 نحو اكرمتك اليوم لو عدى بذلك امس وانما اشترط هذه الشروط  
 لانه بهذه الشروط يشبه المصدر فينتقل بالفعل بلا واسطة تعلق  
 المصدر به بخلاف ما اذا اختلفت منها \* المفعول معه \* اي الذي  
 لفعل لمصاحبه بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه  
 او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول مالم بسم فاعله  
 اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله  
 والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض  
 النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما  
 هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد قطع بينكم  
 على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا  
 وقيل الوجه ان يجعل من قبيل \* وقد حيل بين العبر والزوان \*  
 فان مفعول مالم بسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل

انما يجوز حذفها

والذي عليه

في قوله  
 ماله

الخبولة لان بين للزوم ظرفيته لايقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه  
 الذى فعل فعل لمصاحبه على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله  
 ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول (هو مذكور  
 بعد الواو) اجتزاز عن المذكور بعد غيره كالفاء (لمصاحبة  
 مفعول فعل) للام متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو  
 لاجل مصاحبة مفعول فعل واذا فيه اياها سواء كان ذلك المفعول  
 فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم  
 وسواء كان ذلك للفعل (لفظا) اى لفظيا كالمثالين المذكورين  
 (او معنى) اى معنويا نحو مالك وزيدا اى ما تصنع والمراد بمصاحبه  
 المفعول الفعلى مشاركته له فى ذلك الفعل فى زمان واحد نحو  
 سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت النباقة وفصلها  
 لرضعتها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد  
 وعمرو فانها لا تبدل الا على المشاركة فى اصل الفعل دون المصاحبة  
 اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل او معناه  
 بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعا الواو موضع مع لكونها اخصر  
 واصلا واو العطف التى فيها معنى الجمع فتاسب معنى المعبة  
 (فان كان) اى وجد (الفعل) اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل  
 واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها (لفظا وجاز)  
 اى لم يجب (العطف) ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا  
 وعمرا لو جوب العطف فيه (فالوجهان) اى العطف والنصب  
 على المفعولية جائزان (نحو جئت انا وزيدا) بالرفع على العطف (وزيدا  
 بالنصب على المفعولية) (والا) اى وان لم يجز العطف بل يمتنع  
 تعين النصب بمثل جئت وزيدا فان العطف فيه يمتنع لعدم القاضية  
 لابتداء كيد المتصل بالتفصل ولا بغيره (وان كان) الفعل (معنى) اى  
 اخر معنويا مستنبطا من اللفظ (وجاز) اى لم يمتنع (العطف تعين)

(العطف) حيث لا يتحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف (نحو ما زيد وعمرو والا) أي وإن لم يجز العطف بل امتنع (تعيين النصب) حيث لا وجه سواء (نحو مالك وزيدا وما شاك وعمرا) فإنه امتنع العطف فيهما لأن العطف على الضمير المجزور بلا إعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشأن إذ السؤال عن شأنهما لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر وإنما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الأمثلة (لأن المعنى ما تصنع) وما يماثله فعنى ما شاك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى مالك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما زيد وعمرو وما يصنع زيد وعمرو ﴿الحال﴾ لمافرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها (وهو ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به) أي من حيث أنه فاعل أو مفعول به كما هو الظاهر فيذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وبإضافتها إلى الفاعل أو المفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل أو المفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد العاقل أخوك ويقيد الحثية بخروج صفة الفاعل أو المفعول به فانها تدخل على هيئة الفاعل أو المفعول مطلقا لأن حيث هو فاعل أو مفعول وهذا التردد على سبيل منع التخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين (لفظا) أي سواء كان الفاعل أو المفعول به الذي وقع الحال عنه لفظا أي لفظيا بأن يكون فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من خوى الكلام سواء كانا لمنطوقين حقيقة أو حكما (أو معنى) أي معنويان بأن يكون فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من خوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل أو المفعول أعم من أن يكون حقيقة أو حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل أو المفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فإنه بمعنى أحدث

الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما  
 اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه  
 مقامه فكأنه الفاعل او المفعول نحو بل تتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل  
 لحم اخيه ميتا فإنه يصح ان يقول بل تتبع ابراهيم مقام بل تتبع ملة  
 ابراهيم وان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا  
 او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال  
 عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء  
 مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال من هؤلاء باعتبار ان الدابر  
 المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول مالم يسم فاعله  
 باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكأنه حال عن مفعول مالم يسم  
 فاعله واو قرئ تين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل  
 اوتين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعّل وجعل الجار  
 متعلقا به لا بالمفعول دخل فبدا الحال من المفعول معه او المفعول المطلق  
 من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا انه لا يدخل ما وقع حالا  
 عن المضاف اليه (مثل ضربت زيدا قائما) مثال اللفظي الملقوظ حقيقة  
 فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد اتماهي باعتبار لفظ هذا الكلام  
 ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة  
 (وزيد في الدار قائما) مثال اللفظي الملقوظ حكما فان فاعلية الضمير  
 المستكن في الظرف اتماهي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه  
 من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما  
 (وهذا زيد قائما) مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ  
 هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين  
 من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما  
 عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انه ويصير زيدا به  
 مفعولا لفظيا بل مفعوليه اتماهي باعتبار معنى اشير او انه الخارج

عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية  
 لالفظية (وعاملها) أي عامل الحال (أما الفعل) الملفوظ أو المقدّر  
 نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما إن كان الظرف مقدرا  
 بالفعل (أو شبهه) وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبة كاسم  
 الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا إن كان الظرف  
 مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة  
 المشبهة بنحو زيد حسن ضاحكا (أو مغنيا) المستنبط من غوى الكلام  
 من غير التصريح به أو تقديره كالإشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما  
 كامر وكالداء والتني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليست  
 عندنا مقبلا ولعله في الدار قائما وكأنه اسد صائلا (وشرطها)  
 أي شرط الحال (أن تكون بكرة) لأن النكرة أصل والفرض وهو  
 تقييد الحدث المنسوب إلى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد  
 على الفرض (و) أن يكون (صاحبها معرفة) لأنه تحكم عليه  
 في المعنى فكان الأصل فيه التعريف (غالبا) أي لبس اشتراطها  
 بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها أي أكثرها  
 وبيان ذلك أن مواد وقوع الحال على قسمين أحدهما ما يكون ذوالحال  
 فيه نكرة موصوفة بنحو جاءني رجل من بني ثميم فارسا أو مغنية  
 غناء المعرفة لاستغراقها بنحو قوله تعالى \* فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا  
 من عندنا \* أن جعلت أمرا حالا من كل أمر أو واقعة في خبر الاستفهام  
 نحو هل أتاك رجل راكبا أو بعد الانقضاء للنفي نحو ما جاءني رجل  
 الأراكبا أو مقدما عليه الحال بنحو جاءني راكبا و ثانيهما  
 ما يكون ذوالحال فيه غير هذه الأمور وغالب مواد وقوع الحال  
 وأكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط  
 بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها  
 معرفة لالكون صاحبها معرفة حتى يقال إن غالبية كون صاحبها



معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج  
 الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة  
 مبتدأ وخبراً معطوفاً على قوله وشرطها ان تكون نكرة (وارسلها  
 المراك) ولم يذدها \* ولم يشفق على نقص الدخال \* البيت لا يدبصف  
 الجمار الوحشي والآن يقول ارسل الجمار الوحشي الآن وكان المراد  
 بالارسال البعث أو التخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتبركة  
 متراجمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن المراك ولم يشفق اي لم يخف  
 على نقص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال  
 والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل  
 بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه  
 ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض او المعنى  
 على نقص مثل نقص الدخال (ومررت به وحده ونحوه) مثل  
 فعلته جهدك بلفظ الخطاب (متأول) بالنكرة فلا يرد نقضا  
 على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها  
 مصادر لأفعال محذوفة اي تترك المراك وينفرد وحده اي انفرد  
 وتجهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر  
 منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعات موضع  
 النكرات اي معتركة ومنفردا وتجهدا فالصورة وان كانت معرفة  
 فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى  
 نكرة (فان كان صاحبها) اي صاحب الحال (نكرة) محضة لم يكن  
 فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها  
 وبين المعرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين (ويجب تقديمها) اي تقديم  
 الحال على صاحبها لتخصص النكرة بتقديمها لانها في المعنى  
 مبتدأ وخبر ولتلا يتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت  
 رجلاً راكبا ثم قدمت في خائر المواضع وان لم يتبس طردا للباب

(ولا تتقدم) أي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا (على العامل المعنوي) قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وانما هو مقدر بالفعل أو اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه أعني الجار والمجرور خارج عند داخل في الفعل أو شبهه فعلى هذا معنى الكلام أن الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقا (بخلاف الظرف) أي بخلاف ما إذا كان العامل ظرفا أو شبهه فإن فيه خلافا فسيبويه لا يجوز له أصلا نظرا إلى ضعف الظرف في العمل وجوز له الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فله وافق سيبويه في النع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل أن يكون معناه أن الحال وإن كان مشابه للظرف لما فيه من معنى الظرفية إلا أن الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا تتقدم عليه هذا إذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي وأما إذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال للثاني لا غير (و) كما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك (لا) تتقدم (على) ذي الحال (المجرور) سواء كان مجرورا بالاضافة أو بحرف الجر فإن كان مجرورا بالاضافة لم تتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لأن الحال تابع وفرع لذی الحال والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه أيضا وإن كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه وأكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال (على الأصح) ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى \* وما أرسلناك إلا كافة للناس \* ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة أن حرف الجر معد للفعل كالهزة والضعيف فكأنه من تمام الفعل وبعض جروقه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكأنك قلت أذهبت راكبة هندا

قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير لأن اللاحق حيث شد استثنائه عن العامل المعنوي لا أن يبين المخالفة بقوله بخلاف الظرف

فالجور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا  
 الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للبالغة وبعضهم  
 يجعلها صفة المصدر اى ارسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا  
 كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف (وكل ما دل على هيئته)  
 اى على صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا (صح ان يقع حالا)  
 من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئته  
 وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق  
 الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب  
 في الحال الانتزاع (مثل) بسرا ورطبا في قولهم (هذا بسرا)  
 وهو ما يبق فيه حوضه (اطيب منه رطبا) وهو ما فيه خلوة صفة  
 فهما معك ونهما جامدين حالان لدالاتهما على صفة البسرية  
 والرطوبة ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمسر والرطب بالرطب  
 من البسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار ما عليه  
 رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة في بسرا ايضا عند  
 محققهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه  
 اذا تعلق بشئ واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل  
 منهما متعلقه والبسرية تعلق بالمشار اليه بهذا من حيث انه  
 مفضل وهذه الخيبة وان لم يكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب  
 لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه  
 واوجبوا ان يليه والرطوبة تعلق به من حيث انه مفضل عليه وهو  
 ضمير منه فيجب ان يليه وقال الرضى واما الضمير المستكن في افعال  
 فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا  
 فلا ارى بأسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا  
 وذهب بعضهم الى ان العنامل في بسرا اسم الاشارة اى اشير اليه  
 حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه

التمر اليابس فلا بتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع  
 موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو ثمرة نخلتي بسرا اطيب  
 منه رطباً (وتكون) اى الحال (جمله) لدالاتها على الهيئة كالمفردات  
 فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية  
 (خبرية) محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذى  
 الحال واجزؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجل الانشائية  
 لا يصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة  
 لاتقتضى ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة  
 حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهى الضمير والواو  
 والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها  
 مضارعا مثبتا او مضارعا منفيًا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيًا فهذه خمس  
 جل (فلا اسمية) اى الجملة الاسمية الحالية ملتبسة (بالواو والضمير معا)  
 لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية  
 القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاءنى زيد وهو  
 راكب (او بالواو وحدها) لانها تدل على الرابط في اول الامر  
 فاكفى بها مثل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم كنت نبيا وادم بين  
 الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون  
 في الحال المشتقة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو نقول هو الحق  
 لاشك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكدة والمؤكدة لشدّة  
 الاتصال بينهما (او بالضمير وحده على ضعف) لان الضمير لا يجب  
 ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كنته فوه  
 الى في فلا بد من الواو على الصحيح (والمضارع المثبت) اى الجملة  
 الفعلية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة (بالضمير وحده)  
 لمشابهته لفظا ومعنى لامم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاءنى زيد  
 يسرع (وما سواهما) اى ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتقة

على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي  
المثبت او المنفي (بالواو والضمير) معا (او باحدهما) وحده من غير  
ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع  
المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه  
او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج  
غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو  
والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج  
غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو (ولابد في الماضي المثبت) لا المنفي  
(من) دخول لفظية (قد) المقربة زمان الماضي الى الحال لفظة  
على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه صدور  
الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه تجوزا لان المتبادر من الماضي  
المثبت اذا وقع حالا ان مضيقه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد  
من قيد حتى يقرب به اليه فيقاربه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم  
لا يوجبون قد ظاهرة مقدرة سواء كانت (ظاهرة) في اللفظ  
نحو جاءني زيد قد ركب غلامه (او مقدرة) منوية نحو قوله  
تعالى \* او جاؤكم حصرت صدورهم \* اي قد حصرت وهذا  
بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد وسبويه  
ياول قوله تعالى \* حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم  
فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد  
يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار المنفي بلا قاطع  
فيشمل زمان الفعل (ويجوز حذف العامل) في الحال لقيام قرينة  
حالية (كقولك للسافر) اي الشارع في السفر او انتهى له  
(راشدا مهديا) اي سر راشدا مهديا بقرينة حال مخاطب وقوله  
مهديا اما صفة راشدا او حال بعد حال او مقابلة كقولك راكبا  
لن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى

تجيز عن نسبة في مقربة

الزمان

ركب  
جاء

\* يُحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ يَجْمَعَ عِظَامُهُ بَلَى قَادِرِينَ \* اى بلى  
 نجتمعها قَادِرِينَ (ويجب) حذف العامل (فى) بعض الاحوال  
 (المؤكد وهى) اى الحال المؤكدة مطلقا هى التى لا تنتقل من صاحبها  
 مادام موجودا غالبا بخلاف المتقلة والمتقلة قيد للعامل بخلاف  
 المؤكدة (مثل زيد ابوك عطوفا) فان المعطوفة لا تنتقل عن الاب  
 فى غالب الامر اى احقه بفتح الهجزة او ضمها من حققت الامر بمعنى  
 تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه  
 او بمعنى اثبتته اى تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتتها  
 كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندى ان يقدر  
 يحنى عطوفا (وشرطها) اى شرط وجوب حذف عاملها (ان تكون  
 مقررة) اى مؤكدة (لمضمون جملة) احتزبه عما يؤكده بعض اجزائها  
 كالعامل فى قوله تعالى \* انا ارسلناك للناس رسولا \* فانه لا يجب  
 حذفه (اسمية) احتزبه عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف  
 عاملها كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى \* قائما بالقسط انه  
 حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون  
 عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها  
 مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط  
 \* التمييز ما \* اى الاسم الذى (يرفع الابهام) واحتزبه عن البدل  
 فان البدل منه فى حكم النجبة فهو ليس برفع الابهام عن شئ بل هو  
 ترك مبهم وارىد معين (المستقر) اى الثابت الراسخ فى المعنى  
 الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة  
 هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكمال وهو الوضعى  
 واحتزبه عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية رفع الابهام  
 عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ فى الاستعمال

قال التفسير ويقال له  
 التبيين والتفسير والمميز  
 بكسر الباء قيل  
 وقد يقال بفتحها  
 لان المتكلم يميزه بين  
 الاجناس رفع الابهام  
 (غف)

باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف  
 المبهما نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اماموضوع لمفهوم كلى  
 بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئ منه ولا ابهام في هذا  
 المفهوم الكلى ولا في واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ  
 من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع  
 هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له  
 وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص  
 عمر فان كل واحد من ابى حفص وعمر موضوع لشخص معين  
 لا ابهام فيه لكن لما كان عمرا شهر منه زال بذكره الخفاء الواقع في  
 ابى حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعى (عن ذات) لاعت  
 وصف واحترزه عن التعيين والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر  
 الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع  
 الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان المعنى الموضوع له معنى معين متميز  
 عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمنه كمنه ولا  
 ابهام فيه الا من حيث ذاته اى جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه  
 من جنس العسل او الخلد او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم  
 منه بحسب الوضع انه بغدادى او مكى فاذا اريد رفع الابهام  
 الوصفى الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل  
 بغدادى واذا اريد رفع الابهام الذاتى قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام  
 المستقر عن الذات لا التعيين والحال فانهما يرفعان الابهام عن  
 الوصف (مذكورة او مقدرة) صفتان لذات اشارة الى  
 تقسيم التميز فالذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسه  
 فانه في قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام  
 عن ذلك الشئ المقدرة فيه (فالاول) اى القسم الاول من التميز وهو  
 ما يرفع الابهام عن ذات المذكورة برفعه (عن مفرد) ويعنى به

ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف (مقدار) صفة لمفرد وهو ما  
يقدربه الشيء أى يعرف به قدره ويتبين (غالبا) أى فى غالب المواد  
وأكثرها أى رفع الإبهام مطلقا يتحقق فى ضمن هذا الرفع الخاص  
فى أكثر المواد وذلك لأن الإبهام فيه أكثر والمقدار (أما) متحقق  
(فى) ضمن (عدد نحو عشرون درهما وسبأنى) ذكر تمييز العدد  
وبينه فى باب أسماء العدد (وأما فى) ضمن (غيره) أى غير العدد  
كالوزن (نحو رطل زيتا) فإن الرطل نصف المن (ونحو منوان  
سمناء) وكالكيل نحو قيراز برأوى كالدراع نحو ذراع ثوبا (و)  
كالقياس نحو (على التمرة مثلها زيتا) والمراد بالمقادير فى هذه  
الصور هو المقدرات لأن قولك عندى عشرون درهما ورطل  
زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زيتا المراد بها المعدود والموزون  
والمذروع والمقيس لا غير وإنما اقتصر المصنف على الأمثلة الثلاثة  
لأنه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو  
التوئين كما فى رطل زيتا والتون كما فى منوان سمناء والاضافة  
كما فى على التمرة مثلها زيتا ولهذا لم يستوف أقسام المقادير  
وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن  
إضافته معها ولا مستحيل الإضافة مع التوئين ونونى التنبيه والجمع  
ومع الإضافة لأن المضاف لا يضاف ثانية فإذا تم الاسم بهذه الأشياء  
شابه الفعل إذا تم بالفعل وصار به كلاما تاما فبشبه التمييز الآتى  
بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن المفعول حقه أن يقع  
بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشايبته الفعل  
التام بفاعله وهذه الأشياء إنما قامت مقام الفاعل لكونها فى آخر  
الاسم كما كان للفاعل عقب الفعل الأخرى أن لا يتم التعريف  
الداخل على أول الاسم وإن كان يتم بها الاسم فلا يضاف  
معه لا ينصب التمييز عنه فلا يقال عندى الرافود خلا (يفرد)



اى التمييز وان كان الاسم اتام مثنى او مجموعا (ان كان) اى التمييز  
 (جنسا) وهو ما تشابه اجزأؤه ويقع مجردا عن التاء على الأقليل  
 والكثير فلا حاجة الى تشبيه وجمع كالماء والتمر والزيت والضرب  
 بخلاف رجل و فرس (الا ان يقصد الانواع) اى مافوق النوع  
 الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها  
 فلا بد من ان يثنى او يجمع قبل وفي تخصيص قصص الانواع بالاستثناء  
 نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين النوع جاز ايضا ان يقال  
 طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع  
 حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية  
 (ويجمع) اى يورد التمييز على مافوق الواحد جوازا حيث لم يقصد  
 الواحد (في غيره) اى غير الجنس نحو عندى عدل ثوبين او ثوبا  
 (ثم ان كان) اى المفرد المقدار تاما (بتنوين او بنون التثنية)  
 او المعنى ان وجد التمييز ملتبسا بتنوين المفرد او بنونه التى للتثنية  
 فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز (جازت الاضافة) اى اضافة  
 المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون  
 التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام  
 بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن (والا) اى وان لم يكن  
 بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة (فلا) يجوز  
 الاضافة الا بقله فى نون الجمع نحو عشرو درهم اما فى الاضافة  
 فثلاثا يلزم اضافة المضاف واما فى نون الجمع فلا نه جاز ان يضاف  
 الى غير المميز نحو عشريك وعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة  
 اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس فى بعض الصور لانه لا يعلم  
 مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان  
 او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف فى غير صورة الالتباس  
 ايضا الا على القلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد (وعن)

غير مقدار) عطف على عن مفرد مقدار اى الاول كما يرفع الابهام  
 عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى ما لبس  
 بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس (نحو خاتم حديد)  
 فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتوين فاقضى تميزاً  
 (والخفض) اى خفض التميز باضافة غير المقدار اليه (اكثر)  
 استعما لا حصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب  
 التميز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها لبس بهذه المثابة  
 (والثاني) اى القسم الثاني من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات  
 مقدرة (يرفعه عن نسبة) كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة  
 في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام  
 فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتضراً عليها  
 تنبيهها على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول  
 انما هي لمجرد النسبة لا غير (في جملة) اى نسبة كائنة في جملة  
 (او ماضاها) اى ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو  
 الحوض يمتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفعلة عيوناً او الصفة  
 المشبهة نحو زيد حسن وجهاً او اسم التفضيل نحو زيد افضل  
 ابا او المصدر نحو اعجنى طيبه ابا وكذلك ما فيه معنى الفعل نحو حسبك  
 زيد رجلاً (نحو طاب زيد نفساً) مثال للجملة والتمييز فيه خاص  
 بالمتنصب عنه (وزيد طيب ابا) مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح  
 ان يكون لما انتصب عنه ولتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة  
 وماضاهها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكأنه قال طاب زيد  
 وزيد طيب نفساً و ابا وقوله (وابوة ودارا وعلماً) عطف على نفسا و ابا  
 بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مخص بالآخر  
 فهو بحسب الحقيقة او رد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ماضاها  
 خمسة امثلة فالتنفس عين غير اضافي خاص بالمتنصب عنه والدار

عين غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل  
 لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض ~~مضاف~~ اضافي وكل منهما  
 متعلق بالمنتصب عنه (او في اضافة) عطف على قوله في جملة  
 او ما ضاهاها (مثل اعجني طيبة) نفيسا وتركه لانه يظهر التميزات  
 ولا خفاء به (ابا وابوة ودارا وعلم) اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق  
 وزاد عليه قوله (ولله دره فارسا) اشارة الى ان التميز قد يكون صفة  
 مشتقة وايضا لما اوردته صاحب المفصل مثالا لتمييز المفرد على  
 ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تميزا  
 عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تميزا عن نسبة على ان يكون  
 الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر  
 في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي الله خيره  
 فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم  
 اي حذق باهر الخيل واما الفراسة بالكسر فن الفرس (ثم ان كان)  
 اي التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه (اسما) لاصفة (يصح  
 جعله لما انتصب عنه) والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعريف به عنه  
 جاز ان يكون ذلك التميز تارة (له) اي للمنتصب عنه بان يكون  
 تميزا برفع الابهام عنه (و) تارة (متعلقة) بان يكون تميزا برفع الابهام  
 عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا  
 فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد جاز ان يكون تارة تميزا عن زيد  
 اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة  
 تميزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مستندا الى متعلقه وهو ابوه (والا)  
 اي وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح  
 جعله لما انتصب عنه (فهو متعلقة) خاصة نحو طاب زيد ابوة  
 ودارا وعلم فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح  
 جعله بالتصريح عنه بها فهي متعلق زيد وهو الذات القدرة

وفي القاموس وقوله  
 والله دره اي جعله  
 عمله فقول الشارح  
 اي الله خيره يجعل  
 الدر كناية عن  
 الخير لا يوافق تحقيق  
 اللغة منهم

الاب

زيد  
 الاب

اعني الشيء المنسوب الى زيد (فيطابق) التمييز (فيهما) اي فيما جاز  
 ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصلا فيه او محتملا له ولتعلقه وفيما  
 تعين لتعلقه (ما قصد) من وحدة التمييز وثبنته وجعته سواء كانت  
 لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون  
 آباء اولمعي في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اياه فقط او طاب  
 زيد ابوين اذا اردت ابا وجداله وطاب زيد آباء اذا اردت ابا واجداد اياه  
 فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز او رد مفردا واذا قصد  
 ثبنته او رد ثبنته واذا قصد جمعته او رد جمعا فان صيغة المفرد  
 لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع (الا اذا كان) التمييز (جنسا)  
 يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد ثبنته او جمعته لا يلزم ان يثنى  
 ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يوثق به مفردا لصحة اطلاقه على  
 القليل والكثير فلا حاجة الى ثبنته وجهه نحو طاب زيد علما والزيدان  
 علما والزيدون علما (الا ان يقصد) بالتمييز الذي هو الجنس (الانواع)  
 من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد حينئذ من ثبنته او جمعه نحو  
 طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب  
 من كل من الزيدين او الزيدون نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد  
 لا تفيد ذلك المعنى (وان كان) اي التمييز (صيغة) مشتقة مثل لله ذره  
 فارسا او ماولة بها نحو كفي زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية  
 (كانت) الصفة صيغة (له) اي لما انتصب عنه لا لتعلقه لان الصفة  
 تستدعي موصوفا والمذكور اولى بالموصوفين فاذا قيل طاب زيد  
 والدان كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم  
 (نحو ابا وطبقة) الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة  
 اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقتها اياها ويجوز  
 ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت

فيه انه لانص فيه  
 بدل عليه الجواز  
 التغليب المشهور  
 الموافق لعرف اللغة

ح

صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتساق في الافراد والتثنية  
والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حاملة الضمير (واحتملت) اى  
الصفة المذكورة (الحال) ايضا لاستقامة المعنى على احوال نحو طاب  
زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من قبها  
نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل تؤيد التمييز لان من تراء  
في التمييز لافى الحال ايضا المقصود مدحه بالفرسية لاجل الفروسية  
اذ قد عدى حال الفروسية بغيرها من الصفات (ولا يتقدم) التمييز  
(على عامله) اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندى درهما عشرون  
ولا زيتا رطل لان عامله حيثئذ اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل  
مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله (والاصح)  
اى اصح المذاهب (ان لا يتقدم) التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل  
الصرى او الغير الصرى ككونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه  
نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه <sup>بها</sup> وفعالاه اذا جعلته لازما نحو وفجرنا  
الارض عبونا اى انفجرت عبونا <sup>بها</sup> واذا جعلته متعديا نحو امتلاء الاناء  
ماء اى ملاء الماء والفاعل لا يتقدم <sup>بها</sup> على الفعل فكذا ما هو معنى الفاعل  
وههنا بحث وهو ان الماء فى قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى  
فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد  
اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره  
وقع الانبهاى فيه لا جرم <sup>بها</sup> من قوله ماء فهو فى معنى امتلاء ماء الاناء فالماء  
فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تميز برفع  
الانبهاى عن شئ منصوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل فى قصدك  
هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة و اليها مجازا  
وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهى ان التمييز عن  
النسبة اما فاعل فى المعنى او مفعول من التمييز فى هذا المثال وامثاله  
لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة (خلافا لما زنى)

قوله لكن زيادة من  
فيها اى زيادة من فى  
التمييز عن ذات مذكورة  
يجوز مطلقا ويجوز  
فى التمييز عن الذات  
المقدرة اذا كان  
لما انتصب عنه وقبل  
مطلقا كما ذكره الشيخ  
الرضى

والمبدى فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمى  
 الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف للصفة المشبهة  
 واسم لتفضيل المصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل  
 وتمسكهما في هذا التجوز قول الشاعر \* انه هجر سلمى بالفراق حبيبها  
 \* وما كاد نفسا بالفراق تطيب \* على تقدير تأنيث الضمير في تطيب  
 فانه حينئذ يكون في كاد ضمير الشأن لتذكيره ويعود ضمير  
 تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما  
 عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة  
 كاد اليه اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل  
 ان يحمل البيت على تقدير تأنيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تأنيث  
 الضمير اذ راجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس  
 الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك **المستثنى**  
 اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين  
 ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية  
 في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان الكل واحد  
 منهما احكاما خاصة لا يمكن اجزاؤها عليه الا بعد معرفته فقال  
 (متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج) اى الاسم الذى اخرج واحترز به  
 عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع (من متعدد) اى جزئياته  
 نحو ما جاءنى احد الازيد او اجزاؤه مثل اشتريت العبد الا نصفه  
 سواء كان ذلك المتعدد (لفظا) اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الازيدا  
 (او قدرا) اى مقدرا نحو ما جاءنى الازيد اى ما جاءنى احد الازيدا  
 (بالا غير الصفة واخوانها) واحترز به عن نحو جاءنى القوم لا زيد  
 وما جاءنى القوم لكن زيد جاء (و) المستثنى (المنقطع هو المذكور  
 بعد ها) اى بعد الاواخوانها (غير مخرج) عن متعدد واحترز به عن  
 جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا في المتعدد قبل

الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا  
 مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم  
 الاحبارا (وهو) اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح  
 تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعني  
 المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا  
 لم يعرفه على حدة روي للاختصار (منصوب) وجوبا (اذا كان)  
 واقما (بعد الا) لا بعد غير وسوى وغيرهما (غير الصفة) قيد به  
 وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لتلايد  
 عنه (في كلام موجب) اي لبس بني ولانتهى ولا استفهام نحو جاءني  
 القوم الا زيدا واحترزه عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس  
 حينئذ واجب النصب على ما سيحي ولا حاجة ههنا الى قيد آخر  
 وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا  
 فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على  
 الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على  
 الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا  
 القيد انما هو لاجراء مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب  
 والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء  
 عند التبصيرين الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء  
 يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما  
 وقد جاء بعد تمام الكلام فشا به المفعول (او مقدما) عطف على  
 قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى متقدما على  
 المستثنى منه) سواء كان في كلام موجب او غير موجب نحو جاءني الا زيدا  
 القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل  
 منه (او منقطعا) اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان  
 منقطعا بعد النحو ما في الدار احد الاحبارا (في الاكثر)

ى فى اكثر اللغات وهى لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثير ون  
 او فى اكثر مذهب النحلة قال اكثرهم ذهبوا الى لغة الحجازية فالمنقطع  
 مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الابدل الغلط ولا يصدر  
 الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق  
 الروية والفظانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما  
 ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءنى القوم الاجارافههنا  
 يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا  
 يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصبه كقوله تعالى \* لا عاصم اليوم من  
 امر الله الا من رحم \* اى من رحة الله فمن رحة الله هو المرحوم  
 المعصوم فلا يكون داخل فى العاصم فيكون منقطعا (او كان بعد  
 خلا وعدا) اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا  
 من عدا بعد وعدوا اذا جاوزة مثل جاءنى القوم عدا زيدا او بعد  
 خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءنى القوم خلا زيدا وهو فى الاصل لازم  
 يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الاثيس وقد تضمن معنى  
 جاوز ويحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والزموا هذا  
 التضمن والحدف والايصال فى باب الاستثناء ليكون ما بعدها منصوبا  
 كما فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى  
 مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق  
 من المستثنى منه والتقدير جاءنى القوم عدا او خلا مجيهم او الجائى  
 منهم او بعض منهم زيدا وهما فى محل النصب على الحالية ولم يظهرا  
 معهما قد ليكونا اشبه بالا التى هى الاصل فى باب الاستثناء (فى الاكثر)  
 اى النصب بهما انما هو فى اكثر الاستعمالات لانهما فعلا ماضيان  
 كما عرفت وقد اجيز الجبر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافى  
 لم اعلم خلافا فى جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر (او ما خلا  
 وما عدا) اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا



لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا  
 زيدا واعداء عمرا تقديره خلوزيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية  
 بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت  
 مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر  
 يمتنع اسم الفاعل اي جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد ومجازا  
 بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما  
 فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف اولم يعتد به ولهذا  
 لم يقل في الاكثر (و) كذا المستثنى منصوب بعد (ليس) نحو جاءني القوم  
 ليس زيدا (و) بعد (لا يكون) نحو سيجي اهلك لا يكون بشرا  
 وانما يكون النصب بعد هما لانهما من الافعال الناقصة الناقصة  
 الخبر ويلزم اضممار اسميهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم  
 الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما  
 في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال  
 الا في المستثنى المنصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة  
 مقام الاوهى لا يتصرف فيها (ويجوز فيه) اي في المستثنى (النصب)  
 على الاستثناء (ويختار البدل) عن المستثنى منه (فيما بعد الا) حال  
 من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا  
 عن الاحتراز عما اذا كان بعد ساثر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا  
 وغيرهما (في كلام غير موجب) احتراز عما اذا وقع في كلام موجب  
 فانه منصوب وجوبا كما مر (و) الحال انه قد (ذكر المستثنى منه)  
 احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب العوالم  
 وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير  
 موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون  
 منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى  
 بذلك (نحو ما قطعوه الاقليل) بالرفع على البدلية (والاقليل) بالنصب

اي افعال الناقصة المستثنى

لانها الاصل في هذا الباب

اي فعل المستثنى

اي عن المستثنى لا ان كان واقعا

اي حتى تكون المستثنى من غير من ذكر في الكلام

على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الازيد بالجر على البدلية والازيدا  
بالنصب على الاستثناء و ما رأيت احدا الازيدا بالنصب اما بطريق  
البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا  
البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه  
بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الاو اعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة  
( ويعرب ) المستثنى ( على حسب العوامل ) اى بما يقتضيه العوامل  
من الرفع والنصب والجر ( اذا كان المستثنى منه غير مذكور ) ويختص  
ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد  
بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشارك المشترك فيه ( وهو ) اى والحال ان  
المستثنى واقع ( في غير ) الكلام ( الموجب ) واشترط ذلك ( ليقيد ) فائدة  
صحيحة ( مثل ماضر بنى الازيد ) اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احدا الا  
زيد بخلاف ضر بنى الازيد اذ لا يصح ان يضرب كل احدا المتكلم الازيد  
( الا ان يستقيم المعنى ) بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل  
العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ  
الا التماسح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه  
بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا ( مثل قرأت الايوم كذا )  
اى اوقعت القراءة كل يوم الايوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم  
جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك وقائل  
ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب  
في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه  
في غير الموجب في بعض الصور ايضا نحو ما مات الازيد فينبغي  
ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح  
مثل قرأت الايوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا  
فيجوز مثل هذا التخصيص في ضر بنى الازيد بان يخصص المستثنى منه  
بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق

بوساطة  
٢

بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة  
 وغير جائزة بدونها واجب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب  
 عدم استقامة المعنى على العموم وفي لنفي عكسه لان اشتراط جمع افراد  
 الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك  
 بما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة  
 واحد اياها في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك  
 قرأت الايوم كذا وضربني الا زيد لبس الابطهور قرينة دالة  
 على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم  
 ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على  
 بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم الداخل فيهم  
 زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه  
 المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب  
 فيه عدم استقامة المعنى (ومن ثمه) اى ومن اجل ان المفرد لا يكون  
 في الموجب الا ان يستقيم المعنى (لم يعز مثل ما زال زيد الا طالما)  
 اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما  
 على جميع الصفات الاعلى صفة العلم فلا يستقيم المعنى وقال الشارح  
 الرضى يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها  
 مما لا يتناقض ويستثنى من جلتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة  
 في نفي صفة العلم كما قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات  
 الا صفة العلم وعلى هذين التقديرين يتدرج في صورة الاستقامة  
 ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التأويلات ارجاع جميع المواد  
 الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك  
 ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك  
 او المقصود منه المبالغة في غلو المجتبعين على ضربك (واذا تعذر  
 البذل) من حيث جملة (على اللفظ) اى لفظ المستثنى منه (فعلى

(الموضع) أى يحمل على موضع المستثنى منه لاعلى لفظه عملا بالمختار  
 محلى قدر الاضكان (مثل ما جاء في من احد الازيد) فزيد بدل مرفوع  
 محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه (و) مثل (لا احد  
 فيها) أى فى الدار (الاعمر) فعمر و محمول على محل احد لاعلى لفظه  
 (و) مثل (ما زيد شئنا الا شئنا لا يعابها) أى لا يعتد به فشى مرفوع  
 محمول على محل شئنا لا منصوب محمول على لفظه وقوله لا يعابها  
 لبس فى كثير من النسخ وعلى ما وقع فى بعضها فهو صفة شئ  
 المستثنى قبل انما وصفه به انما يلزم استثناء الشئ من نفسه ولا يخفى  
 انه لو جعل المستثنى منه شئنا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشئبة  
 اولا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشئبة لكان ادق  
 والطف وانما تعذر البديل على اللفظ فى الصورة الاولى (لان من)  
 الاستغراقية (لا تزد) اتفاقا (بعد الاثبات) أى بعد ما صار الكلام  
 مثبتا لا تنقاض النفي بالا لانها لتأكد الثاني ولاننى بعد الانتقاض  
 فلو ابدل على اللفظ وقبل ما جاء فى من احد الازيد بالجر لكان فى قوة  
 قولنا جاء فى من زيد فلزم زيادة من فى الاثبات وذلك غير جائز وفى  
 الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقبل لا احد  
 فيها الاعراب بالنصب لان فتحته شبهة بالحركة الاخرى لانهما  
 حصلت بكلمة لا فهى كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد حينئذ  
 من تقدير لا حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا فى قوله ما زيد  
 شئنا الا شئنا لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد حينئذ من تقدير ما  
 كذلك لتعمل فيه (وما ولا لا تقدر ان) حقيقة اذا لم يكن البديل  
 الا بتكرير العامل ولا حكما اذا امكن تنفى بدخوله على البديل منه  
 واعتبر سرية حكمه اليه فانه فى قوة التقدير حال كونهما (عاملتين)  
 فى المستثنى المحمول على البديل (بعده) أى بعد الاثبات يقضى بعد  
 ما صار الكلام مثبتا لا تنقاض النفي بالا (لانهما) أى ما ولا

(علما النفي) الذي بسببه شابهت الـبس فعلمنا عملها (وقد انتقض النفي  
 بالا) وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ جلي على المحل  
 فعمرو مرفوع على انه محمول على محل اجد وهو الرفع بالابتداء وشي  
 مرفوع على انه محمول على محل شئنا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا جد  
 في هذا المثل محلان من الاعراب محل قريب وهو نصيب بكلمة لا ومحل  
 بعيد وهو رفعه بالابتداء فماعتبروا حله على محله البعيد لا القريب قلت  
 لان محله القريب انما هو لعل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالاختلاف  
 محله البعيد فانه لا دخل لعل لا فيه (بخلاف ليس زيد شئنا الاشياء)  
 مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا (لانها) اي ليس (عملت للفعلية)  
 لا للنفي (فلا اثر) لانتقض معنى النفي (في عملها لبقاء الامر العاملة هي)  
 اي ليس (لا حله) اي لا جل ذلك الامر وهو الفعلية (ومن ثمة)  
 اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس (جاز ليس  
 زيد الاقامتا) باعمال ليس في قائما وان انتقض نفسها بالبقاء فعمليتها  
 (واضح ما زيد الاقامتا) باعمالها في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي  
 وقد انتقض النفي بالا (و) المستثنى (مخفوض) اي محرور (بعد غير  
 وسوى) مع كسر السين او ضمها مع القصر (وسواء) بفتح السين  
 وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه (و) بعد (حاشا في الاكثر)  
 لكونها جرف جر في اكثر استعمالهم وجاز بعضهم النصب بها  
 على انها قبل متعدي فاعله مضموم ومضاه ثبوت المستثنى عما نسب  
 الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمدا حاشا زيدا اي برأه الله عن  
 ضرب عمرو (واعراب غير فيه) اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو  
 حينئذ باعراب موصوفه (كاعراب المستثنى بالا على التفصيل)  
 المذكور فيما سبق فكانه لما انجز به المستثنى للاضافة اليه انتقل اعرابه  
 اليه (وغير) اي كلمة غير في الاصل (صفة) لئلا تها على ذات  
 صفة باعتبار قيام معنى المتأخرة بها فالامل فيها ان تصح صفة

كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعملها على هذا الوجه كثير  
 في كلامهم لكنهما (جئت على الا) واستعملت مثلها  
 (في الاستثناء) على خلاف الاصل. ذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة  
 ما بعده لما قبله (كما جئت الاعلىها) اي على كلمة غير في الصفة  
 لكن لا تحمل الاعلىها (في الصفة) غالبا (الا اذا كانت) اي الا  
 (تابعة لجمع) اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها  
 مذكورا لا مقدر كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد  
 ما كان مذكورا يكون متعددا لتوافق حالها صفة حالها اداة  
 الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا يقول في  
 الصفة جاءني رجل الازيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا فقط كرجال  
 او تقدير كقوم ورهط وان يكون مثني فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان  
 الازيد (منكور) اي منكر لا معرف باللام حيث يراد به العهد والاستغراق  
 فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة  
 يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا  
 على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المقطع  
 (غير محصور) والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني  
 رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد فنحو له على عشرة دراهم  
 او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا  
 على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء  
 نحو كل رجل الازيدا جاءني وله على عشرة الدراهما وانما يصار عند  
 وجود هذه الشرائط الى حمل الاعلى غير (لتعذر الاستثناء) عند  
 وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام  
 ان الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقلنا غالبا لانه قد يتعذر  
 الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الازيد وقد لا يتعذر

في غير المحصور نحو جاء في رجال الا واحدا والارحلا ولا حارا  
 ولكن لا كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة  
 نحو قوله تعالى (لو كان فيهما) اي في السماء والارض (آلهة) جمع  
 اله ولادلالة فيها على عدد معين فتكون غير محصور (الا لله) اي غير  
 الله (لفسدتا) اي نخرجنا عن الانتظام فالآية صفة لانها تابعة  
 لجمع منكور غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله  
 في آلهة بتعيين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن  
 حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما  
 آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما  
 آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت واحدا لله تعالى لجواز  
 ان يكون حيثئذ فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت  
 للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله  
 واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد  
 يستلزم المفارقة (وضعف) حمل الا على غير (في غيره) اي في غير  
 جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء حيثئذ ومذهب سبويه على جواز  
 وقوع لا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد  
 الازيد ان يكون الازيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله  
 وكل اخ مفارقة اخوه \* لعمر ابيك الا الفرقدان \* فان الفرقدان صفة  
 لكل اخ لاستثناء منه والواجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب وحمل  
 المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران احدهما  
 وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه  
 اذ هو المقصود وكل لا فائدة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين  
 الصفة والموصوف وهو قليل (واعراب سوى وسواء النصب  
 على الظرفية) اي بناء على ظرفيهما فاك اذا قلت جاءني القوم سوى  
 زيد او سواء زيد فكذلك قلت مكان زيد (على) المذهب (الاصح)

وهو مذهب سبويه فهما عتده لازم الظرفية وعند الكوفيين  
يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعاً ونصباً  
وجراً كغير متمسكين بقول الشاعر \* ولم يبق سوى الدؤان دناهم  
كما دأبو \* وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضاً  
نصبوه استنكاراً لرفعهم فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك  
ومثل هذا في استنكاراً لرفع فمما عاتب انتصابه على الظرفية قوله تعالى  
\* لقد تقطع بينكم \* بالنصب \* خبر كان واخواتها \* وتستعرفها  
في قسم الفعل ان شاء الله تعالى (هو المستند بعد دخولها) اي  
دخول كان او احدى اخواتها والمراد بعبدية المستند لدخولها  
ان يكون اسناده الى اسمها واقصا بعد دخولها على اسمها وخبرها  
ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاستناد  
الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرر له لا يكون بعد دخولها  
بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه  
ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال بصدق على يضرب وقائم  
في هذين المثالين المعروف ولبس من افراد المعرف ويمكن ان يقال  
في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت  
عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها (مثل كان زيد  
قائماً وامره) اي امر خبر كان واخواتها (كامر خبر المبتدأ) في اقسامه  
واحكامه وشرايطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر (و) لكنه  
(يتقدم) على اسمها حال كونه (معرفة) حقيقة او حكماً كالنكرة  
المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلبس احدهما  
بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما اوفى احدهما لفظياً  
نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر  
فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد  
من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا اتفقت الاعراب في اسم كان

وخبرها



وخبرها جميعا . لاقرينة هناك لايجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا  
 ( وقد يحذف عامله ) اى عامل خبر كان وهو كان لاخير كان واخواتها  
 لانه لايجذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف  
 لكثرة استعمالها ( مثل الناس يحزبون باعمالهم ان خيرا فخير  
 وان شرا فشر ويجوز فى مثلها ) اى فى مثل هذه الصورة وهى  
 ان يجر بعد ان اسم ثقل بعده اسم ( اربعة اوجه ) نصب الاول  
 ورفع الثانى وهما اقواها نحو ان خيرا فخير اى ان كان عمله خيرا  
 فجزاؤه خيرا ونصبهما نحو ان خيرا فخير اى على معنى ان كان  
 عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا . ورفعهما نحو ان خير فخير اى ان  
 كان فى عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخير اى ان  
 كان فى عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب  
 قلة الحذف وكثرة ( ويجب الحذف ) اى حذف عامله بمعنى كان  
 ( فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا  
 انطلقت ) فاضل اما انت لان كنت منطلقا حذف اللام قباسا ثم  
 حذف كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت  
 لفظة ما بعد ان فى موضع كان عوضا منها . وادغمت النون فى الميم  
 وانبنى الخبر على حلاله فصارا اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير  
 قطع الهمزة والحا على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا  
 انطلقت فعلم به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا  
 لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر اسم ان  
 واخواتها وستعرفها فى قسم الحرف ان شاء الله تعالى  
 ( هو المستند اليه بعد دخولها ) اى دخول ان او احدى اخواتها  
 ( مثل ان ذيدا قائم ) . وبما عرفت من معنى الجنسية او الدخول فيما  
 سبق اندفع لتقاضى هذا التعريف بهما ايضا بمثل ابوه فى مثل ان  
 زيدا ابوه قائم المنسوب باللاتى التى الجنس اى لتفى صفة الجنس

وحكمه وانما لم يقل اسم لانه لبس كله ولا اكثره من المنصوبات  
فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل  
المنصوب منه اقل مما عده فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها  
بخلاف ما عده من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله  
من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعده الكل  
منها نحو ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالضاف  
وشبهه او محلا كما هو مبنى منه على الفتح واما ما هو مرفوع فلبس  
اسماها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها (خرج به مثل  
ابوه في لاغلام رجل ابوه قام لما عرفت وهذا القدر كاف في حداسمها  
مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله (يلبها) اي يلى  
المسند اليه لفظا لا اي يقع بعدها بلافاصلة (نكرة مضافا او مشبها به)  
اي بالمضاف في تعلقه بشئ هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة  
من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها  
وما بقى من الضمير المرفوع في يلبها (مثل لاغلام رجل) مثال لما يليها  
نكرة مضافا وفي بعض النسخ لاغلام رجل ظريف فيها وقد عرفت  
في المرفوعات تحقيق قوله فيها (ولا عشرين درهما لك) مثال لما  
يلبها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تمة  
المثاليين كليهما (فان كان) اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع  
على الاحوال المذكورة بل كان (مفردا) بانتفاء الشرط الاخير فقط  
وهو كونه مضافا او مشبها به اي يلبها نكرة غير مضاف ولا مشبه به  
ليرتب عليه قوله (فهو مبنى على ما ينصب به) فانه لو كان مفردا لمعرفة  
او مفضولا لحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان  
ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في المفرد نحو لا رجل  
في الدان والكسر في جمع المؤنث السالم بلاتون نحو لا مسلمات

في الدار والياء المفتوح ما قبلها في الثني والمكسور ما قبلها في جمع  
 المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك وذمى بالمفرد ما ليس  
 بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما يني لتصفته  
 معنى من اذ معنى لا رجل في اندار لا من رجل فيها لانه جواب لمن  
 يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا لحذف من تخفيفا وانما يني  
 على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة  
 في الاصل قبل الياء ولم بين المضاف ولا المضارع له لان الاضافة  
 ترجح جانب الاسمية فيضير الاسم بها مستحقة الى ما يستحقه في الاصل  
 اعني الاعراب (وان كان) المسند اليه بعد دخولها (معرفة)  
 بانتفاء شرط النكرة (او مفصولا بينه) اي بين ذلك المسند اليه  
 (وبين لا) بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا  
 مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبهاه اولاهي ست صور نحو  
 لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار  
 رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد  
 ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو (وجب) في جمع هذه الصور  
 النسب (الرفع) على الابتداء اما في المعرفة فلا متاع اثر لا النافية  
 للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التأثير مع الفصل  
 (والتكثير) اي وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة  
 فليكون كالعوض عما في التكثير من معنى نفى الاحاد واما في النكرة  
 فليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل افي الدار رجل  
 ام امرأة وهذا التعليق جار في المعرفة ايضا (ومثل قضية) اي هذه  
 قضية (ولا ابا حسن لها) اي لهذه القضية هذا جواب دخل  
 مقدرا على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه  
 معرفة لان ابا حسن كنية على رضى الله تعالى عنه ولا رفع فيه  
 ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه (متأول) بالنكرة

اما بتقدير المثل اى ولا مثل اى حسن لها فان مثلاً لتوغله في الابهام  
 لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتأويله بفصل بين الحق والباطل  
 لا شتهاره رضى الله تعالى عنه بهذه الصفة فكله قيل لا يفصل لها  
 ويقوم هذا التأويل ابراد حسن بحذف اللام لان الظاهر  
 ان تنوينه للتكثير (وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله) اى فيما كررت  
 فيه لا على سبيل العطف وكان عقب كل واحد منهما نكرة  
 بلا فصل يجوز (خسة اوجه) بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه  
 فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول (فتحهما) اى لا حول  
 ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة  
 عطفاً على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اى  
 لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول  
 الا بالله ولا قوة الا بالله فخذ خبر الجملة الاولى استثناء عنه بخبر الجملة  
 الثانية (و) الثاني (فتح الاول ونصب الثاني) اى لا حول ولا قوة  
 الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني  
 فلان لا الثانية مزيدة لتأكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون  
 منصوباً جلاً على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز  
 ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة (و)  
 الثالث (فتح الاول ورفع الثاني) نحو لا حول ولا قوة الا بالله  
 اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان  
 لازائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف  
 مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة  
 بان يقدر لكل منهما خبر (و) الرابع (رفعهما) بالابتداء نحو لا حول  
 ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم انفسر الله حول وقوة فجاء بالرفع  
 فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الاخر ان ههنا ايضا (و) الخامس  
 (رفع الاول) على ان لا بمعنى لبس (على منصف) فان عمل لا بمعنى لبس

قليل (وفتح الثاني) نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون  
 لالتنى الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون  
 رفعه لالتقاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ايس لان شرط صحة  
 الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق  
 الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لمطف  
 جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون  
 قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون  
 من قيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى  
 (واذا دخلت الهمزة على لا) التي لتنى الجنس (لم يتغير العمل)  
 اى عمل لا اى تأثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير  
 عمله لدخول كلمة الاستفهام (ومعناها) اى معنى الهمزة الداخلة  
 على لا التي لتنى الجنس (اما الاستفهام) حقيقة فتقول الارجل  
 في الدار مستفهما (و) اما (العرض) مثل الا تزول عندي ولم يذكر  
 سببوه ان حال الا في العرض مكانه قبل الهمزة بل ذكره السيرافي  
 وبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ  
 لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف  
 التحضيض فيجب اتصاف الاسم بعدها بنحو الا زيداً تكرمه (و)  
 اما (التمني) نحو الاماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله \* الارجلا  
 جزاء الله خيراً \* فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف  
 الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض رأسه فمكانه قال  
 الازوتى رجلاً يعنى هلازوتى رجلاً ولذلك اصعب وتون وهى  
 عند بونف لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان  
 القياس الارجل ولكنه تون الضرورة الشعر (ومعنى) اسم لا  
 (التمني) لا تعف اسمها المرب اختراز عن مثل لا غلام رجل ظريفاً

(الاول) بالرفع صفة للنعمة اى لا اثناني وما بعده احتراز عن مثل  
 لا رجل ظريف كزيماني الدار (مفردا) حال من ضمير ميني والعامل  
 فيه ميني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه (بليه) حال بعد حال  
 او صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف  
 وهذا القيد يعني عن الاول (مبنى) على القم حلا على المنعوت لمكان  
 الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اى الى النعت حقيقة  
 والمبنى في قوله ونعت المبنى اشارة الى ما مبنى على الفتح بالاصالة  
 لا بالتمية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبنى ونجى على الفتح  
 ثم حثى نعت لا يجوز بناؤه مثل لاماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه  
 نعت المبنى الاول مفردا بليته فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع  
 كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فلبس مما يليه لتوسط التابع بينهما  
 (ومعرب) لان الاصل في التوابع نعت المتبوعاتها في الاعراب دون البناء  
 (رفعا) حلا على محله البعيد (ونصبا) حلا على اللفظ او على محله  
 القريب (نحو لا رجل ظريف) بالفتح (وظريف) بالرفع (وظريفا)  
 بالنصب (والا) اى وان لم يكن النعت كذلك (فالاعراب) اى حكمه  
 الاعراب لا غير رفعا حلا على المحل البعيد او نصبا حلا على اللفظ  
 او على المحل القريب وقد مررت امثله في بيان فوائد القيود (والعطف)  
 على اسم لا المبنى اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لافى المعطوف فانه  
 اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان  
 لا مكررا فى المعطوف حكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق  
 بان يحمل (على اللفظ) اى على لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا  
 (و) بان يحمل (على المحل) ويجعل مرفوعا (جائز) ولا يجوز فيه  
 البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة  
 الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفى زاد فيه لا كثيرا

نحو لاقوة (مثل لا اب وابنا وابن) في قول الشاعر \* لا اب  
وابنا مثل مروان وابنيه \* اذهو بالمجد ارندى وتأزرا \* وسائر التوابع  
لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى  
كذا ذكره الاندلسي (ومثل لا اباله ولا غلامي له) اى كل تركيب  
يكون فيه بعد اسم لا التى لتبنى الجنس لام الاضافة واجرى على  
ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف  
النون من نحو غلامين (جائز) يعنى ان الاصل في مثل هذين التركيبين  
ان يقال لا اباله ولا غلامين له فيكون اسم لافيهما مبنيا على ما ينصب به  
والجبار مع الجر وز خيرا لهما وقد جاء على قلة مثل لا اباله  
ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل  
غلامين كذا في حال الاضافة (تشبيهها له) اى لاسم لا في هذين  
التركيبين مع انه ليس بمضاف (بالمضاف) واجراء لاحكام المضاف  
عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه  
انما هو (لمشاركته) اى لمشاركته اسم لاجن لا يضاف  
باطهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه (له) اى للمضاف (في اصل  
معناه) اى معنى المضاف من حيث انه مضاف يعنى الاضافة وهو  
الاختصاص او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جائز تشبيهها له اى  
بمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اى بتركيب  
يشتمل على الاضافة لمشاركته اى لمشاركة مثل هذين التركيبين له  
اى لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اى معنى ما يشتمل على  
الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتان  
الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم مما يفهم من  
غيره (ومن ثم) اى ومن اجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو  
بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص (لم يجز) لتركيب  
(لا ابافيهما) اى في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم

من اضافة الاب الى شئ اتما هو بآبونه له وهذا الاختصاص غير  
 ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف  
 يشبه تركيب لانا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته له  
 في اصل معناه (وليس) اي مثل هذين التركيبين (بمضاف) حقيقة  
 (لفساد المعنى) المراد المقادير على تقدير الاضافة وهو نقي ثبوت  
 جنس الاب او الفلايين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير  
 احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة  
 من وجهين اما اول فلان معنى مثل هذا التركيب على تقدير الاضافة  
 لا اناه ولا غلامية وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اناه موجود  
 ولا غلامية موجودات واما ثانيا فلان المراد نقي ثبوت جنس الاب  
 او الفلايين له لا نقي الوجود عن ابيه المعلوم او غلامية  
 المعلومين (خلافا لسبويه) والخليل وجهور الحاة واما خص  
 سبويه بهذا الخلاف لانه العدة فيما بينهم اولان المقصود بيان الخلاف  
 لاتعين المتخالفين فذهب سبويه والخليل وجهور الحاة ان  
 مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى وافعال اللام بين  
 المضاف والمضاف اليه تأكيد للام المقدره وحكم المصنف بفساده  
 لما عرفت (ويحذف) اسم لاحذف كثيرا (في مثل لا عليك) اى  
 لا بآمن عليك ولا يحذف الامع وجود الخبر فلا يكون احيانا  
 وقولهم لا يزيد لمن جطأ الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما  
 فالخبر محذوف اى لا مثله موجود جاز ان يكون خبرا اى لا احد  
 مثل زيد وان جطأه حيفا فلا اسم محذوف اى لا احد كزيد خبر  
 ملو لا المشهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية (بليس  
 هو المسند بعد دخولهما) اى دخول ما ولا (وهي) اى خبرية  
 خبر ما ولا لهما وحكما اسمية اسمتهما لهما (لغة حجازية)  
 ونقص الخبرية بالذكر لان عملهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما



و خبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في افة  
 اهل الحجاز و اما بنزاعهم حيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يعملون الخبر  
 خبرا لهما ولا الاسم سما لهما بل هما مبتدأ و خبر على ما كانا عليه  
 قبل دخولهما عليهما و لفة اهل الحجاز هي التي جاء عليها الترتيب  
 قال الله تعالى \* ما هذا بشرا و ما هن امهاتهم ( و اذا زيدت ان مع ما )  
 نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا  
 في استعمالهم و هي زائدة عند البصريين و نافية مؤكدة عند  
 الكوفيين ( و انتقص النفي بالا ) نحو ما زيد الا قائم ( و تقدم الخبر على  
 الاسم ) نحو ما قائم زيد ( بطل العمل ) اي عمل ما ان كان مع واحد من هذه  
 الامور الثلاثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبهه بلبس  
 فلما فصل بينهما و بين معمولها لم تعمل و اما اذا انتقص النفي بالا فلان  
 عملها لمعنى النفي فمما انتقص بطل العمل و اما اذا تقدم الخبر فلتنغير  
 الترتيب مع ضعفها في العمل ( و اذا حطفت عليه ) اي على خبر ما  
 ( بموجب ) بكسر الجيم اي يعاطف يفيد الابقاب بعد النفي و هو  
 بل و لكن نحو ما زيد مقيما بل مسافرا و عمرو قائما لكن قاعدا ( فارفع )  
 اي تحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في نقص النفي  
 و البحر و ان هو اشتمل \* اي اسم اشتمل لتجريح الحروف الاواخر  
 التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها رفعات و المنصوبات  
 و الجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم ( على علم المضاف اليه )  
 اي على علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء  
 كان بالكسرة او الفتحة او الهمزة لفظا او تقديرا او حكما و انما قلنا من حيث  
 هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحقيقة  
 كونه مضافا اليه و المضاف اليه و انه كان مختصا بمعرفة به لكن المشتمل  
 على علامته اهم منه و مما هو مشبه به فيدخل في تعريف البحر و مثل  
 بحسبك درهم و كفى بالله و كذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية

سطر كان ذلك الاشتغال لفظا او تقديرا  
 او محلا ما عاشرنا لفظ ما بالاسم

في اشارة الى ان المراد بالعلم ههنا  
 معناه التقدير و هذه العلامة  
 كما في التثنية و الجمع المذكورين  
 و انما التثنية المذكور في اول الكتاب  
 مطلقا و ان كان بالكسر و التثنية  
 لفظا او تقديرا



فان ذكر الوجه في قوة قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز  
 فان في اسناد الحسن الى زيدا بها ما فانه لا يعلم انه اى شئ منه حسن  
 فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة  
 تخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد الاتخفيفا  
 في اللفظ قلت كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون  
 مما يفيد الاضافة فليست فائدة الاضافة اللفظية الا التخفيف في اللفظ  
 (وهي) اى الاضافة بتقدير حرف الجر (معنوية) اى منسوبة الى المعنى  
 لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا (ولفظية) اى  
 منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرانيتها اليه (فالمعنوية)  
 علامتها (ان يكون المضاف فيها غير صفة) كاسم الفاعل  
 والمفعول والصفة المشبهة (مضافة الى معمولها) اى فاعلها  
 او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة  
 ولكن لم تكن مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع المصر وكريم  
 البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه (وهي) اى الاضافة  
 المعنوية بحكم الاستقراء (اما بمعنى اللام فيما) اى في المضاف اليه  
 (عدا جنس المضاف وظرفه) اى لا يكون صادقا على المضاف  
 وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا  
 عليه وظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد (و)  
 اما (بمعنى من) البانية (في جنس المضاف) الصادق عليه وعلى  
 غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه  
 فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه (واما بمعنى في في ظرفه)  
 اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مبين للمضاف  
 وحينئذ ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام  
 واما مسأله كليث واسد واما اعم منه مطلقا كاحد اليوم فالاضافة  
 على التقديرين ممتعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الققه

في المضاف اليه الذي  
 هو جنس المضاف  
 وقوله الصادق صفة  
 الجنس اى الجنس  
 الصادق على  
 المضاف وعلى غير  
 المضاف (ح)

على المضاف اليه  
 اى بين المضاف والمضاف اليه  
 وهذه الاضافة

اى على غير  
 المضاف



كما ان المعرفة باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة  
الى معين كما في قوله \* ولقد امر على النائم يسبني \* وذلك على خلاف  
وضعه وليس يجرى هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما  
لاتفيد التعريف فان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلها في الابهام  
الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بقريضة كقولك عليك  
بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر  
بمماثلة في شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة فقبل له جاء مثلك كان  
معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشئ الفلاني (و) تفيد الاضافة  
المنوية (تخصيصا) اى تخصيص المضاف (مع) المضاف اليه  
(النكرة) نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك  
ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام  
امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء  
فيه (وشرطها) اى شرط الاضافة المنوية (تجريد المضاف)  
اذا كان معرفة (من التعريف) فان كان ذا اللام حذف لانه وان كان  
علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن  
معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده  
وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير  
تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما وجب التجريد  
لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص  
مع خصوص الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان  
تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا  
فان قبل لافرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو  
النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرفة  
فاللهم جوزوا هذا دون ذلك قلنا لا نسلم ان في هذه الامثلة  
تعريف المعرفة بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام

او الاضافة و حصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف آخر (وما اجازه الكوفيون) من تركيب (الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد) المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار (ضعيف) قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذوازمة \* وهل يرجع التسليم او يكشف العمى \* ثلث الاثافي والديار البلاقي \* واما ما جاء في الحديث من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة (و) الاضافة (اللفظية) علامتها (ان المضاف صفة) احتراز عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد (مضافة الى معمولها) احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع المصروع وكريم البلد (مثل ضارب زيد) من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله (وحسن الوجه) من قبيل اضافة الصفة الشبهة الى فاعلها (ولاتفيد) الاضافة اللفظية فائدة (الاتخفيفا) لا تعريفها ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال (في اللفظ) لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف النون حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستناره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم وضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم

وغمسهم بالانحد  
بين المضاف والمضاف  
اليه فيما صدقا عليه  
غير لا يلزمه  
جواز الخاتم فصفة  
ابضا ولم يقل به  
مقدم

يعنى وتفسير ايضا تحصيل المضاف  
اذ كان المضاف اليه ككرة بل فلهذا  
ليس الا للتخفيف

غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف  
 الضمير واستناره في الصفة (ومن ثم) اي ومن جهة وجوب  
 افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من  
 التعريف والتخصيص (جاز) تركيب (مررت برجل حسن الوجه)  
 باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فن جهة  
 انها لم تنهد تعريفا جاز هذا التركيب (وامنع) تركيب (مررت  
 يزيد حسن الوجه) فلوافادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون  
 المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة  
 والمراد ان المشار اليه به وهو مجموع امور ثلاثة وجوب افادة الاضافة  
 اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم  
 جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان  
 يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز  
 ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا يدخل في ذلك الاستلزام لان انتفاء  
 التخصيص (و) من جهة انها تنهد تخفيفا (جاز) تركيب  
 (الضارب يزيد والضارب يزيد) لحصول التخفيف بحذف النون  
 (وامنع الضارب زيد) لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط  
 للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفرع  
 لان انتفاء التعريف ولا انتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب  
 التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا التفرع لكنه  
 اخره لكثرة لواحقه (خلافا للقراء) فانه يجوز تركيب الضارب  
 زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة  
 فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام  
 واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتأخر اللام  
 المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء يخالف للظاهر واما لما وقع  
 في شعر الاعشى من قوله \* الواهب المائة الهجان وعبيها \* فان

كل من الصفة ايضا نكرة لأنها بلاضافة  
 لا تعد الا تخفيفا في حذف التنوين لكون المعنى  
 الانقضاء وكذا يجوز في المضاف اليه التعريف  
 كونه متروكا في الاصل محرم  
 تكون الصفة المضافة المألوفة فيه  
 صفة للنكرة نظرا الى وجود التعريف  
 وانتفاء افادة التعريف

لان الموصوف معرفة والصفة معرفة  
 بلاضافة فتعريفها تعريفا فينبغي  
 ان يجوز تخم

ان بان هذا القول يعني تقديم الاضافة  
 على اللام محرم

وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف  
 الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمنع ذلك حيث  
 أتى به بعض النحاة لا يمنع هذا فأجاب المصنف عنه بقوله (وضعف  
 الواهب المائة الهجان وعبدها) يعنى هذا القول ضعيف لا يقوى  
 في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد  
 لعدم الفائدة في الإضافة لا يخفى أن فيه شوب مصادرة  
 على المطلوب اللهم إلا أن يقال المراد به أنه ضعيف في الاستدلال به  
 إذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب جلا على المحل أو على أنه  
 مفعول معه أولانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه  
 كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب  
 سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت تمامه  
 \* لواهب المائة الهجان وعبدها \* عودا يزجى خلفها اطفالها \* أى  
 ممدوحه الواهب المائة الهجان أى البيض من النوق يستوى فيه  
 الجمع والواحد والهجان صفة للمائة أو بدل عنها أو من قيل الثلاثة  
 الأبواب كما هو مذاهب الكوفيين وعبدها أى راعيتها تشبيهها  
 بالعبد لقيامه بحق خدمتها أو عبدها حقيقة بإضافته لادنى ملازمة  
 عودا بالذال المعجمة جمع غائى أى حديثات الناج حال من المائة يزجى  
 بالزى المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكور أى يسوق  
 وفاعله ضمير البعد واطفالها منصوب على المفعولية أو على صيغة  
 الجهول الموثق واطفالها مرفوع على أنه مفعول مالم يسم فاعله  
 وحقيقة الأمر لا تنكشف إلا بعد معرفة حركة حرف الروى  
 من القصيدة أو أمالاته فاسه على الضارب الرجل والضاربك فأجاب  
 المصنف عنه بقوله (وانما جار الضارب الرجل) يعنى كان القياس عليم  
 جواز لا شفاء التخفيف لزال التوین باللام لكنه جاز (جلا  
 هلى) الوجه (التخارفى الحسن الوجه) وهو جر الوجه بالاضافة



وفيه وجهان آخران رفعه على ألفا عليه ونصبه على التشبيه  
 بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة  
 والمضاف اليه جنسا معرفتين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب  
 زيد والحسين الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق (والضاربك)  
 يعني انما جاز الضاربك مع ان النيا س عدم جوازها لما عرفت  
 (و) كذا (شبهه) وهو الضاربي والضاربه وغيرهما (فمن قال)  
 اي في قول من قال يعني سبويه واتباعه (انه) اي الضارب في الضاربك  
 (مضاف) دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل  
 على المصروبة والتثوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فإليه  
 لا يحتاج جوائزه الى الحمل (حلا) اي لمحموليته (على ضاربك)  
 فالتحذف فاعل المفعول له والفعل الممل به اعني جاز ويسانه انهم  
 اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولا تها  
 وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق  
 تخفيف ففعلوا ضاربك ون لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس  
 اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه  
 حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد  
 منهما اسما فاعلام مضافا الى مضمر متصل محذوفات ثبوته قبل الاضافة  
 لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما لبسا من باب واحد  
 والدليل على ان سقوط التثوين في ضاربك لا اتصال الكاف لا  
 للاضافة لانها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك أولا  
 على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك  
 كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور  
 ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولغافل  
 ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضاربك اياك بالفصل

فيه اشارة الى ان قوله  
 حلا مصدر مبني  
 للمفعول منصوب على  
 انه مفعول له للفعل  
 المقدر وهو وانما  
 جاز لوجود شرط  
 نصبه اي لكونه محمولا  
 م

التخفيف في باب النصب وانما حصل

خبره

بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين فصار الضمير المنفصل متصلا  
فصار ضاربك وحصل التحقيف جدا ثم جل الضاربك عليه لانهما  
من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى ضمير  
متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لانهما لالاضافة  
وام يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم  
انا جلنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبد ها وقوله  
الضارب الرجل والضاربك جلا على نظير بهما على الاجوبة  
عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المصنف  
على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل كل واحدة منهما اشارة  
الى مسألة على حدتها مناسبة للمحكم بامتناع الضارب زيد فغنى  
قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبد ها اية ضعف عطيف  
المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرية باللام  
لانه يتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم  
عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل  
في المعطوف عليه وحيتذ بندفع ما فيه من توهم شائبة المضادة  
على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخريتين  
الى مسألة ظاهرة ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما  
(ولا يضاف موصوف الى صفته) مع بقاء المعنى المقاد بالتركيب  
الوصفي بحاله لان لكل من هئتي التركيب الوصفي والايقنا في  
معنى آخر لا يقوم احد بهما مقام الآخر (و) لهذا المعنى بعينه (لا)  
يضاف (وصفة الى موصوفها) فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد  
الجامع وجرود قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكو فين فان مسجد  
الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرود قطيفة بمعنى قطيفة جرد  
من غير فرق (و) يرد على القاعدة الاولى وهي قوله لا يضاف

متعلق بالابوية

متعلق بالابوية

ط  
لزم نقض الضمير موصوفها وصفة  
كونها تابعة لصفة موصوفها  
يجوز تقديمها على موصوفها فقيم

موصوف الى صفته (مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى  
وبقرة الجمعاء) فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف  
الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى  
صفة الصلوة والجمعاء صفة البقرة وقد اضيف اليها هو صوفاتها  
واجيب بان مثل هذه التراكيب (متأول) في مسجد الجامع متأول  
بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل على معنيين احدهما ان يكون  
الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة  
للوقت فيندفع الاراد بوجهين فان الجامع لبس مضافا اليه ولا صفة  
للمضاف فثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه  
منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه  
فيندفع الاراد بوجه واحد وهو ان الجامع لبس صفة للمضاف وعلى  
هذا القياس صلوة الاولى وبقرة الجمعاء متأول بصلوة الساعة  
الاولى وبقرة الحبة الجمعاء على احتمالين المذكورين لكن هذا  
التأويل لا ينعش في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب  
بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك  
مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو الجزء والاضافة  
بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم  
المعنى (و) يرد على القاعدة الثانية وهي قوله ولا صفة الى موصوفها  
(مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب) فان اصلهما قطيفة جرد وثياب  
اخلاق قد قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بأنه  
(متأول) بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار  
كله اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون  
قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها  
اضافوه الى جنسه الذي يخصص به كما اضافوا خاتما الى  
فضة فلبس اضافته اليها من حيث انه صفة له لابل من حيث انه

اي هذا المقول

ومشبه

الاولى

ان كان مثل هذا التركيب  
يكون اول من هذا السجدة من باب افادة  
الاسم الذي هو بيان وتخصيص لاسم  
باب افادة الحقيقة لا هو فاف  
يرد على قول وهو متناول في

جنس مبهم اضيف اليهما ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق  
 ثياب (ولا يضاف اسم مماثل) اي مشابه (للمضاف اليه في العموم  
 والخصوص) الى ذلك المضاف اليه سواء كان مترادفين (كلبث  
 واسند) من الاعيان والجنس (ونجس ومنع) في المعاني والاحداث  
 او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والذئب (لعدم  
 الفائدة) في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت لبث اسد لا يفيد  
 رأيت لبثا بدون ذكر الاسد وازداده اليبث اليه فيكون ذكر الاسد  
 وازداده اليبث اليه لغوا لافائدة فيه (بخلاف) اضافة العلم الى الخاص  
 في مثل (كل الدراهم وعين الشيء فانه) اي المضاف فيها (يختص)  
 اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عومه  
 سواء افادته الاضافة التعريف او التخصيص وأعمية العين عن الشيء  
 اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان الجنس فقها  
 خفاء (و) يرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم  
 والخصوص (قولهم سعيد كرز ونحوه) فان سعيدا وكرزا اسمان  
 لسمي واحد كلبث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب  
 عنه بانه (متأول) يحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ  
 فانك اذا قلت جاءني سعيد كرز فكذلك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ  
 ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح  
 من الاسم غالبا (واذا اضيف الاسم الصحيح) وهو في عرف النحاة ما  
 لبس في آخره حرف علة (او الملقب به) وهو ما في آخره واو ياء قبلها  
 ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون  
 لا ينقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف  
 العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان  
 وكما لا ينقل عليها الحركة بعد السكون يعني في الابتداء كذا

ان لا يغير مطلقا بل يغير في اللفظ  
 بعد الفتح الا في قوله كقولهم  
 اسد فلهذا وقوله عليه السلام من قتل قتيلا

والاظهر ان يراد بالكرز  
 مدلوله دون اللفظ  
 يأول السعيد يسمى به  
 فيكون من قبيل  
 اضافة العام الى  
 الخاص لا اضافة  
 المدلول الى اللفظ  
 على ما عرفت  
 في تحريك الحركات في قوله اسد  
 فيه لفظا محتمل

التي وقعت

بعد السكون (الى ياء المتكلم كسر آخره للناسب) مثل ثوبى ودارى  
 فى الصحيح وظبى ودأوى فى الحق به ( والياء مفتوحة اوسا كنة )  
 وقد اختلف فى ان ابهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل  
 فى الكلمة التى على حرف واحد هو الحركة لثلا يلزم الابتداء بالساكن  
 حقيقة او حكما والاصل فيما بينى على الحركة الفتح والسكون انما  
 هو عارض للتخفيف ( فان كان آخره ) اى آخر الاسم المضاف  
 الى ياء المتكلم (الفائت) اى الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب  
 الانقلاب نحو عصاى ورخاى ( وهذيل ) وهى قبيلة من العرب  
 (تقلبها) اى الالف حال كونها ( بغير التثنية ياء ) لمساكلة ياء المتكلم  
 وتدغم فى الياء مثل عصى ورعى ولا تقلب الف التثنية كغلاماى  
 لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب (وان كان) آخر الاسم المضاف  
 الى ياء المتكلم (ياء ادغمت) فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيها هو كالكلمة  
 الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة  
 وادغم الياء فى الياء فصار مسلمى (وان كان) آخره (واواقليت) الواو  
 (ياء) لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف  
 الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء (وادغمت) الياء فى الياء وكسر ما قبلها  
 لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت  
 بالحركة المناسبة لهما فقبل مسلمى وان كان قبل الياء او الواو فتحة  
 بقى ما قبلها مفتوحا كقولك فى مسلمين مسلمى وفى مصطفىون مصطفى  
 لحقة الفتحة (وقفت الياء) اى ياء المتكلم فى الصور الثلاث (للساكنين)  
 اى للزوم التقاء الساكنين ان لم يتحرك واختر الفتح لخفته  
 (واما الاسماء الستة) التى مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم  
 (فاحى وابى) اى فالحال فى اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم  
 ان يقال اخى وابى مثل بدى ودعى بلارد المحذوف يجعله نسبيا منسبا

(و اجاز المبرد) فيهما اخي واخي يرد لام الفعل فيهما وهي الواو  
وجعلها ياء وادغام الباء في الباء وتمسك في ذلك يقول الشاعر \*  
واخي مالك ذوالبحار \* وحل الاخ على الابد لتقار بهما لفظا  
ومعنى فاجاب عنه المصنف بان ذلك خلاف القياس واستعمال  
الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي ابي جمع اب فاصله  
ابن سقطت النون بالاضافة فاجتمعت يا آن فادغمت الاولى في الثانية  
فصار ابي وقد جاء جمه هكذا في قول الشاعر \* فلما بين اصواتنا بكن  
وفديتنا بالينا \* اي لما سمعنا وعلمنا اصواتنا بكن وقلنا لنا  
آباؤنا فداؤكم (وتقول) اي امرأة قائلة لامتناع اضافة الحم الى  
المذكر (حي وهي) بلارد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم  
وانما فصلهما عن اخي واخي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور  
ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء  
الاربعة (ويقال) في فم حال اضافته الى ياء المتكلم (في) بلارد والقلب  
والادغام (في الاكثر) اي في اكثر موارد استعماله (وفي) في بعضها  
ابقاء اللين المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة (واذا قطعت)  
هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة (قبل اخ و اب و حم و هن و فم)  
بالحرركات الثلاث (و) لكن (فتح الفاء انصح منهما) اي من الضم  
والكسر (وجاء حم مثل يد) فيقال هذا حم او حك ورأيت حاك وحم  
ومررت بحم وبحمك (و) مثل (خب) بالهمزة فيقال هذا حاك  
وحاك ورأيت حاك وحمك ومررت بحمك (و) مثل (دلو) بالواو  
فيقال هذا حو وحوك ورأيت حو وحوك ومررت بحمو  
وبحموك (و) مثل (عصا) بالالف فيقال هذا حاك وحاك ورأيت  
حا وحاك ومررت بحما وبحماك (مطلقا) اي جواز حم مثل هذه  
الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد او الاضافة بل نجي

هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة (وجاء هن  
مثل يد مطلقا) اى في الافراد والاضافة يقال هذا هن ورأيت  
هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك (وذو  
لا يضاف الى مضمرة) لانه وضع وصلة الى الوصف باسمه الاجناس  
والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول  
الشاعر \* انما يعرف ذا الفضل من الناس ذوهه \* ولوقيل لا يضاف  
الى غير اسم الجنس لئلا يشتمل وكلته خص المضمرة بالذكور لانه كان  
ابعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم ففي  
اضافته الى المضمرة مطلقا نفيا لاختصاصه يحكم باعتبار اضافته  
اليه (ولا يقطع) اى ذو (عن الاضافة) لان جعله وصلة الى وصف  
اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها ﴿ التواضع ﴾

وهي جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع  
على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها تواضع المرفوعات  
والمصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا يتقضى حدها  
بمخرج نحو ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد  
الحدود (كل ثان) اى متأخر متى لو حظ مع سابقه كان في المرتبة  
الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعد المتبسي  
(باعراب سابقه) اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه  
من جنس اعراب سابقه ناش كلاهما (من جهة واحدة) شخصية  
مثل جلني زيد العالم فان العالم اذا لو حظ مع زيد كان في المرتبة  
الثانية منه واعرابه من جنس باعراب سابقه وهو الرفع والرفع في كل  
منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان  
الحجى المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لآليه  
مطلقا فقوله كل ثان يشتمل التواضع وخبر الميته أو خبرى  
كان وان واخواتهما وتأتى مفعولى باب ظننت واعطيت

وقوله باعراب سابقه يخرج الكل من غير التوابع الا خبر المبتدأ وثاني  
 مفعولى ظنت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء  
 لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد  
 عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضى  
 مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ومن حيث انه يقتضى مسندا  
 صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذلك  
 ظنت من حيث انه يقتضى مظهرنا فيه ومظنوننا عمل في مفعوله  
 فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه  
 يقتضى اخذا وما خوذنا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما  
 من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف  
 بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا  
 او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاني هؤلاء الرجال ويا زيد  
 العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها  
 لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا لافراد وبالافراد  
 فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب  
 سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود  
 على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود  
 فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع  
 ومانع يكون جمعه ومنعه كالنصوص عليه

والنعت تابع  
 جنس شامل للتوابع كلها وقوله (يدل على معنى في متبوعه)  
 اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه  
 (مطلقا) اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد  
 احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البديل في مثل قولك  
 اعجني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجني زيد وعلمه ولا التأكيد  
 في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى



الشعول في القوم فان دلالة التواضع في هذه الامثلة على حصول  
 معنى في المتنوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه  
 المواد كما يقال العجني زيد خلاصه او العجني زيد وغلامه او جاءني  
 زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة  
 فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول  
 معنى في متبوعها في اى مادة كانت (وفائده) اى فائدة النعت  
 غالبا (تخصيص) في النكرة كرجل عالم (او توضيح) في المعرفة كزيد  
 الظريف (وقد يكون لجرد التاء) من غير قصد تخصيص  
 وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم (او) لجرد (الذم) نحو  
 اعوذ بالله من الشيطان الرجيم (او) لجرد (التأكيد) مثل نفخة  
 واحدة (اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان  
 غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق  
 شرط في النعت حتى ياواوا غير المشتق بالمشتق ولما لم يكن هذا مريضا  
 للمصنف زده بقوله (ولا فصل) اى لا فرق (بين ان يكون) النعت  
 (مشتقا او غيره) في صحة وقوعه نعتا (اذا كان وضعه) اى وضع  
 غير المشتق (لفرض المعنى) اى لفرض الدلالة على معنى الواقع  
 في المتنوع (عموما) اى في جميع الاستعمالات (مثل تميمي وذئبي مال)  
 فان التميمي يدل دائما على ان لذات مانسة الى قبيلة تميم وذئبي يدل  
 على ان ذائما صاحب مال (او خصوصا) اى في بعض الاستعمالات  
 بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وحيثئذ  
 يجوز ان يقع نعتا في بعضها لا يدل على ذلك وحيثئذ لا يصح جعله  
 نعتا (مثل مررت برجل اى رجل) اى كامل في الرجولية فائ رجل  
 باعتبار دلالة في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا  
 وفي مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا

(و) مثل (مررت بهذا الرجل) فان هذا يدل على ذات مبهمه والرجل على ذات معينه وخصوصية الذلت المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمه فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل يدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطوف بيان (و) مثل مررت (يزيد هذا) اي يزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوق صفة له وفي المواضع الاخر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة (وتوصف النكرة) لا المعرفة (بالجملة الخبرية) التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اجزبه اي مستحق لان يؤمر بضربه (ويلزم) فيها (الضمير) الراجم الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الربط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم (وتوصف بحال الموصوف) اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذا لحسن حال الرجل وصفته (وبحال متعلقه) اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه (نحو مررت برجل حسن غلامه) اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا (فالاول) اي النعت بحال الموصوف (يتبعه) اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة (في الاعراب) رفعا ونصبا وجرا (والتعريف والتشكيك والافراد والتنبيه والجمع والتشكيك والتأنيث) الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فاعيل بمعنى مفعول كرجل

جر مج وامرأة جرج ابو كان صغرة مؤنثة تجزى على المذكر  
 كاهلثة (والتاني) اى التعت بحال متعلق الموصوف (يدعه في الخمسة  
 الاول) وهى الرفع والنصب والجز والتعريف والتكثير يوجد منها  
 في كل تركيب اثنان (وفي البواقي) من تلك الامور العشرة وهى  
 ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (كالفعل)  
 لشبهه به يعنى ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا فزيد  
 كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه  
 وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث وان كان فاعله مؤنثا  
 غير حقيقى او حقيقيا مفصولا بذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل  
 قاعد غلامه مثل يقعد غلامه ورجلين قاعد غلاما هما مثل يقعد  
 غلاما هما ورجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة  
 قائم ابوها مثل يقوم ابوها ورجل قائمة لجارية مثل تقوم جاريته ورجل  
 معبور او معبورة داره او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم  
 في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو  
 الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله  
 كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير  
 يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والتون في جمع  
 المؤنث ويؤنث في الواحدة المؤنثة ولذلك قلت مررت برجل ضارب  
 ورجلين ضاربين ورجال ضاربين وامرأة ضاربة وامرأتين ضاربتين  
 وبسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان  
 ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن  
 فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلى في هذا المقام بيان  
 نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول  
 ينطق في الامور العشرة وكان لا يخرج منه شائبة للفعل في خمسة البواقي

عن هذه التبعة لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعة بخلاف الوصف الثاني فإنه لما حكم عليه بالتبعة في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعة فإنه غير مضبوط بل بين ضابطه عدم تبيينه له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده لئلين حاله عند عدم التبعة له (ومن ثم) اى ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواق كالفعل (حسن قام رجل قاعد غلثانه) كما حسن يقعد غلثانه وحسن ايضا قاعدة غلثانه لان الفعل مؤنث غير حقيقى كما حسن تقعد غلثانه (وضعف) قام رجل (قاعد ون غلثانه) لانه بمنزلة يقعدون غلثانه والحق علامتى الثنى والمجموع فى الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف (ويجوز) من غير حسن ولاضعف (قعود غلثانه) وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانه اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلثانه مثل يقعدون الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من الضمير او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ (والضمير لا يوصف) لان الضمير التكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير القائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب (ولا يوصف به) لانه ليس فى الضمير معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وبكيفية لم يقع فى بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الخارح الرضى وقال المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يبين ذلك بقوله (والموصوف اخص او مساو) اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالترىف والمعلومية من الصفة يعنى اعرف منها لانه المقصود الاصلى فيجب ان يكون اكمل

من الضفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا  
 اقل من ان لا يكون اذ و ن منها والمتقول عن سبويه وعليه جمهور  
 النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارات ثم المعرف باللام  
 والموصولات فيبينهما مساواة (ومن ثمة) اى ومن اجل ان الموصوف  
 اخص او مساو (لم يوصف ذو اللام الابعثله) اى بذى اللام الاخر  
 نوا الموصول فانه ايضا مماثل لذى اللام لما عرفت ان بينهما من المساواة  
 في التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل او الرجل الذى كان عندك  
 امس (او بالاضاف الى مثله) اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو  
 جاءنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءنى الرجل صاحب  
 لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه  
 او انقص منه على اختلاف الواقع بين سبويه وغيره بخلاف سائر  
 المعارف فانها اخص من ذى اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص  
 فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب (وانما التزم وصف  
 باب هذا) اى باب اسم الاشارة (بذى اللام) مثل مررت بهذا الرجل  
 مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول والمضاف  
 الى احدهما (للابهام) الواقع فى هذا الباب بحسب الاصل الوضع  
 المقتضى ابيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله ابهامه  
 ولا يلبق بالمضاف المكسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة  
 من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعيينه  
 فى نفسه وحل الموصوف عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل  
 مررت بهذا الذى كرم اى الكريم (ومن ثمة) اى ومن اجل ان الزام  
 وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام ببيان الجنس (ضعف مررت  
 بهذا الايض) لانه لا يتبين به جنس المهمل لان الايض عام لا يختص

لجنس دون جنس ( وحسن مررت بهذا العالم ) لانه يتبين به  
ان المشار اليه انسان بل رجل **العطف**

يعني المعطوف بالحرف (تابع مقصود) اى قصد نسبتة الى شئ او نسبة  
شئ اليه (بالنسبة) الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد  
المفهوم من المقصود (مع متبوعه) اى كما يكون هو مقصودا بتلك  
النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمر  
تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء  
الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك  
نسبة الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصودا بالنسبة  
احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بالنسبة بل المقصود  
متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون  
متبوعه قبل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبلى ولكن وام  
واما او لان المقصود بالنسبة قهها احد الامر من التابع  
والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا  
بالنسبة ان لا يذ كر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة  
ان لا يكون كافر ع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف  
والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا  
بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جها ومنعا اردفه لزيادة التوضيح

بقوله (بتوسط بينه) اى بين ذلك التابع (وبين متبوعه احد  
الحروف العشرة) وسأنى تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله  
فعلى (مثل قام زيد وعمرو) ولم يكتف بقوله تابع بتوسط بينه  
وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط  
بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والديبر فالصفة  
الداخله عليها حرف العطف كالشاعر والديبر لها جهتان  
احدهما كونها صفة لزيد تابعة له تتبعية المعطوف عليه واخرى هما

كوتها

كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه  
الصفة من جهتها الاولى انها تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احد  
الحروف العشرة لانها صفة لا بد بتوسط بينها وبين زيد حرف العطف  
لان توسط حرف العطف بين الشئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني  
على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة  
من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة لبست معطوفة  
فلم يبق مانعا وقبل قد جوز الزحشرى وقوع الواو بين الموصوف  
والصفة لتأكيده للصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم  
المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها  
منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة  
لقرية فلو اكتفى بقوله تابع بتوسط الخ لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل  
عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم  
والعاقل تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة  
ولبس بمعطف على التحقيق وانما هو ياق على ما كان عليه  
في الوصفية وانما حسن دخول العاطف عليه انواع من الشبه  
بالمعطوف لما بينهما من التقاير فلو حد المعطوف كذلك  
لدخل فيه بعض الصفات مع انه لبس بمعطوف وقال بعضهم  
فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة في الصفات لدالاتها  
فيها على ما دل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي  
جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب امر  
بعيد من غير ضرورة داعية اليه (واذا عطف على) الضمير  
(المرفوع) لا المنصوب والمجرور (المتصل) بارزا كان او مستترا  
لا المنفصل (اكده بمفصل) اولاً ثم عطف عليه وذلك لان المتصل  
المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظاً من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله  
ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف

عليه بلاتاً كيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد  
 او لا ينفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء  
 لكنه منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراذه عما اتصل به  
 بما كيد فيه فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على  
 هذا انما كيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم  
 ان يكون هذا المعطوف ايضاً كيداً وهو باطل فان كان الضمير  
 منفصلاً نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظاً وكذلك  
 اذا كان متصلاً منصوباً نحو ضربتك وزيد لم يكن كالجزء معنى  
 فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمتنفس (مثل ضربت انا وزيد)  
 وزيد ضرب هو وعلامه (الا ان يقع فصل) بين الضمير المرفوع المتصل  
 وبين ما عطف عليه (فيجوز تركه) اي ترك التاكيد لانه قد طال  
 الكلام بوجود الفصل لحسن الاختصار بترك التاكيد سواء  
 كان الفصل قبل حرف العطف (نحو ضربت اليوم وزيد)  
 او بعده كقوله تعالى ما اشركا ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا  
 ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قل يجوز تركه فانه  
 قد يؤكد بالمتنفس مع الفصل كقوله تعالى فكذبوا فيهاهم والفرعون  
 وقد لا يؤكده الامر ان منساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين  
 ان التاكيد بالمتنفس هو الاولى ويجوزون العطف بلاتاً كيد ولا فصل  
 لكن على قبح والكوفون يجوزونه بلا قبح (واذا عطف على  
 الضمير المجرور اعيد الخافض) حرفاً كان او اسماً لان اتصال  
 الضمير المجرور بجارحه اشد من اتصال الفاعل المتصل بفعله لان الفاعل  
 ان لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره  
 فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة  
 وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في الضميرات حتى يؤكده  
 اولاً ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع

هذا الضمير المجرور ما لم يرد  
 منه على الراجح من غير اتصال  
 ولا فصل بل امر هو



له مثلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تأثير له الا في جواز ترك التأكيده  
 بالمنفصل للاختصار فثبت لا يمكن التأكيده بالمنفصل لعدمه لا يتصور له  
 اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعاده العاقل الاول (نحو مرت بك  
 وزيد) والمال بين وبين زيد والمعطوف هو المحرور والعاقل مكرر  
 وجره بالاول والثاني كما لعلم معنى بدل ليل قولهم بين وبينك اذ بين  
 لا يضاف الا الى المتصل وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد  
 في كفي بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعاده الجار في حال السعة  
 والاختيار من ذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا  
 واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار  
 فان قيل كيف يجوز تأكيده المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال  
 منه نحو اعجبني جالك من غير شرط تقدم التأكيده بالمنفصل وجاز  
 ايضا تأكيده الضمير المحرور في نحو مرت بك نفسك والابدال منه  
 نحو اعجبك بك جالك من غير اعادة الجار ولم يجوز العطف في الاول  
 الا بعد التأكيده بالمنفصل وفي الثاني الامع اعادة الجار قلنا التأكيده  
 عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه  
 والغلط قليل نادر فلهذا ليسا بما جنيين لمتبوعهما ولا منفصلين  
 عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في  
 ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف  
 فان المعطوف يفار المعطوف عليه ويختل بينهما العاطف فلا بد  
 فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيده المتصل بالمنفصل في المرفوع  
 وباعادة الجار في المحرور ليخرج المتصل المرفوع عن صيرافه الاتصال  
 ويتناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل وقوى مناسبة المحرور  
 بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه (والمعطوف في حكم المعطوف  
 عليه) فيما يجوز له ويتبع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط  
 ان لا يكون ما يقتضيهما متفيا في المعطوف وانما قلنا من الاحوال

ط

منه الضائفة والاضادة والملاكية والميلوكية  
 وغيرها

ط  
 الى ان عاملة

الما رضة له نظرا الى ما قبله احترزا عن الاحوال العارضة له  
 عن حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتكبر والافراد  
 والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما  
 قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيهما متفيا في المعطوف احترزا عن  
 مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل ولبس  
 في حكمه من حيث تجرد عن اللام فان ما يقتضيه تجرده عن اللام  
 هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما محو  
 شاة وسخلة فتقدير التكبر لقصد عدم التعيين اى رب شاة وسخلة  
 لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اى رب شاة  
 وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال  
 العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف  
 عليه فلهذا وجب بناء المعطوف في يازيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى  
 حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه  
 مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يازيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل  
 زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف (ومن ثم) اى ومن اجل  
 ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع له (لم يجوز)  
 في تركيب (ما زيد بقا ثم اوقا ثم ولا ذاهب عمرو الرفع) في ذاهب  
 اذ لو نصب او خفض اكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو  
 ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما  
 فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما ابدا مؤخر وهو عمرو ويكون  
 من قبيل عطيف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولا كان لقاتل  
 ان يقول هذه الفا عدة متفصة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد  
 الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه  
 ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله (وانما جاز الذي يطير فيغضب  
 زيد الذباب لانها) اى الفاء في هذا التركيب (فاء السببية) اى فاء لها

لأنه هذا الاحوال

اى ما يقتضيه التجرد عن اللام وهو مفقود

فان رضة ومان احدى لانه مبتدأ لانه  
 صفة مشتقة وقعت بعد مبتدأ  
 وهو رضة لانه خبر مقدم على  
 فاعله سائر الخبر وانما الله خبر مقدم  
 ووجه مبتدأ مؤخر لاسبق الله اذا طاعت  
 فورا بما لا يلزم

الظنه

نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا  
على تلك القا عدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها  
تجمل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى والمعنى الذى  
يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للشانية  
فالغنى الذى يطير فيغضب زيد بسببية الذباب ويمكن ان يقدر فيه  
ضمير اى الذى يطير فيغضب زيد يطير انه الذباب (واذا عطف)  
اى اذا وقع العطف بناء (على) وجود (عاملين) بان عطف اسمان  
على معموليهما بعاطف واحد وقال بعض شارحي الباب  
الاطهر عندى ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوى اى  
لثلاثة الاسمين نحو العالمين بان يجعل معموليهما واكثر الشارحين  
على ان المعنى على معمولى عاملين وانما قال على معمولى عاملين  
لا على معمولى عامل واحد فانه جائز اتفقا نحو ضرب زيد عمرا  
وبكر خالد ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف فى امتناع  
(مختلفين) اى غير متحدين بان يكون الثانى عين الاول وذلك لدفع  
وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالد من  
هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول  
والثانى تأكيده وذلك العطف كما وقع فى قولهم \* ما كل سواد  
تمر ولا يضاء شحمة \* وفى قول الشاعر \* اكل امرء تحسين  
امرأ \* ونا روقد بالليل نارا \* فهذا وان كان بحسب الظاهر  
جائزا لكنه (لم يحن) عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد  
لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين (خلافا للقراء) فانه يجوز هذا  
العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا ياول الامثلة  
للوارد عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها  
وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف القراء جار فى جميع المواد  
عند الجمهور (الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو) وان فى الدار

او يظنون

في

فانه معناه لا يبنى اليه  
بل انما يبنى على وجوده في

قوله واكثر الشارحين  
يوهم بظاهره انهم  
يشاؤحوا اللباب وليس  
كذلك وقوله وانما قال  
آه ظاهري انه مع  
الا كثر لكن الاظهر  
ترك ما نقله هن البعض  
مع اول كلامه ج

زيد والجمرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع  
 او المنتصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع  
 لان ما خالف القياس يقتصر على موارد السماع ( خلافا لسبويه ) فانه  
 لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها  
 على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو يريدون  
 عرض الحياة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض  
 القراءة اى عرض الآخرة **التأكيد** ما يقرر امر المتبوع **التأكيد**  
 اى حاله وشانه عند السامع يعنى بجهل حاله ثابتا مقرررا عنده ( في النسبة )  
 اى في كونه منسوب او منسوب اليه فثبت عنده ونحقق ان المنسوب  
 او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع  
 ضرر الغفلة عن السامع اولدفع ظنه بالتكلم الغلط وذلك الدفع  
 يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد  
 اولدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتل  
 فتبلد فعلا توهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب  
 حينئذ ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبق شك في ارادة المعنى الحقيقي  
 او في المنسوب اليه فالتكرير بما نسب الفاعل الى شئ والمراد نسبتة  
 الى بعض متعلقاته كما في قطع الأمير الهوى اى قطع غلامه فيجب  
 حينئذ تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو  
 لان يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه  
 ( او في الشمول ) اى التأكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل  
 الذى ذكرناه او في شمول المتبوع افراد دفعا لظن السامع  
 تجوزا لافق نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراد فالتكرير  
 ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة  
 الى بعضها فيندفع هذا التوهم بذكر كل واجع واخواته ولاهتما  
 وثلاثهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع القاطن

تكرر المتبوع في النسبة او في الشمول

التأكيـد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف  
والبدل عن حد التأكيـد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف  
فقطا هرخر وجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى  
في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست  
بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر  
متبوعه ويحققه لكن لاقى النسبة والمشمول هذا حاصل ما ذكره  
المصنف في شرحه (وهو) اى التأكيـد (لغظي) اى منسوب الى اللفظ  
لحصوله من تكرير اللفظ (ومعنوي) اى منسوب الى المعنى لحصوله  
من ملاحظة المعنى (فاللفظي) منه (تكرير اللفظ الاول) اى مكرر  
اللفظ الاول ومعاده حقيقة (نحو جاءني زيد زيد) او حكما نحو ضربت  
انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا  
للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره  
تصلا (ويجري) اى التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التأكيـد  
الاصطلاحي (في الالفاظ كلها) اسماء او افعالا او حروفا  
او جلا او مرربات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير  
الى التأكيـد اللفظي الاصطلاحي ونخصيص الالفاظ بالاسماء  
ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة  
كالنأكيـد المعنوي (و) التأكيـد (المعنوي) مختص بالفاظ محصورة

اى معدودة محدودة (وهي نفسه وعينه) كلاهما وكله واجمع  
واكتنع وابتنع وابتضع (والبضع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قبل  
لامعنى لهذه الكلمات الثلاث في حال الافراد مثل جسق بسق  
وقيل اكتنع مشتق من حول كتبع اى تام وابتضع بالمهملة من بضع  
العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى زوى وابتنع من البع وهو  
طول الفتق مع شدة مفرزه ويمكن ان يستنبط مناسبات خفية بين  
هذه المعاني ومعناها التأكيـد بالتأمل الصادق (فالاولان) اى

ادبها فوار القبول

النفس والعين (يعنان) أي يقعان على الواحد والثني والجمع  
والمذكر والمؤنث (باختلاف صيغتهما) أفرادا وثنية وجمعا  
(و) واختلاف (ضميرهما) العائد إلى المتبوع المؤكد (تقول نفسه)  
في المذكر الواحد (نفسها) في المؤنث الواحدة (انفسهما) بإيراد  
صفة الجمع في ثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما  
وعناهما (انفسهم) في جمع المذكر العاقل (انفسهن) في جمع  
المؤنث وغير العاقل من المذكر (والثاني) لما سمي النفس والعين  
أولين تظليها كالمقربين سمي الثالث ثانيا (لثني كلاهما) للمذكر  
(وكلتاهما) للمؤنث (والباقي) بعد الثلاثة المذكورة (لغير الثني) مفردا  
أو جمعا (باختلاف الضمير) العائد إلى المتبوع المؤكد (في كله)  
هو قرأت الكتاب كله (وكلها) نحو قرأت الصحيفة كلها (وكلهم)  
هو اشتريت العبد كلهم (وكلهن) نحو طلفت النساء كلهن (و)  
اختلاف (الصيغ في) الكلمات (الباقية) وهي اجمع واكتع وابتع  
واصع بالمهمل أو المعجمة (تقول اجمع) في المذكر الواحد  
(وجمعا) في المؤنث الواحدة والجمع بتأويل الجمعة (واجمعون)  
(واجمع المذكر) (وجمع) في جمع المؤنث وكذا اكتع كنعاء اكنعون  
(كنع وابتع ابتعوا ابعثوا ابعثوا ابعثوا ابعثوا ابعثوا ابعثوا)  
(ولا يؤكد بكل واجمع الاذواجزاء) مفردا كان اوجعا اذ الكلية  
لا اجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة إلى ذكر الأفراد لان الكل  
عالم يلاحظ أفراد مجتمعة وان تصراجزاء لا يصح تأكيده بكل واجمع  
ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث (يصح افتراقها حسا) كاجزاء  
القوم (او حكما) كاجزاء العبد ليكون في التأكيده بكل واجمع  
قائمة (مثل اكرمتم القوم كلهم واشتريت العبد كله) فان العبد  
لا ينجزى في الاشتراء فيصح تأكيده بـ كله ليفيد الشمول (بخلاف  
المانع زيد كله) لعدم صح افتراق اجزائه لاحسا ولا حكما

في حكم المجيء (واذا اكد الضمير المرفوع المتصل) بارزا كان او مستكننا  
 (بالنفس او العين) اي اذا اريد تأكيده بهما (اكدا) ذلك الضمير  
 (او لا ينفصل) ثم بالنفس او العين (مثل ضربت انت نفسك)  
 فنفسك تأكيده لئلا الضمير بعد تأكيده ينفصل وهو انت اذ لو  
 ذلك لالتبس التأكيده بالفاعل اذا وقع تأكيدها المستكن نحو زيد  
 اكرمني هو نفسه دلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو بل  
 ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس بنفسه الذي هو التأكيده بالفاعل  
 ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجزى بقية الباب عليه وانما  
 قيد الضمير المرفوع لجواز تأكيده الضمير المنصوب والمجرور بالنفس  
 والعين بل تأكيدهما بالمتفصل نحو ضربتك نفسك وهررت بك  
 نفسك لعدم الالتباس والتصل لجواز تأكيده المرفوع المتفصل  
 بالنفس والعين بل تأكيده بالمتفصل نحو انت نفسك قائم لعدم  
 الالتباس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيده المرفوع المتصل بكل  
 واجمعين بل تأكيده نحو القوم جازي كلهم اجمعون لعدم التباس  
 التأكيده بالفاعل لان كلا واجمعين يلبان العوامل قليلا بخلاف  
 النفس والعين فانهما يلبانها كثيرا (واكتع واخواه) يعني ائبع  
 وابعص (اتباع) بفتح الهمزة على ما هو المشهور (لا جمع) يعني  
 تستعمل هذه الكلمات الثلاث بدعية لا بالاصالة لكونه ادل منها  
 على المقصود وهو الجمعية (فلا يتقدم) يعني ائبع واخواه (عليه) اي  
 على ائبع لو اجتمعت معه (وذكرها) اي ذكر ائبع مع اخويه (دونه)  
 اي دون ذكر ائبع (ضعف) لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية  
 وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع  
 مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما  
 نسب الى المتبوع (دونه) اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة  
 الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة

ط  
 الهمزة كونه الضمير مستكن  
 لا بارزا محم  
 ط  
 اي بلا تأكيده بالمتبوع

اليه توطئة وتجهيدا للنسبة الى التابع سواء كان مانسب اليه مسند اليه  
او غيره مثل جاني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك وصهرت  
زيد اخيك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النفث  
والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه  
بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف  
واحد فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق  
الجيد على المعطوف بيل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم يداله فاعرض  
عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصود ان بهذا المعنى فان قيل  
هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الازيد  
فان زيدا يدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام  
مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب  
الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا مانسب الى المتبوع ههنا القيام  
فانه نسب اليه نفيًا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا  
فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبت به بنسبة مانسب الى المتبوع  
فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي  
ويمكن ان يقصد بنسبته الى شيء نفيًا نسبت به الى شيء آخر اثباتا  
ويكون الاول توطئة للثاني (وهو) اي البدل انواع اربعة (بدل  
الكل) اي بدل هو كالمبدل منه (و) بدل (البعض) اي بدل  
هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة (و) بدل  
(الاشتغال) اي بدل مسبب غائب عن اشتغال احد البدلين على الآخر  
اما اشتغال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو  
استلوك عن الشهر الحرام قتال فيه (و) بدل (الغلط) اي بدل مسبب  
عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب  
لادني ملازمة (فالاول) اي بدل الكل (مدلوله مدلول الاول) يعني  
مشتد ان ذنبا لان يحدد مفهومهما باليكونا مترادفين نحو جاني زيد اخوك



فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح  
الرضي وانا لي الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل  
وبين عطف البيان بل لا ارى عطف للمبين الا بدل الكل وما قالوا  
من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه  
بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود  
هو الاول فالجواب اننا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو  
الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا بدل الغلط وقال بعض المحققين  
في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة احتلا بل  
ارادوا انه ليس مقصودا اصليا ولما حصل ان مثل قرأتك خلق اخوك  
زيد ان قصدت فيه الاستناد الى الاول وجئت بالثاني فله وتوضيحا  
فانما في عطف بيان وان قصدت فيه الاستناد الى الثاني وجئت  
بالاول توطئة له وما لفته في الاستناد فالثاني بدل وجئت ليكون التوضيح  
الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاستناد اليه بعد  
التوطئة فظهر الفرق ظاهر (والثاني) اي بدل البعض (جزوء) اي جزء  
البدل منه نحو ضربت زيدا رأسه (والثالث) اي بدل الاشتمال  
(بينه وبين الاول) اي للمبدل منه (ملازمة) بحيث توجب النسبة  
الى المتبوع النسبة الى الملازمة اجالا نحو انجني زيد علمه حيث  
يعلم ابتداء له يسكون زيد مجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته  
وبعض من نسبة الانجذاب الى زيد نسبتته الى صفة من صفاته اجالا وكذا  
في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا احاره وضربت زيدا غلامه  
لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد  
فيكون من باب بدل الغلط (بغيرهما) اي يكون تلك الملازمة بغير  
كون البدل كل البدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه  
جزأ من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملازمة نحو نظرت

الاضمح في البدل

الاضمح في البدل

الاضمح في البدل

الاضمح في البدل

الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جراً من فلكه بل هو من كوز  
 فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد مثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه  
 قلته لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات  
 والاعمال يجعل هذا البديل قصداً خامساً ولم يسم بديل الكل عن البعض  
 لقلته وتدنيه بل قبل لهدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة  
 مصنوعة (والرابع) اى بديل القلط (ان تقصد) اى يكون بان تقصد  
 انت (البه) اى الى البديل من غير اعتبار ملائمة بينهما (بعدان  
 غلطت بغيره) اى بغير البديل وهو المبدل منه (ويكونان) اى البديل  
 والمبدل منه (معرقتين) نحو ضرب زيد اخوك (ونكرتين) نحو جاني  
 رجل غلام لك (ومختلفين) نحو بالناسية ناصية كاذبة وجاء  
 رجل غلام زيد (وان كان) البديل (نكرة) مبدلة (من معرفة فالتعت)  
 اى نعت البديل النكرة (واجب) لثلاث يكون المقصود انقص من غير  
 المقصود من كل وجه فاقوا فيه يصفية يكون كالجار للمفهوم من نقص  
 النكارة (مثل بالناسية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين) نحو جاني  
 زيد اخوك (ومضميرين) الزيد ون لقيتهم اياهم (ومختلفين) نحو  
 اخوك ضربته زيداً واخوك ضربت زيداً اياه (ولا يبدل ظاهر من  
 مضمير بديل الكل للامن القائب مثل ضربته زيداً) لان المضمير المتكلم  
 والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما  
 بديل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون  
 مدلوليهما واحداً بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع  
 فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال  
 اشتريت نصفك واشتريتني نصفى واعجبتني عمك واعجبتك على  
 وضربتك الحمار وضربتني الحمار

عطف البيان

تابع شامل لجميع التوابع (غير صفة) اجتزبه عن الصفة (بوضوح  
 متبوعه) اجتزبه عن البديل والعطف بالحروف والتأكيد ولا يلزم

من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل  
 من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح  
 ان يكون الاول اوضح من الثاني (مثل اقسم بالله ابو حفص عمر)  
 فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى  
 عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب  
 رضي الله تعالى عنه فقال ان اهلي بعيد واتى على ناقه ذراء عجفاء  
 نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره  
 ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره \* اقسم بالله  
 ابو حفص عمر \* ما مسهت من ثقب ولا ذر \* اغفر له اللهم  
 ان كان خيرا \* وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له  
 اللهم ان كان فيم قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده  
 فقال ضع عن راحلتك فوضع فلذا هي ثقبه عجفاء فحمله على بعيره  
 وزوده وكساه (وفضله) اي فرقه من البدل (لفظا) اي من حيث  
 الاحكام اللفظية واقع (في مثل انا ابن التارك البكري بشر) فان قولك  
 بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجوز  
 لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو  
 غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد وآخره \* عليه  
 الطير رقبه وقوعا \* وعليه الطير ثاني مفعول التارك ان جعلناه  
 بمعنى المصير والا فهو حال وقوله رقبه حال من الطير ان كان فاعلا  
 عليه وان كان متبدا فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا  
 جمع واقع حال من فاعل رقبه اي واقع حوله مترقبه لازهاق روحه  
 لان الانسان مادام به رمق فان الطير لا يقر به واما الفرق المعنوي  
 بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل  
 ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعروفة

الارضي ان عمر رضي الله  
 تعالى عنه اوضح  
 المتبوع اعني الكنية  
 وكيف اكشف الابهام  
 منها ح

باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا  
 الباب اى كل ما خاف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان  
 بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فالتقول يا غلام زيد وزيدا بالتشوين  
 مرفوعا جلا على اللفظ ومنصوبا جلا على المحل اذا جعلته عطف  
 بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني لغير  
**المبنى** اى الاسم المبنى وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف  
 ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذا لم يعرفها  
 لكان تعريف المبنى بالمبنى لانه ذكر في جد المبنى لفظ المبنى (ماناسبة)  
 اى اسم ناسب (مبنى الاصيل) وهو الحرف واللفظ الماضى والامر بغير  
 اللام والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب وهذه المناسبة ولقد  
 فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما تتضمن الاسم  
 معنى مبنى الاصل مثل ابن فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام  
 او شبهة كالمبهمة فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة  
 او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كزال فانه واقع موقع ازل  
 او مشاكسته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه  
 كالنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف  
 في نحو اذ عوك او اضيافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ  
 فين قرأ بالقبح (او وقع غير مركب) مع غيره على وجه يتحقق معه  
 عام له فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام  
 زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب ولما كان المبنى  
 مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة  
 لمبنى الاصل كان المبنى ما انتهى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتهما  
 معا او بانتهاء احد هما فقط فكلمة او ههنا منع الخلو وانما اختلف  
 ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريف المعرب والمبنى تقديرهما وتاخير

اشارا الى عدم ما مفهومه وجودى لشرفه (والقابه) اى القلب المتنى  
من تحت حركاته او اخره وسكونها عند البصريين (ضم وقع وكسر)  
الحركات الثلاث (ووقف) لا تكون واما الكوفون فيذكرون  
القاب المتنى في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات  
البنائية لا يغير عنها البصريون الالبهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يغير  
بها الاخرى او الكوفون يغيرون بها عن الحركات الاعرابية ايضا لانهم  
كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر  
الكتاب حيث قلنا بالصفة رفعها والقصة نصبا والكسرة جرا وعلى  
غيرها كما قبل الزاء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة (وحكمه)  
اى حكم المتنى وازنه امتاز على بناءه (ان لا يختلف آخره) اى آخر  
المتنى ليكن لا مطلقا بل (لاختلاف العوامل) اذ قد يختلف آخره  
لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرء ومن زيد (وهى)  
اى المتنى والتأنيث باعتبار الخبر (المضمرات واسماء الاشارات  
والموضولات والمركبات والكسنيات واسماء الافعال والاصوات)  
بالرفع عطفا على اسماء الافعال لاعلى الافعال لتصدره بحث الاصوات  
فيما بعد بالاصوات لاسماء الاصوات (وبعض الظروف) وانما قال  
بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهد ثمانية  
ابواب في بيان الاسماء المبنية ولابد لكل واحد منها من علة البناء لان  
الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك  
من علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء  
السكون والاخرى الحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقيين  
(المضمر ما وضع لتكلم) من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه  
(او مخاطب) من حيث انه مخاطب بتوجه اليه الخطاب وقيل المراد  
لتكلم بتكلمه او لمخاطب بمخاطب به فان اتم موضوع لمن يتكلم به وانت لمن

و المراد ان الحركات  
والسكنات البنائية  
لا يغير عنها  
البصريون الالبهذه  
الالقاب لانهم  
كثيرا ما يطلقونها  
على الحركات  
الاعرابية ايضا  
لانهم كثيرا ما  
يطلقونها على  
الحركات الاعرابية  
ايضا كما مر في صدر  
الكتاب حيث قلنا  
بالصفة رفعها  
والقصة نصبا  
والكسرة جرا  
وعلى غيرها  
كما قبل الزاء  
في رجل مثلا  
مفتوحة والجيم  
مضمومة (وحكمه)  
اى حكم المتنى  
وازنه امتاز  
على بناءه (ان  
لا يختلف آخره)  
اى آخر المتنى  
ليكن لا مطلقا  
بل لاختلاف  
العوامل اذ قد  
يختلف آخره  
لاختلاف  
العوامل نحو  
من الرجل ومن  
امرء ومن زيد  
(وهى) اى  
المتنى والتأنيث  
باعتبار الخبر  
(المضمرات  
واسماء  
الاشارات  
والموضولات  
والمركبات  
والكسنيات  
واسماء  
الافعال  
والاصوات)  
بالرفع  
عطفا على  
اسماء  
الافعال  
لاعلى  
الافعال  
لتصدره  
بحث  
الاصوات  
فيما  
بعد  
بالاصوات  
لإسماء  
الاصوات  
(وبعض  
الظروف)  
وانما  
قال  
بعض  
الظروف  
لان  
جميعها  
ليست  
بمبنية  
بل  
بعضها  
فهذه  
ثمانية  
ابواب  
في  
بيان  
الاسماء  
المبنية  
ولابد  
لكل  
واحد  
منها  
من  
علة  
البناء  
لان  
الاصل  
في  
الاسماء  
الاعراب  
واذا  
كان  
مبنيا  
على  
الحركة  
فلا  
بد  
عند  
ذلك  
من  
علتين  
اخرين  
احدهما  
علة  
البناء  
على  
الحركة  
فان  
اصل  
البناء  
السكون  
والاخرى  
الحركة  
المعينة  
انها  
لما  
اختيرت  
دون  
الباقيين  
(المضمر  
ما  
وضع  
لتكلم)  
من  
حيث  
انه  
متكلم  
يحكى  
عن  
نفسه  
(او  
مخاطب)  
من  
حيث  
انه  
مخاطب  
بتوجه  
اليه  
الخطاب  
وقيل  
المراد  
لتكلم  
بتكلمه  
او  
لمخاطب  
بمخاطب  
به  
فان  
اتم  
موضوع  
لمن  
يتكلم  
به  
وانت  
لمن

اى من يوردنى ذكرى لفظه فافهم البقا

يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء  
الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا (او غائب تقدم ذكره) ويخرج  
بهذه القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس  
تقدم ذكر الغائب شرطا فيها (لفظا او معنى او حكما) اراد بالتقديم  
اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقاسما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه  
او تقديره مثل ضرب غلامه زيد. وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم  
مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم  
من لفظ بعينه كقوله تعالى \* اعدلوا هو اقرب للتقوى \* فان مرجع  
الضمير هو العدل المفهوم من قوله تعالى \* اعدلوا \* فيكون متقدما  
من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى \* ولا يؤبه \* لانه لما  
تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثا فكانه تقدم ذكره معنى  
واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشأن والقصة لانه انما جئ به  
من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهم  
ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك باغ من ذكره اولا  
مفسرا فصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك  
وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وره رجلا (وهو)  
اي الضمير بالنظر الى ما قبله فسمان (متصل ومنفصل فالمنفصل  
المستقل بنفسه) غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو  
كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند  
الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الابانك (والتصل غير المستقل  
بنفسه) المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه  
(وهو) اي الضمير باعتبار الاعراب اقسام (مرفوع ومنصوب ومجرور)  
لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها (فالاولان) اي المرفوع  
والمنصوب كل واحد منهما قسمان (متصل) لانه الاصل (ومنفصل)

لما منع من الاتصال (والتالث) اى المضمر المجزور (متصل فقط) لانه  
لا مانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل وسنعرف المانع من الاتصال  
ان شاء الله تعالى (فذلك) اى المضمر (خسة انواع) المرفوع المتصل  
والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجزور والمتصل النوع  
(الاول) يعنى المرفوع المتصل ضمير (ضربت) على صيغة المتكلم  
الواحد المعلوم الماضى (وضربت) على صيغة المتكلم الواحد  
المجهول الماضى للتهين اولهما (الى ضرب بن) صيغة جمع الغائب  
المعلوم الماضى (و) ثانيهما الى (ضرب بن) صيغة جمع الغائب المجهول  
الماضى وانما بدأ بالتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير  
الغائب لانه دون الكل وصورة انتصريف هكذا ضربت ضربت  
ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت  
ضربوا ضربت ضربت ضربت وعلى هذا القياس المجهول  
(و) النوع (الثانى) اى المرفوع المنفصل (انا الى هن) انا نحن  
انت انتا انا انت انتا انتا انتا انتا انتا انتا انتا انتا انتا انتا  
اى انتا انتا انتا انتا انتا انتا انتا انتا انتا انتا انتا انتا انتا  
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (و) النوع (الثالث)  
اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل  
نحو (ضربنى الى ضرب بهن) ضربنى ضربت ضربت ضربت ضربت  
ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت  
ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت  
اننى انتا انتا انتا انتا انتا انتا انتا انتا انتا انتا انتا انتا  
(الرابع) المنصوب المنفصل (اياى) ايانا اياك اياك اياك اياك  
اياك اياك اياك اياك اياك اياك اياك اياك اياك اياك اياك اياك  
والجواز ان الضمير هو انا والواحق للدلالة على التكلم والخطاب  
والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (و) النوع

الخاص (علاهي) مثال المتصل بالاسم (ولي) مثال المتصل بالحرف  
 علاهي غلاما غلامك (الى غلامهن و) لي لئالك (الى لهن) وكان  
 القيناس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب منه  
 لكنهم وضعوا المتكلم لفظين يدلان على سنة معان كضربت وضربت  
 فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكور والمؤنث وضمير ضربنا  
 مشترك بين الاربعة المثنى المذكور والمثنى المؤنث والجمع المذكور والجمع  
 المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد مشترك  
 بين المثنى المذكور والمثنى المؤنث واحفظوا الغائب حكم المخاطب في ذلك  
 فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشتركة بينهما والنساء  
 حرف التأنيث وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا الجري اعني ان  
 للمتكلم لفظين والمخاطب خمسة والغائب خمسة فصار المجموع ثلثي  
 عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنا  
 عشرة كلمة اثمانية عشر معنى يكون جلستها ستين كلمة لستين معنى  
 وبينوا تلك الامور عللا ومناسبات لا تطول الكلام بذكرها (ظالم رفوع

المتصل خاصة) <sup>اما عند النحاة</sup> لان الانصوب والمجرور المتصلان (يستمر) لانها  
 فضلة والمرفوع فاعل وهو كـ الفعل فخرزا في باب الضمير التي وضعها  
 للاختصار استقام الفاعل فاعلة والفاعل الفعل فاعلة في آخر  
 الكلمة المشتهرة شي ويكون فيما بين الفعل على ما اتفق على ماضى  
 في الترخيم ولكن هذا الاعتقاد ليس في جميع المصنف بل (في) الفعل  
 (الماضي للغائب) الواحد المذكور اذا لم يكن مستندا الى الظاهر  
 نحو زيد ضرب (و) لاواحد المؤنثة (الغائبة) اذا لم تكن مستندة  
 الى الظاهر نحو زيد ضربت فلان النساء علامة التأنيث لا الضمير  
 المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند (وق)  
 للفعل (المضارع المتكلم) مطلقا سواء كان مثنى او جموعا واحدا

لانها فضلة دليل لعدم وجوب الاستمرار  
 في المصنف والجرور المتصلين يعني المثل  
 يستمر هذان النوعان لكونهما فضلة  
 في الكلام لا معة فيه من



وفوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب (و) للواحد  
 المذكر (المخاطب) نحو تضرب واضرب (و) للواحد (الغائب  
 والظانية) اذا لم يكن نامسدين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهذا  
 تضرب (وفي الصيغة مطلقا) سواء كان اسم فاعل او مفعول  
 او صفة مشبهة او افعال التفضيل وسواء كان مفردا او متنى  
 او جمعا ومذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو قائم الزيدان  
 كقولك زيد ضارب وهذا ضارب متواليان ضاربان والهندلان  
 ضاربان والزبدون ضاربون والهندلن ضاربات وابست الالف  
 في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء في الت نصب  
 والجر نحو رأيت ضاربين ومريت بضاربين والضمائر لا تتغير عن حالها  
 الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ابس عاللا في الضمير وانما هو عامل  
 في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع  
 فلو كانت ضمائر لا تتغير لا يرى ان الباقي في ضميرين والنون في ضميرين والواو  
 في ضميرين والالف في ضميرين لا تتغير فيهما الى الالف والواو في الصفة  
 حرف التثنية والجمع ولبستا بضميرين (ولا يسوغ) اى لا يجوز الضمير  
 (المتصل) مرفوعا كان او منصوبا بالاجل شئ (الاتعذر المتصل) اى  
 لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اختصر ففى امكن  
 لا يسوغ لاتصال (وذلك) اى تعذر المتصل (بالتقديم) اى بتقديم  
 الضمير (على عامله) لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به  
 اذ الانفصال انما يكون باخر العامل (او بالفصل) الواقع (فترض)  
 لا يحصل الا به اذ الفصل ينافى الاتصال وبتركه يفوت الغرض  
 (او بالحذف) اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد  
 ما يتصل به (او يكون العامل) اى عامله (معنويا) لامتناع اتصال اللفظ  
 بالمعنى (او) بكون عامله (حرفا والضمير) المعمول له (مرفوع)  
 اذا الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب

نحو انتي واثك (او يكونه) اى كون الضمير (مسندا اليه) اى الى ذلك  
 الضمير (صفة جرت على غير من هي) اى تلك الصفة كاشنة (له) فانه  
 لولم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور  
 كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على  
 السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير  
 المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف  
 الظاهر يعلم ان مر جمعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لاحتاجة  
 اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حل عليه  
 مالا التباس فيه لا طراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو  
 الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل (مثل اياك ضربت)  
 مثال لتقديم الضمير على العامل (وما ضربك الا انا) مثال الفصل  
 لغرض وهو التخصيص ههنا (واياك والشر) مثال لحذف العامل  
 اى اتق نفسك والشر (وانا زيد) مثال كون العامل معنويا (وما  
 انت قائما) مثال كون العامل جرفا والضمير مرفوعا (وهند زيد  
 ضاربه هي) مثال الضمير الذى اسند اليه صفة جرت على غير من هي له  
 فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي  
 صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا  
 لا تأيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التأيد  
 ولكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروى  
 عن النحوى ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار  
 بالتمثيل صورة اللبس فيها لثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الأولى  
 (واذا اجتمع ضميران ولبس احدهما مرفوعا) احتراز عن نحو اكرمك  
 اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل  
 والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله (فان كان) على تقدير اجتماعهما  
 وعدم كون احدهما مرفوعا (احدهما) اى احد الضميرين (اعرف)

من الآخر احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاها لياه حيث يجب الانفصال  
 في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح (وقدمته)  
 اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر احتراز عما اذا كان  
 الاعرف مؤخرًا نحو اعطيته اياك فليزمن انفصاله ليعذر المتكلم في تأخير  
 الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل  
 وحكي عن سبويه تجوز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك (فلك الخبار)  
 اي الاختيار (في) الضمير (الثاني) ان شئت اوردته متصلا (نحو)  
 اعطيته (باعتبار عدم الاعتماد بالفصل بما هو متصل وان شئت  
 اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتماد بالفصل بما يفصله  
 وان كان متصلا (و) نحو (ضربك) فانه اجتمع فيه ضميران وليس  
 احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية  
 وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم  
 الاعتماد بالفصل بالمتصل (و) لك الفصل نحو (ضربي اياك)  
 للاعتداد بالفصل (والا) اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن  
 ما قدمته (فهو) اي الضمير الثاني على كل من التقديرين (منفصل)  
 لا غير اما على التقدير الاول فلتلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين  
 على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير  
 الثاني فليكرهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة  
 الواحدة (نحو زيدا اعطيته اياه) مثال لما لم يكن احدهما اعرف  
 لكونهما ضميرين غائبين (او اعطيته اياك) مثال لما يكون احدهما  
 اعرف وهو ضمير الخطاب ولكن ما قدمته (والخيار في خبر باب كان)  
 اي خبر كـ ان واخواتها اذا كان ضميرا (الانفصال) كما تقول كان زيد  
 قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون  
 خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا  
 متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنت لانه شبه بالمفعول

وضمير المفعول في مثل زيد اضربه واجب الاتصال ففي شبه المفعول  
ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائزا لاتصال لكن  
الاتصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول  
(والاكثر) في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد  
لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول (لولا انت الى آخرها) يعني لولا انت لولا انما  
لولا انتم لولا انت لولا انما لولا انتم لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي  
لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا  
لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيهها على انه ليس بضروري  
(و) كذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى  
لكون ما بعد عسى فاعلا تقول (عسى الى آخرها و) قد (جا)،  
في بعض اللغات (لولاك وعساك الى آخرهما) فذهب الاخفش  
الى ان التكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمير قد يقع  
بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كائنت فانت في هذا المقام مع انه ضمير  
مرفوع واقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام  
حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع موقع المجرور فلا يخفى تصرف  
فيما بعد لولا وسبويه في نفسه ولما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير  
منصوب واقع موقع المرفوع وسبويه الى ان عسى محمول على اهل  
لتفارق بهما في المعنى فههنا ايضا لا يخفى تصرف في الضمير  
وسبويه في العامل (ونون الوقاية مع الياء) اي ياء المتكلم (لازمة  
في الماضي) اذ الحق تلك الياء لتفي آخر الماضي عن الكسرة المختصة  
بالاسم التي هي اخذ الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني (و)  
كذلك نون الوقاية لازمة (في المضارع) لكن لا مطلقا بل حال كونه  
(عربا عن نون الاعراب) اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتفي  
آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضر بين لانها  
في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق

لعروضها (وانت مع التون الاعرابية) الكائنة (فيه) اى فى المضارع  
 (و) مع (لدن وان اخواتها) يعنى ان وكان ولاكن وليت ولعل  
 (مخبر) بين الايتان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البتائية  
 فى غير لدن وعلى السكون فى لدن وبين تركها نحرزا عن اجتماع  
 التونات ولو حكما كما فى لعل لقرب اللام من النون فى المخرج وحلا  
 على اخواتها كما فى لبت (وبمضارع) اى لحوق نون الوقاية (فى لبت)  
 من بين اخوات ان لعدم مانع فى ذاتها والحمل على اخواتها خلاف  
 الاصل (وفى من وعن وقد وقط) وهما بمعنى حسب للمحافظة  
 على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء مع قلة الحروف  
 (وعكسها) اى عكس لبت (لعل) فى الاختيار المختار فيها ترك  
 النون لثقل التضعيف فى كثرة الحروف (ويتوسط بين المبتدأ والخبر  
 قبل العوامل) مثل زيد هو القائم (وبعدها) اى بعد العوامل نحو كنت  
 انت الرقيب (صيغة مرفوعة) ولما ينقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف  
 فى كونه ضميرا (منفصل مطايق للمبتدأ) افرادا وثنية وجمعاً  
 وتذكيراً وتأنثاً وتكلماً وخطاباً وغيبة (ويسمى) هذا المرفوع  
 (فصلاً) وذلك التوسط (للفصل) ذلك المرفوع المتوسط (بين كونه)  
 اى كون الخبر (تعتا وخبراً) فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا يمس  
 فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميراً او غير ذلك  
 بالجملة على صورة المابس (وشروطه) اى شرط الفصل بذلك المرفوع  
 (ان يكون الخبر معرفة) لان الفصل انما يختص بالنها فيها (او لافعل  
 من كذا) لاختلاف المعرفة لامتناع اللام (مثل كان زيد هو افضل من  
 عمرو) واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة  
 ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما (ولا موضع له)  
 اى للفصل من الاعراب (غند الخليل) لانه عنده حرف على صيغة

الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل  
 لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته (و بعض العرب  
 يجعله مبتدأ) اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب  
 لا يعرف المبتدأ والخبر (وما بعده خبره) فقوله خبره اما هو فوع  
 على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله  
 وانما يعرف من العرب جملة مبتدأ برفع ما بعده فى مثل كنت انت  
 الرقيب وعلت زيدا هو المنطلق وفى بعض النسخ المن مبتدأ ما بعده  
 خبره بدون الواو وحيث ان رفع متعين (ويقدم قبل الجملة) وإيراد  
 لفظ قبل لئلا يكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجمه غير معهود  
 ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك  
 بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيد بقوله  
 قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام (ضمير غائب يسمى ضمير  
 الشأن) اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه (و ضمير  
 القصص) اذا كان مؤنثا ويحسن تأنيته اذا كان العمدة فيها مؤنثا  
 ليحصل المناسبة (يفسر) ذلك الضمير الغائب لا بهامه (بالجملة)  
 المذكورة (بعده) اى بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان  
 قوله يسمى ضمير الشأن والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخل فى  
 بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه  
 التسمية اولا واياضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا  
 لو لم يحصل التقدم على ما ذكرنا لتقص القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم  
 على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشأن وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق  
 عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة يفسر بالجملة بعده فانه  
 باعتبار رجوعه الى الشأن لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع  
 بخملة زيد قائم كالا يخفى (ويكون) ضمير الشأن او القصص (متصلا

ومن مفصلا) واذا كان متصلا يكون (مستترا وبارزا على حسب العوامل)  
 فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان مفصلا وان كان لفظيا  
 يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستترا والابارزا (مثل هوزيد قائم) مثال  
 للمفصل (وكان زيد قائم) مثال للمتصل المستتر (وانه زيد قائم) مثال  
 للمتصل البارز (وحذفه) عن اللفظ باضماره لانسيا منسيا حال كونه  
 منصوبا بضعيف) اى جازع ضعيف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز  
 اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلا كونه على صورة الفضلات واما ضعفه  
 فانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثله \* ان من  
 يدخل الكنيسة يوما \* يلق فيها جأذرا وطلباء (الاعم ان) المفتوحة  
 (اذا خفت فانه) اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا  
 (لازم) كقوله تعالى وآخذ عو بهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه  
 قد خفت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعده تخفيفهما  
 وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى  
 وان كلاما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ  
 مع ان ان المفتوحة اقوى شبهها بالفعل من المكسورة فهي اجدر  
 بالعمل فان لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير  
 الشأن لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به ولم يجوزوا  
 اظهار ذلك الضمير لثلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل  
 عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشأن مع ان المفتوحة  
 اذا خفت \* اسماء الاشارة \* اى اسماء الاشارة الممدودة من  
 المبنيات بحسب الاصطلاح (ما وضع) اى اسماء وضع كل واحد منها  
 (لمشار اليد) اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء  
 لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد  
 الضمير الغائب واما له فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية  
 لاحسية ومثل ذلكم الله ربكم مما لبس الاشارة اليه حسية

محمول على الجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق (وهي)  
 اى اسماء لاشارة (ذا) حال كونها (للمذكور الواحد)  
 والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ  
 (ولمشاه ذان) رفعا (وذين) نصباً وجزا اى ذان وذين حال  
 كونهما لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى  
 هذا القياس في التراكيب الثلاثة الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله ذامع ما  
 عطف عليه مقبداً كل واحد منها بحال خبره ويجوز في بعض  
 اللغات ذان في جميع الاجوال من الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى  
 ان هذان لساحران على احد الوجوه (والمؤنث الواحدة) (تا) قبل  
 هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي (وذى)  
 وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما  
 اصلان وللقول باصاتهما قد متا على سائرهما لغير عتبتها (وقى)  
 بقلب الالف ياء (وته وزه) بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء  
 بهاء (وتهى وذهى) بوصل الياء بهاء (ولمشاه) اى لمثنى المؤنث (تان)  
 في الرفع (وتين) في النصب والجر ولا يثنى من لفظه الا تالسيكثرة دورها  
 على الالسنه وتوهم بعضهم من اختلاف الواو ذان وذين وتان وتين  
 باختلاف العوائل انهما معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف  
 ليس بسبب اختلاف العوائل بل ذان وتان موضوعتان لتثنية  
 المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجروح ووقعهما على صورة  
 المغرب اتفاقاً للقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها (ولجمعهما)  
 اى جمع المذكر والمؤنث (اولاء جدا وقصيرا) اى مدودا او مقصورا  
 واذا كان مقصورا يكتب بالياء (ويطهها) اى اسماء الاشارة بمعنى يدخل  
 على اوائلها على سبيل الحقوق والعروض بعد اعتبار اصلاتها (حرف  
 التنبيه) وهي كلمة هي ليست في الحقيقة منها وانما هي حرف  
 جى بها للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جى بها للتنبيه على التسمية



الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيد قائم (ويتصل بها) اى  
 باواخر اسماء الاشارة (حرف الخطاب) وهو الكاف ثبتيها على حال  
 الخطاب من الافراد والتثنية والجمع والذكور والتأنيث وانما  
 جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت  
 اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك ومررت بك (وهي) اى حروف الخطاب  
 (خسة) والقباض يقتضي الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت  
 الى خمسة مضمومة (في خسة) من انواع اسماء الاشارة يعنى المفرد  
 المذكور والمؤنث ومثنا هما وجههما وهى ستة راجعة الى خمسة  
 لاشتراك جمعهما وانما قد ثامن انواع اسماء الاشارة لان الافراد المفرد  
 المؤنث ترتقي الى ستة (فيكون) اى الحاصل من الضرب (خسة  
 وعشرين وهى) اى تلك الخمسة والعشرون (ذاك الى ذاك كن)  
 يعنى ذاك اذا اشريت الى مذكرو خاطبت مذكرا وذاكا اذا اشريت  
 الى مذكرو خاطبت مذكرا ومن وذاكم اذا اشريت الى مذكرو خاطبت  
 مذكرا ومن (و) على هذا القياس (ذاتك وذيتك) اذا اشريت الى مذكرا  
 وخاطبت مذكرا (الى ذاتكن وفيتكن) اذا اشريت الى مذكرا  
 وخاطبت مؤنثات (وكذلك البواقي) يعنى ناك الى ما كن وتيك  
 الى تيك وتاك الى تانكن وتيتكن واوتك الى اوتكن واوتك  
 الى اولانكن واوتكن واوتكن واوتكن واوتكن واوتكن واوتكن  
 لا تقل ذاك فانه خطأ (ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذلك  
 للمتوسط) واخر المتوسط لان المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين  
 ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث مقام  
 الاخر بين منهما لم يتخذ هذا الفرق مذهبا وانما الى غيره فقال  
 يقال (وتلك وذاتك وتانك) حال كون هاتين الاخيرتين (مشتتين  
 واوالاتك باللام) اى هذه الكلمات الاربع (ههنا) كلمة (ذلك)  
 فى افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك للمذكور

سابقاً وما تالذ وذالك ونالك مخففتين وأولئك وأولئك بغير التلام  
 للموسط وما هو لتوسط بعد حذف حرف الخطب منه يكون القريب  
 (وأما هذه) بطم الهاء وتخفيف النون (وهنا) بفتح الهاء وتشديد  
 النون وهو الأكثر وجاء بكسر الهاء أيضاً (فليكن) الحقيق الحسي  
 (خاصة) لا يستعمل في غيره إلا مجازاً على شئيل التشبيه وأما  
 ما عداها من أسماء الإشارة فقد يستعمل في المكان وغيره  
 إى الموصول المعدود من

### الموصول

المنينات في اصطلاح النحاة (ما لا يتم جزأ) أى اسم لا يتم من حيث  
 جزئيه يعنى لا يكون جزءاً تاماً ان كان جزءاً غير تام ولا يصير جزءاً تاماً  
 ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في  
 كونه جزءاً اولياً يحل اليه المركب او لا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ  
 والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفي كونه جزءاً تاماً لاجزأ مطلقاً  
 لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءاً من المركب يكون الموصول  
 وجد ه أيضاً جزءاً لكن لا جزءاً تاماً اولياً (الا بصلة وعائد) والمراد  
 بالصلة معناها اللغوى لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة  
 عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فخرقتها  
 موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور  
 والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوى لا الاصطلاحي هى قوله  
 وعائد فانه لو اراد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه  
 لاخراج مثل اذوحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول  
 يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصوف  
 بان يقال الصلة جملة متصلة اسم لا يتم جزءاً الا مع هذه الجملة مشتملة  
 على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي  
 ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية  
 نصريح بما علم ضمناً بل لغة في الاحتراز عن مثل اذوحيث ولما كانت

الصلة بمعنيها اعم بحسب المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية  
 ولا تكون بحسب الواقع الاخبارية والعائد اعم من ان يكون ضميرا  
 او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب  
 ان يكون ضميرا للموصول عنيهما بقوله (وصلته) اي صلة ما لا يتم  
 جزأ الا بصلة (جمله خبرية) وما في معناها كاسمى الفاعل والمفعول  
 (والعائد ضمير) لا غير ضمير (له) اي للموصول (لا بغيره وصلة الالف  
 واللام اسم فاعل او مفعول) لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية  
 فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة  
 والشبه جميعا (وهي) اي الموصولات (الذي) للمفرد المذكر (والتي)  
 للمفرد المؤنث (واللذان) للمثنى المذكر (واللتان) للمثنى المؤنث ويكونان  
 (بالالف) في حالة الرفع (وباء) في حالتي النصب والجر (والاولى)  
 على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر  
 (والذين) كاللذين لجمع المذكر (واللائي) بالهززة وباء (واللاء)  
 بالهززة المكسورة فقط (واللاي) بالياء فقط مكسورة اوسا كنه اجراء  
 للموصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث  
 اشهر (واللائي واللواتي) لجمع المؤنث (و) جاء في اللاتي (اللات) بحذف  
 الياء وبقاء الكسرة على التاء (و) في اللواتي (اللوات) بحذف التاء والياء  
 معا (وما) بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء  
 فيما يعقل نحو والسماء وما بناها (ومن) ايضا بمعناه فمين يعقل ويستوى  
 فيهما المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث (واي) بمعنى الذي  
 نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار (واية) بمعنى  
 التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار (وذو الطائية)  
 اي المنسوبة الى بنى طى لا اختصاص مجيئها موصولة بلغتهم  
 بمعنى الذي او التي قال الشاعر \* وبثرى ذو حفرت وذوطويت \* اي التي

حفر ثها واثني طويتها (وذا بعد ما) الكائنة (للاستفهام) نحو  
 ما ذا صنعت اي ما الذي صنعت (والالف واللام) اي مجموعهما  
 بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع (والعائد المفعول) اي العائد  
 الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا (يجوز حذفه) اذا منع  
 مانع لانه فضلا لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يسط  
 الرزق لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاؤه واعلم ان التحاة وضعوا بابا يسمونه  
 باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين  
 المتعلم فيما يتعلم في هذا الفن من المسائل وتذكيره اياه فانهم  
 اذا قالوا لاخذ اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد  
 بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو  
 وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح  
 وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال  
 (واذا اخبرت) اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة (بالذي)  
 اي باستعانة الذي او التي او الالف واللام فان البناء لبست صلة  
 للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها (صدرتها) اي اوقعت  
 كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية (وجعلت  
 موضع المخبر عنه) اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية  
 يعني في موضعه الذي مكان له في الجملة الاولى (ضميرها)  
 اي لكلمة الذي (واخرته) اي المخبر عنه عن الضمير (خبرا)  
 نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متأخرا  
 (فاذا اخبرت) مثلا (عن زيدا من) جملة (ضر بزيدا) بكلمة الذي  
 اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه  
 في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له  
 في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذي واخبرت

الخبر عنه بمعنى زيدا أو جعلته خبرا عن الذى ( قلت الذى ضربته  
 زيد وكذلك ) أى مثل الذى ( الالف و اللام فى الجملة الفعلية  
 خاصة ليصح بناء اسم الفاعل أو المفعول ) منها فإن صلة الالف  
 و اللام لا تكون إلا اسم الفاعل أو المفعول ويمكن أن يؤخذ اسم الفاعل  
 من المفعول المبني للفاعل واسم المفعول من الفعل المبني للمفعول بشرط  
 أن يكون الفعل الذى يتضمنه الجملة متصرفا إذ غير المتصرف  
 نحو نعم وبئس وجبذا وعسى وإيس لا يجر منه اسم الفاعل ولا المفعول  
 فلا يخبر بالالف و اللام عن زيد فى لبس زيد منطلقا و بشرط  
 أن لا يكون فى أول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسمى الفاعل  
 و المفعول معناها كـ السين و سوف و حرف التثنية والاستفهام  
 فلا يخبر باللام عن زيد فى جملة سيقوم زيد فلهذا إذا جى اسم الفاعل  
 من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين ( فإن تعذر امر منها )  
 أى من الأمور الثلاثة التى هى تصدير الموصول و وضع عائذ الموصول  
 مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا ( تعذر الأخبار و من ثمة )  
 أى من أجل أنه إذا تعذر امر منها تعذر الأخبار ( امتنع ) لاخبار  
 بالذى ( فى ضمير الشأن ) بأن يكون ضمير الشأن مخبر عنه لامتناع  
 تصدير الجملة بالذى وتأخير الخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة  
 ( و ) كذلك امتنع فى ( الموصوف ) بدون الصفة ( و ) فى ( الصفة )  
 بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل أن يخبر بالذى  
 عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزام وقوع الضمير  
 صفة أو موصوفا بخلاف ما إذا أخبر عن مجموعهما فيقال الذى  
 ضربته زيد العاقل ( و ) كذلك امتنع فى ( المصدر العامل ) بدون  
 المفعول فلا يجوز فى نحو عجبت من دق القصار الثوب أن يخبر  
 بالذى عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدى الى أن يعمل الضمير  
 الذى جعل فى موضع دق القصار عاملا فى الثوب بخلاف الذى

تجبت منه ذق القصار الثوب (و) كذلك امتنع في (الحال)  
 لأن الحال يجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو  
 معرفة في موضعه بالحالية (و) كذلك امتنع في (الضمير المستحق  
 اغيرها) اي لغير كلمة الذي لا متنازع تصدير الذي لاستلزام ذلك  
 عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير (و) كذلك امتنع  
 في (الاسم المشتمل عليه) اي الضمير المستحق اغيرها نحو قولك زيد  
 ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد  
 ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي  
 المتبدا بلا عائدا واذا جعلته عائدا الى المتبدا بقي الموصول بلا عائدا  
 وكل منهما ممنوع (وما الاسمية) لالحرفية فانها اما كافة نحو  
 انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وزيد قائما (موصولة) نحو  
 عرفت ما اشتريته (واستفهامية) نحو ما عندك وما فعلت (وشرطية)  
 نحو ما تصنع اصنع (وموصوفة) اما بمفرد نحو مررت بما يحب لك اي  
 بشيء يحبك واما بجملة نحو \*ربما نكره النفوس من الامر\* له فرجة  
 كل المعال \*اي رب شيء نكرهه النفوس (وتامة بمعنى شيء) منكر  
 عند ابن علي والشيء المعروف عند سيبويه نحو قوله تعالى فعبها هي اي  
 نعم شئها هي او نعم الشيء هي (وصفة) نحو اضربه ضربا ما اي ضربا  
 اي ضرب كان (ومن كذلك) اي تكون موصولة نحو اكرمت من  
 جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من  
 تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله \*وكفي بنا فضلا  
 على من غيرنا\* حب النبي محمد ايانا \*اي على شخص غيرنا او بجملة  
 نحو من جاءك قد اكرمتهم (الافى التامة والصفة) فان كلمة من لا نجى  
 تامة ولا صفة (واي) للذكر (واية) للمؤنث (كن) في ثبوت الامور  
 الازلية وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم

لقبت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية  
 نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل  
 قبل اى تقع صفة اتفاقاً فلم جعلها المصنف كن التى لا تقع صفة  
 اصلاً واجيب بان ايا الواقعة صفة هى فى الاصل استفهامية  
 لان معنى مررت برجل اى رجل اى رجل عظيم يسئل عن حاله  
 لا يعرفه كل احد فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة (وهى) اى  
 كل واحدة من اى وايه (معربة) بالاتفاق (وحدها) لا يشاركها  
 فى الاعراب غيرها من الموصولات الاعلى الاختلاف فى الماذان  
 والثاني وفى ذو الطائفة وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة  
 الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذا  
 (الا اذا) كانت موصولة (حذف صدر صلتها) نحو قوله تعالى  
 \* ثم لنز عن من كل شعبة ايهم اشد على الرحمن عتياً \* فممن قرأ بالضم  
 اى ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها  
 لتأكيد شبهه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة  
 وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما  
 يوضحها كما حذف من الغايات ما بينها وهو المضاف اليه  
 ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التى حذف  
 صدر صلتها لانه ذكر فى قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مقردا  
 معرفه فهو مبنى وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانياً  
 (وقى) قولهم (ماذا صنعت وجهان احدهما) ان معناه (مالذى)  
 على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شئ الذى صنعت  
 اى صنعته فامبتدأ وما بعده خبره او بالعكس (و) حيثئذ (جوابه رفع)  
 اى مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اى  
 الذى صنعت الاكرام ليكون الجواب مطابقاً للسؤال فى كون كل واحد  
 منهما مجله اسمية (و) الوجهه (الاخران) معناه (اى شئ)

وههنا عبارتان احديهما ان ما ذابكما لها بمعنى اى شئ والثانية  
 ان معنى ما اى شئ وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى  
 قولهم انها بكما لها بمعنى اى شئ انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال  
 لتكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شئ (و) حيث  
 (جوابه نصب) اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت  
 الاكرام بالنصب اى صنعت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال  
 في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير  
 الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره  
 المصنف لغوات المطابقة بين السؤال والجواب **اسماء الافعال**  
 ما كان **اي اسم كان** (بمعنى الامر او الماضي) اللذين هما من اقسام  
 المبنى الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة بمعنى الاصل فاقبل ان اف  
 بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه  
 بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع  
 الخالى (مثل رويد زيدا اى امهله) مثال لما هو بمعنى الامر  
 (وهيهات ذلك) **يفتح التاء** في الحجاز وبكسر هاء في تخميم وبالضم  
 في لغة بعضهم (اي بعد) مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر  
 لان اكثر اسماء الافعال بمشياء والذي جعلهم على ان قالوا  
 ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تأديتها معاني  
 الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مختلفة لصيغ الافعال وانها  
 لا تصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون  
 رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل وقال الشارح الرضي وليس ما قل  
 بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو ذال على معنى  
 الفعيل فهو للفظ الفاعل لا لاعتناء بشئ اذ للعربي الفخ ربا  
 يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربا لم يسمعه اصلا  
 ولهذا حال المصنف ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه



الامر او الماضى والتبادران يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد  
 مثل الضارب امس نقضا على التعريف (وفعال) اى ما يوازن  
 بفعل الـ كان (بمعنى الامر) المشتق (من الثلاثى) المجرد  
 (قياس) اى قياسى (كنزال بمعنى ازل) قال سبويه وهو مطرد  
 فى الثلاثى المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد فى قيم واقعد فلهذا  
 تأول بعضهم قول سبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فنكاه قياس لكثرتة  
 واما فى الرباعى فانفقوا على انه لم يأت الا نادرا (وفعال) حال كونه  
 (مصدرا معرفة كفتح الجار) بمعنى الفجرة والفجور قال الشارح الرضى  
 وهو على ما قبل مصدر معرف مؤنث ولم يقم لى الى الآن دليل  
 قاطع على تعريفه ولا تأنيثه (و) حال كونه (صفة مؤنث مثل يافساق)  
 بمعنى يافا سفة (مبنى) اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبنى  
 (لمشا بهته) اى لفعال بمعنى الامر (عدلا وزنة) اما زنة فظا هر  
 واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر  
 الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال وفعول للمبالغة  
 فى فاعل قال الشارح الرضى والذي ارى ان كون اسماء الافعال  
 معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل فى  
 كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك الشئ منه  
 فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي  
 ثابتة فى جميع اسماء الافعال وبين وجهها فى كلام طويل فمن اراد  
 الاطلاع عليه فليرجع اليه (و) فعال حال كونه (علما للاعيان) اى  
 لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان  
 ليخرج باب فخار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله  
 (مؤنثا) صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك (كقطام) علما  
 للمؤنث (وغلاب) كذلك (مبنى فى) استعمال (اهل الحجاز) لمشا بهته

بفعل ال بمعنى الامر عدلا وزنة (ومعرب في) استعمال (بني تميم الاما  
 في آخره) اى الا في فعال علما للاعيان الذى يكون في آخره (راء) فان  
 بني تميم اختلفوا فيه فاكثرتهم بوا فقفون الحجا زين في بناءه واقلتهم  
 لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل (نحو حضار)  
 علما للكب وجه الاكثر ان الراء حرف مستثقل لكونه  
 في مخرجه كالمركر فاختر فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة  
 اسهل من سلوك طرائق مختلفة \* الاصوات \* اعلم ان الاصوات  
 الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت  
 المصدرية ولم تصر اسم فعل اولم تلزم المصدرية وصارت اسم  
 فعل فالاول مثل واهما للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل  
 صه ومه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما  
 كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصدرا  
 ولا اسماء الافعال وهى على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند  
 عروض معنى له كقول المنذم او المتعجب وى وحيث لا تقدر  
 ان تحكم عليه بشئ او به على شئ ومنها ما يجرى على لفظ الانسان  
 على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شئ كما  
 اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك  
 وحيث لا تقدر ان تحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان  
 اما لجر اودعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وحيث ايضا  
 لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانقضاء  
 التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال  
 زيد عند التعجب وى او عند اناخة البعير نغ او غاق عند حكاية صوت  
 الغراب فهى في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات  
 بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت  
 باقية على ما هى عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهى بهذا

الاعتبار لبست باسما لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب  
 الاسماء لا جرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها  
 مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار  
 (كل لفظ) انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت  
 (حتى به صوت) اي صدر على لسان الانسان تشبيها بصوت  
 شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة  
 (او صوت به للبهائم) يعني مثلا اي لاختها او زجرها او دعائها  
 او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع  
 فلا يتناول ماهو للطير بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان  
 والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها  
 (فالاول كفاقي) اذا صوت به انسان تشبيهاه بالغراب (والثاني كخ)  
 مشددة او مخففة عند اناحة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول  
 وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك  
 لانه لما كان هذا القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية  
 كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير  
 تعلق بغيره **المرکبات** اي المركبات المعدودة من  
 المبنيات (كل اسم) حاصل (من) تركيب (كلمتين) حقيقة  
 او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة  
 (لبس بينهما نسبة) اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا  
 حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سبويه فان الجزء الاخير منه صوت  
 غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجرى  
 مجرى الاسماء المبنية وقوله لبس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله  
 وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى  
 انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر من الخدم مع انه من افراد  
 المحدث لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة

على وجه آخر يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القناد  
والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهوم من ظاهر هيئة  
تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر  
الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر  
الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التي تكون بين الفعل  
والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احدى جزئيه  
مع الآخر لا تدل على النسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احدى شطري  
جمعفر مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على  
المحدود طردا وعكسا ( فان تضمن ) الجزء ( الثاني حرفا ) اى حرف  
عطف او غيره ( بنيا ) اى الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط  
الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف ( الخمسة  
عشر ) فان اصله خمسة وعشرة حذف الواو وركبت عشرة مع  
خمس ( و ) مثل ( حادى عشر واخواتها ) يعنى اخوات حادى عشر  
من ثانى عشر الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادى  
عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء  
كان احدى جزئيه العدد الزائد على عشرة او صيغة الفاعل المشتقة  
منه وقبل فيه نظر لان الثانى فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادى  
وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد  
واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد  
السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن  
لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة  
من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك  
من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل  
لا تسع حروفهما جميعا فاقصروا على اخذها من احدى الجزئين

اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس فاخذوا  
 الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلاً من احد عشر  
 المتضمن حرف العطف حادى عشر بمعنى الواحد من احد عشر  
 بشرط وقوعه بعد العشرة فحادى عشر متضمن حرف العطف  
 باعتبار انه مأخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار  
 ان اصله حادى و عشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادى  
 والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه (الاثنى عشر)  
 واثنى عشرة فله لا يثنى فيهما الجزآن بل يثنى الثانى المتضمن ويعرب  
 الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون (والا) اى وان لم يتضمن  
 الثانى حرفاً (اعرب الثانى) مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب  
 مبنياً (كعطيك ونى الاول) للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح  
 لانه اخف (فى افصح) اى اعراب الثانى مع منع الصرف وبناء الاول  
 انما هو فى افصح اللغات وفيه لغتان اخيرتان احديهما انحراب  
 الجزئين معا و اضافة الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه  
 والاخرى اعراب الجزئين معا و اضافة الاول الى الثانى  
 وصرف الثانى \* الكنبايات جمع كناية وهي  
 فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح  
 فى الدلالة عليه لغرض من الاغراض كما لا بهام على السامعين  
 كقولك جاني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكتفى به لال معنى  
 المصدرى ولاكل ما يكتفى به بل بعضه ولاكل بعض بل بعض معين فكلانهم  
 اصطلموا فى باب الكنبايات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك  
 لم يقل بعض الكنبايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا  
 بالتصريح به مفصلاً فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقاً وتعرض  
 لذلك البعض المعين فقال الكنبايات (كم) و بناؤها لكونها  
 موضوعة وضع الحروف اولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحروف

وحل الخبرية عايها (وكذا) وبنائها لانها في الاصل ذا من اسماء  
 الاشارة دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمزلة كلمة واحدة  
 بمعنى كم وبقي ذا على اصل بناءه وكل واحد منهما يكون (للعدد)  
 والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا فخرجت يوم  
 كذا كناية عن يوم السبت او غيره (وكبت وذبت الحديث) اى للكناية  
 عن الحديث والجملة وانما بنا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع  
 الجملة التى هى من حيث هى جملة لا تستحق اعرابا ولا بناء لانهما  
 من خواص المفردات فلما وقع المفرد موقعها ولم يميز خلوه عنهما رجع  
 البناء الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات  
 كاي وانما بنى لان كاف التشبيه دخلت على اى واى كان فى الاصل  
 معربا لكنه انمحق عن الجزئين معناهما الافرادى و صار المجموع  
 كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون آخره  
 نون ساكنة كفى من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الباء نون  
 مع ان التنوين لاصورة لها فى الخط فربتته فى البناء منقطعة عن  
 اخواتها فذلك لم يذكره المصنف معها (فكم الاستفهامية)  
 المتضمنة معنى الاستفهام (ميرها) الذى يرفع الابهام عن جنس  
 المسؤل عنه (منصوب) على التمييز (مفرد) لانها لما كانت لاعدد  
 ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزة مفرد منصوب  
 جعل مميزة كذلك لانه اوجعل كاحد الطرفين لكان تحكما (و) كم  
 (الخبرية) مميزة (مجرور) بالاضافة (مفرد) تارة (ومجموع) اخرى  
 تقول كم رجل عندى وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلاثة اثواب وانما جاء  
 مفردا لان العدد الكثير مميزة كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه  
 ما يبنى عن كثرته صريحا ولما كان هذا لبس مثله فى التصريح بالكثرة  
 جعل جعيسة مميزة كانه ناثبة عن معنى التصريح بها (وتدخل  
 من فيهما) اى فى ميمى كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل

ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضى هذا في الخبرية  
 ككثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقة جرا للمميز  
 المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن  
 في نظم ولانثروا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز  
 الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى \* سل بني اسرائيل  
 كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية (وايها) اي لكم استفهامية  
 كانت او خبرية (صدر الكلام) لان الاستفهامية تضمن الاستفهام  
 وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع  
 الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء الكثير وهو ايضا نوع  
 من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر (ولا هما) او قال  
 كلنا هما لكان اوفق لتأنيث الاستفهامية والخبرية فهو على  
 تأويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل  
 واحد منهما (يقع مر فوعا ومنصوبا ومجرورا) ثم بين موقع كل  
 واحد منهما بقوله (فكل ما) اي كل واحد من كم الاستفهامية  
 والخبرية يكون (بعده فعل) او شبهه فعل لفظا وتقديرا (غير مشتغل عنه  
 بضميره) او متعلق بضميره فهو من حيث هو كذلك (كان منصوبا  
 معمولا على حسبه) اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون  
 الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب  
 على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه  
 وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب  
 المميز فالاستفهامية نحوكم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة  
 ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه  
 والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوما سرت  
 وانما جعلنا الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدر  
 ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته

من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقد رت بعده فعلا  
غير مشتغل عنه اى كم رجل ضربت ضربته فهو من حيث  
ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة الت نصب  
وان لم تجمله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو  
من هذه الحيلة من فوع داخل في قاعدة الرفع (وكل ما قبله) اى  
كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله (حرف جر)  
نحوكم درهما اشترت او بكم رجل مررت (او مضاف) نحو  
غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشترت (فجور) بحرف  
الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع  
ان لهما صدر الكلام لان تأخير الجار عن المجرور يمنع لضعف عمله  
فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع  
المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر (والا) اى وان لم يكن بعده  
لالفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق  
بضميره ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العواقل اللفظية  
(فرفوع) اى فهو من فوع (مبتدأ ان لم يكن ظرفا) نحوكم رجلا اورجل  
ابوك وهذا مبنى على مذهب سبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة  
متضمنة استفهاما واما عند غير سبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ  
لكونه نكرة واما بعده معرفة (وخبيران ~~كان~~ ظرفا) نحوكم يوما  
سفركم فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة الت نصب  
باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه  
مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ (وكذلك) اى مثل كم فى تانى  
الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة (اسماء الاستفهام  
والشرط) بمعنى انه يتأتى تلك الوجوه الاربعة فى جميع هذه الاسماء  
لا فى كل واحد منها وهى من وما واى واين واتى ومتى مشتركة بين  
الاستفهام والشرط واذنا مختصة بالشرط وكيف وايان



مختصتان بالاستفهام فن وما اذا كانتا استفهامين يتأتى فيهما  
 الوجوه الثلاثة الاولى نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت و غلام  
 من ضربت ومن ضربته وما صنعت ولا يتأتى فيهما الرفع على  
 الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك  
 يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع  
 اصنع وبمن تمرر امررو غلام من تضربه اضربه ومن يأتيني فهو  
 مكرم \* وما تقدموا لا نفسكم من خير تجدوه عند الله \* ولا يتأتى فيهما  
 بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها  
 الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم للظرفية من هــ  
 كتي واين وايا ن وكيف واتى واذا ان لم يجز يجاز نحو من ابن  
 فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا  
 قد يخرج عن الظرفية ويقع اسماء صريحا في نحو اذا يقوم زيد اذا بقعد  
 عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهى مرفوعة بالابتداء  
 وقال الشارح الرضى وانلم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما  
 هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام مخلا مع انتصابه على الظرفية اذا  
 كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان اى متى كائن عهدك به  
 واما اى فيتأتى فيه الوجوه الاربعه كلها فانه يقع قد في محل الرفع  
 بالخبرية بضأ على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اى وقت مجيئك  
 اى وقت كائن مجيئك فإى وقت على تقدير انتصابه على الظرفية  
 مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبابهم  
 مررت وابهم قائم (وفى مثل \* كم عمه لك يا جرير وخالدة) يعنى  
 فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر الميز وحذفه (ثلثة اوجه)  
 هكذا في كثير من النسخ وفى بعضها وفى مثل نمير كم عمه  
 اى ما هو نمير باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل

ان يعتبر الاوجد الثلاثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبيه  
على الظرفية اوعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا  
معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا  
البقي بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر الواجه الثلاثة  
في مبرها اعني عمه فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية  
والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير  
كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز حذف  
مبرزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الالبقي تأخير هذا عن قوله  
وقد يحذف في مثل كم مالك واما على النسخة الاخرى فلا تحتمل  
الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق بهجو جريرا وتمايمه \* فدماء قد  
حلبت على عشاري \* الفدعاء المعوجة الرسع من اليد او الزجل  
فتكون منقلبة الكف او الفدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت  
كذلك او هذه خلفة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت  
بعلی لتضمنه معنى ثقلت اى كنت كارهها لخدمتها مستكفانها  
فخدمتي على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة  
المواشي وهى ابلغ في الذم من خدمة الاناس والعشار جمع  
عشراء وهى الناقة التى اتى على حملها عشرة اشهر واختارها  
لانها تتأذى من الحلب ولا تطع بسهولة ففى حلبها زيادة مشقة  
فى ذكر عمته وخاتمه اشارة الى رذالة طرفي ابيه وامه فالاستفهام  
على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته  
وخالاته فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل  
التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك قد حلبت على عشاري واذا  
حذفت المبرز اى كم مرة او كم حلبت على التهكم او كم مرة او حلبت  
على التكثير فارْتَفَاعَ عمه على الابتداء وتصحيحه نصيبه بقوله لك  
وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمه

قوله واختار بنا في قوله  
على كره مني والظاهر  
وذكر من انواع الحكا  
في الهندي لانه ابلغ فيما  
قصده وقوله من خدمة  
الاناس كذا في بعض  
النسخ هولغة في الناس  
والظاهر الاناسي جمع  
انسان كما في الهندي لانه  
انصب بقوله المواشي  
جمع ماشية وهو الابل  
والنعم ح

في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط  
 الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالته وفدعا واذا نصبتهما  
 نصبتهما واذا خفضتهما خفضتهما وذلك واضح (وقد يحذف)  
 مميز كم استفهامية كانت او خبرية (في مثل كم مالك وكم ضربت)  
 اى في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية  
 مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة دالة على انه سؤال عن  
 كمية ذراهمك او دنائرك او اخبار عن كثرتهما فمعناه كم درهما  
 او دينار او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء  
 ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه واخبر به فظاهر  
 ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة  
 او مرة ضربت او الى ضربك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم في  
 هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين  
 اذا كان المصدر للنوع فظاهر واما اذا كان للعدد فالمحوظ في الظرفية  
 اولا الزمان الدال عليه اللفاظ الموضوع للزمان وفي المصدرية  
 اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني  
 بتقدير كم رجلا او رجلا ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا  
 على المفعولة \* الظروف \* اى الظروف المحدودة  
 من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة  
 الى ذكر البعض ههنا (منها) اى من تلك الظروف (ما) اى طرف  
 (قطع عن الاضافة) يحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية  
 فان عند نسيانه اعرب مع التثوين نحو رب بعد كان خيرا  
 من قيل \* وسنبت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات  
 لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صرن  
 غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة  
 وشبهها بالظروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم

لجبر النقصان ( ك قبل و بعد و ما اشبههما ) من الظروف  
 السموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء  
 ولا يقياس عليها ما معناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض  
 التوئين من المضاف اليه فتمرب قال الشاعر \* فساغ لي الشراب  
 و كنت قبلا \* اكاد اغص بالماء الفرات \* فلا فرق بين ما  
 اعرب من هذه الظروف المقطوعة عنها وبين ما يبين منها وقال  
 بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فعني كنت قبلا  
 اى قديما وقال الشارح الرضى والاول هو الحق ( واجرى مجراه ) اى  
 مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة ( لا غير و ليس غير ) فى حذف  
 المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه  
 بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كافيها ولا يحذف منه المضاف اليه  
 الا بعد لا و ليس نحو افعل هذا غير وجه فى زيد ليس غير لكثرة استعمال  
 غير بعد هما ( و ) كذلك اجرى مجرى الظروف المقطوعة عن  
 الاضافة ( حسب ) لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها  
 بالاضافة ( ومنها ) اى من الظروف المبنية ( حيث ) لما كان وقال الاخفش  
 قد يستعمل للزمان ( ولا ) يضاف ( الا الى جملة ) اسمية كانت او فعلية  
 فى الاكثر ( اى فى اكثر الاستعمالات وقد جاء \* اما ترى حيث سهيل  
 طالعا \* حيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى  
 مكان سهيل طالعا آخره \* نجما يضىء كالشهاب ساطعا \* وانما بنيت  
 على الضم كالغايات لانها غالبية لاضافة الجملة والمضاف الى الجملة  
 فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة فهى وان كانت  
 فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا لاضافة فشا بهت الغايات  
 المحذوف ما ضيفت هى اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى  
 المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة  
 والاشهر بقاؤه على بناءه لشذوذ الاضافة الى المفرد ( ومنها ) اى

من الظروف المبينة (إذا) زمانية كانت او مكانية والله أعلم لما ذكرنا  
 في حيث (وهي) اذا كانت زمانية (للمستقبل) اي للزمان المستقبل  
 وان كانت داخلية على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها  
 ان تكون زمان من ازمته المستقبل مخص من بينها في وقوع حدث  
 فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها  
 في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى  
 \* اذا الشمس كورت \* ولهذا كثر استعماله في الكتاب العزيز اقطع  
 علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كقوله تعالى  
 \* حتى اذا بلغ بين السدين \* وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى  
 اذا جعله نارا (وفيها) اي في اذا (معنى الشرط) وهو ترتيب مضمون  
 جملة على اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط فهذا على اخرى  
 لبنائها (ولذلك) اي لكون معنى الشرط فيها (اختبر) اي جعل  
 مختارا (بعدها الفعل) لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا  
 على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل ان ولو  
 (وقد تكون) اي اذا (للمفاجأة) مجردة عن معنى الشرط يقال  
 فاجأ الامر مفاجأة من قولهم فاجئته فجاءة بالضم والمد اذا اقيته  
 وانت لا تشعر به (فيلزم المبتدأ بعدها) فرقا بين اذا هذه وبين  
 اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي  
 ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة  
 التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف  
 على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل  
 لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه  
 واما الفاء فهي للسببية فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج قبل  
 والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت  
 ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع

كما هو مذهب الزجاج أي ان اذا اذهه زمانية او مكان وقوف  
 السبع كما هو مذهب البه المبرد فانها عنده مكانية وقوانا زمان وقوف  
 السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لامفعول به والا لم يبق اذا ظرفية  
 بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف أي فاجأت في زمان وقوف السبع  
 او مكانه اياه أي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا اجر  
 البسر أي وقت اجرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى  
 الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقع دعرو وقد سبقت اليه الإشارة  
 (ومنها) أي من الظروف المبنية (اذ) الكائنة (للماضى) وبنائها  
 لما مر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يحى للمستقبل  
 كقوله تعالى \* فسوف يعلمون اذا الاغلال في اعتاقهم (ويقع بعدها  
 الجملتان) الاسمى والفعلية لعدم اشتغالها على معنى الشرط المقتضى  
 اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تحي  
 للمفاجأة نحو خرجت فاذا زيد قائم ولعله مجيئها لم يذكرها المصنف  
 (ومنها) اي واني فهما للمكان استفهاما وشرطا) أي حال كونهما  
 الاستفهام والشرطية وهما تتضمنهما معنى حرف الاستفهام او الشرط  
 نحو اين زيد و اين تكن اكن واني زيد واني تجلس اجلس وقد جاءني  
 زيد بمعنى كيف واني القتال بمعنى متى (و) منها (متى للزمان فيهما)  
 أي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج (و) منها  
 (ايان للزمان استفهاما) مثل متى نحو قوله تعالى ايان يوم الدين والفرق  
 بينهما ان ايان مختص بالامور العظام والمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام  
 زيد و ايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمة  
 والنون وقد جاء كسرهما ايضا (و) منها (كيف) الكائنة (الحال  
 استفهاما) أي الحال الشيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء

لا زمان الحال كما توهمه بعض السارحين قال صاحب المفصل  
وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول  
كيف زيد اى على اى حال هو وهى قد تستعمل للشرط مع ما على  
ضعيف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة  
تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس  
فان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده  
فعل نحو كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية اى على اى  
حال جئت اراكا ام ماشيا (ومنها) اى من الظروف المبنية  
(مذومند) بنينا لموافقتهم مذومند حرفين ويكونان تارة (بمعنى  
اول المدة) اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيت  
مذومند يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيتي يوم الجمعة (فليهما)  
اى يقع بعدهما اى بعدم مذومند (المفرد) اى الاسم المفرد للاثني  
والا لمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيت مذومند  
اليومان صاحبا فيهما اى اول مدة عدم رؤيتي هذان اليومان فادام  
لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان  
اول المدة انما يكون امرا واحدا لاثنتين او اشياء فاثنتي والمجموع  
اذا وقعا اول المدة يكونان فى حكم المفرد (المعرفة) حقيقة كالمثال  
المتقدم او حكما نحو ما رأيت مذومند لثنتي فيه لحصول تعيين المقصود  
من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة فى جعل  
الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما زمان مدة الفعل  
معلوم بالضرورة (و) تارة يكونان (بمعنى جميع المدة) اى جميع مدة  
زمان الفعل المتقدم (فليهما) اى مذومند (المقصود) اى الزمان  
الذى قصد بيان حال كونه ملتبسا (بالعدد) اى بعده المستغرق  
بجميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رأيت مذومند اى جميع  
اجزاء مدة زمان عدم رؤيتي يومان لا ازيد ولا انقص (وقد يقع)

بعد ههما (المصدر) نحو ما خرجت مذ ذهابك (او لفعل) نحو  
ما خرجت مذ ذهبت (او ان) اى ما كانت على هذه الصورة مثقلة  
كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ ذهابك او ما خرجت مذ ان  
ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته  
(فيقدر) بعد هما (زمان مضاف) الى احد هذه الامور ليصح جل  
ما بعد هما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان  
ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى (وهو) اى كل واحد من مذ  
ومنذ اسمين (مبتدأ) وهما معرفتان لكونهما في تأويل الاضافة  
لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة (وخبره ما بعده) اى خبر كل  
واحد منهما ما يقع بعده (خلافا للزجاج) فانهما عنده خبر المبتدأ  
والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ  
يو مان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانتا مبتدأ  
او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عد ههما  
من الظروف المنبئة الا ان يراد بظ فيتهما كونهما من اسماء الزمان  
لانهما يقعان طرفين في تراكيههم (ومنها) اى من الظروف المنبئة  
(لدى) بالالف المفصورة (ولدن) بفتح اللام وضم الدال وسكون  
نون (وقد جاء لدن) بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون (ولدن)  
بفتح اللام والدال وسكون النون (ولدن) بضم اللام وسكون  
الدال وكسر النون (ولد) بفتح اللام وسكون الدال (ولد)  
بضم اللام وسكون الدال (ولد) بفتح اللام وضم الدال  
وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقية عليه  
وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر  
عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد  
اولد ن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة  
نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لفظ العرب بلدن غدة



خاصة سماها تشبها لتونها بنون التوين في مثل رطل زيتا  
ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة كثر استعمالا من سحرة  
وغيرها (ومنها قُط) مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهذه  
اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا للضم  
الطاء المشددة او المخففة وجاء قط سا كنه الطاء مثل قط الذي  
هو اسم فعل فهذه خمس لغات فيه كلها (للماضى المنفى) اى لاجل فعل  
الماضى المنفى والزمان الماضى وقوع شئ فيه ليستغرق النفي  
جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيت قط وبناء المخففة لوضعها وضع  
الحروف وبناء المشددة لمشا بهتها لاختها المخففة وقبل جل على  
اختها عوض (و) منها (عَوْضٌ) يفتح العين وضم الضاد وقد جاء  
فتح الضاد وكسرها (للمستقبل المنفى) اى لاجل الفعل المستقبل  
المنفى او الزمان المستقبل المنفى فيه وقوع شئ ليستغرق النفي جميع  
الازمنة المستقبلية نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا  
عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض  
العاثيين اى دهر الداهرين ومعنى الداهر والمأثض الذى يبقى على وجه  
الدهر (والظروف المضافة الى الجملة او) الى كلمة (اذ) المضافة الى  
الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطه  
(على القمح) المحقة نحو قوله تعالى \* يوم يرفع الصادقين صدقهم \*  
وقوله تعالى \* من خزي يومئذ \* فحين قرأ بالقمح ويجوز اعرابها ايضا  
لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى البناء البناء  
منه (وكذلك) اى كالمذكور من الظروف في جواز البناء على القمح  
والاعراب (مثل وغير) المذكورين (مع ما وان) مخففة او مشددة مثل  
قياى مثل ما قام زيد وقياى مثل ان تقوم او مثل ان تقوم لمشا بهتهما  
الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث ولهذه المشابهة  
ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين

مستحقين للاعراب **المعرفة والنكرة** **اي هذا باب**  
 بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم (المعرفة ما) اي اسم (وضع)  
 بوضع جزئي او كلي (لشيء) ملتبس (بعينه) اي بذاته المعينة  
 المعلومة للتكلم والمخاطب المعهود بينهما فالشيء مقيدا بهذه  
 المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم  
 باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحثية فهو النكرة فقوله ما وضع  
 لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة (وهي) اي  
 المعرفة ستة انواع بالاستقراء واسارة بترتيبها في الذكر الى ترتيبها  
 بحسب المرتبة فالاول (المضمرات) فانها موضوعة بازاء معان  
 معينة مشخصة باعتبار امر كلي كما مر فان الواضع لاحظ اول مفهوم  
 المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلاً وجعله آلة للملاحظة  
 افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث  
 لا يباد ولا يفهم الا الواحد بخصوصه دون القدر المشترك فيتعقل  
 ذلك المشترك آلة للوضع لانه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له  
 جزئي مشخص (و) الثاني (الاعلام) الشخصية كما اذا تصور  
 ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلومته ومعهوديته  
 او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس  
 ووضع بازائه من حيث معلومته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا  
 اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما  
 اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر  
 عن معلومته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة (و) الثالث  
 (البهيمات) يعني اسماء الاشارات والموصولات وانما سميت مبهمات  
 لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة  
 وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها  
 موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها

ومعهوديتها وضعاعاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلامعنى المشار اليه  
المفرد المذكور وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم  
كان هذا وضعاعا مالا لان التصور المقتر فيه عام وهو المشترك بين  
تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية لكل واحد  
من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينهما (و) الرابع والخامس  
( ما عرف باللام ) العهدية او الجنسية او الاستغرافية وانما لم يقل  
ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ماد دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ  
واليم في لبس من امبرامصيام في امسفر بدل من اللام فلا يعد  
مادخلته قسما آخر من المعارف (او) عرف (بالنداء) نحو يا رجل اذا  
قصده معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكر المتقدمون  
لرجوعه الى ذى اللام اذا صل يا رجلا يا ايها الرجل (و) السادس  
( المضاف الى احدها ) اى احد الامور الخمسة المذكورة  
ولا تستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد  
فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الرابع الاول فان المصادي  
لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل  
فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب  
ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة  
اذ لا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير  
والمثل وما يشبههما فهو مستثنى من هذا الحكم (معنى) اى اضافة معنى  
يعنى اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف  
واحتزبه عن المضاف الى احدها هذه الامور اضافة لفظية فانها  
لا تقيد تعريفا او لما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى  
المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام او النداء مستغن  
عن التعريف خص العلم بالتعريف فقال ( العلم ) اسما كان اولقا  
او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية

والا فان قصده مدح او ذم فهو اللقب والافهو الاسم (ما وضع  
لشيء بعينه) شخصا او جنسا واحتزبه عن التكرات والاعلام  
الغالبه التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخله في التعريف  
لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بمفرد معين  
بمزية الوضع من واصله معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له  
ذلك (غير متناول غيره) اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء  
بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحتزبه عن المعارف  
كلها وقوله (بوضع واحد) اى تناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام  
المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها  
في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا  
الترتيب فقال (واعرفها) اى اعرف المعارف يعنى اقلها لباسا عند  
المخاطب من حيث اصنافها (المضمر المتكلم) لبعده وقوع الالتباس فيه  
(ثم) المضمر (المخاطب) فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في التكلم الا ترى  
انك اذا قلت انا لم يلبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلبس باخر  
فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الاكون المعرفة  
ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية  
المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف  
المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى  
احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما ثبت  
التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا  
الترتيب الذى ذكره انما هو مذهب سبويه فان فيه اختلافات كثيرة  
❖ النكرة ما وضع لشيء لابعينه ❖ اى لاعتبار ذاته المتعينة  
المعلومة المعهودة من حيث هو وكذلك فقوله ما وضع لشيء شامل  
للمعرفة والنكرة وبقوله لابعينه خرجت المعرفة ❖ اسماء العدد ❖  
انما افرد بها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليلست لغيرها وهى (ما وضع)

أى الفاظ وضعت (لكمية آحاد الاشياء) منفردة كانت تلك الآحاد  
 او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها  
 وكية الآحاد ما يجابه اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد  
 من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعه بازاء تلك الكميات  
 بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد  
 فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل  
 عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتهما  
 اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين  
 يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لانهاية له فظهر من هذا التقرير  
 ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء  
 العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض اهل الحساب من العدد  
 ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له  
 من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين  
 وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا تفهم منها الوحدة والثنية  
 فقط (اصولها) أى اصول اسماء العدد التى تفرع منها باقيها اما  
 بالحق تاء التانيث كواحدة واثنان او باسقاطها كثلث الى  
 تسع او بالثنية كما شين والفين او بالجمع كئات والوف وعشرين  
 او بالتر كيب اضا فبا كان كثلثمائة او امتر اجيا كخمسة عشر  
 او بالعطف كخمسة وعشرين ( اثنا عشرة كلمة واحد الى عشرة  
 ومائة والف تقول ) فى الاعداد مذكرة ومؤنثة ومنفردة ومركبة  
 او معطوفة ( واحد اثنان ) فى المفرد المذكر وثنيتها ( واحدة  
 اثنتان وثنتان ) فى المفرد المؤنث وثنيتها على ما هو القياس ( و  
 تقول فى المذكر ( ثلاثة الى عشرة ) بالهاء لجماعة المذكر اعتبارا  
 لتانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ( وثلث الى عشر )  
 بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث امرأه

وعشر نسوة ولم يفعل الا نر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت  
 عشرا ( احدى عشر اثنا عشر ) في المذكر نحو احدى عشر رجلا واثنا  
 عشر رجلا ( احدى عشرة اثنا عشرة او ثلثا عشرة ) في المؤنث  
 نحو احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث وغير  
 الواحد الى احدى والواحدة الى احدى للتخفيف ( و ) تقول ( ثلثة  
 عشر الى تسعة عشر ) في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ( ثلاث عشرة  
 الى تسع عشرة ) في المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول  
 فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع  
 التأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى  
 عشرة واثنا عشرة فان التأنيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني  
 في احدى عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلاثة عشر والثناء  
 في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتخصص للتأنيث ولهذا حكمنا عليه بانه  
 جنس آخر من التأنيث وفي اثنتان وان كانت للتأنيث الا انها  
 حلت على ثنتان واما تأنيث الجزء الثاني في المؤنث فلاه لما وجب  
 تذكير المذكر لما عرفت وجب تأنيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق  
 بين المذكر والمؤنث ( ونميم يكسر الشين ) عند التركيب ( في المؤنث )  
 اى من عشرة تحذف عن توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى  
 عشرة واثنا عشرة او خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة  
 ( والحجازيون يسكنونها ) وهى اللغة الفصيحة لان السكون اخف من  
 الفتح ( و ) تقول ( عشرون واخواتها ) بكسر التاء لانه منصوب بالعطف  
 على عشرون المنصوب محلا بمقابلة القول وهى ثلثون واربعون  
 وخمسون الى تسعين ( فيهما ) اى في المذكر والمؤنث من غير فرق وهى  
 عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر  
 ( احدى وعشرون ) في المذكر ( احدى وعشرون ) في المؤنث والباقي

الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف  
 عليه في قوة التركيب لم يكن استعما لهما بالمعطف على صورة لفظ  
 ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة المعطف بلفظ ما تقدم بل  
 خصهما بما عداها فقال (ثم بالمعطف) اي عطف تلك العقود على  
 الزائد عليها كائنا ذلك الزائد (بلفظ ما تقدم) من اسماء الاعداد  
 بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنان او ثنتان  
 وعشرون في المؤنث وثلاثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون  
 في المؤنث هكذا (الى تسعة وتسعين) بل الى تسع وتسعين (و) تقول  
 فيما زاد على تسعة وتسعين (مائة والف) في الواحد (ماثنان والقان)  
 في التثنية (فيهما) اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما (ثم)  
 تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما (بالمعطف) اي  
 بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد  
 واقعا (على) صورة (ما تقدم) من اسماء الاعداد من غير تغيير  
 وتبدل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان ومائة  
 وثلاثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة  
 امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة  
 ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة  
 وثلاثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة  
 وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في ثنية المائة  
 والالف وجميعهما ويجوز ان يعكس المعطف في الكل فتقول واحد  
 ومائة الى آخر ما ذكرنا (و) الاصل (في ثمانى عشرة فتح الباء) لبناء  
 صدور الاعداد المركبة على القتح كثلثة عشر (وجاء اسكانها)  
 اي اسكان الباء لتساقل المركب بالتركيب كما في معدى كرب (وشذ  
 حذفها) اي حذف الباء (بفتح التون) لانها اذا حذفت الياء  
 فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاضي اذا حذفت الياء الا

ان الذي يسوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعى زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتححة قال الشارح الرضى ويجوز كسرهما ليدل على الباء المحذوفة لكن القمح اولى لبوا فق اخوات لانها مفتوحة الا واخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلاثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال (ومميز الثلاثة الى العشرة) والثالث الى العشر (مخفوض) اى مجرور (ومجموع لفظا) نحو ثلاثة رجال (او معنى) نحو ثلاثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعماله آثروا فيه جرا ليميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا فليطابق المعدود العدد (الافى ثلثا ثمة ان تسعما ثمة) استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا ما ثمة حين ميزوا بها ثلثا واخواته (وكان قياسها) ان يجمع فيقال (مئات او مئتين) لان للمائة جفتين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثنائي في صورة جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلى التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجئ بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون احدى عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر (ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين) بل الى تسع وتسعين (منصوب مفرد) اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة تون الجمع ولا حذفها اذ لبست هي في الحقيقة نون الجمع واما في ما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا الثلاثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشر لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شبيها واحدا وانما جوزوا ثلثا ثمة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شبيها واحدا ليطرد بمائة



أمرأة وأما أفرادها فلأنه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر أفراد.  
تكون الفضلة قليلة (ومير مائة والف و) ميمز (تثنيهما و) ميمز  
(جمع) أي جمع الف وإنما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيهما لأن  
استعمال جمع ما تدمع ميمزها في الأعداد مرفوض فلا يقال ثلاث مئات  
رجل كما يقال ثلاثة آلاف رجل بخلاف التثنية فإنه يقال مائتا رجل  
مثل الف رجل (مخفوض مفرد) لأنه لما كانت مائة والف من أصول  
الأعداد كالآحاد ناسب أن يكون ميمزها على طبق ميمزها لكنه لما  
كانت الآحاد في جانب القلة من الأعداد والمائة والالف في جانب الكثرة  
منها اختير في ميمزها الجمع الموضوع للكثرة وفي ميمزها المفرد الدال  
على القلة رعاية للتبادل (وإذا كان المعدود مؤنثا واللفظ) المعرب عنه  
(مذكرا) كلفظة الشخص إذا عبرت به عن المؤنث (أو بالعكس) بأن  
يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس إذا عبرت به عن المذكر  
(فوجهان) أي في العدد وجهان التذكير والتأنيث فإن شئت قلت  
ثلاثة أشخاص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الأكثر في كلامهم  
وان شئت قلت ثلاث أشخاص اعتبارا بالمعنى وكذلك ان شئت قلت  
ثلاث أنفس وانت تريد الرجال اعتبارا باللفظ وان شئت قلت  
ثلاثة أنفس اعتبارا بالمعنى (ولامير واحد) وواحدة (ولا اثنين)  
واثنتان وثلاث ميمز فلا يورد الواحد مع ميمزه فلا يقال واحد رجل  
ولا الاثنين معه كما يقال اثنان رجلين بل يذكران ما يصلح أن يكون  
ميمزهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين  
(استثناء بلفظ التمييز) أي الصالح لأن يكون ميمزا على تقدير ذكره  
معهما الدال بمجوهه على الجنس وبصيغة على الوحدة أو الاثنيتي  
(عنهما) أي عن الواحد إذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين إذا كان  
مثني (مثل رجل ورجلان) فإن من صيغة رجل يفهم الجنس  
والوحدة ومن صيغة رجلا يفهم الجنس والاثنيتي فيذكر ميمزهما  
استغنى عن الميمز فإن قلت هي أن ميمز الواحد ميمز عندهما كما في الانسليم

قوله هب أن آه فيه إشارة  
إلى منع الإغبار لجواز  
إفادته التأكيدي في آله  
واحد والهيئتين

م

ان ميم الاثنين كذلك نعم اذا كان ميمه مثنى يغني عنه لم لا يجوز  
 ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في ميم سائر  
 الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم تعتبر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها  
 وهو الاثنين ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان  
 استغناء بلفظ التمييز اي بجواهر حروفه المصورة بهيئة خاصة  
 القابلة للحقوق علامة الافرادية اعني التووين او علامة الاثنينية  
 اعني حر في التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر  
 الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر  
 الاثنين على حدة فاختاروا لحوق العلامة التي هي اخف عن  
 ذكرهما ولا شك ان رجلا ن اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء  
 انما يكون (لا فادته) اي لافادة لفظ التمييز (النص المقصود) اي  
 التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص  
 والتصريح (بالعدد) اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز  
 ذلك التنصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد على حدة (وتقول  
 في المفرد من المتعدد) اي في الواحد من المتعدد (باعتبار تصديره)  
 اي بسبب اعتبار تصدير ذلك المفرد عدد انقص ازيد عليه  
 بواحد (الثاني) في المذكر فقوله الثاني مقول القول  
 وذلك القول انما هو باعتبار تصديره الواحد اثنان بانضمامه اليه  
 فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنان وانما ابتدأ من الثاني  
 ان ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا بانضمامه اليه  
 اليه (والثانية) في المؤنث على هذا القياس وهكذا (الى العاشرة)  
 في المذكر (والعاشرة) في المؤنث (لا غير) اي لا تقول غير ذلك  
 فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين لما عرفت ولا فيما فوق العشرة  
 اذ فوقه مركات لا ييسر اشتقاق اسم الفاعل منها (و)  
 تقول في المفرد (باعتبار حاله) اي مرتبته من المتعدد من غير

اعتبار معنى التصدير (الاول والثاني) اذا وقع في المرتبة الاولى  
او الثانية في المذكر (والاولى والثانية) في المؤنث كذلك من غير  
اعتبار معنى التصدير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانها لا يد لان  
على المرتبة فايد ل منهما الاول والاوى للدلالة عليها وهكذا ( الى  
العاشر والعاشرة والحادى عشر) في المذكر ( والحادية عشرة )  
في المؤنث (و) كذلك ( الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع  
عشر والتاسعة عشرة ) واعلم ان حكم اسم الفا عل من العدد سواء  
كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفا علين في التذكير والتأنيث  
فتقول في المذكر الثاني والثالث والاربعة الى العاشرة وفي المؤنث  
الثانية والثالثة والاربعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب  
والمعطوف نحو الثالثة عشرة توفيت الاسمين في المركب كما تذكركهما  
في المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد  
مذكر فلامعنى للتأنيث فيه بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه الجماعه  
وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون (ومن ثمه)  
اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصديره واعتبار حاله  
اختلف اضافتهما فلا خلاف اضافتهما ( قيل في الاول ) اى في  
المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصديره ( ثالث اثنين ) بالاضافه  
الى الانقاص بدرجة ( اى مصيرهما ) اى الاثنين ( ثلثة من ) قولهم  
( ثلثتهما ) بالتخفيف اى ضيرت الاثنين ثلثة ( و ) قيل ( في الثانى ) اى  
في المفرد من المتعدد المقول باعتبار حاله ( ثالث ثلثة ) اواربعة او خمسة  
بالاضافه الى عدد يساوى عدده او يكون فوقه ( اى احدها ) لكنه  
لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الاربعة او الخامسة  
والا يلزم جواز ارادة الواحيد الاول من عاشر العشرة وذلك  
مستبعد جدا ( وتقول ) في اضافة ما زاد على العشرة ( حادى عشر  
احد عشر ) باضافة المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد

لمن احد عشر متأخر بعشر درجات بناء (على) الاعتبار (الثاني) وهو اعتبار بيان حاله (خاصة) لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت (وان شئت قلت) في اداء هذا المعنى (حادي احد عشر) بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا نقول (الى ناسع تسعة عشر فتعرب) الجزء (الاول) من المركب الاول لاتقاء التركيب الموجب للبناء وبين الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجاز ما حثه الى ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عددي وتعريف المؤنث وجودي (المؤنث ما فيه) اي اسم كان فيه (علامة التأنيث لفظاً) اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناق وغرفة او حكمية كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم التأنيث ولهذا لا يظهر التأنيث في تصغير الباقي من المؤنثات السماعية (او تقديراً) اي مقدرة غير ظاهرة اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية (والمذكر بخلافه) اي اسم ملتبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التأنيث لالفاظاً ولا تقديراً (وعلامته) اي علامة التأنيث (التاء والالف) حال كونها (مقصورة) كسلي وحبلى (او ممدودة) كصخراء وحجاء وقد زاد بعضهم البناء في قولهم ذى ونى وزعم انها للتأنيث ولبس ذلك بحجة لجواز ان يكون ضيقه موضوعاً للمؤنث مثل هي واني وهن (وهو) اي المؤنث (حقيقي ولفظي فالحقيقي ما) اي اسم (بازائه) اي مقابلته (ذكر من) جنس (الحيوان كامرأة) في مقابلة رجل (وناقه) في مقابلة جل (واللفظي بخلافه) اي ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي لبس بازائه ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة او تقديراً او حكماً بلاتأنيث حقيقي في معناه

بجى ١٥٠  
٥٤

(كظلمة) مثال للتأنيث اللفظي حقيقة (وعين) مثال للتأنيث اللفظي  
تقديرا فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عينه ولم يورد  
مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعة (واذا اسند الفعل)  
بلا فصل كما هو الاصل (اليه) اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا اولفظيا  
مظهرا او مضمرا (فبالتاء) اى فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ليدان  
بتأنيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مستندا الى ظاهر غير الحقيقي  
فانه حينئذ الخبار فى الحاق التاء وتركه الى هذا اشار بقوله (وانت  
فى ظاهر غير الحقيقي بالخيار) فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة  
فلاك ان تقول فى طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت  
فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظيا واستغناء  
عن الحاق التاء لما فى لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس  
فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى  
المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت فى ظاهر  
غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة  
الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن  
استنباء لاحكام جميع الاقسام فى صورة الفصل ايضا لك الخبار فى  
الحاق التاء بالفعل وتركه فتقول حضرت القاضي امرأه وحضر  
القاضي امرأه وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان  
المؤنث الحقيقي منقولا عما يقلب فى اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأه  
فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع هذا الالتباس  
(وحكم ظاهر الجمع) لاضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب  
نحو الرجال جاءت اوجاؤا (غير) جمع (المذكر السالم) لانه لو كان جمع  
المذكر السالم لم يجر تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا زيدون جاءت  
(مطلقا) اى سواء كان واحده مؤنثا حقيقيا نحو اذا جاءك المؤمنات  
او مذكرا حقيقيا نحو جاءت الرجال (حكم ظاهر غير) المؤنث (الحقيقي)

فانت بالخيار ان شئت الحقت انشاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال  
وجاء الزجال (وضمير) جمع الذكور (العاقلين) اى جمع المذكر العاقل  
من جوع التكسير (غير) الجمع (المذكر السالم) فانهم اذا جمعوا سالما  
فان ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت (فعلت)  
اى ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالشاء الساكنة للتأنيث  
بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت (وفعلوا) اى ضمير فعلوا يعنى الواو  
لكنونها موضوعة لهذا النوع من الجمع (والنساء والايام) اى ضمير  
النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء  
كالعبيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير العاقل  
(فعلت وفعلن) اى ضمير فعلت مقرونا بشاء التأنيث بتأويل الجماعة  
وضمير فعلن اى بالنون اما في جمع المؤنث فظاهرا لان هذه النون  
موضوعة له واما في جمع المذكر غير العاقل كالايام فلانه لا اصل له  
في التذكير كالرجال فيراعى حقه في التذكير فاجرى مجرى المؤنث  
وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضى ان النون موضوعة لجمع غير  
العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعملها في النساء للعمل على  
جمع غير العقلاء اذا لاثاث لنقصان عقولهن تجرين مجرى غير العقلاء  
❦ المثني مالحق آخره ❦ اى آخر مفردة بتقدير المضاف

او قدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لوا حقته ولا لا يصدق  
التعريف الاعلى مثل مسلم من مسلمين ومسلمين كالأبختى ولواكتفى  
بظهور المراد لا ستغنى عن هذه التكلفات (الف) حالة الرفع  
(اوباء مفتوح ما قبلها) اى مفتوح حرف كان قبل الياء جالى  
النصب والجرب ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة  
القلمة (ونون) عوضا عن الحركة او الثوين (مكسورة) ثلاثتوالى  
القلمتات في صورة الرفع وهى قلمة ما قبل الالف التى في حكم  
القلمتين وقلمة النون (ليدل) ذلك المحرق او اللاحق وحده

قال المثني اى الاسم  
المثني بدلالة المقام  
وليصح ما ذكره من  
الواحق ولا يضرب  
خروج نحو نصرنا  
من التعريف لانه ليس  
منه كالأبختى

او مع المحقوق ولا بأس باشتماله على حقوق النون وعدمه لانه حقوقها  
على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلاثة على  
شيء صح ان يقال ان هذه الامور الثلاثة دالة عليه غاية ما في الباب  
ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين (على ان معه) اي مع  
مفرده (مثله في العدد) يعني الواحد حال كون ذلك المثل (من جنسه)  
اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع  
واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة  
والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى  
فاضة حقوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تشبيه الاسم  
باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بها الطهر والحيض  
بل يراد بها طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت  
هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس  
فانه يثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك يثنى  
القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جازان يجعل  
الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التاسب بينهما ثم ياوّل الاسم بمعنى  
السمي به ليحصل مفهوم يثناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره  
فيكون معنى الابوين المسمين بالاب وكذلك الحال في الشمس  
بالنسبة الى القمر فان قلت فليست برمثل هذا التأويل في القراءة ايضا  
بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر والحيض فانه موضوع لكل  
واحد منهما حقيقة ولباوّل بالسمي به ليحصل مفهوم يثناولهما  
فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام  
في جواز تشبيهه بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي اختلف  
فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تشبيه الاعلام  
المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان عالما لا يبي بكر  
بالسمي بزيد يثنى ويجمع وكذا عمرا اذا كان عالما لا يبي بكر

بأول بالسمى بعمر ثم بثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الأولى ان يقال  
 الا علام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكنى  
 لتبنيها وجمعها مجرد الاشتراك في اسم بخلاف اسماء الاجناس  
 فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من  
 جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض  
 المواد مما يتطرق اليه التفسير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه  
 التفسير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى ( فالقصور ) اى  
 الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة وتسمى مقصورا  
 لانه ضد المدود واولاه محبوس من الحركات والقصر الجبس ( ان كان  
 الفه ) منقلبة ( عن واو ) حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول  
 الاصل ولم يعل كالوان في السمي بالى ( وهو ثلاثى ) اى والحال ان ذلك  
 المقصور ثلاثى اى غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرابعى  
 والثلاثى الزيد فيه ( قلبت ) الفه ( واوا ) اعتبار الاصل حقيقة او حكما  
 وخفة الثلاثى بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل ( والا ) اى  
 وان لم يكن كذلك بان كان الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحبان فى روى  
 او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اقبل كتمان فى متى حيث  
 جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف  
 كالف الاعلى والمصطفى او زائدة كحيلي ( فيا ليا ) اى فالفه مقلوبة  
 بالياء اعتبارا لاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيف فيما  
 زاد على ثلثة احرف ( و ) الاسم ( المدود ) ان كانت همزته اصلية  
 اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة ( تثبت ) الهمزة فى الاشهر  
 لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديده الراء لجيد القراءة اول التيسك من  
 قراء اذا تيسك وحكى ابو على عن بعض العرب واوا نحو قراوان  
 ( وان كانت ) الهمزة ( للتأنيث ) اى منقلبة عن الف التأنيث كجاء



فان اصلها كان حراء بالفتين احديهما الممد في الصوت والثانية  
للتأنيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة (قلبت  
واوا) فيقال حراوان لان الهمزة حرقفت من جنس الالف  
فينبغي ان لاتقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى  
الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقت  
واجوه وربما صححت فقبل حراء ان وحكى المبرد عن المازني قلبها  
ياء نحو حرايان والاعرف قلبها واوا (والا) اي وان لم يكن الهمزة  
اصلية ولا للتأنيث بان يكون للحاق كعلباء فان همزته  
للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ووراء  
فان اصلهما كسا وورداي (فالوجهان) المذكوران جائزان  
احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى  
منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية  
فشا بهتا همزة قراء ثبتت في صورتين كما في قراء وتابها قلب  
الهمزة واوا لان عين الهمزة في صورتين ليست باصلية فشابهت  
همزة حراء فاقبلت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة ان اللان  
من هذه الصابة انه لا يجوز ان يقع في وراء الاربعة بالهمزة او ردا وان  
بالم او لكن المشهور ان ياء بالياء فكان ينبغي ان يقلب المصنف والا  
فوجهان غير لازم للعهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة ووردها  
الى الاصل للاشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر  
من الكلام لكننا قد تصفحنا كتب النحاة كلفصل وفتح الباب  
فما وجدنا فيها اثرنا حكم باشتغالهم غير ما وقع في شرح الرضي من انه  
قد قلب المبدلية من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل  
واوا او ياء (ويحذف نونه) المحذوف النونية (للاضافة) اي لا جل  
الاضافة ان النون لتمامها مقام للتونين توجب تمام الكلمة  
وانقطع عنها والاضافة توجب الاتصال والاعراب في ارجح قولنا فبان

(وحذف تاء التانيث) التي قياسها الا ان لا تحذف عن آخر المثنى  
كشجرتان وثمرتان (في خصيان واليان) على خلاف القياس مع  
جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما  
ان كل واحدة من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها بالاجزى  
بحيث لا يمكن الاتقاع بهما بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث  
لا تقع في حشوه وقبل خصي والى مستعملان وهما لفتان في خصية  
والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون  
قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف  
حذف تاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة  
مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي **في المجموع مادل**  
اي اسم تدل (على) جملة (آحاد مقصودة) اي يتعلق بها القصد  
في ضمن ذلك الاسم (بمخروف مفردة) اي بمخروف هي مادة لمفرده  
الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك  
الحروف ملتبسة (بتغير ما) بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان  
او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجاري في قوله  
بمخروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على  
سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل  
في قوله بتغير ما جمع السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم  
من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة  
اخرى وقوله مادل على آحاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس  
كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضاعفت تدل عليها استعمالا  
واسماء المجموع كرهط ونقر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة  
وبقوله مقصودة بمخروف مفردة خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها  
نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد  
استعمالا لا فبقوله بمخروف مفردة وكذلك بقوله بمخروف مفردة

خرجت اسماء المجموع والغدد (فمحو تمر) مما هو الفارق بينه وبين  
 واحدته لثاء (و) نحو (ركب) مما هو اسم جمع (لبس يجمع على  
 الاصح) بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت  
 انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع  
 على الواحد والاثنيين وضما بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على  
 الكلمة والكلمتين وهو جنس قبل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع  
 على انه لا ضرر في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح  
 وهو قول سبويه لان الاختفش قال جميع اسماء المجموع التي لها  
 آحاد من تركيبها كحامل و باقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء  
 الاجناس كتمر وتمرّة ونخل ونخلة واما اسم جنس اوجع لا واحد له  
 من لفظه نحو ابل وغنم فلبس يجمع بالاتفاق (ونحو فلاك) مما يجمع  
 والواحد فيه مفرد فيه بالصورة (جمع) لصدق الحد عليه فان  
 التعبير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير  
 فضمة فلاك اذا كان مفردا ضمة فقل واذا كان جمعا ضمة اسد  
 (وهو) اي المجموع نوعان (صحيح ومكسر فالصحيح) اي الجمع  
 الصحيح تارة يكون (لذكرو) تارة يكون (لمؤنثا) الجمع الصحيح  
 (الذكور ما لحق آخره) اي آخر مفرد (واو مضموم ما قبلها)  
 في حالة الرفع (اوباء مكسور ما قبلها) في حالة النصب والجر (ونون)  
 عوضا من الحركة او التثنية على سبيل منع الخلو (مفتوحة)  
 لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة (ليدل) ذلك الحقوق  
 او اللاحق فقط اومع الحقوق (على ان معه) اي مع مفرد الواحد  
 من حيث مضاه (اكثر منه) ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر  
 في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل  
 في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما  
 ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الجار

واعلم من الجسدار (فان كان آخره) اى آخر مفردة (ياء) ملفوظة  
 كالفاضى او مقدرة كفاض (قبلها كسرة حذفت) اى الياء (مثل  
 قاضون) جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمت الياء الى ما قبلها  
 بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للتحفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين  
 وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين  
 حذفت ~~كسرة~~ الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين  
 فسقطت لالتقاء الساكنين (فان كان آخره) اى آخر الاسم الذى  
 اريد جمعه (مقصورة) اى الفا مقصورة (حذفت الالف) لالتقاء  
 الساكنين (وبقى) بعد الحذف (ما قبلها) اى حرف كان قبل  
 الالف على ما كان عليه (مفتوحا) ولم يغير ليدل الفتحة على الالف  
 (مثل مصطفون) فى حالة الرفع (ومصطفين) فى حالتى النصب  
 والجر فان اصلهما مصطفون ومصطفين قلبت الياء الفا  
 لتحررها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين  
 (وشروطه) اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع الصحيح المذكر  
 يعنى صحة شرط جمعيه (ان كان) ذلك الاسم (اسما) اى اسما  
 محضا من غير معنى وصفية فيه (فذكر علم) اى فكونه مذكرا علما  
 (يعقل) من حيث مسماه لامن حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون  
 هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم  
 العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه  
 الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج علما للفرس لم يجمع  
 هذا الجمع واراد بالذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة  
 لينخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والتون خلافا للكوفيين  
 وابن كيسان فانهم اجازوا طلمون بسكون اللام وابن كيسان  
 بقمها ويدخل فيه نحو ورقه وسلى اسمى رجلين فانهما يجمعان  
 بالواو والتون تغضا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يجمع

من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتسمى صورة علامة  
التأنيث والمقصورة تحذف ويبقى القحمة قبلها دالة عليها (وشرطه)  
اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح (ان كان صفة)  
من الصفات غير علم كاسمى الفاعل والمفعول (فمذكر يعقل)  
اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كامر (و) الشرط  
الثانى (ان لا يكون) ذلك الاسم الكائن صفة (افعل فعلاء) اى  
مذكرا غير مستوفى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث  
بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء (مثل  
احمر حراء) للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس  
لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة (و)  
الشرط الثالث (ان لا يكون) ذلك الاسم (فعلان فعلى) اى مذكرا  
غير مستوفى تلك الصيغة مع المؤنث بان يكون المذكر على صيغة  
فعلان والمؤنث على صيغة فعلى (مثل سكران سكرى) فانه لا يقال  
فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان وفعلانة كندمانون  
وام يعكس لان فعلان فعلان اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث  
لان فيه بالنساء وعدمها (و) الشرط الرابع (ان لا يكون) الاسم  
المذكور مذكرا (مستويا فيه) اى فى هذه الصيغة بتأويل الوصف  
(مع المؤنث مثل جريح وصبور) يقال رجل جريح وصبور وامرأة  
جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والنساء فانه لما  
لم يخص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما  
بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبور (و)  
الشرط الخامس (ان لا يكون) الاسم المذكور مذكرا ملتبسا (بناء  
التأنيث مثل علامة) كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث  
ولو حذفت التاء لزم اللبس (ويحذف نونه) اى نوا الجمع (بالاضافة)

مرتضى جمل الكسرة العشرة عشر

فَعَلْنَا فَعَلْنَا فَعَلْنَا

فَعَلَ فَعَالٌ أَفْعَلَاءُ فَعْلٌ

فَمِنْهُمْ مَنْ قَبِلَ وَفَمِنْهُمْ مَنْ نَكَاهُ

وہابی حنفی  
۱۱۰۰ ۱۲۰۰

فَعَلَةٍ فَعَالٍ فَعْلَةٍ

فَمِنْهُ فَعِلْهُمْ فَعَلُوا

فقال فقال

للمرض في الثنية (وقد شد نحو سنين) بكسر السين جمع سنة بفتحها  
(وأرضين) بفتح الراء وقد جاء أسكانها جمع أرض بسكونها وإنما حكم  
بشدوذهما لا تنفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما وصفة  
وقد أدرج صاحب اللباب بعض هذه الأسماء تحت قاعدة كلية  
أخرجتها من الشذوذ منها سنين وأمثاله وأبني بعضها على  
الشذوذ منها أرضين وأمثاله فمن أراد تفصيل ذلك فليرجع إليه  
المؤنف ❀ أى الجمع الصحيح المؤنث (مالحق) أى جمع  
لحق (آخره) أى آخر مفردة (الف وتاء وشرطه) أى شرط الجمع  
الصحيح المؤنث (أن كان) مفردة (صفة وله) أى لذلك المفرد (مذكر

فان يكون مذكروا اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون اثلا يلزم

مزید الفرع علی الاصل (وان لم یکن له) ای لمفردہ (مذکر) جمع

بالواو والنون (مان لا يكون) أي فشرط صحة جعبيه إن لا يكون  
(محر داء: تاء التأنيث كحائض) لأنه يقال: فوجو حائضه حائضات

فلوقيل في جمع حائض، ايضا حائضات لزم الالتباس (والا) عطف

على قوله ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما

طلمات وزيبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا  
الاطلاق ليس اسما لان الاسماء التي تضاف اليها في كل شيء

وَنُحَوِّهُمَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَأْتِيْنَهَا فِي حَقِّهِ لَا يَطْرُقُ فِيهَا الْجَمْعُ

بالالف والفاء بل هو فيها مسموع كالسماوات والكائنات وذلك لخفاء

هذا التأييد لانه ايس بحقيق ولاظهار العلامة كعزة وسلي

التكسير ما تغير \* ای جمع تغیر (بناء واحده) من حيث نفسه

وأما هذه الداحلة فيه كما هو المبادر فلا يتقضى بجمع السلامه لتغير بناء واحد بل هو في الحروف الخارجة الزائدة به وأيضاً المبادر

من تغيره تغير يكون لحصول الجمعة فلا ينقض ايضا بمثل

\_\_\_\_\_

*Journal of Management Education* 30(6)br/>© The Author(s)  
10.1177/0095687406288911  
<http://jme.sagepub.com>

مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما  
التفسير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون  
من حيث ذات الواحد ومن حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل  
عليها ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك  
التغير حقيقيا (كرجال وافراس) او اعتباريا كفلان كرام (جمع القلة)  
وهو ما يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما (افعل) اي جمع يكون  
على وزن افعل كافلس جمع فلس (وافعال) اي جمع يكون على وزن  
افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي (وافعله)  
كأرغفة جمع رغيف (وفعله) كعلمة جمع غلام (والجمع الصحيح)  
مذكرا كان كسليم او مؤنثا كسمات وفي شرح الرضي ان الظاهر  
انهما اي جمعي السلام لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة  
فيصلحان لهما (وما عدا ذلك) المذكور من الاوزان والجمع  
الصحيح (جمع كثرة) يطلق على ما فوق العشرة الى ما لانهاية له وقد  
يستعار اخدهما للاخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلاثة افراس مع  
وجود اقراء **المصدر اسم الحدث** يعني بالحدث  
معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي اولم يصدر كالطول  
والقصير (الجارى على الفعل) والمراد بجريانه على الفعل ان يقع  
بعد اشتقاق الفعل منه تأكيده او يسانا لنوعه او عدده مثل  
جلست جلوسا وجلسة وجلسة فغل القادرية والعالية ومثل  
وبلاله ووبلاله مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان  
الاخيران مفعولا مطلقا (وهو) اي المصدر (من الثلاثي) المجرد  
(سماع) اي سماعي ويرتقى عدده الى اثنين وثلاثين كما بين في كتب  
التصريف وفي (غيره) اي غير الثلاثي المجرد يعني ثلاثي المزيد فيه  
والرابع المجرد والمزيد فيه (قياس) اي قياسي كاتقول كل ما كان  
ما ضيه على افعال قصده على افعال وكل ما كان ما ضيه

على استفعال فصدره على استفعال (مثل اخرج اخرجوا واستخرج  
استخرجوا) الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف (وبعيل) اي  
المصدر بالقطع (عمل فعله) المشتق منه حال كونه (ما ضيا) نحو  
العجني ضرب زيد عمرا امس (و) حال كونه (غيره) اي غير الماضي  
مستقبلا كان او حالا نحو العجني اكرام عمرو خالد اغدا او الآن  
وذلك العمل لما سببه الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط  
فيه الزمان كما سمي الفاعل والمفعول (اذا لم يكن مفعولا مطلقا)  
يعني عمل المصدر على فعله بالقطع مشروطين بان لا يكون مفعولا مطلقا  
صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فانه اذا كان مفعولا مطلقا صرفا  
فسيجيء حكمه (ولا يتقدم معموله) اي معمول المصدر (عليه) لكونه  
بتقدير الفعل مع ان وشي مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال العجني  
عمرا ضرب زيد (ولا يضمر) اي معموله (فيه) او يكون الظرف  
مفعول مالم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا  
على الواحد فيلزم اجتماع التثنيين والجمعين نظرا الى المصدر  
والفاعل ولما كان ثنية الفعل وجمعه واجمين في الحقيقة الى الفاعل  
وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها  
محدود بخلاف المصدر فانه في نفسه ثنية وجمعا ولا شبهة ان  
الاضمار فيه يستلزم الاستلزام فانه كان يلزم ان يكون مضمرا فيه بل  
ومضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستلزام على حده ليخرج مثل  
ضربني زيدا باصل (ولا يلزم ذكر الفاعل) اي فاعل المصدر  
لا مظهر ولا مضمر نحو العجني ضرب زيد الان النسبة الى فاعل ما  
غير ما خوذ في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف  
الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (ويحوز ايضا فيه  
الى الفاعل) مع ان العمل من اوله لانه حينئذ لقوى مثلا فيه للفعل  
ليكون فكرة نحو قوله تعالى ولو لا دفع الله الناس (وقد يقتضي)



اي المصدر (اي المفعول) سواء كان مفعولا به او ظرفا لمفعولا به  
على قسمة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب الاص الجلا د وضرب يوم  
الجمعة وضرب التأديب (واعماله) اي اعمال المصدر ملتبسا (باللام)  
اي بلام التعريف (قليل) لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما  
لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل لام التعريف  
على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قسمة فرقا بين شيئين  
المقدر به قيل لم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام  
عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله  
تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء (فان كان) اي المصدر (مفعولا  
مطلقا) صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل (فالعمل للفعل)  
من غير تجوز ان يكون المصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان  
القوى سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا  
او مخنونا غير لازم نحو ضربنا زيدا (وان كان) اي المصدر مفعولا  
مطلقا واقعا (بدل منه) اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما  
نحو سقاه نوره الله وشكر الله وحده (فوجهان) اي فيجوز فيه وجهان  
عمل الفعل للاتصال وتعمل المصدر للنبذة وقيل تعمل المصدر للمصدرية  
وعمله البدلية في قوله وجهان وجهان واتفاصل بين قسمي المصدر  
اي عالم يكن مفعولا مطلقا ولم يكن ان اليم بالجهل المعترضة  
ليان بعض اسكاه عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول  
اكثر واظهر فلو اخذت عن القسمين التوهم تعلقه بالقسمين على سواء  
اي اسم الفاعل ما اشتق اي اسم المفعول (من فعل)  
اي حدث موصوفا ذلك الاسم (من قام) اي الفعل (به) اي بذات  
ما ظاهرها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولي لان ما جهل امره بذكر  
بعض ما اولاه قصد التعليل (بمعنى الحدوث) يعني بالحدوث تجديد  
وجوده وتعليقه به مقيدا باحد الازمنة الثلاثة قال المصنف في شرحه

قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة  
 المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة  
 لان الجمع لبس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة  
 لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل  
 داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه لبس لمن قام به والحق ذلك لان  
 المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون  
 من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل  
 الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم  
 انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة في قوله لمن  
 قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة  
 على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واستدوا  
 اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما استدوا اخراج الصفة  
 المشبهة اليه فلما منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل  
 ولم يشبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فلبس اسم  
 التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخذه ان صيغة  
 المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك  
 ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ  
 المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه  
 ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب  
 وقاتل وماش واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به  
 لا على هذه الصيغة فهو لبس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة  
 او فاعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن وضارب  
 (وصيغته) اي صيغة اسم الفاعل (من مجرد الثلاثي على كزنة  
 فاعل ومن غيره) ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه  
 على صيغة المضارع (المعلوم) بيمين اي مع يمين (مضمومة) موضوع

في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة  
 أولا (و) مع (كسر ما قبل الآخر) وان لم يكن فيها قبل آخر  
 المضارع كسر كما في يتفعل ويتفعل عل ويتفعل (محو مدخل) فيما  
 وضع اليهم موضع حرف المضارعة المضمومة (ومستغفر) فيما  
 وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفعا على مقلم  
 مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا  
 مذكورا فكما يكون لكل من قسمي اليهم مثال يكون لكل من قسمي  
 الكسر ايضا مثال (ويعمل) اي اسم الفاعل (عمل فعله) فان كان  
 فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان  
 متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد  
 وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله  
 يتهدى الى الطرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه  
 وسائر الفضلات كذلك يتهدى هو اليها (بشرط معنى الحال  
 او الاستقبال) اي يعمل اسم الفاعل على حال كونه ملتبسا بشرط  
 اي بشئ يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال  
 فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله يشبه المضارع  
 فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمر الآن لو غدا  
 والمراد بالحال او الاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله  
 تعالى \* وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد \* فان الباسط ههنا  
 وان كان ماضيا لكن المراد به حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم  
 باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان  
 او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن (و) بشرط (الاعتماد) اي  
 اعتماد اسم الفاعل (على صاحبه) اي على المتصف به وهو المبتدأ  
 او الموصول او الموصوف او ذوالحال ليقوى فيه جهة الفعل من  
 كونه منتدبا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وبماء الضارب ابوه

وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه (او) اعتاده  
 (على الهمة) الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام (وما)  
 النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي  
 بالفعل اولى فازداد بهما شبهة بالفعل نحو اقام زيد واما الزيدان  
 واما ثم زيد واما ثم الزيدان (وان كان) اسم الفاعل المتعدي  
 (لماضي) للزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار وازيد  
 ذكر مفعوله (وجبت الاضافة) اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله  
 (معنى) اي اضافة منصوبة لقوات شرط الاضافة اللفظية مثل  
 زيد ضارب عمرو امس (خلافا للكسائي) فاته ذهب الى عدم  
 وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال  
 او المستقبل فيحوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير  
 اضافته ليست اضافته منصوبة لانها عنده من قبيل اضافة الصفة  
 الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى \* وكذبهم باسط ذراعيه  
 بالتوسيد \* وقد مر الجواب عنه (فان كان له) اي اسم الفاعل  
 (معمول آخر) غير ما اضيف اسم الفاعل اليه (فيفعل مقدر)  
 اي فانتصاه بفعل مقدر لا باسم الفاعل (نحو زيد معطى عمرو درهما  
 امس) فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قبل معطى عمرو  
 قبل ما اعطاه فقبل درهما اي اعطاه درهما (فان دخلت اللام)  
 الموصولة على اسم الفاعل (استوى الجميع) اي جميع الازمنة فتقول  
 مررت بالضارب ابوه امس كما تقول مررت بالضارب ابوه  
 زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة حينئذ عدل عن صيغة الفعل  
 الى صيغة الاسم لكرهتهم ادخال اللام عليه (وما وضع منه) اي من  
 اسم الفاعل بتفسير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم  
 الفاعل (للبالغة) في الفعل المشتق منه (كضارب وضروب)

ومضرب) بمعنى كثير الضرب (وعليم) بمعنى كثير العلم (وحذر) بمعنى كثير الحذر (مثله) أى مثل اسم الفاعل فى العمل واشترط ما يشترط به عمله هذا على تقدير أن يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل وأما إذا كانت داخلة فيه فعنى هذه العبارة أن صيغ اسم الفاعل إذا كانت للمبالغة مثله أى مثل اسم الفاعل إذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضرب أبوه عمرا الآن أو غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الآن أو غدا أو أمس وما فيه من معنى المبالغة ناسبت ما فات من المسالمة اللفظية (والثنى) من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة (و) كذلك (المجموع) منهما مصححا كان أو مكسرا (مثله) أى مثل اسم الفاعل إذا كان حفر دأ فى العمل وشروطه لعدم تطرق خلل إلى صيغته المفردة من حيث ذاتها بالخاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان يضاربان أو الزيدون يضاربون عمروا الآن أو غدا والزيدان الضاربان أو الزيدون الضاربون عمروا الآن أو غدا أو أمس (ويجوز حذف التثنية) أى نون المثنى والمجموع (مع العمل) فى معوله بنصبه على المفعولية بخلاف ما إذا كان مضافا إليه فإن حذفها واجب (و) مع (التعريف تخفيفا) مفعوله المحذوف أى يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد مجرد التخفيف أطول الصلة بها كقراءة من قرأ القمى الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية وأما على تقدير التكرير مثل قوله تعالى \* لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لأن اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة بما لا اعتماد عليه ﴿ اسم المفعول ﴾ هو (ما اشتق من فعل) أى حدث موضوعا (لن وقع عليه) أى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فحذف وبموضوع لذات ما وقع عليه الضرب واعتذارا قامة من مقام طمر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع

الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ماعدا الحدود  
كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع  
لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف  
زيادته على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه  
الفعل فقط (وصيغته من الثلاثي المجرد على) زنة (مفعول) كضروب

(ومن غيره) اي غير الثلاثي المجرد (على صيغة اسم الفاعل بفتح ما  
قبل الاخر) لخفة القحمة وكثرة المفعول (كمسخر ج) بفتح  
الراء (وامره) اي شانه وحاله (في العمل) اي في عمل النصب  
(والاشتراط) اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه  
او الهمزة او ما (كاسم الفاعل) اي مثل شانه وحاله واذا كان مرفعا  
باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل  
ولو كان هناك مفعول آخر يربط على نصبه (يحوز يد معطى غلامه  
درهما) الا ن او غدا وامن او المعطى غلامه درهما الا ن او غدا وامن  
الصفة المشبهة ﴿ باسم الفاعل من حيث انها

ثني وتجمع وتذكروثوث (ما اشتق من فعل لازم) اجتزاز عن  
اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين (لن) اي لما (قام به على معنى  
الثبوت) لا بمعنى الحدوث اجتزاز عن نحو قائم وذهب مما اشتق من  
فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لصفة مشبهة  
واللازم اهم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرجيم فانه  
مشتق من رجم بكسر العين بعد نقله الى رجم بضمها فلا يقال  
رجيم الا من رجم بضم الجاء اي صار الرجم طبيعة له ككرم  
بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك  
بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وظالقي لانهما بحسب  
اصل الوضع الحدوث ثم عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال

(وصيغتها) أي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف أواعها (مخالفة لصفة) اسم (الفاعل) أو لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا تجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا (على حسب السماع) أي كاشفة على قدره بحيث لا يتجاوزها الظرف منصوب على أنه حال من المستكن في مخالفة أو صفة المصدر محذوف أي مخالفة كاشفة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصفة اسم الفاعل بالبيان مع أنها مخالفة لصفة اسم المفعول أيضا لزيادة اختصاصها بها بسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشا بهتها إياه فبما ذكر (كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا) أي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها وأما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها إلا أن الاعتماد على الموصول لا يتأتى فيها لأن اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق (وتقسيم مسائلها) أي جعلها قسمين قسمين وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسألة لأنه يسئل عن حكمه ويبحث عنه (أن تكون) الصفة (ملتبسة باللام أو مجردة عنها) على كل من التقديرين (معمولها أما مضاف أو) ملتبسا (باللام أو مجردا عنهما) أي عن اللام والاضافة (فهذه أقسام ستة) حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة (والمعمول) أي معمول للصفة المشبهة (في كل واحد منها) أي من هذه الأقسام الستة (مرفوع) تارة (ومنصوب) تارة (ومحذوف) تارة أخرى (فعلى) هذا (صار) أقسام مسائلها (ثمانية عشر) حاصلة من ضرب الأقسام الثلاثة التي للمعمول من حيث الإعراب في الأقسام الحاصلة من قبل (فارفع) في المعمول (على الفاعلية) أي فاعليته للصفة (والنصب على التشبيه) أي تشبيه معمول الصفة (بالمفعول في) المعمول (المعرفة وعلى التمييز) أي جعل معمول الصفة تمييزا

(في) المفعول (المذكورة) هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو  
على التمييز في الجميع لأنهم يجوزون تعريف المبرز وقال بعض النحاة  
على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضوي والاولى التفصيل  
(والجر) في المفعول (على الاضافة) اي اضافة الصفة اليه  
(وتفصيلها) اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا  
(حسن وجهه) بتوئين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على  
التشبيه بالمفعول وبحدف التوئين وجر وجهه بالاضافة فهذا  
التركيب (ثلاثة) اي ثلاثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح  
الاقسام باعتبار اختلاف مفعول الصفة رفعاً ونصباً وجرّاً  
(وكذلك) اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة لثلاثة (حسن الوجه)  
بالوجوه المذكورة (وحسن وجهه) عطف على حسن الوجه اي  
هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة لثلاثة (الحسن وجهه) بادخال  
اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول  
او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه  
شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت  
للصفة المجردة عند اللام وهذه الصفة ذات اللام (الحسن الوجهه)  
بالوجوه الثلاثة (الحسن وجهه) ايضا بهذه الوجوه واما تقدم الصفة  
الكاشفة للام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة فباعتبارها لان مفهوم  
الاول وجودي والثاني عديمي وعكس التركيب في تفصيلها لان اقسام  
الصفة المجردة اشرف لان قسمها واحداً منها يختلف فيه وسائر  
الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع  
كما قال (اثان منها) اي من تلك الاقسام (ممتنعان) احدهما  
ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها معمولها المضاف الى ضمير  
الموصوف بواحدة او بغير واسطة (مثل الحسن وجهه) والآخر  
وجه خلافه لعدم اقامة الاضافة فيه فباعتبارها لان الصفة في الصفة



المشبهة اما بحذف التنوين او النون بحسن وجهه بالاضافة  
او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او بما اضيف اليه الفاعل  
واستثارة في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام  
او بحذفهما معا ولاخفة فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة  
باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام (مثل الحسن وجه) او وجه  
غلام لان اضافته الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف  
الضمير واستثارة في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة  
المعرفة الى التكررة وان كانت لفظية مقيدة للتخفيف لكنها  
في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة (واختلف في) صورة  
كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف  
الى ضمير الموصوف مثل (حسن وجهه) فسيبويه وجيع البصريين  
يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح  
في السعة وجه الاستباح أنهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف  
فبقضى الحال ان يبلغ الى اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون  
التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لا عظمهما مع امكانه  
وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي  
اجازها بلا قبح نظر الى حصول شي من التخفيف في الجملة وهو حذف  
التنوين (والبواقي) من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام  
الثلاثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما (ما كان فيه ضمير واحد  
منها) اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه  
ينصب المعمول والحسن الوجه بحجره وحسن الوجه بنصبه وحسن  
الوجه بحجره والحسن وجهها بنصبه وحسن وجهها وحسن وجه بحجره واما  
في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه يرفع فيهما واهما قسيما  
والجموع تسعة (احسن) لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير

زيادة ولا نقصان (وما كان فيه ضمير ان منها) احد هما في الصفة  
 والاخر في المفعول مثل حسن وجهه والحسن وجهه ينصبه  
 فيهما وهما قسمان (حسن) لاشتماله على الضمير المحتاج اليه وغير  
 احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة (وما لا ضمير فيه  
 منها) وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه  
 والحسن وجه برفعه فيها (فيج) لعدم الاربطة بالموصوف اقضا  
 ولا مكان وجود الضمير غير ظاهري في الصفة مثل ظهوره  
 في المفعول احتج الى قاعده يظهر بها وجوده وعدمه فقال  
 (ومتى رفعت) مفعول الصفة (بها فلا ضمير فيها) اى في الصفة لان  
 معمولها حيثند فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل (فهى)  
 اى تلك الصفة (كالفعل) فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بثنية  
 فاعله الظاهر ووجهه كذلك تلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بثنية  
 معمولها ووجهه (والا) اى وان لم ترفع معمول الصفة بهما بل تنصب  
 او تجر (ففيها ضمير الموصوف) ليكون فاعلا لها (فتوث) انت  
 الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجهه او حسنة وجهها  
 (وتثنى) اى الصفة اذا كان الموصوف ثنية مثل الزيدان حسنا وجهه  
 او حسنان وجهها (ونجمع) ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا  
 مثل الزيدون حسنوا وجهه او حسنون وجهها (واسما الفاعل والمفعول  
 غير المتعديين) اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم  
 المفعول الغير المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى  
 الى مفعول واخذا فانبنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام  
 الفاعل فيجى غير متعد الى مفعول (مثل الصفة المشبهة في ذلك)  
 اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفع الفاعل ومفعول  
 مالم يسم فاعله وينصبا فيهما وبضا فان اليهما تقول زيد قائم الاب

ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين  
لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول  
فاذا قلنا مثلاً زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال  
الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال  
الثاني انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب  
تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك اى مثل الصفة  
المشبهة المنسوب تقول زيد سمى الاب مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً  
\* اسم التفضيل ما اشتق \* اى اسم اشتق (من فعل)

اى حدث (لموصوف) فام به الفعل او وقع عليه والتعظيم لقصد شمول  
قسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل واجاء للمفعول (بزيادة على  
غيره) فى اصل ذلك الفعل والباء فى قوله بزيادة اما طرف لغو للموصوف  
اى لذات مبهمه متصفة بتلك الزيادة او طرف مستقر اى لموصوف  
ملتبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات  
وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف  
ذات مبهمه متصفة بالزيادة ولا يهاهم فى تلك الاسماء وقوله بزيادة على  
غيره يخرج اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (وهو) اى اسم  
التفضيل من حيث صيغته (افعل) للمذكر (وفعلي) للمؤنث وان كان  
بحسب الاصل قد دخل فيه خير وشرا كقولهما فى الاصل اخبر واشرر  
فخففنا بالمحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل

(وشروطه ان يبنى) اى اسم التفضيل (من) حدث (ثلاثى) الارباعى  
(بمجرد) لا مزيد فيه (ليمكن البناء) اى بناء افعل وفعلى منه اذ البناء  
من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر  
لان هذه الصيغة لا توسع الزيادة على ثلاثة احرف ومع اسقاط  
بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى او الثلاثى المجرد  
او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة تحتل ان تكون تمام حروف

ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كـ لها اصول او تكون  
من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او مترجا منها  
فلا يتبين ماهو المشتق منه فلا يتعين المعنى (لبس بلون) اي من ثلاثي  
مجرد لبس بلون (ولا عيب) ظاهري (لان منهما) اشتق (افعل لغيره)  
اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا  
منهما لالتبس ان المراد ذو حرة وعور او زوائد الحمرة والاعور وهذا  
التعليل انما يتم اذا تبين ان افعال الصفة مقدم بناؤه على افعال التفضيل  
وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع  
على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع  
الطبع (مثل زيد افضل الناس) فان الافضل اشتق من ثلاثي  
مجرد لبس بلون ولا عيب وهو الفضل (فان قصد غيره) اي  
غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره  
(توصل اليه) اي الى غير الثلاثي المجرد (باشد ونحوه مثل هذا شد منه

استخرجا) مثال للثلاثي المزيد فيه (واكثر بيضا) مثال للون (واقبح عى)  
مثال للعب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد  
ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احق على معنى التفضيل  
فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه  
في نحو احق من ابن هبنقه والجواب ان المراد بالحق ما يبدو ومن اثر  
البلادة في الظاهري كما حكى عن ابن هبنقه من تعليق خرزات وعظام  
وخبوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال  
لا عرف بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما  
اصبح قال يا اخي انت انا فن انا فعبه شابة من حق ابن هبنقه فانه  
يقضى جواز اشتقاق احق من حق لمن لا يكون بهذا الظهور  
قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله

و بلا دته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشايع  
الرضى عد احق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من  
الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة بيني منها افعال التفضيل  
نحو فلان ابلد من فلان واحق منه (وقياسه) اى القياس الواقع  
فى اسم التفضيل اشتقاقه (للفاعل) لا للمفعول فانه لو اشتق لكل  
منهما قياما مظهرا لكثرة الالتباس فاقصروا على الاشرف (وقد  
جاء للمفعول) على خلاف القياس فى مواضع قليلة (نحو اعبدن)  
لن هو اشد معذورية (والوم) لن هو اشد ملومية (و) على هذا  
القياس (اشغل واشهر) واعرف (ويستعمل) اى اسم التفضيل  
(على احد ثلاثة اوجه) وهى استعماله بالاضافة او من اول اللام على  
سبيل الانفصال الحقيقى فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل  
الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذى هو المفضل عليه  
وذكره مع من والاضافة ظاهروا اما مع اللام فهو فى حكم المذكور  
ظاهرا لانه يشار باللام الى معين بتعين المفضل عليه مذكور  
قبله لفظا او حكما كما اذا طلبت شخصا افضل من زيد قلت  
عمرو الافضل اى الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد وعرف على هذا  
لا يكون اللام فى افعال التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل (اما  
مضافا) نحو زيد افضل الناس (او بمن) نحو زيد افضل من عمرو  
(او معرفا باللام) نحو زيد الافضل (فلا يجوز) الجمع بين الاثنين منها  
(نحو زيد الافضل من عمرو) ولا يكون ذكر اللام او من لغوا واما  
قوله \* ولست بالاكثر منهم حصي \* وانما العزة للكثير \* فقبل من قبله  
لست تفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصي  
(ولا) يجوز خلوه عن الكل ايضا لغوات الغرض نحو (زيد افضل  
الا ان يعلم) المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال فى مثله  
ان المحذوف هو المضاف اليه باعتبار انه مستعمل بالاضافة اى

أكبر كل شيء أو أنه من مع مجروره أي أكبر من كل شيء (فإذا أضيف  
 أي اسم التفضيل (فله معنيان أحدهما) وهو ألا كثر (ان يقصد به)  
 الزيادة) أي أحدهما زيادة موصوفة المقصودة به (علي من أضيف  
 إليه) أي على ما أضيف اسم التفضيل إليه باعتبار تحققه في ضمن  
 بعضهم والآخر تفضيل الشيء على نفسه وإنما كان هذا الاستعمال  
 أكثر لأن وضع الفعل لتفضيل الشيء على غيره فالأولى ذكر  
 المفضل (فبشرط) في استعماله بهذا المعنى (ان يكون) موصوفه  
 بعضا (منهم) داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا  
 عنهم بحسب الإرادة لأن المقصود من استعماله بهذا المعنى تفضيل  
 موصوفه على مشاركته في هذا المفهوم العام (مثل زيد أفضل  
 الناس) أي أفضل من مشاركته في هذا النوع (فلا يجوز) بهذا  
 المعنى قولك (يوسف أحسن أخوته لخروجه عنهم) أي عن الأخوة  
 (بإضافتهم إليه والثاني ان تقصده زيادة مطلقة) أي ثاني معنيته  
 زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بأن يكون على المضاف إليه  
 وحده (ويضاف) اسم التفضيل إلى ما أضيف إليه (للتوضيح) أي  
 لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع  
 مصروح حتى القوم بالتفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف إليه  
 (فيجوز) بهذا المعنى ان تضيفه إلى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك  
 نبينا عليه السلام أفضل قریش أي أفضل الناس من بين قریش وان  
 تضيفه إلى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك (يوسف أحسن  
 أخوته) فان يوسف لا يدخل في جملة أخوة يوسف لأن المضاف إليه  
 غير المضاف وان تضيفه إلى غير جماعة نحو فلان أعلم بغداد أي أعلم  
 مما سواه وهو مختص ببغداد لأنها منشأؤه أو مسكنه (ويجوز في) النوع  
 (الأول) من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصده  
 الزيادة على من أضيف إليه (الأفراد) أي أفراد اسم التفضيل

وان كان موصوفه مثنى او جموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا  
 نحو زيد او الزيد ان او زيد ون او هند او الهندان او الهندات افضل  
 الناس وهذا لانه يشابه افعال من الذي ليس فيه الا افراد والتذكير  
 في كون المفضل عليه مذكورا معه (والمطابقة) اي مطابقة اسم  
 التفضيل افرادا وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً (لن هو) اي اسم  
 التفضيل صفة (له) نحو الزيد ان افضل الناس والزيدون افضلوهم  
 وهند فضلي النساء والهندان فضليا هن والهندات فضليا هن  
 لمشايعته فافيه الالف واللام في كونه معرفة (واما) النوع (الثاني) من  
 نوعي اسم التفضيل (المضاف) وهو الذي يقصده زيادة مطلقة  
 (و) القسم (المعرف باللام) منه (فلايد) فيهما (من المطابقة) اي  
 مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعاً وتذكيراً  
 وتأنثياً للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المسامحة  
 وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظاً ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه  
 بعد هما (و) اسم التفضيل (الذي) استعمل (بمن مفرد مذكراً لا غير)  
 اي لا غير المفرد المذكور لكرهاتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث  
 المختصة بالاخر مما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن  
 التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احرف كانها من تمام الكلمة  
 (ولا يعل) اسم التفضيل (في) اسم (مظهر) الرفع بالفاعل  
 بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط  
 لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى  
 قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان  
 مظهراً او مضمراً بل ان وجد بعده ما يؤولهم ذلك فافعل دال على  
 الفعل الناصب له كقوله تعالى \* هو اعلم من يضل عن سبيله \*  
 اي اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الطرف والحال والتمييز  
 فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الطرف والحال تكفيهما رابحة

من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتميز ينصبه ما يخلو  
 عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية  
 لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل  
 لانه ليس له فعل بمعنى في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان  
 فيما هو الاصل فيه وهو استعما له بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث  
 بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمسا بهته ايضا (الا اذا  
 كان) اسم التفضيل (صفة) اى وصفا سببيا هو في اللفظ (لشيء)  
 معتدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا (وهو في المعنى) صفة  
 مسبب (مشارك بين ذلك الشيء وبين غيره (مفضل) ذلك المسبب  
 (باعتبار الاول) اى باعتبار تقيده بذلك الشيء الذي اعتبر اولاً  
 (على نفسه) اى نفس ذلك المسبب (باعتبار غيره) اى باعتبار تقيده  
 بغيره اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلاً  
 وباعتبار الثاني مفضلاً عليه (منفياً) خبر بعد خبر لكان او حال  
 عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلاً منفياً (مثل ما رأيت  
 رجلاً احسن في عينه الكحل منه في عين زيد) فرجلاً هو الشيء  
 الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك  
 بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل  
 عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتاً  
 لشيء وفي المعنى ليس به ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له  
 مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة  
 لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده  
 سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما  
 اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركاً مفضلاً من وجه ومفضلاً عليه  
 من وجه بعد اتحدهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلاً  
 احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما يختلفان بالذات



بخلاف الكحل المحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه  
واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولذا يبقى على ماهو الاصل في اسم  
التفضيل وهو التغير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه  
لنسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيوضح فائدته وانما  
لشروط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى  
الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل (لانه)  
اي احسن في هذا المثال (بمعنى حسن) وكذا كل افعال في المواد الاخر  
بمعنى فعل وهذه العبارة تحتل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا  
بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه  
النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفقد انه ليس حسن كحل عين رجل  
زائد على كحل عين زيد فبقي اصل حسن كحل عين رجل مقبسا  
الى حسن كحل عين زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة  
باباها مقام المدح فيرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون  
حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل  
احسن قبل تسلط النفي عليه مجر داء عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة  
لا يلازم المدح فبقي اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل  
مقبسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقباس  
بكونه دونه لا ينافي المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا حسن  
في عينه الكحل حسنه في عين زيد فاتفق المساواة والزيادة بالطريق  
الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة  
ايضا لان الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصده عرفا  
نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد فاتفق الزائد ايضا فحصل  
من جميع ذلك ان حسن كحل عين كل رجل دون حسن كحل عين زيد  
وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي  
مقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر يذنب ان يكون عمله

في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور  
قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور  
متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون افضل والمفضل  
عليه مختلفين بالذات في صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا  
زال بالذات زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف  
ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه  
مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه  
بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر (مع انهم لو رفعوا)  
احسن مثلا بالخبرة والكحل بالابتداء (لفصلوا بين احسن ومعموله)  
اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك  
المعمول قوله منه في عين زيد (باجني وهو الكحل) اذ كل ما لبس  
معمولا له من هذه الحبيبة فهو اجني له من هذه الحبيبة لا يجوز تخلله  
بينه وبين معمولاته من هذه الحبيبة ولا يخرج عنه هذه الاجنية  
ما عرض له من معنى الابتداء العاقل في المبدأ والخبر اذا تعامل  
بالحقيقة حيث ان معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل  
في الكحل بالفا عليه فانه لم يبق اجنيا حيث ان فانه من معمولاته من  
حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل  
لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل ولكن  
في معناه تعقيد ركيك وكذا الوقيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا  
احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو عن  
ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما لبسا من قبيل العبارة  
المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها  
ولما قرر مسألة الكحل وبين شرائطها وما عبره عنها على وجه  
يطابق انقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان يبينه على ان

التعير عنها غير محصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة  
اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينقل بهذا التقرير الى ما  
انشده سبويه واستشهد به في ثبات هذه المثلة ويطبق بعض  
هذه الصور عليه فقال ( و لك ان تقول ما رأيت رجلا احسن  
في عينه الكحل من عين زيد ) باقامة من عين زيد مقام منه في عين  
زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه و كلمة في و لورفع لفظ  
العين من البين و اكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى  
المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا  
التغيير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه  
او كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعد  
الكحل حيثئذ ( فان قدمت ) على ذكر اسم التفضيل ( ذكر العين )

قوله فيها اى في عين  
زيد متعلق باحسن او  
حال من فاعله اعنى  
الكحل هذا اذا كان  
رأيت من افعال القلوب  
واما اذا كان بمعنى  
ابصرت وهو الظاهر  
كان قوله احسن فيها  
الكحل بدلا من قوله  
كعين زيد

التي كان الكحل فيها مفضلا عابه ( قلت ما رأيت كعين زيد احسن  
فيها الكحل ) كان اصله ما رأيت عين احسن فيها الكحل منه في عين  
زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره  
ما رأيت عين احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل  
من عين زيد او تقول معناه ما رأيت عين كعين زيد في كونها احسن  
فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل  
في عين زيد حسنا لبس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة  
وان لم يكن فيها فضل ظاهر اورفعت افعلا بالابتداء لانها فرع  
الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما  
ذكرنا ( مثل ولا ارى ) منصوب على انه صفة مصدر محذوف  
اى قلت ما رأيت كعين زيد الى آخره قولنا مثل قول الشاعر وانما  
ترك صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو مبتدأ الماثلة وترك موصوف احسن  
في المثال وان كانت الماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة  
قوله وادبا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال

المذكور اولاً وتمام البيت مع ما يليه (شعر) مررت على وادي السباع  
ولا ارى \* كوادي السباع حين يظلم واديا \* اقل به ركب اتوه تأية  
واخوف الاماوق الله ساريا \* كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب  
منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره  
ثانياً الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل  
والتأية من ابني او ابي كالتعبئة من حي او حي وهو المكث والثاني  
وساريا من السرى وهو السير في الليل فقله ارى اما من رؤية البصر  
او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال  
منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع  
مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من  
الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او خالية و اقل صفة واديا  
والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجلة  
اتوه صفة له وتأية تمييز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على  
المصدرية اي اتيا تأية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول  
اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع  
واخوف منه وما في ما في مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول وفي  
والمستغنى مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت  
وقاية الله تعالى ساريا تقول مررت على وادي منسوب الى السباع  
لكثرة فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به  
الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع  
ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الا في وقت  
وقاية الله سبحانه ركبا ساريا ساريا بالليل فيسه عن الاغاب والمحافات  
ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا قل به ركب اتوه منه  
بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا قل به ركب

أتوه من وادى السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلاثة  
على وجه علم من دلائل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك  
لقد ربل صدر مباحث الاسم بتعريفه ولما وصلت التوبة الى مباحث  
الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال ﴿الفعل مادل﴾  
اى كلمة دلت (على معنى) كائن (فى نفسه) اى فى نفس  
مادل يعنى الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه  
من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية ويمكن  
ارجاع ضمير نفسه الى المعنى وحينئذ يكون المراد بكون المعنى فى نفسه  
استقلاله بالمفهومية فرجع كون المعنى فى نفسه وكونه فى نفس الكلمة  
الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكره فى وجه  
الاحصر ارجاع الضمير الى مادل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل  
على ثلاثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها  
زمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى  
حر فى هو آلة للاحظة طرفيها فلا تستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى  
فى نفسه لبس تلك النسبة والما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان  
نعم ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى لبس معناه المطابق  
بل اعم لكن لا يتحقق الا فى ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف  
لانه لبس مستقلا بالمفهومية (مقترن) وضعا (باحد الازمنة الثلاثة)  
فى الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به  
الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال لان جبعها  
امانة قوله عن المصادر وغيرها كما سبق ودخل فيه الافعال  
المتسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع  
ويصدق على المضارع انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة لوجود الاحد  
فى الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض  
الاشتراك من تعدد الوضع (ومن خواصه) اى خواص الفعل

(دخول قد) لانها انما تستعمل لتقريب الماضى الى الحال او لتقليل  
 الفعل او لتحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق الا في الفعل (و)  
 دخول (السين وسوف) لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني  
 على الاستقبال البعيد (و) دخول (الجوازم) لانها وضعت امانتي  
 الفعل كلم ولما اولطبه كلام الامر والناهي عنه كلا الناهية اولتطبق  
 الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل  
 (ولحق تاء التأنيث) عطف على دخول قد واتما خص به لحق  
 تاء التأنيث لانها تدل على تأنيث الفاعل ولا تلحق الا بما له فاعل  
 والصفات استغيت عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على  
 تأنيثها وتأنيث فاعلها فلا جرم اخص بالفعل (ما كنه) حال  
 عن تاء التأنيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم (و) لحق  
 (نحو تاء فعلت) اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة بالارزة المتحركة  
 المرفوعة قد دخل فيه ايضا فعلن وذلك لان ضمير الفاعل  
 لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحظ  
 فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحريزا عن لزوم تساوي الفرع  
 مع الاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر  
 فهو بالتعميم البق واجدر ❖ الماضي مادل ❖ اى فعل

دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة (على زمان قبل  
 زمانك) الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان  
 فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات  
 لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقولاه مادل  
 على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه  
 والمراد بما الموصول الفعيل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس  
 وبالدلالة لما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منه بل يضرب وجمعه  
 بان ضربت ضربت (مبنى على القمح) خبر مبتدأ محذوف اى

هو يعنى الماضى مبنى على القمح لفظا نحو ضرب او تقديره نحو  
رمى واما البناء على الحركة دون السكون الذى هو الاصل  
فى المبنى فمشابهته المضارع فى وقوعه موقع الاسم نحو زيد  
ضرب فى موضع زيد ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك  
فى موضع ان تضربني اضربك واما القمح فلكونه اخف  
الحركات (مع غير الضمير المرفوع المتحرك) فانه مبنى على السكون معه  
اى مع الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربتني الى ضربتني كراهة اجتماع اربع  
حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله  
وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبنى  
على القمح (و) مع غير (الواو) فانه يضم معها لجانستها لفظا  
كضربوا وتقديره اكرموا

المضارع ما شبه

اى فعل اشبه (الاسم باحد حروف تأيت) اى حال كونه متبعا باحد  
حروف تأيت فى او الله يعنى الحروف التى جعلتها كلمة تأيت وهذه  
المشابهة انما تكون (لوقوعه) اى لوقوع تلك الفعل (مشتراكا) بين  
زمانى الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركين  
المعاني المتعددة كالعين (وتخصيصه بالجر) عطف على قوله  
لوقوعه اى وتلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركاً وتخصيصه  
بواحد من زمانى الحال والاستقبال يعنى الاستقبال (بالسين) فانه  
للاستقبال القريب (وسوف) فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان  
الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع  
بمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا المعنى اذ معنى المضارعة  
فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين  
ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضعا (فالهمزة) من تلك  
الحروف الاربعة (للتكلم مفردا) مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب

(والتون له) اى للتكلم المفرد اذا كان (مع غيره) واحدا  
 كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما مأخوذان من اتا ونحن  
 (واتاء للمخاطب) واحدا كان او مثني او مجموعا مذكرا كان  
 او مؤنثا (وللمؤنث) الواحد (والمؤنثين غيبة) اى حال كون المؤنث  
 والمؤنثين غائبات او ذوى غيبة (والياء للغائب غيرهما) اى غير  
 القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث الغائبة ومثناه فقوله غيرهما  
 اى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه  
 وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنسه خرجت بها عن النكارة  
 الصرفة فهو فى قوة النكرة الوصوفة او بالنصب حال وهو الاولى  
 لموافقه السابق (وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى) اى فيما  
 كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كيد خرج اولا كيجزج  
 (ومفتوحة فيما سواه) اى فى ما سوى ماضيه على اربعة احرف  
 مثل يتد خرج ويستخرج ونحوهما (ولا يعرب من الفعل غيره)  
 اى غير المضارع لعدم علّة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام  
 فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله (اذالم يتصل  
 به نون تأكيد) ثقيلة كانت او خفيفة (ولان جمع المؤنث) لانه  
 اذا اتصل به احد بهما يكون مبنيا لان نون التثنية كيد لشدة الاتصال  
 بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله فى وسط  
 الكلمة ولودخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون  
 جمع المؤنث فى المضارع يقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا لمشايتها  
 نون جمع المؤنث فى الماضى فلا يقبل الاعراب (واعرابه رفع ونصب)  
 يشارك الاسم فيهما (وجزم) يختص به كالجرب بالاسم (فالصحيح)  
 منه وهو عند النحاة ما لم يكن حروفه الاخيرة حرف علّة (المجرد  
 عن ضمير بارز مرفوع) متصل به (للتثنية) مذكرا كان او مؤنثا  
 مثل يصر بان وتضربان (والجمع المذكور) مثل يضربون



وتضرب بون (والمؤنث) مثل يضرب بن وتضرب بن (والمخاطب المؤنث)  
 مثل تضرب بين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد القائب  
 المذكر وتضرب في الموضعين في الواحد القائب المؤنث والواحد  
 المذكر المخاطب واضرب في المتكلم الواحد وتضرب في المتكلم  
 مع الغير (بالضممة) في حال الرفع (والفتحة) في حال النصب  
 (لفظا) اي حال كون الضمة والفتحة ملفوظتين (والسكون) في حال  
 الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب (و) المضارع  
 (المتصل به ذلك) اي ذلك الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة  
 مواضع (بالنون) حالة الرفع (وحذفها) اي حذف النون حالتي  
 الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب في الاسماء  
 تابع للجر (مثل يضربان) وتضربان (و) يضربون) وتضربون  
 (و) تضرب بين) ولم يضربا ولن يضربا الى آخره (و) المضارع  
 (المقتل) الاخير (بالواو والياء بالضممة تقديرا) في حال الرفع لان الضمة على  
 الواو والياء ثقيلة تقول يدعوا ويرى (والفتحة لفظا) في حال النصب  
 تخفة الفتحة نحو لن يدعوا ولن يرى (والحذف) اي بحذف الواو  
 والياء في حال الجزم لان الجواز لم يمحذ حر كة اسقط الحرف  
 المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم (و) المضارع (المقتل) الاخير  
 (بالالف بالضممة والفتحة تقديرا) لان الف لا يقبل الحركة تقول  
 يرضى ولن يرضى (والحذف) اي بحذف الف في حال الجزم  
 نقول لم يرض (ويرتفع) المضارع (اذا تجرد عن الناصب والجازم)  
 (نحو يقوم زيد) سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من  
 عبارة وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه  
 موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب  
 او رأيت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذن  
 يكون كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك

منه ذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها  
 موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف  
 يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجب  
 على نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانه  
 تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه  
وكنا قائمان الزيدان وبكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان  
 الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو  
 سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين  
 صار كاحدا اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد  
 زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يحجى في باب  
 افعال المقاربة ان شاء الله تعالى (وينصب) اي المضارع (بان)  
 ملفوظة (وان) قال القراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل  
 اصله لان فقصركايش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه  
 (واذن) قيل اصله اذان فتحذف وقيل اصله اذا الظرفية فتون عوضا  
 عن المضارع اليه (وي) وبان مقدرة بعد حتى) نحو سرت حتى  
 ادخلها (و) بعد (لام كي) نحو سرت لادخلها (و) بعد (لام الجرد)  
 وهي اللام الجارة الزائدة في خبر ككان المنفي نحو قوله تعالى وما كان الله  
 ليحدثهم لان هذه الثلاثة جوارق تمتع دخولها على الفعل لا يجعله  
 مصدرا بتقدير ان المصدرية (و) بعد (الفاء) نحو زرتي فاكركم  
 (و) بعد (الواو) نحو لاتأكل السمك وتشرب اللبن (و) بعد (او)  
 نحو لا تزنيك او تعطيني حتى فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان  
 بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا  
 ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء  
 فيكون المعنى في زرتي فاكركم ليكن زيارة منك فاكرام من اياك  
 وفي لاتأكل السمك وتشرب اللبن لا يكتن منك اكل السمك وشرب

اللين معه ( فان ) التي ينتصب بها المضارع ( مثل اريد ان تحسن  
 الى ) مثال النصب بالفتحة ( و ) مثل ( ان تصوموا خير لكم ) مثال  
 النصب بحذف النون ( و ) كلمة ان ( التي تقع بعد العلم ) اذا لم يكن معنى  
 الظن ( هي ) ان ( المحففة من ) ان ( المثقلة ) لان المحففة للتحقيق  
 فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرءاء والطمع فلا تناسبه  
 ( وليست ) اي ان الواقعة بعد العلم ( هذه ) اي ان الناصبة ( نحو  
 غلبت ان سبقوم وان لايقوم و ) ان ( التي تقع بعد الظن ففيها  
 الوجهان ) لان الظن باعتبار دلالة على غلبة الوقوع بلام ان  
 المحففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن بلام ان المصدرية  
 فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان ( ولن مثل  
 لن ابرح ومضاهي ) اي معنى لن ( نفي المستقبل ) فيلزم كذا  
 لا يؤيدوا الا يلزم ان يكون في قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لي  
 ابي تناقض لان لن تنقض التأيد وحتى يأذن تنقض الانتهاء ( واذن )  
 التي ينتصب بها المضارع ( اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها )  
 اي ان لم يكن ما بعدها معبولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما  
 قبلها لا ينتصب لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما  
 قبلها فصار كانه سبقها حكما ( وكان ) عطف على لم يعتمد  
 اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها  
 واذا كان ( الفاعل ) المذكور بعدها ( مستقبلا ) لكونها جوابا  
 وجزاء وهما لا يمكنان الا في استقبال فان فقد احد الشرطين  
 نحو انا اذن احسن اليك و قولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا  
 او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب  
 الرفع ( مثل ) قولك لمن قال اسلمت ( اذن تدخل الجنة ) مثل  
 بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد  
 ظرف للاتصاف المحفوظ معها كما اشترتا اليه وقوله مثل اذن تدخل

الجئة خبرا المتبداً فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات  
 اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطاً بشرطين  
 اشار اليهما فيما بين المتبداً والخبر (واذا وقعت) اى اذن (بعد  
 الواو والفاء فالوجهان) جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد  
 بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد  
 بالعطف وان ضعف (وى) التى ينصب بها المضارع (مثل اسلمت  
 كى ادخل الجنة ومناها السبية) اى سبية ماقبلها لما بعدها كسبية  
 الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور (وحتى) التى ينصب بها  
 المضارع بعدها بتقديران (اذا كان) اى المضارع (مستقبلاً بالنظر  
 الى ماقبلها) وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضياً او حالاً او مستقبلاً  
 (بمعنى كى) اى حال كون حتى بمعنى كى للسببية (اوالى) لانتهاء الغاية  
 (مثل اسلمت حتى ادخل الجنة) مثال حتى بمعنى كى والاستقبال المضارع  
 بالنظر الى ماقبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضاً (و كنت سرت حتى  
 ادخل البلد) مثال حتى بمعنى كى اوالى والاستقبال المضارع بالنظر  
 الى ماقبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضياً او حالاً  
 او مستقبلاً (واسبر حتى تغيب الشمس) مثال حتى بمعنى الى والاستقبال  
 المضارع ما بعدها بتحقيقاً (فان اردت) بالفعل الذى دخله حتى  
 (الحال) يعنى زمان الحال (بتحقيقاً) اى بطريق التحقيق بان تكون هى  
 زمان التكلم بعينه وسبباً مثاله (او حكايه) اى بطريق الحكاية  
 كما تقول كنت سرت امسى حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع  
 حكايه الحال الماضية ~~ككأنك~~ كنت فى زمان الدخول هيأت هذه  
 العبارة وتحكمها فى زمان التكلم على ما كنت هيأته و ~~كان~~ ما بعد  
 حتى فى هذه العبارة مرفوعاً فابقينه على ما ~~كان~~ كان عليه وحكيته  
 فى زمان الحكاية ايضاً يكون مرفوعاً اذ لا يمكن حيث تقديران لانها  
 علم الاستقبال (كانت) اى حتى عند هذه الارادة (حرف ابتداء)

لا حارة ولا عاقبة ومعنى صكونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها  
 كلام مستأنف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره لتكون  
 حتى داخله على اسم كانوا بهم بعضهم (فترفع) اى ما بعد حتى لعدم  
 للنائب والجازم (ويجب السببية) اى صكون ما قبلها سببا  
 لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي (مثل  
 مرضي) فلان (حتى لا يرجونه) الا ان مثال لما اريد الحلال تحقيقا فانه  
 قصده نفي الرجاء في زمان التكلم (ومن ثمه) اى ومن اجل هذين الامرين  
 اى كون حتى عند ارادة الحلال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها  
 لما بعدها (امتنع) نظرا الى الامر الاول (الرفع) اى رفع ما بعد حتى (في)  
 قولك (كان سبى حتى ادخلها في) وقت حصول كان (التاقصة) في  
 هذا القول بان يحمل كان فيه تاقصة لانها لما كانت حرف ابتداء  
 انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى التاقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف  
 ما اذا كانت تامة فانها لا تقتضى الخبر (و) امتنع الرفع نظرا الى الامر  
 الثاني (في) قولك (اسرت حتى تدخلها) لانه حيثذ يكون ما بعدها  
 خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك  
 فيه لو جود حرف الاستفهام قبله الحكم بوقوع السبب مع الشك  
 في وقوع السبب وهو محال (وجاز في) وقت حصول كان (التامة) كان  
 سبى حتى ادخلها) فان معناه ثبت سبى فانا ادخل الآن ولا فساد  
 فيه (و) جاز (ايهم سار حتى يدخلها) بالرفع لان السير في هذا المقام  
 محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيموز ان يكون السبب محقق  
 الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لاعلى كان  
 سبى حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف  
 عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سبى حتى ادخلها في التامة  
 اى جاز الرفع في هذا التركيب وقت حصول كان التامة فعلى

هذا قوله ايهم بار عطف على كان سيري ولا فساد فيه (ولام كي)  
 التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان (مثل اسلمت لادخل الجنة)  
 وانما يقدر ان بعدها لانها جارة (ولام المحرود) التي ينتصب بها  
 المضارع (هي لام تأكيدي) للنفي (بعد النفي لكان) لفظا (مثل وما  
 كان الله ليعذبهم) او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة  
 ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان  
 المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اي  
 ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذاته تعذيبهم او على  
 تأويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم (والفاء)  
 التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لاتنصب  
 المضارع مشروط (بشرطين احدهما السببية) اي سببية ما  
 قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتخصيص على  
 السببية حيث يدل تفسير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد  
 السببية لاحتجاج الى الدلالة عليها (والثاني ان يكون قبلها) اي  
 قبل الفاء احد الاشياء الستة ليعد بتقديم الانشاء او ما في معناه  
 من النفي المستدعي جوابا عن توهم صكون ما بعدها جلة  
 معطوفة على الجملة السابقة (امر) نحو زرتي فاكركم اي ليكن  
 منك زيارة فاكرا مني (اونهي) نحو لانتعني فاضربك اي لا يكن  
 منك شتم فاضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي  
 فافوز ولا تؤاخذني فاهلك (او استفهام) نحو هل عندكم ماء  
 فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني (اونفي) نحو ما اتينا  
 فحدثنا اي ايس منك اتيان فحدث مني ويندرج فيه التخصيص  
 نحو لو لا ازل عليه ملك فيكون معه نذرا لاستلزامه نفي فعل  
 فيندرج في النفي (او تمن) نحو ليت لي ما لا فائتقه اي ليت لي ثوب  
 مال فانفاق مني فيدخل فيه ما وقع على صيغة الترتي نحو لعلني

البلغ الاشياء اسباب السموات فاطلسع بالنصب على قرلة خفص  
 او عرض (نحو الامتنان فتصيب خيرا اى لا يكون منك زول  
 فاضابة خيرة في جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والقاء  
 تدل عليها وما بعد القاء في تأويل المصدر معطوف على مصدر  
 آخر مفهوم مما قبل القاء واما نحو \* سأترك منزلي ابني تميم \* والحق  
 بالحجاز فاستريحا \* بدون تقدم اخذ الاشياء الستة فمحمول على ضرورة  
 الشعر (والواو) التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان فتقدير ان  
 بعينها مشروط (بشرطين) احدهما (الجمعة) اى مصاحبة  
 ما قبلها لما بعدها والا فالاولو للجمع دائما (و) ثانيهما (ان يكون قبلها  
 اى قبل الواو) مثل ذلك اى ما قبل الواقعة قبل القاء في كونه احد  
 الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة القاء بعينها بايدال القاء بالواو  
 كما يقول مثل انزني واكرمك اى ليجمع الزبارة والاكرام ولا تأكل السمك  
 وتشرب اللبن اى لا يجمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى  
 هذا القياس (واو) التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط  
 معنى الى ان او الا ان اى بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين  
 على ان المقدرة بعدها لان ان ايضا داخل في مفهومها والا  
 يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لازلزمتك او تعطيني حتى اى  
 الى ان تعطيني حتى او الا ان تعطيني حتى فسبويه بتقديرها بالا  
 بتقدير مضاف اى لازلزمتك الاوقت ان تعطيني حتى وغيره تقديرها  
 بالى بتأويل مصدر مجرور بالواو التي بمعنى الى اى لازلزمتك الى اعطيتك  
 حتى (والعاطفة) اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من  
 الحروف العاطفة المذكورة او لا كتم واذا كانت منها فن غير  
 اشترط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اى ينتصب  
 المضارع بها بتقدير ان (اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا)  
 نحو اعجني ضربك زيدا وتشم او فتشم او ثم تشم ثم لبست من

الحروف العاطفة المذكورة وتقديران بعد الواو والقاء ليس مشروط  
بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو  
معطوف على اول المقدورات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى  
اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل  
هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر  
ان هذا وان كان ابدا بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه  
على التقدير الاول ان جعل العامة اعم مما ذكرنا كاذكرناه يلزم  
ان يذكر في التفصيل عالم يكن في الاجال وان خصص به يلزم  
تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به لما سبق من جريانه  
في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب حيث ذكرها مرتين مرة  
في الاجال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكرناه (ويجوز اظهار ان  
مع لام كي) نحو جئتكم لان تكرمني ومع ما الحق بهما من اللام  
الرائدة نحو اردت لان تقوم (و) مع الحروف (العاطفة) نحو اعجبتني  
قيامك وان تذهب لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتكم  
لاكرامكم واعجبتني ضرب زيد وعضبه و اردت اضربك بخازان يظهر  
معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الخو  
فلم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان  
الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم  
صريح وحل عليها حتى التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب حتى  
التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما  
بعدها لتتبع على معنى السببية والجمعية والانتهاه صارت كموامل  
النصب فم يظهر الناصب بعدها (ويجب) اى اظهار ان (مع لا)  
لما دخل على المضارع المنصوب به (لا) صورة (دخول اللام) بمعنى  
كي (عليها) اى على ان لا تتركز اللامين المتواليين لام كي



ولا م لانحو قوله تعالى \* لا يعلم اهل الكتاب \* واعلم ان الناصبة  
 ضمير في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل اضعفها نحو قولهم  
 نسمع بالعبدى خبر من انزاه ومع العمل مع الشذوذ قوله \* الايهذا  
 اللانغى احضر الوعى \* في رواية النصب ولكن لبس بقياس  
 كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها (وينجزم) اى المضارع  
 (نم) ولما ولا م (الامرولا) المستعملة (في) معنى (النهى) احتزمتنا  
 استعمل في معنى النهى وهذه انكسارات تجزم فعلا واحدا (وكلم المجازاة)  
 اى وينجزم المضارع بكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء الى  
 بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم  
 والمجزوم بها فعلا (وهى) اى كلم المجازاة (ان ومهما واذا وحيث)  
 واذا وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا (واين وهى)  
 وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما ولا (وما ومن واى وانى)  
 واما انجزم المضارع (مع كيفما واذا فاشاذ) لم يأت في كلامهم  
 على وجه الاطراد اما مع كيفما فلا ن معناه عموم الاحوال فاذا قلت  
 كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال وكيفما تقرأ انت انا ايضا اقرأ  
 عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات  
 واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى  
 موضوعه للاباء واذا موضوعه للامر المقطوع به (وبان مقدرة) عطف  
 على قوله اى وينجزم المضارع بان مقدرة وسببى بيانه ان شاء الله تعالى  
 (فم القلب المضارع ماضيا ونفيه) اى نفي المضارع ولا يبعد لوجعل  
 الضمير عائدا الى ما هو اقرب اعنى ماضيا (ولما مثلها) اى مثل لم في هذا  
 القلب والنفي (وتنخص) اى لما (بالاستفراق) اى استفراق الزمنة  
 الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بل نقول نعم فلا ن ولم نفعه  
 التسم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء التسم الى وقت التكلم بها

واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم  
 بها ( وجواز حذف الفعل ) اى ويختص ايضا لما يجوز حذف  
 الفعل المنى بها ان دل عليه دال نحو شارفت المدينة ولما اى  
 لما ادخلها وتخصص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها  
 فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب  
 ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين المامل ومعموله  
 تختص ايضا باستعمالها غالبا فى التوقع اى بنى بها فعل  
 متربح متوقع تقول لمن توقع ركوب الامير لما يركب الاميرة تستعمل  
 فى غير التوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم (ولام الامر) هى  
 اللام (المطلوب بها الفعل) ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله  
 وهى مكسورة وقصها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولأتأت  
 طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا (ولا النهى) هى لا  
 (المطلوب بها الترك) اى ترك الفعل وفى بعض النسخ ولا النهى  
 ضدها اى لا النهى التى هى ضد لام الامر وهى التى يطلب  
 بها ترك الفعل وهى تدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل  
 والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما (وكلم المجازاة) المذكورة من قبل  
 تدخل على الفعلين لسببية الفعل (الاول ومسببية) الفعل  
 (الثانى) اى لجعل الفعل الاول سببا والثانى مسببا وفى شرح  
 المصنف وكلم المجازاة ما تدخل على شئين لجعل الاول سببا للثانى  
 ولا شك ان كل المجازاة لا تجعل الشئ سببا للشئ فالمراد بجعلها شئ سببا  
 ان المتكلم اعتبر سببية شئ لشيء بل ملزومية شئ لشيء وجعل  
 كل المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا  
 للثانى لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها  
 ان يوردهما فى صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك  
 ان تشمتنى اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا

حقيقته لاذ هنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما  
 اظهار المكارم الاخلاق بمعنى انه منها يمكن بصير الشتم الذي هو  
 سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده (بسمان) اي  
 هذان الفعلان اولهما (شرطا) لانه شرط لتحقيق الثاني (و) ثانيهما  
 (جزاء) من حيث انه يبنى على الاول ابتداء الجزاء على الفعل (فان  
 كانا) اي الشرط والجزاء (مضارعين) نحو ان ترزى ازرك (او الاول)  
 فقط مضارعا نحو ان ترزى فقد زرتك (فالجزء) واجب في المضارع  
 لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل لكون  
 المضارع معربا قابلا للجرم (وان كان الثاني) مضارعا (فالوجهان) اي  
 ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف  
 التعلق لخلو الماضى والفصل بغير المفعول نحو ان اتاني زيد آت  
 او آتية (واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا) تفصيل للماضى نحو ان  
 خرجت خرجت (او معنى) نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون  
 تفصيلا لقد ان لم يقرن بقدر سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى \* ان  
 يسرق فقد سرق اخ له من قبل \* او معنويا مقدرا كقوله تعالى \*  
 ان كان قميصه قد من قبل فصدقت \* اي فقد صدقت (لم يحجز الفاء  
 في الجزاء لتحقيق تأثير حرف الشرط فيه من جهة المعنى لقلب معناه  
 الى الاستقبال فاستغناؤه عن الرابطة الدلالة على كونه جوابا كقولك  
 ان اكرمتي اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمتك وانما قال بغير قد ليخرج  
 عنه الماضى المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه  
 كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او جوب دخول الفاء  
 فيه (وان كان) اي الجزاء (مضارعا مثبتا او منفيا بلا) احتراز عما  
 اذا كان منفيا بل فانه مندرج فيما سبق ان يكونه ماضيا معنى او بلن حيث  
 يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى (فالوجهان)  
 الا بتان الفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر

في الماضي فيؤتى بالقضاء و اثرت في تغيير المعنى حيث خلصت لى  
 الاستقبال فيترك القاء لوجود التأثير فيه من وجه وان لم يكن قويا نحو  
 قوله تعالى \* وان يكن منكم الف يفلوا الفين ومن عاد فينتقم الله  
 منه (والا) اى وان لم يكن الجزاء الماضى او المضارع المذكورين  
 (فالقاء) لازمة فيه لان الجزاء حينئذ اما ماض بقدر لفظا كما تقول  
 ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتنى  
 اليوم فاكركم امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لاثاثير  
 لحرف الشرط في الماضى فاحتاج الى الرابطة وهى القاء واما جملة  
 العمية او امر او نهى او دعاء او استفهام او مضارع منى بما اولم او لم  
 الى غير ذلك كالتننى والعرض فى جميع هذه الواضع لاثاثير لحرف  
 الشرط في الجزاء فاحتاج الى القاء (ويجى اذا) التى للفا جاء  
 (مع الجملة لاسمية) التى وقعت جزاء (موضع القاء) لان معناها قريب  
 من معنى القاء لانها تنهى عن حدوث امر بعد امر فقها معنى القاء  
 التوقيفية ولكن القاء كثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية  
 لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت  
 هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى \* وان تصبهم سيبة بما قدمت  
 ايدىهم اذا هم يخطون اى فهم يخطون (وان) التى يجزم بها  
 المضارع حال كونها (مقدرة) انما كانت مقدرة (بعد الامر)  
 نحو زنى اكره اى ان تزنى اكرهك (والنهى) نحو لا تفعل الشر يكن  
 خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك (والاستفهام) نحو هل عندكم  
 ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه (والتمنى) نحو ايتلى  
 ما لا تفقه لان المعنى ان يكن لى مال اتفقه (والعرض) نحو الاتزل  
 نصب خيرا اى ان تنزل نصب خيرا (اذا) كان المضارع الواقع  
 بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم و (قصد  
 السببية) اى سببية تقدم له حينئذ يقدر ان مع مضارع يؤخذ

مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بها  
 وانما اختص تقرير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب  
 والطلب غالباً يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب  
 سبباً لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة  
 وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك  
 الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزءاً فيحرم بها (نحو اسلم  
 تدخل الجنة) فان المطلوب باسم هو الاسلام وهو مطلوب وفائدة  
 دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع  
 الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزءاً له فقبل ان تسلم  
 تدخل الجنة (و) نحو (لا تكفر تدخل الجنة) اى ان لا تكفر تدخل  
 الجنة لان النهى قرينة للفعل المنفى لا المثبت (و) لهذا (استغ  
 لا تكفر تدخل النار) عند الجمهور (خلافاً للكسائي) فانه لا يمتنع ذلك  
 عنده فامتناعه عند الجمهور (لان التقدير) على ما عرفت (ان لا تكفر  
 تدخل النار) وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي  
 فلاه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه  
 المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت  
 السببية واما اذا لم تقصد لم يحجز الجرم قطعاً بل يجب ان يرفع اما  
 با لصفة ان كان صالحاً للوصفية كقوله تعالى \* فهب لى من لدنك  
 وليا يرثى \* فيمن قرأ مرفوعاً اى وليا وارثاً منى او بلحال كذلك كقوله  
 تعالى \* فذرهم في طغيانهم يعمهون اى عمهين او بالاسبتاف كقول  
 الشاعر \* وقال رائد هم ارسوا نزاولها \* فكل حنف امرئ يعجى  
 بمقدار (الامر) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان  
 المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون مثله التامضى ومثله المضارع ويريدون  
 صيغهما وفي بعض الشروح انه قال مثال الامر ولم يقل الامر لان الامر

كما اشتهر في هذا النوع من الافعال كذلك اشتهر في المعنى المصدري  
 ايضا فاراد انص على المقصود وهو في اصطلاح الحويين  
 والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف في شرحه  
 (صيغة يطلب بها الفعل) شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما  
 معلوما او مجهولا (من الفاعل) احتراز عن المجهول مطلقا فانه  
 يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل (المخاطب) احتراز عن  
 الغائب والمتكلم (بحذف حرف المضارعة) احتراز عن مثل قوله  
 تعالى \* فذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب وعن مثل صه  
 ورويد (وحكم آخره) اي آخر الامر في الحقيقة عند البصريين  
 الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف  
 المضارعة لان مشابهته بالاسم المتضمنة للاعراب انما هي بسببه وفي  
 الصورة (حكم المجزوم) اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان  
 الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شبه ما فيه اللام من  
 المجزوم معنى اعطى له حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش  
 وغزوارم كما تقول لم يضرب لم يضرب بال لم يضربوا ولم يخش ولم يغز  
 ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة (فان كان  
 بعده) اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه حرف متحرك اسكن آخره  
 وجعل ما بقى امرا تقول في نهد عد في تضارب ضارب ولم يذكر المصنف  
 هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف (ساكن وليس) المضارع  
 رباعيا والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد  
 فيه وانما هو باب الافعال لا غير (زدت همزة الوصل) على ما بقى بعد حذف  
 حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك  
 الهمزة (مضمومة ان كان بعده) اي بعد الساكن (ضمة) دفعا للالتباس  
 بالمضارع المتكلم على تقدير القمع فانه اذا قيل في اقل اقل بقمح  
 التاء التيس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضى المجهول من الرباعي

وبالمضارع المعلوم من الرباعي اذا قيل اقبل بكسر التاء (ومكسورة  
 فيما سواه) اتي سوى ما كن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة  
 فله لوضم في مثل اضرب لالتبس بالماضي المجهول من الاضرب ولو  
 فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح  
 لالتبس بالماضي الرباعي (نحو اقبل) مثال لما يكون بعد حرف المضارعة  
 ضمة (واضرب) مثال لما يكون بعده كسرة (واعلم) مثال لما يكون  
 بعده فتحة (وان كان رباعيا مفتوحا) اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة  
 اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همرتين في التكلم  
 الواحد لاهزمة وصل (مقطوعة) لذلك بعينه **فعل** ما لم يسم  
 فاعله **اي** فعل المفعول الذي لم يذكّر فاعله واطرافه الفاعل  
 اليه لادنى ملازمة او على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع  
 عليه ولا يبعد ان يراذ بالوصول الفعل الذي لم يذكّر فاعله ويكون  
 اضافة الفعل اليه بيانية (وهو ما حذف فاعله) واقيم المفعول  
 مقبامه ولم يذكّر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق  
 (فان كان) الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه  
 (ماضيا) غيرت صيغته دفعا للبس (بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره)  
 مثل ضرب ود حرج واعلم واختبره هذا النوع من التفسير لان معناه  
 غريب فاختبره وزن غريب لم يوجد في الاوزان الخارج من الضمة  
 الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان  
 غريبا يدل على غرابية المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة  
 الى الضمة اقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخف  
 منه (ويضم الثالث مع همزة الوصل) نحو انطلق واقتدر  
 واستخرج **ثلاثا** يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب (و) يضم  
 الثاني مع التاء مثل تعلم ونجوهل وتد حرج **ثلاثا** يلتبس بصيغة  
 مضارع علمت وجاهلت ود حرجت (خوف اللبس) هذا اعلا

لقوله ويضم الثالث والثاني (ومعتل العين) أي ما يكون عنه فقط  
 متصلا للثلا يرد عليه مثل طوى وروى من الألف فانه لا يعمل عنه  
 للثلا يفضي الى اجتماع اصلا لين في يروى ويطوى قيل الا صوب  
 ان يقال معتل العين المتقلية عنه الفا للثلا يرد عليه مثل عور وصيد  
 وانما خص معتل العين بالذكور لزيادة غموض واختلاف  
 في المبني للفاعل منه كما ذكر وبسببه ذكر معتل العين في المبني للمفعول  
 وان لم يكن فيه ماذكرنا (الا فصيح) فيه (قيل وبيع) اصلهما قول  
 وبيع نقلت الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حر كنه  
 فصاريح وقول فابدل واوقول ياء لسكونها وانكار ما قبلها  
 فصار قيل (وجاء الاشمام) وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح  
 الرضي حقيقة هذا الاشمام ان نحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتقبل  
 الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا  
 مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم  
 الاشمام ههنا كالاشمام طانة الرقص اعني ضم الشقين فقط مع كسر  
 الفاء خلاصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو  
 ان تأتي بضمة خلاصا به ههنا ساكنة وهذا ايضا غير مشهور  
 عندهم والفرص من الاشمام الاية ان بان الاصل فاضم في الواو  
 هذه الحروف (وا) جاء (الواو ايضا) على ضعف قليل قول وجوع  
 بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضم نام ما قبلها  
 (ومثله) أي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المخرد  
 (باب) الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال  
 نحو (اخبروا) في جميع اللغات الثلاث فيه اذ ترو قيد فيهما  
 مثل قيل وبيع بلا تفاوت (دون استخبروا قيم) اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع  
 اسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذا اصلهما استخبروا وقيم  
 بياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان نقل



حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واتخير  
 لغة واحدة (وان كان) اى الفعل الذى اريد حذف فاعله  
 واقامة المفعول مقامه (مضارفا ضم اوله) وهو حرف المضارعة نحو  
 يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج (وقع ما قبل آخره)  
 الحقة القمحة وثقل المضارع بالزيادة (ومقتل العين) المبنى للمفعول  
 (يتقلب) العين فيه (الفا) ياء كانت لو واوا نحو يقال ويبال  
 ويختار وينقاد ويستخار ويستقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح  
 ما قبلها المتعدى وغير المتعدى والمتعدى والمتعدى

من الفعل (ما يوقف فهمه على متعلق) اى امر غير الفاعل يتعلق  
 الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا يبدله من فاعل وفهمه  
 موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور  
 والقيام والاستناد فيقال هذا الفعل صادر من الفاعل وقام به ومسند اليه  
 ولا يقال فى الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير  
 الفاعل فالخا صل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير  
 الفاعل فهو المتعدى (كضرب) فان فهم ضرب موقوف على تعقل  
 المضروب اذ لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية  
 وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعلقه بدون هذه الامور  
 ممكن (وغير المتعدى بخلافه) اى بخلاف المتعدى يعنى لا يتوقف  
 فهمه على فهم امر تغير الفاعل (كقعد) فانه وان كان له تعلق بكل  
 واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول لكن  
 فهمه مع الفاعل عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدى يصير متعديا  
 اما بالهمزة نحو اذ هبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا  
 او باللف المغاظة نحو ما شئت او بسين الاستقبال نحو استخرجته  
 او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد (والمتعدى يكون متعديا الى مفعول  
 واحد كضرب) وهذا فى الكلام كثير (والى اثنين) ثانيهما

غير الاول (صكا عطي) والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما  
صديق عليه نحو علم (والى) مفاعيل (ثلاثة كاعلم وارى) بمعنى اعلم  
وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين  
الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له  
المفعول الاول واما الافعال الاخر (و) هي (انبا ونبأ وخبر واخبر  
وحدث) فلبست اصلا في التعدية الى ثلاثة مفاعيل بل تعديتها اليها  
انما هي بواسطة اشتغالها على معنى الاعلام (وهذه) الافعال  
التعدية الى ثلاثة مفاعيل (مفعولها الاول كفعول) باب (اعطيت)  
في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه  
كقولك اعلمت عمروا منطلقا (والثاني والثالث من مفعوليهما  
كفعول علمت) في وجوب ذكر احدهما عند ذكر الآخر وفي جواز  
تركهما معا ﴿ افعال القلوب ﴾ وتسمى افعال الشك  
واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والافلاشي من هذه الافعال  
بمعنى الشك المقضى تساوى الطرفين (وهي ظننت وحسبت وخلت)  
وهذه الثلاثة للظن (وزعت) وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم  
(وعلمت ورأيت ووجدت) وهذه الثلاثة للعلم (تدخل) اي هذه  
افعال (على الجملة الاسمية لبيان ما هي) اي تلك الجملة من حيث  
الاخبار بها ناشئة (عنه) من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا  
فانما لقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها  
واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما  
فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك  
بوقاي الافعال (فتنصب) اي هذه الافعال (الجزئين) اي جزئي  
الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها (ومن  
خصائصها) جمع خصيصه وهي ما يختص بالشئ ولا يوجد في  
غيره اي ومن خصائص افعال القلوب (انه اذا ذكر احدهما ذكر

الآخر) فلا يقتصر على احد مفعوليهما و سبب ذلك مم كونهما  
 في الاصل مبتدأ وخبراً وحذف المبتدأ والخبر غير قليل لان المفعولين  
 معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونيهما معا هو المفعول به في الحقيقة  
 فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة  
 ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول  
 فكما في قوله تعالى \* ولا يحسن الذين يخلون بما آتاهم الله من فضله  
 هو خيرا لهم \* على قراءة ولا يحسن بالياء المنطوقة من تحت  
 بنقطتين اى لا يحسن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم  
 الذى هو المفعول الاول واما حذف الثانى فكما في قول الشاعر  
 \* لا تخلنا على غرائك بنا ظالما قد وشى بنا الاعداء \* اى لا تخلنا جازعين  
 على اغرائك الملك بنا فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى (بخلاف  
 باب اعطيت) فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان  
 يعطى الدنانير من غير ذكر المعطى له او يعطى الفقراء من غير ذكر  
 المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطى ويكسوا يستفاد من  
 مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت فانك لا تحذفهما  
 نسيا منسيا فلا تقول علمت و ظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان  
 الانسان لا يخلو من علم و ظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما  
 نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا (ومنها) اى من خصايص  
 افعال القلوب (جواز الالغاء) اى ابطال عملها (اذا توسطت) بين  
 مفعوليها نحو زيد ظننت قائم (او تأخرت) عنها نحو زيد قائم  
 ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين (لاستقلال الجزئين)  
 الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لها (كلاما تاما)  
 على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط  
 او التأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم

لكن الجمهور على انه لا يجوز هذه الافعال على تقدير التامها  
 في معنى الظرف بمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز  
 الالفاء اشارة الى جواز افعالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر  
 وفي بعض الشروح ان الالفاء اولى على تقدير التوسط وفي بعضها  
 انها مثنوايان والالفاء اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالفاء  
 فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد  
 وبين اسم الفاعل ومفعوله نحو لمست بمكرم احسب زيدا وبين  
 مفعول ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومفعولها نحو  
 سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني  
 زيد واحسب عرو ولا شك ان الفاء ها في هذا الصور واجب فلهذا  
 قيد جوازها النبي عن جواز الالفاء ايضا بقوله اذا توسطت يعني  
 بين مفعولها او تأخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالفاء الخاص  
 بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصا ئصها اشيعه وكثرة  
 وقوه (ومنها) اى من خصا ئص افعال القلوب (انها تعلق)  
 وتعلقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها  
 (قبل) معنى (الاستفهام) بلا واسطة كما يجي مثاله او بواسطة  
 كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام  
 من انت (و) قبل (النفي) الداخلة على مفعولها (و) قبل (اللام)  
 اى لام الابتداء الداخلة على مفعولها (مثل علمت ازيد عندك ام عرو)  
 مثال للتعليل بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة مثال النفي علمت  
 ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه  
 الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقائه  
 صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب جزئها  
 فوجب التوفيق باعتبار احد هما لفظا والاخر معنى فن حيث  
 اللفظ روعي الاستفهام والنفي والام الابتداء ومن حيث المعنى

رويحت هذه الافعال والتعليق لها خوذ من قولهم امرأة  
 معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لامع الزوج  
 اغفدانه ولا بلا زوج ليجوزها وجوده فلا تقدر على الزوج فالفعل  
 المعلق ممنوع من العمل لفظا تامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد  
 قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجريين ومن ثم  
 جاز عطف الجملة المنصوبة جزاءها على الجملة التعليقية نحو علمت  
 لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالفاء والتعليق من وجهين  
 احدهما ان الالفاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالفاء  
 ابطل العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطل العمل في اللفظ لا  
 في المعنى (ومنها) اي ومن خصائص افعال القلوب (انه يجوز ان  
 يكون فاعلها) اي فاعل افعال القلوب (ومفعولها ضميرين) متصلين  
 (لشيء واحد) واتفاقنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا  
 لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون الآخر نحو اياك ظلمت (مثل  
 علمتني مطلقا) وعلمتك مطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا  
 يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان  
 اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر  
 ان يغير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصده مع  
 اتحادهما معنى تغيرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي  
 ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتساويين بقدر  
 الامكان لاتفاقهما من حيث كونه كل واحد منهما ضميرا  
 متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضلفتها الى ضمير المتكلم  
 صار كأنها غيره لقلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار  
 الفاعل والمفعول فيه متساويين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان  
 المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة بخلاف

اتفاقهما لفظا لانهما لبا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وما جرى  
 مجرى افعال القلوب فقدتى وعدمتى لانهما تقيضا وجدتى فمحلا  
 عليه حل التقيض على التقيض وكذلك جرى رأى البصرية  
 والخيلة على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما  
 ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر \* ولقد ارانى للرماح  
 درية \* من عن يمين ناره وامامى \* وكقوله تعالى \* انى ارانى اعصر  
 خرا (ولبعضها) اى لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت  
 وزعت (معنى آخر) قريب من معانيها الاولى وهى اما العلم او الظن بحيث  
 يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعدد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك  
 لثلاثة ل لاوجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد منهما معنى آخر فان  
 خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعت  
 بمعنى كفلت (يتعدى به) اى بذلك المعنى الآخر (الى مفعول واحد)  
 لاثنتين (فظننت بمعنى اتهمت) من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا  
 بمعنى اتهمته اى اخذته مكافاة لالوهمى والوهم نوع من العلم ومنه  
 قوله تعالى \* وما هو على الغيب بظنين \* اى بتهمة (وعلمت  
 بمعنى عرفت) تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس  
 شيء من غير حكم عليه (ورأيت بمعنى ابصرت) ومعنى ابصرت قريب  
 من معنى علمت بالخاصة ومنه قوله تعالى \* فانظر ما ذا ترى (ووجدت  
 بمعنى اصبت) تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالخاصة  
 ولما كان مراده ان لها معانى اخرى قريبة من معنى العلم او الظن لم يتعرض  
 لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولو وجدت جدة ووجدت موحدة  
 ووجدت وجدا اى استغثت وغضبت وحرنت لانها لبست بمعنى  
 العلم والظن \* **الافعال الناقصة** \* انما سميت ناقصة لانها لا ينتم  
 بمفعولها كالافعال الغير الناقصة (ما وضع) اى افعال وضعت (لتقرير

الفاعل على صفة) أى العدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير  
 الفاعل على صفة ولاشك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك  
 التقرير الذى هو العدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة  
 بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد  
 الافعال التامة لانها موضوع لصفة وتقرير الفاعل عليها  
 فكل من الصفة والتقرير عدة فيما وضعت له لا التقرير وحده  
 وانما جعلنا التقرير المذکور عدة للموضوع له فى الافعال  
 الناقصة لان التامة لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان  
 فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع له  
 جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلاً موضوعاً لتقرير الفاعل  
 على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا فى كل فعل  
 منها فلاشك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو  
 موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولايبعد  
 ان يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولاشك  
 ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذکور لا  
 الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما  
 لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان  
 هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاجراء الافعال التامة اصلاً (وهى)  
 اى الافعال الناقصة (كان وصار واصبح وامسى واصبح وظل وبات  
 وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتى) بالهمزة وقبل بالياء  
 (ومارح ومادام ولبس) ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام  
 ولبس ثم قال وما كان نحو هن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر  
 والظواهر انها غير محصورة وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى  
 الناقصة كما نقول ثم النسبة بينهما عشرة الى خمسة عشرة تامة

ومكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا (وقد جاء) في قولهم (ملجأت  
 حاجتك) ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون  
 ما ناقصة وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من القاررة  
 ونحوها اي لم يكن هذه ضلي قدر ما يحتاج اليه او استغناها مية  
 والضمير في ما جاءت يعود اليها وانما انت باعتبار خبرها كما في من  
 كانت لملك ومضاهية حاجة صارت حاجتك (و) جاء ايضا قدمت  
 بالصفة في قولهم ارفع شرفه (حتى قدمت) اي صارت الشفرة  
 (كانها حربة) اي رمح قصير قال اندلسي لا يتجا وز جاء. وقد  
 الموضع الذي استعملهما المرب فيه خلافا لقراء (وتدخل) هذه  
 الافعال وما كان نحو من (على الجملة الاسمية) المركبة من المبدأ  
 والخبر (لاعطاء الخبر) اي لا جل اعطائها الخبر (حكم مضاهيها)  
 اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا  
 فمعنى صار الا تنقل وحكم مضاهي اي اثره المترتب عليه كون الخبر  
 منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد فني وافاد حكم  
 مضاهي الذي هو الا تنقل اعطى الخبر الذي هو غني اذن ذلك الانتقال  
 وهو كون الغني منتقلا اليه (فترفع) هذه الافعال الجزئية (الاول) لكونه  
 فاعلا (وتنصب) الجزء (الثاني) لشبهه بالمفعول به في توقف  
 الفعل عليه (مثل كان زيد قائما فكأن كان تكون ناقصة) كاشفة  
 (لثبوت خبرها) لاسمها ثبوتا (ماضيا) اي كاشفا في الزمان الماضي  
 (دائما) من غير دلالة على عدم سابق واتقطاع لاحق نحو كان  
 زيد فاضلا (او منقطعا) نحو كان زيد غنيا فافقر (وبمعنى صار)  
 عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة كاشفة بمعنى  
 صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على  
 ما هو قسم منه كقول الشاعر \* بنهائ قفر والمطى كلناها \*  
 فقط الخبر قد كانت قراخا يوضنها \* اي صارت قراخا يوضنها



فان يوضحها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ( ويكون فيها ضمير  
الشان ) هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان تكون  
ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسماءها والجملة الواقعة بعدها  
خبرا مفسرا للضمير كقوله \* اذا مت كان الناس صنفان شامت \*  
وآخر متن بالذى كنت اصنع ( وتكون تامة ) عطف على قوله  
تكون ناقصة اى كان تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى  
النصوب ( بمعنى ثبت ) او وقع كقولهم كانت الكاشنة والقدر  
كائن وكقوله تعالى \* كن فيكون ( و ) تكون ( زائدة ) وهى التى  
وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى \* كيف تكلم  
من كان فى المهد صبيا \* اى كيف تكلم من هو فى المهد حال كونه  
صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ لبس المعنى على المضى وانما  
ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجمع استعمالها  
( وصار للثقال ) اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من  
حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من  
مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى الى نحو صار زيد  
الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال  
ونحول واريد قال الله تعالى فارتد بصيرا \* وقال الشاعر \* ان العداوة  
تسجل المودة وقال فيا لك من نعمى نحو لن ابوءسا ( واصبح وامسى  
واضحى تكون اقتران مضمون الجملة بأوقاتها ) المدلول عليها بموادها  
لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا وضحى زيد  
حزينا فالثالث الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد  
بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الا خبران ( و ) تكون  
( بمعنى صار ) نحو اصبح وامسى وضحى زيد غنيا اى صار وليس  
المراد انه صار فى الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة  
( و ) تكون ( تامة ) بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد

اذا دخل في الصباح ( وظل وبت لاقتزان مضمون الجملة بوقتيهما )  
 فاذا قلت ظل زيد سائرا فعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت  
 بات زيد سائرا فعناه ثبت له ذلك في جميع ليله ( وبمعنى صار ) نحو  
 ظل زيد غيا وابت عمرو فقيرا اي صار وقد يحى هذان الفعلان تامين  
 ايضا نحو ظلت بمكان كذا او بت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامين  
 في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكروهما تامين  
 وفصلهما عن الافعال الثلاثة السابقة وآض وغدا وعود وراح فهذه  
 الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض  
 او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا  
 مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر  
 هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام  
 الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها  
 صاحب المفصل وقل صاحب الباب والحق بها آض وعاد وغدا  
 وراح فاسقا طها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها  
 من الملحقات ( وما زال ) من زال يزال لامن زال يزول فانه تامة ( وما برح )  
 بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة الليلة الماضية ( وما فتى ) ايضا  
 بمعناه ( وما انفك ) اي ما انفصل ( لاستمرار خبرها ) اي خبر تلك الافعال  
 ( لقا عليها ) قبل سمي اسمها فاعلا تنبئها على ان اسمها ليس بقسم  
 على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات  
 ( مذ قبله ) اي قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله  
 عادة فعني ما زال زيد اميرا استمر امارته من زمان قابليته وصلاحيته  
 للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي مأخوذ في معاني  
 هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها  
 نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم  
 عقلا ( ويلزمها ) اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار

الثبوت (النفي) بدخول ادواته عليها لفظاً وهو ظاهر اوتقدير  
 كقوله تعالى \* تالله تفنؤ تذكر يوسف اى لا تقتوفانه لولم تدخل  
 احوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها  
 (وما دام لتوقيت امر) اى تعيينه (بمدة ثبوت خبرها لفاعلها)  
 بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية  
 فهي مع ما بعدها فى تأويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر  
 كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد ههنا من حصول كلام يفيد  
 فائدة تامة والى هذا اشار بقوله (ومن ثمه) اى ومن اجل انه لتوقيت  
 امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها (احتاج الى) وجود (كلام) مستقل  
 بالافادة (لانه) حيثئذ مع اسمه وخبره (ظرف) والظرف فضلة  
 غير مستقل بالافادة نحو اجلس مادام زيد جالس اى اجلس مدة  
 دوام جلوس زيد مادام لم يشفع اجلس بمادام ولم يحصل من  
 المجموع كلام مستقل لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة  
 بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة  
 الى وجود كلام وراءها (وليس لنفي مضمون الجملة حالا) اى فى زمان  
 الحال مثل لبس زيد قائماً اى الآن وهذا مذهب الجمهور (وقيل) هى  
 لنفي مضمون الجملة (مطلقاً) ولذلك تقيد نارة بزمان الحال كما تقول  
 لبس زيد قائماً الآن ونارة بزمان الماضى نحو لبس خلق الله تعالى  
 مثله ونارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى \* الا يوم يأتى بهم لبس  
 مصروف عنهم \* وهذا مذهب سيبويه (ويجوز تقديم اخبارها)  
 اى اخبار الافعال الناقصة كلها (على اسمها) اذ ليس فيها  
 التقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم  
 نفي الضرورة عن جانبى وجوده وعدمه فينبغى ان يقيد بمثل قولنا  
 ما لم يعرض ما يقتضى تقديمها عليها نحوكم كان ما لك  
 اوتأخيرها عنها نحو صار عدوى صديقى وان اريد به نفي الضرورة

من جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع ما نـ  
 من التقديم وحيث يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور  
 (وهي) اى الافعال السابقة (في تقديمها) اى تقديم اخبارها  
 (عليها) اى على تلك الافعال واقعة (على ثلاثة اقسام قسم  
 يجوز) تقديم اخبارها عليها (وهو من كان الى راح) وهو احد  
 عشر فعلا لكونها افصالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع  
 في الافعال لقوتها (وقسم لايجوز) تقديم اخبارها عليها (وهو)  
 اى هذا القسم (ما في اوله) كلمة (ما) نافية كانت او مصدرية اما اذا  
 كانت نافية فلا متاع تقديم ما في خبر النفي لانه يقتضى التصدر واما  
 اذا كانت مصدرية فلا متاع تقديم معمول المصدر على نفس  
 المصدر ويخالف هذا الحكم (خلافا) ثابتا (لابن كيسان) بان يكون  
 هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لامن جانب الجمهور كما يقتضيه  
 باب المقابلة لتقدمهم فكانه لا محالة منهم وذلك الخلاف منه  
 (في غير مادام) فان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذى معناه  
 النفي افاد الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في خبر النفي  
 بحسب الامنى (وقسم يختلف فيه) ظهر فيه الخلاف من الجمهور  
 من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى النفا على مقتضى  
 لمشاركة امرين فى اصل الفعل صريحا (وهو) اى القسم المختلف  
 فيه كلمة (لبس) فالمبرد والكوفون وابن السراج والجرجاني على  
 انه لا يجوز مرعاة النفي اذ يمنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون  
 وسبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز  
 تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين فى حكم هذا القسم  
 معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف  
 ان يجعل ما في اوله ما لتأنيده من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف

فيها من ابن كيسان ﴿افعال المقاربة ما وضع﴾ اى فعل وضع  
 (لذنو الخبر) اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل (رجاء) منصوب  
 على المصدرية بتقدير مضاف اى ذنو رجاء بان يكون ذلك الذنو  
 بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لاجزمه به فعمسى في قولك  
 عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك  
 ترجو ذلك وتطمعه لالك جازم به (او) وضع لذنو الخبر وقرب ثبوته  
 للفاعل (حصولا) اى ذنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك  
 الذنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد  
 ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله  
 (او) وضع لذنو الخبر وقرب حصوله للفاعل (اخذا فيه) اى ذنو  
 اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الذنو بسبب جزم المتكلم  
 بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضى اليه فطفق في قولك طفق  
 زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم  
 بشروعه فيما يفضى اليه (فالاول) اى ما وضع لذنو الخبر رجاء  
 (عسى) قال سبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب  
 والاشفاق في المكروه نحو عسبت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف  
 (وهو غير متصرف) حيث لا يجي منه مضارع ومجهول وامر ونهى  
 الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء  
 الطمع والرّجاء كاعل والانشاءات في الاغلب من معاني  
 الحروف والحروف لا يتصرف فيها (تقول) على احد استعماله  
 (عسى زيد ان يخرج) وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر  
 بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجى الذى هو توقع وجود الفعل  
 فى الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج فى محل النصب بالخبرية  
 اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اثنى فى جانب الاسم نحو عسى حال  
 زيد الخروج اوفى جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق

الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقبل المضارع مع ان مشبه  
 بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدر المضارع  
 تكلف وذلك لان المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل  
 الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في  
 صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذى كان في صورة الخبر  
 فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون  
 ان يجعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجالا ثم  
 تفصيلا وفي ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ في النفس  
 وقال الشارح الرضى والذى ارى ان هذا وجه قريب (و) تقول على  
 الاستعمال الآخر (عسى ان يخرج زيد) بان يذكر مرفوع فقط وهو  
 ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم  
 على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول  
 الآخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر  
 على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنسوب بمعنى قرب  
 خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا  
 بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب  
 بانه خبر عسى و آخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى  
 ويخرج في زيد فان عمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له  
 مقدما عليه وان عمل الثانى كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد  
 وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا  
 (وقد يحذف ان) عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها  
 لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكرفيه ان كذلك عسى زيد يخرج  
 لا يذكرفيه ان كقولهم عسى الكرب الذى امسبت فيه \* يكون وراءه فخرج  
 قريب \* كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثانى  
 لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج (واثنى)

اي ما وضع لدنوا الخبر دنو حصول (كاد تقول كاذ زيد شيء) فقبح  
عن دنوا الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفا عل في الحال فقا علمه  
اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول  
الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلائله على الاستقبال  
المتأني للحال (وقد يدخل ان) على خبر كاد تشبيها له بعسى  
كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم \* قد كاد  
من طول البلى ان يمضحا \* فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر  
اعطي لكل منهما حكم الآخر من وجه (واذا دخل النفي على كاد  
فهو) اي كاد (كالافعال) اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي  
مضمونها (على) القول (الاصح) ماضيا ومستقبلا (وقيل نفيه) اي نفي  
كاد (يكون للاثبات مطلقا) ماضيا كان ومستقبلا اما في الماضي فكقوله  
تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لانفيه بدليل فذبحوها  
واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة \* اذا غير الهجر  
المحبين لم يكذبك \* ربس الهوى من حب مية يبرح \* فانه يدل على  
زوال ربس الهوى وتسليمه تخطئتهم وتغير قوله لم يكذبك بقوله  
لم اجد قلوبا كان نفي كاد للاثبات لما خطوه ولما غيره لتخطئتهم  
واجب عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء  
الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله تعالى فذبحوها قرينة تدل  
على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين  
انتفاء الشيء في وقت وثبوت في وقت آخر واما عن الثاني فلتخطئة بعض  
الفصحاء فخطئ ذي الرمة وذا الرمة في تسليمه تخطئته روى عن عتبة  
انه قال قدم ذوارمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره فقال  
عتبة حدثت ابني بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه  
واخطأ ذوارمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكذبك براها  
وانما هو لم يرها (وقيل يكون) اي النفي الداخلة على كاد وما يشق

منه ( في الماضي للآثبات وفي المستقبل كالافعال ) اى كسائر الافعال  
 في افادة النفي نفي مضمونه ( تمسكا ) في الدعوى الاولى ( بقوله تعالى  
 وما كادوا يفعلون ) وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه ( و ) في  
 الدعوى الثانية ( بقول ذي الرمة \* اذا غير الهجر المحبين لم يكدر \*  
 رسيس الهوى من حب مبه يبرح \* حين اراد بالنفي الداخل على يكاد  
 انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اى الزوال فالنفي الداخل على  
 يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه  
 بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدرح في  
 تمسكه عليها ( والثالث ) وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته  
 للفا دل دنو اخذ وشروع في الخبر ( طفق ) بمعنى اخذ في الفعل  
 يقال طفق يطفى كعلم طققا وطفوقا وقد جاء طفق يطفى كضرب  
 يضرب ( وكرب ) بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت  
 للغروب ( وجعل ) بمعنى طفق ( واخذ ) بمعنى شرع ( وهى ) اى هذه  
 الافعال الاربعه في الاستعمال ( مثل كاد ) في كون خبرها المضارع بغير ان  
 تقول طفق زيد واخذ او كرب يفعل او جعل زيد يقول ( قال الله تعالى  
 \* وطفق يخصفان ( واوشك ) بمعنى اسرع عطف على طفق ( وهى )  
 اى اوشك ( مثل عسى وكاد في الاستعمال ) فتارة يستعمل استعمال عسى  
 على وجهيه نحو اوشك زيد ان ييىء واوشك ان ييىء زيد وتارة يستعمل  
 استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد ييىء ( فعل التعجب ما وضع  
 لانشاء التعجب ) وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ  
 فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف  
 الجنس وجعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعى صيغته  
 وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع  
 ايضا فهو ما وضع اى فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا  
 يتقص الحذف بل الله دره فارسا واهاله لكن ينتقض بنحو قوله الله





من شاعر \* ولا شل عشره فانه فعل وضع لا نشاء التعجب ولبس  
بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب  
بل استعملت كذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لا نشاء التعجب  
فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقص فكثيرا ما  
يستعمل في الدعاء (وله) اى الفعل التعجب او لما وضع لا نشاء  
التعجب (صيفتان) احدهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب  
(ما فعله و) اخرىهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب (افعل به)  
بشرط ان يكونا في هذين التركيبين (وهما) اى فعلا التعجب  
(غير متصرفين) فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتأنيث  
وفى بعض النسخ وهى اى افعال التعجب غير متصرفه (مثل ما  
احسن زيدا واحسن يزيد ولا يبينان) اى فعلا التعجب (الا مما بينى  
منه افعل التفصيل) لما بهت بهما له من حيث ان كلا منهما للبالغة  
والأوكيد وكذا لا يبينان الا للظاعل كالفعل المفضل وقد شذ  
ما انتهى الطعام وما امت الكذب (ويتوصل فى) الفعل (الممتنع)  
بناء صيغتي التعجب منه من زبى او ثلا فى مزيد فيه او ثلا فى مجرد  
مما فيه لون او عيب (بمثل ما اشد اسفراجه واشدد باستفراجه)  
اى يتوصل بينهما من فعل لا يمتنع بنا وهما منه وجعل الممتنع  
مفعولا او مجرورا بالباء (ولا يتصرف فيهما) اى فى صيغتي التعجب  
(بتقديم) اى بتقديم جائز فعمل على صيغتي التعجب كتقديم المفعول  
او الجار والمجرور على القطع (وتأخير) اى تأخير جائز فيما عداهما  
كأخيرا الفعل منهما واما قسدا التقديم والتأخير بما قبلنا  
ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام  
يفتضى بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن  
ولا يزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال  
فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال قبل عدم التصرف بالتقديم يستلزم

عدم التصرف بالتأخير وبالمدكس لان تقديم الشيء يستلزم  
 تأخير غيره وكذا تأخير يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما  
 لكتفى واجب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيـد لا للتأسيس على ان  
 كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل  
 عنه بالقصد فكأنه اعتبر القصد (ولا) يتصرف فيهما بايقاع  
 (فصل) بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا او اكرم  
 اليوم بريـد لا جرائهما مجرى الامثال كما سبق (واجاز المازني  
 الفصل بالظرف) لما سمع من العرب قولهم ما احسن بارجل  
 ابن يصدق واجاز الاكثر من الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن  
 زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان  
 التكلم بل كان دائما قبله (وما ابتداء) اي مبتدأ على ان يكون المصدر  
 بمعنى اسم المفعول او ذوا ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ  
 وما ابتدائية ومعناه ظاهر (نكرة) بمعنى شيء لان النكرة تناسب  
 التعجب لانه يكون فيما خفي سببه (عند سبويه وما بعدها) اي ما  
 بعد ما (الخبر) من باب شراهر ذاتاب (موصولة) اي ماموصولة  
 (عند الاخفش والخبر محذوف) اي الذي احسن زيدا اي جعله  
 ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خيرها  
 قال الشارح الرضى وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل  
 سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب  
 نحو وما ادر بك ما يوم الدين واما احسن زيد فافعل صورته امر ومعناه  
 الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحسن اي صار ذا الحسن  
 (وبه) اي مجروره (فاعل) لهذا الفعل (عند سبويه) والباء زائدة  
 لازمة الا اذا كان التعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول  
 اي بان تقول على ما هو القياس (فلا ضمير) عند سبويه (في افعل)  
 لان الفاعل واحد ليس الا (وبه) اي مجروره (مفعول عند الاخفش)

لاحسن بمعنى صرنا حسن على ان يكون همزة افعال للصيرورة  
 ( والباء للتعدية ) اى لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن ( او )  
 الباء ( زائدة ) على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة  
 احسن للتعدية كما خرج ( ففيه ) اى فى الفعل ( ضمير ) هو فاعله اى  
 احسن انت يزيد اوزيدا اى اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء  
 وتبعه الرخشمى ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا  
 وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن  
 كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون  
 فى شخص واحد \* افعال المدح والذم \* يعنى الافعال  
 المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ( ما وضع ) اى فعل وضع  
 ( لانشاء مدح او ذم ) فلم يكن مثل مدحه وذمته منها لانه لم يوضع الانشاء  
 ( فنهانم وبئس ) وهما فى الاصل فعلا على وزن فعل بكسر العين  
 وقد اطرده فى لغة بنى تميم فى فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا  
 اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى الاصل  
 والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين  
 مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر فى هذين الفعلين  
 عند بنى تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين  
 قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بنى تميم ( وشرطهما )  
 اى شرط نعم وبئس ( ان يكون الفاعل معرفا باللام ) للعهد  
 الذهنى وهى لواحد غير معين ابتداء و يصير معينا بذكر الخصوص  
 بعده ويكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع فى النفس  
 نحو نعم الرجل زيد ( او ) يكون ( مضافا الى المعرف بها ) اى باللام  
 اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس  
 غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا ( او ) يكون  
 ( مضمرنا ميمرا بنكرة منصوبة ) مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة

اضافة لفظة نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت  
 (او) ميمراً (بما) بمعنى شئ منصوب المحل على التمييز (مثل فتعما هي)  
 اي نعم شئها هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل  
 نعم فيه صكون الصلة باجتماعها في فتعما هي محذوفة لان هي  
 محصورة اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه  
 والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشئ فعني فتعما هي نعم الشئ هي فاعل  
 انفعال لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة (و بعد ذلك) الفاعل  
 (المخصوص بالمدح والذم) وبعديته اتمامه بحسب الغالب لانه قد  
 يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح (وهو)  
 اي المخصوص (مبتدأ وما قبله) اي الجملة الواقعة قبله غالباً (خبره)  
 ولم يخرج هذه الجملة الواقعة خبراً الى ضمير المبتدأ لقيام لام التمرير  
 العهدي مقامه (او خبر مبتدأ محذوف) وهو هو (مثل نعم الرجل  
 زيد) فزيد في هذا المثال امامية اوجلة نعم الرجل مقدياً عليه خبره واما  
 خبر مبتدأ محذوف على تقدير السؤال فانه لما قبل نعم الرجل فكانه سئل  
 من هو فقبل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد بجملة واحدة  
 وعلى الوجه الثاني جملتان (وشرطه) اي شرط المخصوص بمعنى  
 شرط صحة وقوعه مخصوصاً (مطابقة الفاعل) اي مطابقته الفاعل  
 او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تأويلاً وفي الافراد والتثنية  
 والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم  
 الرجل زيد ونعم الرجلان زيدان ونعم الرجال الذين وبشئت المرأة  
 هند وبشئت المرأتان هندان وبشئت النساء الهندات ويجوز ان يقال  
 نعم المرأة هند وبشئت المرأة هند لانهما لما كانا غير متصلين  
 اشبهتا الحرف فلوجب الحاق العلامة بهما (و) قوله تعالى (بشئ  
 مثل القوم الذين كذبوا) جواب سؤال مقدر حيث وقع المخصوص

اعنى الذين كذبوا اجماعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم (وشبهه)  
 مما لا يطابق الفاعل المخصوص (متأول) بتقدير مثل الذين كذبوا  
 او يجعل الذين كذبوا صفة للقوم وحذف المخصوص اى  
 بنس مثل القوم المكذبين مثلهم) وقد يحذف المخصوص اذا علم  
 بالقرينة) مثل قوله تعالى (نعم العبد) اى ايوب بقرينة ان ذلك  
 فى قصته (و) قوله تعالى (فعم الماهدون) اى نحن (وساء مثل بنس)  
 فى افادة الذم والشرائط والا حكام (ومنها) اى من افعال  
 المدح والذم حب فى (حبذا) وهو اى حبذا مركب من حب الشئ  
 اوجب اذا صار محبوبا ومن ذا (وفاعله) اى فاعل هذا الفعل  
 (ذا ولا يتغير) اى حبذا اوفاعله اوذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع  
 ولا يثبث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجر بها مجرى  
 الامثال التى لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا  
 هند (وبعد) اى بعد حبذا (المخصوص واعرابه) اى اعراب  
 مخصوص حبذا (كاعراب مخصوص نعم) على الوجهين المذكورين  
 (ويجوز ان يقع قبل المخصوص) اى مخصوص حبذا (او بعده) اى  
 بعد مخصوصه (تميز اوحال على وفق مخصوصه) فى الافراد والتثنية  
 والجمع والتذكير والتأنيث نحو حبذا رجلا زيدا وحبذا زيدا رجلا وحبذا  
 راكبا زيدا وحبذا زيدا راكبا وحبذا رجلين اوراكبين الزيدان وحبذا  
 الزيدان رجلين اوراكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل  
 فى التميز اوالحال ما فى حبذا من الفعلية وذوالحال هو ذا لا زيد لان زيدا  
 مخصوص والمخصوص لا يثنى الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه  
 فالراكب حال من الفاعل لامن المخصوص  الحرف ما دل  
 على معنى فى غيره  اى كلمة دلت على معنى خاص فى غيرها متعقل

بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحسم  
عليه اوبه بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه (ومرئيه)  
اى لاجل انه يدل على معنى في غيره (احتاج في جرئته) للكلام ركا  
كان او غيره (الى اسم) يتعلل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة  
(اوفعل) كذلك نحو قد ضرب (حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل)  
اى ايصاله فان معنى الافضاء الوصول و لما عدى بالباء صار معناه  
الاىصال (او معناه) اى معنى الفعل وهو كل شئ استنبط منه معنى  
الفعل كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف  
والجار والمجرور وغير ذلك (الى ما يليه) سواء كان اسما صريحا مثل  
مررت بزيد وانا ما بزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تعالى \* وضاعت  
عليهم الارض بما رحبت \* اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف  
الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر  
لانها تخرج معاني الافعال الى ما يليه اولان اثرها في ما يليه الجر (وهى) اى  
حروف الجر (من والى وحتى وفى) ذكر هذه الحروف على سبيل  
الحكاية لانه لبس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها (والباء واللام)  
ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والياء والكاف باسمائهما  
حيث وجدت بخلاف ما بقى منها (ورب وواوها) اى الواو التى تقدر  
بمدها رب وفى عدها من حروف الجر تسامح (وواو القسم وباءه وتاؤه  
وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا) فالعشرة الاولى  
لا تكون الا خرفا والخمسة التى تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقي  
تكون حرفا وفعل (فن للابتداء) اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية  
المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء الغاية وقيل  
كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها  
الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان  
نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صحت من يوم الجمعة

وعلا مفع من الابتداء صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها  
نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم  
لان معنى اعوذ به التجي اليه (والتبيين) بالجر عطف على الابتداء اي  
ويجي من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من امرهم وعلامة  
صحة وضع الموصول في موضعه مثل قوله تعالى فاجتنبوا الرجس  
من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام  
المعنى (والتبعض) اي وقد يجي من التبعض وعلامته صحة وضع  
بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم (وزائدة)  
بالرفع عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادة  
لا تكون الا (في غير) الكلام (الموجب) نحو ما جاءني من احد وهل  
جاءك من احد (خلافًا للكو فين والاخفش) فانهم يجوزون زيادتها  
في الموجب ايضا مستدلين بقولهم \* قد كان من مطر \* فاجاب  
عن استدلالهم بقوله (وقد كان من مطر وشبهه) مما يتوهم منه  
زيادة من في الكلام الموجب (متأول) بكونها للتبعض والتبيين  
اي قد كان بعض من مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية  
كان قائلاً قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر  
(والى للانتهاء) اي لانتهاى الغاية فهى بهذا المعنى مقابلة لمن  
سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او ازمان نحو  
اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قل ليالك فان قلب المخاطب  
منته اليه باعتبار الشوق والميل (و بمعنى مع قليلاً) كقوله  
تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم (وحتى كذلك)  
اي مثل الى في كونها لانتهاى الغاية (و بمعنى مع كثيراً) ولم يكنف  
في بيان كونها بمعنى مع تشبيهاً بالى كما اكتفى في بيان كونها لانتهاء  
الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلّة والكثرة (وتختص) اي حتى  
(بالظاهر) اي بالاسم الظاهر فلا يقال حناه كما يقال اليه لانها لودخلت

على المضمر لا تلبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما  
(بعدها) أي بعد حتى (خلافا للمبرد) فإنه جوز دخوله على المضمر  
مستزلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور  
يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا (وفي للظرفية) أي للظرفية  
مدخوله لشيء حقيقة نحو انباء في الكون او مجازا نحو النجاة  
في الصدق (ويعني على قليلا) كقوله تعالى \* ولا صليكم في جذوع  
النخل \* أي على جذوع النخل (والباء للاصاق) أي لافادة لصوق  
امر الى مجرور الباء هذه كما ترى في مررت يزيد فان الباء فيه تفيد  
لصوق مرورك بزيد أي بمكان يقرب منه (والاستعانة) أي استعانة  
الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم (والمصاحبة)  
نحو اشتريت الفرس بسرجه أي مع سرجه فضاء مصاحبة  
السرج واشترأكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج  
حال اشتراء الفرس ملصقا به فالاصاق يستلزم المصاحبة  
من غير عكس (والمقابلة) أي لافادة وقوع مجروره في مقابلة  
شيء آخر نحو بعث هذا بذلك (والتعدية) أي حصل الفعل اللازم  
متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب  
زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهب زيد صيرته ذاهبا  
والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى اتصال  
معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها  
فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف (والظرفية) نحو  
جلست بالمسجد أي في المسجد (وزائفة في الخبر في الاستفهام) بهل لا  
مطلقا نحو هل زيد بقاء فلا يقال ازيد بقاء (والنفي) بلبس نحو لبس  
زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي زائفة في الخبر في هذه  
الصور (قياسا وفي غيره) أي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي  
(سماحا) سواء لم يكن خبرا (نحو بحسبك زيد) وكفي بالله شهيدا

وهنا دقيقة ينبغي ان ينبه  
عليها وهي ان شئنا من  
الحروف الجر لا يغير معنى  
الفعل سوى الباء فإنه يغيره  
في بعض المواضع نحو  
ذهبت بزيد بخلاف قولك  
مررت ثم ان الذي يغير  
الباء مضاف يجب فيه عند  
المبرد مصاحبة الفاعل  
للمفعول لان باء التعدية  
عنده بمعنى مع وقال سبويه  
ان الباء في مثله كالهمزة  
والتضعيف فهي ذهبت به  
اذهبت فيجوز المصاحبة  
وعده واما في الهمزة  
والتضعيف فلا بد من  
التفسير خذ هذا فليكن  
عندك من ودا ايضا  
والحمد لله رب العالمين



والتي يبرده) اى حسبك زيد وكفى في الله شهيدا والتي يده  
او كان خبرا لكن لا في الاستفهام والتي نحو حسبك يزيد (واللام  
للاختصاص) بملكية نحو المال زيد وبلا ملكية نحو الجبل للفرس  
(والتعليل) اى لبيان علّة شيء ذهنا نحو ضربت للتأديب او خارجا  
نحو خرجت لخافتك (وبمعنى عن مع القول) نحو قلت لزيد انه  
لم يفعل الشراى قلت عنه (وزائدة) نحو ردف لكم اى ردفكم  
(وبمعنى الواو فى القسم للتعجب) نحو لله لا يؤخر الاجل وانما  
يستعمل فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب (ورب  
للتقليل) اى لانشاء التقليل (و) لهذا وجب (لها صدر الكلام) كما  
انكم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التثنية (مختصة بنكرة)  
لعدم احتياجها الى المعرفة (موصوفة) ليحقق التقليل الذى هو  
مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف  
واشترط كونها موصوفة انما هو (على) المذهب (الاصح) هو مذهب  
ابن على ومن وافقه وقبل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف  
الوجوب وهذا الذى ذكره من التقليل اصلها ثم تستعمل فى معنى  
التكثر كالحقيقة وفى التقليل كالحجاز المحتاج الى القرينة (وفعلها)  
اى فعل رب يعنى الذى تعلق به رب (فعل ماضى) لانها للتقليل  
الحقيق ولا يتصور ذلك الا فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته اورب رجل  
كريم لم افارقه (محذوف) اى ذلك الفعل الماضى (غالبا) اى فى غالب  
الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اى لقيته (وقد  
مدخل) اى رب (على مضمر مبهم) لامرجع له (بمعنى نكرة منصوبة)  
على التمييز (و) الضمير (مفرد) وان كان المميز مثنى او مجموعا (مذكر)  
وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا اورجلين اورجلا او امرأه او امرأتين  
او نساء (خلافه للكوفيين فى مطابقة التمييز) فى الافراد والنسبة  
والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلاين وربهم

رجا لا وربها امرأه وربهما امرأتين وربهن نساء (وتلحقها)  
 اى رب (ما الكافة) اى المانمة عن العمل (قد دخل) بعد لحوق ما  
 (على الجمل) نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا وقد تكونوا زائدة فتدخل  
 على الاسم وتجرح نحو ربما ضربة بسيف صقيل (وواوها) اى واؤرب  
 فى حكمها (تدخل على نكرة موصوفة) مثل \* و بلدة لبس بها انيس \*  
 الا الباء فى واو العبس \* وهذه الواو للعطف عند سبويه ولبست  
 بجارة فان لم تكن فى اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت  
 فى اوله فقد رله معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف  
 ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا  
 يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف (وواو القسم انما يكون  
 عند حذف الفعل) اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك  
 لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا من اصلها اعنى الباء  
 (لغير السؤال) يعنى لا يستعمل الواو فى السؤال فلا يقال والله اخبرنى  
 كما يقال بالله اخبرنى خطأ للواو عن درجة الباء (مختصة بالظاهر)  
 يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر  
 اسم الله او غيره فلا يقال ولا لافعلن مثلاً بل يقال والله او ورب الكعبة  
 وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء  
 بتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته (والباء مثلها)  
 اى مثل الواو فى اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال  
 (مختصة باسم الله) من الاسماء الظاهرة خطأ لمرتبته عن مرتبة  
 اصلها الذى هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو  
 اصل فى باب القسم وهو اسم الله تعالى (والباء اعم منهما) اى من  
 الواو والباء (فى الجمع) اى فى جميع ما ذكر من حذف الفعل  
 وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله  
 تعالى خاصة فهى كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره

نحو بالله واقسم بالله. وكما تكون غير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو  
 بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر  
 نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص  
 باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان  
 ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور  
 المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء توجد  
 مع الاختصاص وبدونه لمكان الثاني (ويثاقى) اى يجاب (القسم)  
 الذى غير السؤال (باللام وان وحرف النفي) كما ولا فاللام في الموجهة  
 اسمية كانت نحو والله زيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها  
 اى في الاسمى نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت  
 او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي  
 لوجود القرينة كقوله تعالى \* نالله تقتون ذكر يوسف \* اى  
 لا تقتون واما قسم السؤال فلا يثاقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرنى  
 وبالله هل قام زيد (ويحذف جوابه) اى جواب القسم (اذا اعترض)  
 اى توسط القسم بين اجزاء الجملة التى تدل على جواب القسم  
 (او تقدمه) اى القسم (ما يدل عليه) اى على جوابه نحو زيد والله  
 قائم وزيد قائم والله لاستغنائهما عن الجواب في هاتين الصورتين لوجوه  
 ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب  
 المعنى لكنها بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب  
 ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم (وعن للمجاورة) اى لمجاورة  
 شئ وتعديته عن شئ آخر وذلك اما بزواله عن الشئ الثانى ووصله  
 الى الثالث نحو ربيت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده  
 نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين (وعلى  
 للاستعلاء) اى لاستعلاء شئ على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين

(وقد تكونان) اى عن وعلى (السمين) يعلم ذلك (بدخول من عليهما)  
 نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه اى من فوقه (والكاف  
 للنسبة) نحو زيد كالاسد (وزائدة) نحو لبس كمثلته شئ اذا التقدير لبس  
 مثله شئ على بعض الوجوه (وقد تكون) اى الكاف (اسما) بمعنى  
 المثل نحو \* يضحكن عن كالبرد المنهم \* اى عن اسنان مثل البرد  
 الذائب للطافته (وتختص) اى الكاف (بالظاهر) اى بالاسم الظاهر  
 عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة  
 على المرفوع نحو ما انا كانت خلا فالبرد فانه اجاز ذلك مطلقا  
 نظرا الى ما جاء فى بعض اشعارهم (ومذ ومنذ الزمان) الماضى  
 والحاضر (فهما للابتداء فى) الزمان (الماضى) يعنى اذا اريد بهما  
 الزمان الماضى فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثلث او المتنى هو ذلك  
 الزمان الماضى الذى اريد بهما لاجبعه ~~كما~~ اذا قلت سافرت  
 من البلد منذ سنة كذا او ما رأيت فلانا منذ سنة كذا بشرط ان تكون  
 هذه السنة ماضية لا تكون انت فيها فان معناه حيث ان مبدأ مسافرتى  
 او عدم رؤيتى كانت هذه السنة وامتد الى الآن (والظرفية) عطف على  
 الابتداء اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء  
 (فى) الزمان (الحاضر) اى الذى اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعنى  
 اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبرته حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل  
 هو ذلك الزمان الحاضر (نحو ما رأيت منذ شهرنا ومذ يومنا) اى جميع زمان  
 انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهم لم ينقضوا بعد  
 ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ زمان  
 الفعل فالثلاث ان المذ كوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول  
 مثلا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف نحو ما رأيت

منذ دخول شهرنا (وحاشا وخلا وعدا للاستثناء) اى لاستثناء ما بعدها  
 عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار  
 ذكرت ههنا نحو جاني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت  
 بها تكون افعلا **الحروف المشبهة بالفعل** وجه شبهتها  
 اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثى والرباعى والخماسى ولبنائها  
 على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معانى الافعال مثل اكدت  
 وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها  
 بالاحرف المشبهة على صبغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا  
 عن الحروف الجارة والما طفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا  
 تغيير الاسلوب مع شيوخ استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة  
 فى الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف  
 نواتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة (وهى ان وان وكأن ولكن  
 وليت ولعل) اخرهما لكونهما للاستثناء بخلاف الاربعة السابقة  
 (لها) اى لهذه الحروف (صدر الكلام) وجوب اليعلم من اول الامر  
 انه اى قسم من انواع الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام  
 المؤكد والمستعمل على التشبيه والاستدراك والتثنية والترجى  
 (سوى ان) المفتوحة (فهى بعكسها) اى بعكس باقياها على  
 حذف المصاف بان تقتضى عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها  
 فى تأويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ آخر حتى يتم كلاما  
 وحينئذ لو وقعت فى الصدر اشبهت بان المكسورة فى صورة الكتابة  
 وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لاعلى عدم اقتضاء  
 الصدارة لان مجرد الاستثناء يكتفى فى ذلك (وتلحقها) اى هذه  
 الحروف (ما) الكافة (فتلغى) اى تعزل هذه الحروف عن العمل  
 لمكان ما الكافة (على الافصح) اى على افصح اللغات مثل  
 امتاز بدقا ثم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع فى بعض اشعارهم

(و تدخل) هذه الحروف (حيث) اى حين اذ تلحقها ما الكافة  
 (على الافعال) لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون  
 مدخولها صالحا للعمل (فان) المكسورة (لا تغير معنى الجملة) ولا  
 تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت  
 بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد (وان) المفتوحة (مع جلتها)  
 اى مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها  
 عليهما (فى حكم المفرد ومن ثمه) اى ومن اجل الفرق المذكور  
 (وجب الكسر فى موضع الجمل) اى فى موضع يقتضى الجمل (و)  
 (وجب الفتح فى موضع المفرد) اى فى موضع يقتضى المفرد (فكسرت)  
 ان (ابتداء) اى فى ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا  
 قائم (و) كسرت ايضا (بعد القول) وما يشق منه لان مقول  
 القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم (و) كسرت  
 ايضا (بعد) الاسم (الموصول) لان صلة الموصول لا تكون الا جملة  
 نحو جاثي الذى ان اياه قائم (وقفت) ان حال كونها مع جلتها  
 (فاعلة) نحو بلغنى ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا (و)  
 حال كونها مع جلتها (مفعولة) نحو كرهت ان زيدا شاعر  
 لوجوب كون المفعول مفردا (و) حال كونها مع جلتها (مبتدأة)  
 نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا (و) حال كونها  
 مع جلتها (مضافا اليها) نحو اعجبني اشتها انك عالم لوجوب كون  
 المضاف اليه مفردا (وقالوا لولا انك) بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية  
 (لانه) اى ما بعد لولا الامتناعية (مبتدأ) وكون المبتدأ مفردا  
 واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التخصيضية  
 لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول  
 لولا التخصيضية عليه نحو لولا انى معادل انى زعمت اى لولا زعمت اى  
 معادل انى لولا انك ضربتني اى لولا صدر الضرب منك (و) كذا

قالوا (لو انك) بفتح الهمزة (لانه) اى ما بعد لو (فاعل) لفعلي  
مخذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اى لو وقع  
قيامك (فان جاز) في موضع (التقدير ان) تقدير المفرد وتقدر بالجملة  
(جاز الامران) اى الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل  
ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معها  
جملة (مثل من يكرمنى فاني اكرمه) مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان  
المراد من يكرمنى فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت  
في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمنى فيجوز انى اكرمه اى  
اكرامى ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما  
مبتدا او خبر مبتدا ومنه قول الشاعر \* اذا انه عبد القفا واللاهزم \*  
مما وقعت بعد اذا المفاعلة فيجوز فيها الكسر على انها مع  
اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاعلة والفتح على انها  
معها مبتدا مخذوف الخبر اى اذا عبوديته للقفا واللاهزم بآية  
وتام البيت \* وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا \* اذا انه عبد القفا  
واللاهزم \* قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله  
الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى قوله  
عبد القفا واللاهزم انه لثيم يخدم قفا ولهزم اى همته ابن  
يا كل لعظم قفا ولهزمه واللاهزم ثمان عظيمان ناتان في الحيين  
نحت الاذنين وجمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع  
حواليهما تغليباً (وشبهه) بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الخ اى  
مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فن  
جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى احد الله فان جعلت ما  
موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتى تعين  
الكسر لان اول المقولات انى احد الله لا المعنى المصدرى فان المعنى  
المصدرى اعنى الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات

وان جعلت ما صدر به كان حاصل المعنى اول اقوال تعين القبح  
 لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة  
 مع جعلتها لا ما هو من جنس المفعول (ولذلك) اى لاجل ان  
 ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع  
 لانها في حكم المدم اذ فائدتها التأكيد فقط (جاز العطف  
 على) محل اسم (ان المكسورة) من جهة انه في محل الرفع سواء  
 كانت المكسورة مكسورة (لفظا او حكما بالرفع) بان تكون المفتوحة في  
 حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم (مثل ان زيدا قائم وعمر  
 وعلمت ان زيدا قائم وعمر) فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة  
 لفظا فهي مكسورة حكما حيث تكون مع ما علمت فيه بتأويل الجملة  
 فصح ان يرفع المعطوف على اسمه جلا على محله (دون) ان  
 (المفتوحة) فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانه لما غيرت  
 معنى الجملة لا يصح فرض عدمها (ويشترط) في العطف على  
 اسم ان المكسورة بالرفع (مضى الخبر) اى ذكر خبرها قبل  
 المعطوف (لفظا) مثل ان زيدا قائم وعمر (او تقديرا) مثل ان زيدا  
 وعمر قائم اى ان زيدا قائم وعمر قائم لانه لو لم يمس قبله لالفاظ  
 ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا  
 وعمر وذا هبان فانه لا شك ان ذا هبان خبر عن كل من المعطوف  
 والمعطوف عليه فن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل  
 في رفعه ان ومن حيث انه خبر عن المعطوف على اسمه يكون العامل  
 في رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على  
 رفعه وهو باطل (خلافا للكوئين) فانهم لا يشترطون في صحة  
 هذا العطف مضى الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر  
 مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين  
 على اعراب واحد (ولا اثر لكونه) اى لكون اسم ان (مبنيا)



في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور  
 فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو  
 ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما (خلافا للبرد والكسائي)  
 فانهما يجوزان (في مثل انك وزيد ذاهبان) العطف على محل اسم  
 ان بلامضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بناءه  
 فكأنها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور (ولكن) في جواز  
 العطف على محل اسمه (كذلك) اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة  
 عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي  
 المعنى الاصلى كما انه لا ينافي فيه التأكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف  
 شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج  
 وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على  
 محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يتبر محل اسمها (و) ايضا  
 (لذلك) اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة  
 تغيره (دخلت اللام) التي هي لتأكيد معنى الجملة (مع ان المكسورة)  
 التي هي ايضا لذلك التأكيد (دونها) اي دون المفتوحة لكونها  
 بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتأكيد معنى الجملة (على الخبر)  
 متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على  
 خبرها نحو ان زيدا قائم (او) دخلت (على الاسم) اي على اسمها  
 (اذا فصل بينه) اي بين الاسم وبينها) اي بين ان نحو ان في الدار  
 زيدا (او) دخلت (على ما وقع بينهما) اي بين اسمها وخبرها  
 نحو ان زيدا لطعامك اكل واتما خص دخول اللام بهذه الصور لان  
 فيما عداها يلزم توالي حرفي التأكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام  
 وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحاً للعامل على ما ليس  
 بعامل (و) دخول اللام (في لكن) على اسمها وخبرها او على ما بينهما

(ضعيف) لانها وان لم تغبر معنى الجملة الا انه لا توافق اللام مثل ان في معناه  
الذى هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر \* ولكننى من  
حبها العمد (وتخفف) ان (المكسورة) لثقل التشديد وكثرة الاستعمال  
(فيلزمها) بعد التخفيف (اللام) وحيث يجوز الفاؤها) اى ابطال  
عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها بالفعل كفتح الآخر  
وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا  
لم يذكره صريحوا اللام على كلاً التقديرين لازم لها ما في الالفاء فلما فرق  
بين الخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال  
فلا طراد للباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي  
لكون اعرابه تقديرية او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سبويه وسائر النحاة  
فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل  
(ويجوز دخولها) اى دخول ان الخففة (على فعل من افعال المبتدأ)  
اى من الافعال التى هي من دواخل المبتدأ (والخبر) لا غير مثل كان  
وطن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فأت ذلك اشترط  
ان لا يفوت دخولها على ما يقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب  
الامكان كقوله تعالى \* وان كانت لكبرة وان نظنك لمن الكاذبين  
(خلافا للكوفيين في التعميم) اى في تعميم الدخول وعدم تخصيصه  
بدواخل المبتدأ والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق  
عليه قال كوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على  
غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر \* بالله ربك ان قتلت مسلما \*  
وجبت عليك عقوبة المتعمد \* وهو شاذ عند البصريين (وتخفف  
المفتوحة) كالمكسورة (فتعمل) عند التخفيف على سبيل الوجوب  
(في ضمير شان مقدر) والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل  
اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها  
في سعة الكلام واقع كقوله تعالى \* وان كلاً لما ليوفينهم \* واعمال

المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر  
 ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقد روا ضمير الشان  
 حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان  
 خبرا لها فيكون عاملا في المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل فهي  
 لا تزل عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون  
 والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل  
 في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح  
 الاضعف على الاقوى (فتدخل) اى المفتوحة (على الجمل) الصالحة  
 لان تكون مفسرة لضمير الشان (مطلقا) سواء كانت اسمية او فعلية  
 اوداخلا فعلها على المبتدأ والخبر او غير داخل (وشذ اعمالها) اى  
 اعمال المفتوحة المخففة (في غيره) اى في غير ضمير الشان ولكنه قد  
 حكى بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في السعة نحو قولهم اظن  
 انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما  
 في الضرورة فجاء في الضمير فقط قال الشاعر \* فلوانك في يوم الرخاء  
 سألتني \* فراقك لم ابحل وانت صديق (ويلزمها) اى المفتوحة  
 المخففة حال كونها مقرونة (مع الفعل) اى الفعل المتصرف  
 بخلاف غير المتصرف مثل وان لبس للانسان الاماسى وان عسى  
 ان يكون قد اقترب (السين) فاعل يلزمها نحو علم ان سيكون منكم  
 مرضى (اوسوف) كقول الشاعر \* واعلم فعلم المرء ينفعه \* ان سوف  
 يأتي كل ما قدرا (او قد) نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه  
 الامور الثلاثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون  
 كالعوض من النون المحذوفة (او حرف النفي) نحو فلا يرون  
 ان لا يرجع اليهم ليلس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض  
 من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية

فانه يجتمع مع كل منهما فالفارقي بينهما اما من حيث المعنى لانه ان  
 عنى به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث  
 اللفظ لانه ان كان الفصل المنفي منصوبا فهي المصدرية ولا فهي  
 المخففة (وكان للنشبية) اى لانشاءه وهي حرف برأسه على الصحيح  
 جلا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل  
 انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كأن زيدا الاسد ان زيدا  
 كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء النشبية من اول الامر وفتحت  
 الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة  
 والجاراة انما تدخل على المفرد خراعوا الصورة وقصوا الهمزة وان كان  
 المعنى على الكسر (وتخفف) اى كان (فتلغى) عن العمل (على)  
 الاستعمال (الافصح) لخروجها عن المشابهة لقوات قمتة الآخر  
 كقول الشاعر \* ونحرم مشرق الاون كأن ثدياه حقان \* وان اعلمتها قلت  
 كأن ثدييه لكنه يعمل على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذالم  
 تعملها لفظا فقبحها ضمير شان مقدر عندهم كفى ان المخففة ويجوز  
 ان يكون غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعى اليه كما كان في ان المخففة  
 (ولكن) وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة  
 من لا وان المكسورة المصدرية بالكاف الزائدة واصله لا كان  
 فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تقييد  
 ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق  
 مضمون ما بعدها (لاستدراك) ومعنى الاستدراك دفع توهم يتولد  
 من الكلام المتقدم فاذا قلت جاني زيد فكأنه توهم ان عمرا ايضا  
 جاني لما بينهما من الالف وزفت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا  
 لم يجي (توسط) اى لكن (بين كلامين متفايرين) نفيا واثباتا  
 (معنى) اى تفائرا معنويا والضرورى هو المعنوى ولهذا اقتصر  
 عليه واللفظي قد يكون النفي صريحا نحو جاني زيد لكن عمرا لم يجي

وقد لا يكون فهو زيد حاضر لكن عمرا غائب (وتخفف) اى لكن  
 (قلنى) عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة  
 لفظا ومعنى فاجريت مجرىها بخلاف ان وان المخففتين فانه لبس  
 لهما ما اجر بنا عليه وفي بعض النسخ على الاكثرو كانه اشارة  
 الى ما جاء عن يونس والاختفش من انه يجوز اعمالها قيا سا على  
 اخواتها المخففة وقال الشارح الرضى ولا اعرف له شاهدا (ويجوز  
 معها) مشددة او مخففة (الواو) وهى اما لعطف الجملة على الجملة  
 واما اعتراضية وجعل الشارح الرضى الاخير اظهر (وليت للتمنى)  
 اى لانشاء فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل  
 نحو ليت الشباب يعود يوما (ولجاز القراء ليت زيدا قائما) ينصب  
 المعمولين بناء على ان ليت للتمنى فكانه قبل اتنى زيدا قائما اى  
 اتناه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية  
 بمعنى ليت و اجاز الكسائى نصب الجزء الثانى بتقدير كان اى ليت  
 زيدا كان قائما متمسكا بقول الشاعر \* ياليت ايام الصبا رواجعا  
 فالقراء يقول معناه اتنى ايام الصبا رواجعا والكسائى يقول اى ليت ايام  
 الصبا كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال  
 من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبا لنا اى كائنة  
 لنا حال كونها راجعة (ولعل للترجى) اى لانشاء ولا يدخل على المستحيل  
 ومعناه توقع امر مر جو لو مخوف كقوله تعالى \* لعلكم تفطنون \*  
 ولعل الساعة قريب والغلب هو الاول (وشذ الجربها) اى بكلمة  
 اهل كاجاء فى اللغة العقيلة وانشد السيرافى فى ذلك \* وداع دعا يامن  
 يجيب الى التدا \* فم يستجبه عند ذلك مجيب \* فقلت ادع اخرى  
 وارفع الصوت دعوة \* لعل ابى المغوار منك قريب \* واجيب عنه بانه  
 يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف فى شرحه يعنى  
 انه وقع مجرورا فى موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان

اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالبلاء فيجب ان يحكى في الاحوال  
 الثلث بالبلاء ولعل مراد المصنف بما ذكره من التأويل ان هذا البيت  
 يحتمل ان لا يكون من قبيل اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التأويل  
 بعد ما جزم بوجود الجربها وحكم بشذوذه ﴿الحروف العاطفة﴾  
 المعطوف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف  
 الى المعطوف عليه سميت عاطفة (وهي الواو والفاء وثم وحتى  
 واو واما) بكسرة الهزة (وام ولا وبل ولكن) وعد بعضهم  
 الى الفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها  
 كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعد ها مفرد نحو جاءني زيد  
 بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط  
 مما قبلها وبدل الغلط يدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد  
 في كلامهم لانها موضوعه للاستدراك مثل هذا الغلط  
 (فالاربعة الاول للجمع) اعم من ان يكون مطلقا ومع ترتيب  
 ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشبهتين او الاشياء  
 كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه  
 في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمروا وثم  
 عمرو او حتى عمرواى حصل الفعل من كليهما لا من احدهما  
 دون الآخر (فالواو للجمع مطلقا لارتبب فيها) فقولها لارتبب فيها  
 بيان لا إطلاقها اى لارتبب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى  
 انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما (والفاء لارتبب) اى للجمع  
 مع الترتيب بغير مهلة (وثم مثلها) اى مثل الفاء في مطلق الترتيب  
 مقرونه بمهلة (وحتى مثلها) اى مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة  
 في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لامهلة فيها وبين  
 ثم المفيدة للمهلة (ومعطوفها) اى المعطوف بخى بحسب ما اقتضاء  
 وضعها (جزء) قوى او ضعيف من حيث انه قوى او ضعيف

(من متبوعه) اى متبوع معطوفها (ليفيد) اى العطف (بهاقوة)  
 فى المعطوف (اوضعا) فيه اى ليدل عليهما حتى يتمر الجزء بالقوة  
 والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلىح لان يجعل غاية وانتهاء  
 للفعل المتعلق بالكل يدل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل  
 نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة والفرق بين ثم  
 وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط  
 كون المعطوف بحيثى جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك فى ثم وثانيهما  
 ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو  
 وفى حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت  
 اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت  
 الانبياء بحسب الخارج فى اثناء سائر الناس وهكذا المناسب فى قوة  
 المعطوف اوضعه فلا بد من ان يكون معطوفها قويا اوضعا  
 ليكون فى الذهن تقدم قدوم ربك ان الحجاج على راجليهم وان  
 كان فى بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان  
 يقال قدم الحجاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى  
 او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك  
 الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقوله نعمت البارحة حتى  
 الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليل ولذلك استعملت حتى  
 الجارة فى المعنيين جميعا لانه لم يأت فى العاطفة ما يلاقى الجزء الاخير  
 فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة  
 عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليه لم يستعملوها فى معنيها  
 جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها فى اظهر  
 معنيها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء فى تعلق  
 الحكم اعرف فى العقل واكثر فى الوجود من اتحاد التجاورين  
 هكذا فى بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص

معطوفها بمجموعة جزأ من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال  
 الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع  
 في بعض الحواشي (واو واما وام) كل من هذه الحروف الثلاثة  
 (لاحد الامرين) اى للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون  
 ذلك الاحد (مبهما) اى غير معين عند المتكلم ولايتوهم ان اوفى مثل  
 قوله تعالى \* ولا تقطع منهم آثما او كفورا \* لكل من الامرين  
 لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم  
 مستفاد من وقوع الاحد اليهم في سياق النفي لامن كلمة او (وام  
 المتصلة لازمة لهزمة الاستفهام) اى غير مستعملة بدونها (بليها)  
 اى يذكر بعدها بلافاصلة (احد المستويين و) المستوى (اخر بلي  
 الهزمة) اى همزة الاستفهام (بعد ثبوت احدهما) اى احده  
 المستويين عند المتكلم (اطلب التعين) من المخاطب (ومن ثمه)  
 اى لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهزمة بعد  
 ثبوت احدهما لطلب التعين (لم ييجز) تركيب (ارابت زيدا ام عمرا)  
 فان المستويين فيه زيد وعمرو واحد هما وان ولى ام لكن الآخر  
 لم يل الهزمة هنا ما اختاره المصنف والمقول عن سببويه ان هذا  
 جائز حسن فصيح وازيد ارايت ام عمرا احسن وافصح وحينئذ  
 يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحاً وان لم يكن احسن  
 وافصح وفي الترجمة الشريفة انه وجد في بعض نسخ الكافية  
 المقروء على المصنف وعليه خطه هكذا بليها احد المستويين  
 والاخر الهزمة على الافصح ومن ثمه ضعف اريت زيدا ام عمرا  
 ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتثقله عن مرتبة الافصح الى  
 الفصحية غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحاً لا يعد ضعيفا وبالجملة  
 كلام المصنف ههنا لا يخلو عن الاضطراب والحق ما نقل عن  
 سببويه (و) ايضا (من ثمه) اى من اجل ما ذكره بعينه



كان جوابها ( اى جواب ام المتصلة ) بالتعيين ( اى بتعيين احدى  
 الامرين لان السؤال عنه ( دون نعم اولا ) لانهما لا يفيدان التعيين  
 بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاك زيد او عمرو او اجاك اما  
 زيد واما عمرو فانه يصح جوابا بهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال  
 ان احد هما لاعلى التعيين جاك اولا وقد يحجب بنى كليهما  
 لاحتمال الخطأ فى اعتقاد المتكلم بوجود احد هما فالمشترط اليه  
 عنه فى الموضوعين امر واحد ولكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة  
 وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر  
 وجعلها اشارة فى كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو  
 اقتصر على قوله ومن ثم لم يجرى فى اول الكلام وعطف قوله كان  
 جوابا بالتعيين على قوله لم يجرى وتعلق كل حكم بشرط على  
 طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى ( وام المنقطعة  
 كـ ) فى الاضراب عن الاول ( و ) مثل ( الهمزة ) للشك فى الثاني  
 والواقع قبلها اما خبر ( مثل ) قولك ( انها لابل ام شاة ) اى  
 ان القطيعة التى اراها لابل وهى جلة خبرية فلما علمت انها ليست  
 بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت فى انها شاة او شىء  
 آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اى بل اى شاة واما استفهام  
 كما تقول ازيد عندك ام عمرو اى بل اعرو حين تقصد الاضراب عن  
 الاستفهام الاول بالاستفهام الثانى ( واما قبل المعطوف عليه  
 لازمة مع اما ) اى غير مستعملة الا معها يعنى اذا عطف شىء على  
 آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه  
 المعطوف بها نحو جاني اما زيد واما عمرو وليعلم من اول الامر ان الكلام  
 مبنى على الشك ( جاترة مع او ) يعنى اذا عطف شىء على آخر باو  
 يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاني اما زيد او عمرو ولكن

لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما لبست  
من الحروف العاطفة واللام تقع قبل المعطوف عليه وايضا تدخل  
عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للمعطف يلزم ايراد  
عاطفين معا ويكون احدهما الفوا والجواب عن الاول ان اما السابقة  
على المعطوف عليه لبست للمعطف بل للتنبيه على الشك في اول  
الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لمعطفها  
على اما الاولى واما الثانية لمعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى  
فلكل منهما فائدة اخرى فلا نقول (ولا وبل ولكن) هذه الحروف  
الثلاثة (لا أحدهما معينا) اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين  
المعطوف والمعطوف عليه على التعمين فكلمة لا تنفي الحكم الثابت  
للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف  
نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لا زيد لا عمرو وكلمة بل بعد  
الابتن اصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني  
زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون  
المعطوف عليه على عكس لاو المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه  
فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعده والاخبار الذي وقع  
منه لم يكن بطريق القصد ولهذا اصرف عنه الحكم بكلمة بل واما  
كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو فقيه خلاف فذهب  
بعضهم الى ان كلمة بل اصرف الحكم النفي عن المعطوف عليه الى  
المعطوف نحو ما جاءني زيد بل عمرو اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه  
في حكم المسكوت عنه وبعضهم ذهب الى انها ثبت الحكم النفي عن  
المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او  
الحكم منفي عنه فمضى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما  
في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه (ولكن لازمة للنفي) اي  
غير مستعملة بنحوه فان كانت لمعطف المفرد على المفرد فهي

نقيضة لا فتكون لا يجب ما انتفى عن الاول فتكون لازمة لنفى الحكم  
 عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وان كانت لطف  
 الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد  
 النفي لاثبات ما بعد ها وبعد الاثبات لنفى ما بعد ها نحو جاءنى زيد  
 لكن عمرو لم يحنى وما جاءنى زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير  
 مستعملة بدون النفي \* حروف التنبيه الاواماوها يصدر بها  
 اجل كملها حتى لا يغفل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه  
 ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم  
 وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل  
 المخاطب عن الاشارة التى لا يتعين معنايتها الا بها نحو هذا  
 وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء (حروف النداء يااعها) استعمالا  
 لانها تستعمل للنداء القريب والبعيد (وايا وهيا للبعيد واى) يقع  
 الهمزة وسكون الياء (والهمزة للقريب) وكأنه ازيد بالقريب  
 ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى  
 قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اى والى  
 اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له  
 حررتان فان القريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال  
 البعد وكمال القرب (حروف الايجاب نعم وبلى واى) بكسر الهمزة  
 وسكون الياء (واجل وجير وان) بكسر الهمزة وفتح النون  
 المشددة ومن بيان معنى تلك الحروف يبين وجه تسميتها  
 بحروف الايجاب (فتم مقرر لما سبقها) اى محققة لمضمونه  
 استنفها ما كان او خيرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد  
 وفى جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد  
 بمعنى قام زيد فعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل  
 فى موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ لست ربنا وقيل

يجوز استعمال نعم ههنا بجمعها تصديقا للاثبات المستفاد من  
 انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد البسلى  
 عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير  
 الاثبات بعد النفي (وبلى مختصة بايجاب النفي) بمعنى تنقض النفي  
 المتقدم وتجمعه ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو  
 بلى في جواب من قال ما قام زيد اى قد قام او مقرونا به فهمى اذن  
 لنقض النفي الذى بعد ذلك الاستفهام **ك** قوله تعالى \* الست  
 بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا او قد جاء على سبيل الشذوذ  
 لتصديق الايجاب كما قول في جواب اقام زيد بلى قام زيد (واى اثبات  
 بعد الاستفهام) ولا شك في غلبة استعمالها مسبوقه بالاستفهام وذكر  
 بعضهم انها نجي لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى  
 نعم وهذا مخالف لما ذكره المصنف (ويلزمها القسم) اى  
 لاستعمال الامع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اى  
 وربى ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اى والله واى وربى  
 واى لعمري (واجل وجبر) بالكسر والقبح (وان) تصديق  
 (للمخبر) وفي بعض النسخ تصديق للمخبر كقولك اجل او جبر او ان  
 للمخبر قد اتاك زيد او لم ياتك اى قد اتى او لم يات وجاء ان لتصديق  
 السامع ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قاله (شعر) لعن الله ناقة جلتنى  
 اليك ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام  
 ايضا في قول الشاعر \* ليت شعري للمحب شفاء من جوى  
 حبهن ان اللقاء \* اى نعم اللقاء شفاء للمحب فجيئها في هذين  
 الموضعين خلافا لما ذكره المصنف من كونها تصديقا للمخبر  
 (حزوف الزيادة) وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع  
 زائدة لافعالها لاتعم الا زائدة ومعنى كونها زائدة حين تقع زائدة ان اصل المعنى  
 بدونها لا يختل لانها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام

العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما في من  
 الاستغراقية والبلاء في خبر ما وليس واما اللفظية فهي  
 ترتيب اللفظ وكونه بزيادة نفاها افسح او كون الكلمة او الكلام  
 بسببها منهيا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او لتفسير ذلك  
 ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والاعدت عبثا ولا يجري ذلك  
 الا في كلام الفصحاء لاسيما في كلام الباري تعالى (ان وان) مخففتين  
 (وما ولا معنى والباء واللام فان) بكسر الهمزة وسكون النون تزداد  
 (مع ما النافية كثيرا) لتأكيد النفي نحو ما ان رأيت زيدا الى ما رأيت  
 زيدا (وقلت) اي زيادة ان (مع ما المصدرية) نحو انتظرتني ما ان جلس  
 القاضي اي مدة جلوسه (و) قلت زيادتها ايضا مع (لا) نحو لما ان قام  
 زيد قلت (وان) بفتح الهمزة وسكون النون تزداد (مع لا) كثيرا نحو  
 فلما ان جاء البشير (و) تزداد (بين لو والقسم) المتقدم عليه نحو والله  
 ان لو قام زيد قلت (وقلت) زيادتها (مع الكاف) نحو (شعر) كان طيبة  
 تعطوا الى ناظر السلم \* على تقدير رواية طيبة بالجر (وما) تزداد (مع اذا)  
 نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج (و) مع (متى) نحو متى  
 ما تذهب اذهب (و) مع (اي) نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنی  
 (و) مع (ان) نحو انما تجلس اجلس (و) مع (ان) نحو فاما ترين  
 من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع (ما شرطاً) اي ادوات  
 الشرط (و) مع (بعض حروف الجر) نحو فبمراجعة من الله لنت لهم  
 وما خطيتاهم اخرقوا وعماقيل وزيد صدني كما ان عمرا اخي (وقلت)  
 زيادة ما (مع المضاف) نحو غضبت من خير ما جرم وانما الاجلين  
 قضيت وقيل ما فيها صكها نكرة والمجرور بعدها بدل منها  
 (ولا) اي كلمة لا تزداد (مع الواو) الماطعة (بمعنى النفي) انما نحو ما جاءني  
 زيد ولا عمرو او معنى نحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين  
 (و) تزداد (ان المصدرية) نحو قوله تعالى \* ما تملك ان لا تعبد

انما امرتك اى ان تسجد (وقلت) زياد فلا (قبل اقسام) نحو قوله تعالى  
 لا اقسام بيوم القيمة ولا اقسام بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على  
 جلاء القضية بحيث يستغنى عن القسم في ذلك في صورة نفي القسم  
 (وسدت) زيادتها (مع المضاف) كقوله (شعر) في بئر لا خور سرى  
 وما شعر \* اى في بئر خور والخور الهلكة جمع حار اى هالك من حار اى  
 هلك (ومن والباء واللام تقدم ذكرها) مشتملا على ذكره مواضع زيادتها  
 فلا حاجة الى تكرارها ﴿ حروفا التفسير اى ﴾ فهى تفسير  
 كل مبهم من المفرد نحو جاني زيد اى ابوعبد الله والجملة كما  
 تقول قطع رزقه اى مات (وان وهى) اى ان (مختصة بما فى معنى  
 القول) اى بفعل متقرر فى معنى القول تقرر المظروف فى الظرف  
 غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما لبس فى معنى  
 القول فهى لا تفسر فى الاكثر الامفعولا مقدرا للفظ غير صريح  
 القول مؤد معناه نحو قوله تعالى \* ونادينا اى نادينا بلطف هو قولنا يا ابراهيم  
 يا ابراهيم تفسير لمفعول نادينا المقدر اى نادينا بلطف هو قولنا يا ابراهيم  
 وكذلك قولك كتبت اليه ان انت اى كتبت اليه شئ هو انت  
 فانه حرف دال على ان انت تفسير للمفعول به المقدر لكنت وقوله  
 تعالى \* ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقولهم ان اعبدوا الله  
 تفسير للضمير فى به وفى امرت معنى القول ولبس تفسير لما فى قوله  
 تعالى \* ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها  
 المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقدنيه فى  
 التابوت فقولهم ان اقدنيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول الظاهر لا وحينما  
 ﴿ حروف المصدر ما وان ﴾

المفتوحة المخففة (وان) المفتوحة المشددة (فالاولان) اى ما وان  
 المفتوحة المخففة (للفعلية) اى تدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها  
 فى تأويل المصدر نحو قوله تعالى \* وضافت عليهم الارض بما رحبت

اى برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو فولاك اعجبني ان خرجت  
 اى خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند  
 سبويه وجوز غيره بعدها الاسمية وقال الشارح الرضى وهو الحق  
 وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة \* بقوا في الدنيا ما الدنيا  
 باقية (وان) المفتوحة المشددة (للاسمية) اى للجملة الاسمية خاصة  
 الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها  
 للاسمية انها تعمل في جزئها وتعملها في تأويل المفرد الذي هو  
 مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اى قيامك او ما في معناه نحو  
 اعجبني ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو  
 اعجبني ان هذا زيد اى كونه زيدا (حروف التخصيص هلا والالا)  
 مشدتين (ولولا او ما لها صدر الكلام) لدلالاتها على احد انواع  
 الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع  
 (ويلزمها الفعل) وفي بعض النسخ وتلزم الفعل (لفظيا) نحو  
 هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا (او تقديرا) نحو هلا زيد اضربني  
 وهلا زيد تضربه فمناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على  
 ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب به  
 فهى في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التخصيص في الماضي  
 الذى قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه  
 ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث  
 المعنى للتخصيص على فعل مثل ما فات \* حرف التوقع \*  
 والتقريب (قد) سمي بهما لحيثهما فان هذه الحروف اذا دخلت  
 على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في  
 بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب عن الحال مع التوقع  
 اى يكون مصدره متوقفا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول  
 لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى قد مضى عن قريب كما كنت

توقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة مبان  
مجمعة التحقيق والتوقع والتفريب وقد تكون مع التحقيق والتفريب  
من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركه (وهي  
في المضارع) المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس (للتقليل)  
أى ينضاف الى التحقيق فى الاغلب التقليل نحو ان الكذب  
قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قوله تعالى  
قد نرى نقاب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو  
(شعر) قد والله احسنت وقد \* لعمرى بت ساحرا \* حرفا الاستفهام  
الهمزة وهل لهما صدر الكلام \* لا يتقد مها ما فى خبرهما  
لد لا لهما على حد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية  
والضعلبية (تقول) فى الاسمية (ازيد قائم و) فى الضعلبية (اقام زيد  
وكذلك هل) تقول فيهما هل زيد قائم وهل قائم زيد الا ان  
الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا  
بخلاف هل فاتها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام  
الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على  
الاصل فى قوله تعالى \* هل اتى على الانسان \* اى قد اتى فلما كان  
اصلها قد وهى من لوازم الافعال \* فان رأيت فعلا فى خبرها  
تذكرت عهودا بالجمى وحثت \* الى الالف المألوف وعاقبته وان لم تر  
فى خبرها تسلت عنه ذاهلة (والهمزة اعم تصرفا) اى التصرف  
فيها باعتبار استعمالها فى مواضع استعمالها اكثر من التصرف  
فى هل (تقول ازيدا ضربت) يادخل الهمزة على الاسم مع وجود  
الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت (و) تقول اقضرب زيدا  
(وهو اخوك) باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه  
النكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم منه فى مثل هذا  
الموضع محذوف بالحققة لان اصله ارضى بضربك زيدا



وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلاها  
 بخلاف الهمزة فانها قوية منه (و) تقول (ازيد عندك ام عمرو)  
 وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن  
 احد الامر بن تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي  
 الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب والبق ويقع هل مع  
 لم المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها  
 للاضراب عن السؤال الاول واسنياف سؤال آخر بام المقدرة  
 بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل عندك عمرو  
 (و) تقول (انما اذا ما وقع واغن كان واومن كان) بادخال الهمزة على ثم  
 والفاء والواو من الحروف العاطفة (دون هل) اي بخلاف هل لكونها  
 فرع الهمزة فلا تصرف تصرفها \* حروف الشرط ان ولو  
 واما لها صدر الكلام \* لما مر (فان للاستقبال وان دخل على  
 الماضي ولو عكسه) يعني هي للماضي وان دخل على المستقبل وفي بعض  
 النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت  
 على الماضي او الاستقبال نحو ان تكرمني اكرامك وان اكرمتني  
 اكرمتك فغنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع  
 منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي  
 على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى  
 واحد اي او وقع منك ضربتي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه  
 وقد نستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى وبلائة مؤمنة خير من  
 مشركة ولو اعجبكم واعلم ان المشهور ان لو لا تنفاه الثاني  
 لانقائه الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر  
 في الماضي لحصول امر آخر مقدز فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي  
 كان متفيا فيه قطعافلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت

مثلا لو جئني لاكرمك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي  
 بحصول مجيئ مقدر فيه فيلزم انتفاء وهما معا وكون انتفاء الاكرام  
 مسببا لانتفاء المجيئ في زعم المتكلم فاستعمال لو بهذا المعنى هو  
 الكثير المتعارف وقد تسهّل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء  
 اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى (لو كان فيهم من  
 آلهة الاالهة لفسدتا) فان لوهنا تدل عن لزوم الفساد لتعدد الآلهة  
 وعلى ان الفساد متف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال  
 توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور  
 ولم يدرك ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم  
 المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية  
 احد الانتفائين المعلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هنا استدلال  
 فإني اذا قلت لو جئني لاكرمك لم تقصد ان تعلم مخاطب ان انتفاء المجيئ  
 من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له وان انتفاء الاول  
 هو سبب لانتفاء الثاني بل قصدت اعلانه بان انتفاء الاكرام مستند  
 الى انتفاء المجيئ ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء  
 فيربط ذلك الشيء بابعاد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمتك لبيان  
 استمرار وجود الاكرام فانني اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم  
 الاكرام الاكرام (وتلزمان) اي ان ولو (الفعل لفظا) كما مر من الامثلة  
 (لو تقدرا) نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو اتم  
 فليكون اي وان استجارك احد ولو تملكون اتم فاحد واتم مر فوطان  
 بانهما فاعلان لفظين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر  
 واما اتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا  
 بارزا ولبس تأكيذا للفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل  
 ابعد من حذف الفعل وحده (ومن ثمه) اي ومن اجل لزوم الفصل

بعدهما (قبل) بعد (لو) المحذوف فعلها (انك بالفتح) لا بالكسر (لانه)  
 اى ان مع موهوبه (فاعل) للفعل المقدّر بعدلوا والصالح للفا عليه  
 هو ان المفتوحة لا المكسورة (و) قبل (انطلقت بالفعل) اى بصيغة  
 الفعل (موضع منطلق) اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق  
 لان الاصل فى خبر ان هو الافراد (ليكون) الفعل المذكور موضع  
 اسم الفاعل (كالعوض) من الفعل المحذوف فيقال لوانك  
 انطلقت ولا يقال لوانك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل  
 المقدّر لابد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت  
 تدل على معنى ثبت المقدّر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى  
 والفعل الواقع فيه خبر عوض عنه من حيث اللفظ فلبس شئ منها  
 عوضا حقيقيا عن الفعل المقدّر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر  
 مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره (وان كان جامدا) لا يمكن  
 اشتقاق الفعل منه (جاز) وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا (لتدّره)  
 اى تعدّز وقوع الفعل فى موضع الخبر كقوله تعالى \* ولوان ما  
 فى الارض من شجرة اقلام \* فان الاقلام لبس مشتقا بوضع فعله  
 فى موضعه (واذا تقدم القسم اول الكلام) اى فى اول زمان  
 التكلم بالكلام (فيصح ترك فى) لكونه ظرف زمان واحترزه  
 عن توسط القسم بتقديم غير الشرط (على الشرط) متعلق بتقدم  
 (لزمه الماضى) اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا  
 (لفظا او معنى) ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط  
 (فبطابق) اى الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط (فيه)  
 اى فى الجواب (وكان الجواب للقسم) فقط لكونه اهم بدليل تقدمه على  
 الشرط (لفظا) لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير  
 مجزوم وهو مح واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليقين عليه وللشرط  
 ايضا لكونه مشروطا بالشرط (مثل والله ان اتيتنى) مثال للماضى لفظا

اولم تأتني) مثال لما مضى معنى (لا كرمك وان توسط) اى القسم  
 بين اجزاء الكلام (بتقديم الشرط عليه او غيره) اى تقديم غير  
 الشرط (جازان يعتبر) القسم ويلغى الشرط (و) ان (يلغى) القسم  
 ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جازان يعتبر  
 الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم (كقولك  
 انا والله ان تأتني آتاك) فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط  
 وجواز الفاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما  
 نشر على غير ترتيب الالف وعلى المعنى الثانى هذا مثال لتقديم غير  
 الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على  
 غير ترتيب الالف وباعتبار الشرط على ترتيبه (وان آتيتنى والله لا آتينك)  
 وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى على خلاف المثال  
 الاول اشارة الى اشتراط المضى فى الشرط فى صورة اعتبار القسم  
 على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول  
 هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما  
 جميعا نشر على ترتيب الالف وعلى المعنى الثانى مثال لتقديم الشرط  
 وجواز الفاء فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب الالف وباعتبار الثانى  
 على غير ترتيبه ففى كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثانى  
 اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالجمل عليه اولى وعلى  
 تقدير الجمل عليه وان كان رعاية ككون النشر على ترتيب الالف  
 يقتضى تقديم المثال الثانى على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالمثال  
 بقدر الامكان على تقدير تقدم اللغتين على نشرهما من حيث  
 مثالهما (وتقدير القسم كاللفظ) اى كالتلفظ به او مقدره كلفوظه  
 فى صدر الكلام فلزم فى الشرط الذى بعده المضى وكان  
 الجواب للقسم \* لئن اخرجوا لا يخرجون) اى والله لئن اخرجوا

فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط  
لكان الجزم يحذف النون اولى به اى لا يخرجوا وكذا قوله تعالى  
(وان اطعموهم انكم لمشركون) اى والله ان اطعموهم انكم لمشركون  
فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء  
الشرط يلزم الاتيان بانفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب  
فيها الغاء (واما التفصيل) اى تفصيل ما اجله المتكلم في الذكر نحو  
قولك جاء تني اخوتك اما زيد فاكرمه واما عمرو فاهنته واما بشر  
فاعرضت عنه او اجله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة  
القرائن وقد جاءت للاسنياف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما  
الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل الجمل وجب تكرارها  
وقد يمكن في بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور  
لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى \* فاما الذين في قلوبهم  
زيغ فينبعون ما تشابه \* فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكورة  
لكنه مقدرة اى واما الذين لبس في قلوبهم زيغ فينبعون المحكمات  
ويردون اليها المذاهبات والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الغاء  
في جوابها وسببية الاول للثاني (والتزم حذف فعلاها) الذي هو  
الشرط (وعوض ينها) اى بين اما (وبين فائنها) الراقعة في جزائها  
(جزء مما في حيزها) اى حيز فائنها او حيز اما لان حيز الغاء ايضا  
حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فخطلق او معمولا  
لما وقع بعد الغاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق (مطلقا) اى تعويضا  
مطلقا غير مقيد بحال تجوز تقديم ذلك الجزء على الغاء وعدم تجوز  
وهذا مذهب سبويه فجعل سبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمنع  
تقديمه مطلقا (وقبل) القائل المبرد (هو) اى ما وقع بينهما وبين  
فائنها (معمول) الشرط (المحذوف) عملا (مطلقا) اى معمولية

مطلقة غير مقيدة بحال تجوز التقديم وعدمه (مثل اما يوم الجمعة  
 فزيد منطلق) فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد  
 منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يمكن من شيء  
 واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالى  
 حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى  
 واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد  
 منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط  
 صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية  
 جواز التقديم اصلا (وقبل) القائل هو المازني (ان كان) ما توسط  
 بين اما وفائها (جاء التقديم) على الفاء مع قطع النظر عن الفاء  
 كالمثال المذكور (فن) قبيل القسم (الاول) وهو ان يكون  
 المتوسط جزء الجزاء وقدم على الفاء (والا) اي وان لم يكن جازم  
 التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها ما نفع آخر مثل  
 اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها  
 (فن) قبيل القسم (الثاني) وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط  
 المحذوف وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر  
 وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول  
 دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان  
 حرفا نحو اما زيد فنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن  
 من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط  
 ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكرنا فصار اما زيد فنطلق  
 فلتقاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن  
 زيد فنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل  
 الشرط فصار اما زيد فنطلق فزيد فاعل الفصل المحذوف

واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكّر زيد فهو منطلق  
بصفة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه  
فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب بمهما تذكّر يوم  
الجمعة بصفة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة  
منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهن  
جواز اما زيدا فنطلق بالنصب بتقدير تذكّر على صيغة المعلوم  
المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكّر  
على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازها بلا خلاف وانما مثل  
المصنف بما يكون الواسطة بين اما وفاؤها منصوبة لظهور امثلة  
كونها مرفوعة لكثرتها \* حرف الردع كلا \* الردع هو الزجر  
والمنع كما نقول لشخص فلان يغيضك فيقول كلارد عاك اي لبس الامس  
كما نقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك  
افعل كذا كلالاى لانجاب الى ذلك (وقد جاء) اي كلا (بمعنى حقا)  
والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان  
الانسان لبطيخ واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكونه  
لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف ولنا سبب معناه لعناه لانك تردع  
المخاطب عما يقوله تحقيقا لصدده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان  
بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة  
كالمقصود بان في يخرجهم ذلك عن الحرفية \* تاء التأنيث الساكنة \*  
لا المتحركة لانها مختصة بالاسم (تلحق) الفعل (الماضي) لتكون  
من اول الامر علامة (لتأنيث المسند اليه) فاعلا كان او مفعولا  
ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان  
اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبني من اول الامر  
يسكون هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما وليته  
لانهما كالخرف الاخير كما تلحقان به (فان كان) اي المسند اليه اسما

(ظاهرا غير) مؤنث (حقيقي فغير) اى فانت مخير بين الحاق تاء  
 التأنيث وبين عدمه اوفهو اى الحاق تاء التأنيث مخير فيه على الخنف  
 والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم  
 من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام  
 تاء انانث (واما الحاق علامة التثنية والجمعين) اى جمعى المذكر  
 والمؤنث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقن النساء  
 (فضعيف) لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج  
 المسند اليه الى علامة التأنيث لان تأنيثه قد يكون معنويا اوسما عيا  
 وعلامة التثنية والجمع غائبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على  
 ضعفها فلبست بضماثر ثلثا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة  
 بل هي حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال القا عل  
 كاء التأنيث وفى شرح الرضى هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل  
 هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفايدة فى مثل هذا  
 الابدال ما مر فى بدل الكل من الكل اوبكون الجملة خبرا للمبتدأ المؤخر  
 والقرض كون الخبر مهما **التنوين** فى الاصل مصدر  
 فونته اى ادخلته نونا فسمى ما به ينون الشيء اعنى النون تنوينا  
 اشعارا لحدوثه وعروضه لما فى المصدر من معنى الحدوث ولهذا  
 سمي سببويه المصدر حدثا وهى فى الاصطلاح (نون ساكنة)  
 اى بذاتها فلا تضرها الحركة العارضة مثل عادا الاولى وهى  
 شاملة نون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجهما بقوله (تتبع  
 حركة الآخر) اى آخر الكلمة فان هذه النونات واخر تلك الكلمات  
 لا توابع حركات او اخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل  
 تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها به من غير  
 تداخل شئ وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين  
 فان قلت فاخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة



قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم لبشمل تنوين  
 التزم في الفعل (لأننا كيد الفعل) فخرج به نون التأكيده الخفيفة ولا ينتقض  
 التعريف بالنون في نحو يا رجلا انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الآخر  
 لبس مجرد وجودها بعدها بل تطلقها لها في الوجود تطلق المعارض  
 للمعروض ولبس نون انطلق تابعا الحركه لام الرجل بهذا المعنى  
 (وهو) اى التنوين (للممكن) وهو ما يدل على امكانية الكلمة اى كون  
 الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المتعبرين في منع الصرف وحيث  
 لا يتصور معناه في غير المنصرف (والتكثير) وهو العارق بين المعرفة  
 والتكره فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت  
 سكو تاما في وقت ما واما صه بغير التنوين فعناء اسكت السكون  
 الآن واما التنوين في نحو اسجد وابراهيم فلبس للتكثير بل هو للممكن  
 قال الشارح الرضى وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للممكن  
 والتكثير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التكثير ايضا فاذا جعلته علما  
 تمحض للممكن (والعوض) وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه  
 لتعاقبها على آخر الكلمة كيو مئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف  
 الى اذ واذا كانت مضافة الى الجملة التى كانت بعدها فلما حذف الجملة  
 لتخفيف الحق بها للتنوين عوضا عن الجملة اثلا نبقى الكلمة ناقصة  
 وكذلك حيثئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اى  
 فوق بعضهم وحررت بكل قائما اى بكل واحد وامثال ذلك (والمقابلة)  
 وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلات فان الالف والتاء فيه  
 علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها  
 ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابله وتوهم بعضهم  
 انه للممكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلات مثلا امرأة ثبت فيها  
 التنوين ولو كانت للممكن لالت للعلتين العلمية والتأنيث وظاهرانه لبس  
 بتنوين التكثير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم

مساعدة المعنى ولا تنوين التزم لوجوده في غير اواخر الايات والمصاريع  
فذين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لجل التنوين عليه (والترنم)  
وهو ما لحق اواخر الايات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف  
يسهل به ترديد الصوت في الخبشوم وذلك التردد من اسباب حسن  
الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الايات والمصاريع وان كان  
لحوقها للحروف والكلمات الواقعة في اثنا ثنها جائزا بل واقعا كما  
نشاهد من اصحاب الغناء لان محل النغني به انما هو الآخر لئلا يخل  
سلك النظم بخلله بين كلمات الايات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني  
وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مشدعا  
باشباع حر كنه لو احدث من الالف والواو والياء وسميت هذه  
الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحقوق التنوين  
بهذه القافية انما يكون ببدال حروف الاطلاق به كما في قول  
الشاعر \* اقلى اللوم عاذل والعتابن \* فقول ان اصبحت فقد اصابن \*  
فروى هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن هذه  
الالف عند النغني تنوين الترنم واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان  
رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح وسميت هذه الحروف  
مقيدة لتقيد الصوت بها وامتاع الامتداد به لانه ليس هناك حركة يحصل  
من اشباعها حرف الاطلاق لئلا يسر امتداد الصوت كقول الشاعر  
\* وقائم الاعماق حاوى المخترقن \* مشبه الاعلام لماع الخفقن \*  
فان روى القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد  
الصوت بها فحركت عند النغني بالفتح او الكسر والحق بها  
النون فقبل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالى  
لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحق هذا التنوين عن  
حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم مخصوص به  
واعلم ان التنوين الترنم ليس موضوعا بلزاء معنى من المعاني بل هو موضوع

لغرض التزم لا ان معناه التزم كما ان حروف التهجى موضوعة لغرض  
 التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين التزم من اقسام الحروف  
 التى هى من اقسام الكلمة المعبرة فيها الوضع تساهل وتسامح واما  
 التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تأمل (ويحذف)  
 اى التنوين وجوبا (من العلم) حال كونه (موصوفا بـ) حال كون  
 الابن (مضافا الى علم آخر) نحو جاني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال  
 ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه له فطلب  
 التخفيف لفظا يحذف التنوين من موصوفه وخطا يحذف الف  
 ابن و كذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم  
 منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاني  
 رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن  
 من الخط لقله الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن  
 الابن صفة نحو زيد بن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم  
 الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف هـ رثها فانها لا تحذف  
 حيث ما كانت لثلاثا يلبس في بنت مثل هذه هند ابنة عاصم \* نون  
 التأكيد \* قسمان (خفيفة ساكنة) لانها مبنية والاصل في البناء  
 السكون (ومشددة مفتوحة) اثقلها وخفة القحقة (مع غير الالف)  
 اى غير الف التثنية نحو اضربان (الف الجمع) اى الالف الفاصلة  
 بين نون جمع المؤنث ونون المشددة نحو اضربان فانها تكسر  
 معهما لشبههما فيهما بنون التثنية (تختص) اى نون التأکید  
 (بالفعل المستقبل) السكائن (في) ضمن (الامر) نحو اضربن بالتخفيف  
 واضربن بالتشديد (والنهي) نحو لاتضربن (والاستفهام) نحو  
 هل تضربن (والتنبي) نحو ليتك تضربن (والعرض) نحو الاتزان  
 بنا فتصيب خبرا (والقسم) نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد  
 في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات

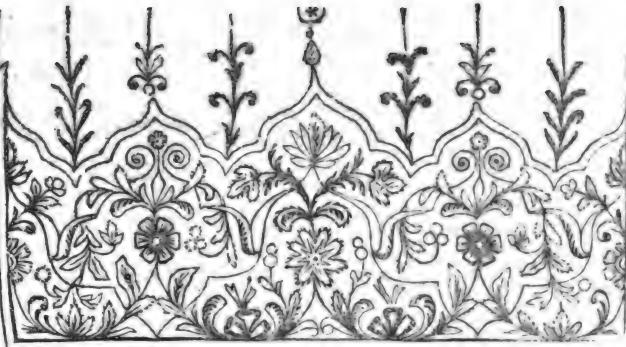
للدلالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا ياكيد الا ما يكون  
 مطلوباً (وقلت) اي نون التاكيد (في التني) فلا يقال زيد ما يقوم من  
 الا قليلاً لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلاً تشبيهاً له بالتهي  
 (ولزمت) اي نون التاكيد (في مثبت القسم) اي في جوابه المتيث  
 لان القسم محل التاكيد فكذلك هو ان يؤكدوا الفعل باسم منفصل  
 عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد  
 صلاحيته له في قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا  
 مثبت القسم غير لازم بل جاز (وكثرت) اي نون التاكيد (في مثل  
 امانتكم) اي الشرط المؤكد حرفه بما قامه لما اكده الحرف قصدوا  
 تاكيد الفعل ايضاً لثلايته نقص المقصود من غيره (وما قبلها) اي  
 ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة (مع ضمير المذكرين)  
 وهو الواو (مضموم) ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين  
 ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة  
 واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى اولثقل الواو بعد الضمة  
 وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر (و) مع  
 ضمير (المخاطبة) وهو الباء (مكسورة) ليدل على الباء المحذوفة لالتقاء  
 الساكنين اولثقل الباء بعد الكسرة وقبل النون المشددة (و) ما قبلها  
 (فما عدا ذلك) المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو  
 الواحد المذكور غائباً كان او مخاطباً او المؤنث الغائبة (مفتوح) طلباً  
 للنفقة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية والجمع المؤنث  
 وحكمهما غير ما ذكر فقوله (وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان  
 واضربان) بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثني اضربان باثبات الالف  
 لثلايته بالياء بالواحد واضربان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون  
 الجمع وقبل نون التاكيد لثلايته بجمع ثلاث نونات متواليات (ولادخلهما)

اي التثنية وجمع المؤنث النون (الخفيفة) للزيم التقاء الساكنين  
 على غير حده (خلافا لـيونس) فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده  
 ويجعله مفتوحا كما في الوقف وهو ليس بمرضى عند الاكثرين  
 (وهما) اي النون الثقيلة والخفيفة (في غيرهما) اي في غير التثنية  
 وجمع المؤنث (مع الضمير البارز) اي واو جمع المذكر وباء المخاطبة  
 (كالنفسلة) اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل  
 مع التونين معا ملتصقة مع الكلمة المنفصلة من جذ في الواو والياء  
 او تحريكهما ضمنا وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة  
 الاخر عند الحاق التونين بها ومعنى كلامه ان التونين حكمهما مع  
 المثني وجمع المؤنث ماذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو  
 شبنان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة المؤنثة نحو  
 اغزى وارمى واخشى واما مع ضمير المستتر وهو الواحد المذكر نحو  
 اغزوا رم واخش فالتون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول  
 اغزن وارمن يا قوم يحذف الواو كما جذفتها مع الكلمة المنفصلة  
 في اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة يحذف الياء  
 كما جذفت في اغزى الجبش وارمى الغرض ويضم الواو المفتوح ما قبلها  
 نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء  
 المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كما خشى الرجل  
 (فان لم يكن) اي الضمير البارز وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش  
 (فكما لمنصلة) اي فالتون الكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية  
 تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغز وا  
 وارميا واخشيا (ومن ثم) اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالتنصلة  
 ومع الضمير البارز كالتنصل (قبل هل ترين) في هل ترى كما يقال اترين  
 هذا مثال لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصلة  
 (و) هل (نون) في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التأكيد

وضم الواو كضمها في لم زوا القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم  
 لاجل النون (و) هل (ترين) في مثل هل ترين باسقاط نون الواو حدة  
 واثبات الباء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه ضمير بارز يكسر  
 لاجل النون (واغزون) عطف على هل ترين لاعلى ترين اى ومن ثمه  
 قبل اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا (واغزن)  
 في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم (واغزن)  
 في اغزى بحذف الباء المكسور ما قبلها كما قيل اغزى القوم وهذه الامثلة  
 وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو  
 مع الضمير البارز كالنصفلة وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز  
 كالنصفلة كما اشرنا اليه (و) النون (المخففة تحذف للساكن) اى  
 لالتقاء الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اى لالتقاء  
 الساكنين كقول الشاعر \* لا تهين الفقير علك ان تركع يوما  
 والدهر قد رفعه \* اى لا تهين حذف النون المخففة لالتقاء  
 اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها  
 والالساكن الواجب ان يقال لانهن الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين  
 فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة  
 ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا (و) تحذف ايضا  
 المخففة (في) حال (الوقف) على ما الحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر  
 ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك (فيرد ما حذف) لاجل المخففة  
 كما اذا الحقت المخففة باغزوا او اغزى قلت اغزن او اغزن بحذف الواو  
 والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى  
 بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل  
 فالمخففة ليست بلازمة فجعل لللازم منزلة ببقاء اثره على ما ليس بلازم  
 (و) المخففة (المفتوحة ما قبلها تغلب الفا) اقولك في اضربن اضربا  
 تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تغلب الفا

وإذا انضم وانكسر تحذف نحو اصببت خيرا واصابني خير واختم لي  
 بخير \* اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا \* ولا تلحق بنامن تبعة شرورنا  
 ضيرا \* واجعل نونات نقايصنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف  
 الندامة \* منقلبة بالف آداب عبوديتك على انها الاستقامة وصل  
 على من كانت شفاعته في محوار قام الضلالات كافية \* وعن مضرة  
 شناعة اسقام الجهالات شافية \* وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم  
 من زمرة احبابه \* قد استراح من كد الانتهاض لنقل هذا الشرح من  
 السواد الى البياض \* العبد الفقير عبد الرحمن بن محمد الجامي وفقه الله  
 سبحانه في وظائف عبوديته للاعراض \* عن مطالبة الاعواض \*  
 والاغراض \* ضحوة السبت الحادي عشر من رمضان المنتظم  
 في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة من الهجرة  
 النبوية عليه افضل التحية

قد كل طبع هذا الكتاب المسمى بالفوائد الضيائية \* في شرح الكافية  
 الحاجية \* للمولى الفاضل الكامل عبد الرحمن بن محمد الجامي \* قدس  
 سره السامي \* بعون الله الملك الوهاب في القسطنطينية المحمية  
 \* صانها الله عن الافات والبلى في زمن سلطنة حامي البلاد ناصر  
 العباد السلطان بن السلطان \* السلطان الغازي عبد المجيد خان \*  
 دامت ظلال رآفته على مقارق الانام \* بنظارة خادم العلماء  
 واهل الفضل الراعي افضال ربه محمد رجائي \* وقد تصادف  
 ختام طبعه في واسط ذي القعدة الشريفة  
 لسنة احدى وسبعين وماشيت  
 والف



بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يسر علينا كشف دقائق المشكلات \* ووفقنا لبسط حقايق  
المعضلات \* وصل على اشرف الموجودات \* محمد المبعوث الى  
كافة المخلوقات \* وعلى آله وصحبه الخائين على الحسنات \* والناهين  
عن المعاصي والسبئات (اما بعد) فان بعض اخواني من خلص احبابي  
وهو سمي الرسول وبين الفضلاء مقبول قال المحل الذي سيجي ذكره  
لا يخلو عن الاشكال فارجو منك ان تطالع فيه على مقتضى الحال ثم عليك  
ارسال مطالعتك الى والا يصال فاطعت كلامه واسعفت حاجته وشرحت  
مرامه متوكلا على الله الوهاب انه ملهم الصواب واليه المرجع والمآب \*  
قال الشارح الشهير بمولى جامي الحريري \* عامله الله تعالى ببلطقة الخطير \*  
في آخر شرحه للمختصر المنسوب الى ابن الحاجب المشتهر في المشارق  
والمغارب (اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنانم تبعة) التبعة  
بكسر الباء بمعنى المتبوع كالطلبية بكسر اللام بمعنى المطلوب والجار  
والجور متعلق بصفة خير المقدرة اى خيرا ناشيا وقدم رعاية الامر السجع  
ويمكن ان يكون المراد من التبعة المؤاخذة كما قال صاحب المنار في احكام  
القتلى وجملة الامر ان يوضع عنه العهدة وقال الشارح ابن الملك المراد  
من العهد ههنا لزوم ما يوجب التبعة والمؤاخذة (شرونا) جمع شر



وهو معروف مجرورة مضاف اليها لتبعة (ضيرا) يتح الضاد المجمة  
وسكون الباء المثناة التحتية وهو بمعنى الضر منصوب بانه مفعول  
لا تلحق والمراد من المتبوع شرورنا الشيطان الرجيم بقرينة  
المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام فيكون حاصل المعنى على  
التقدير الاول اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا ضرا  
من الشيطان الرجيم كيلا يضر بحسبنا وعلى التقدير الثاني  
ولا تلحق بنا من مؤاخذة شرورنا ضيرا فبسبب المؤاخذة يلزم منا  
امر عظيم وفي بعض النسخ بنا ولا تلحق من تبعة شرورنا خيرا  
بالهاء المجمة والباء المثناة التحتية مكان ضيرا المذكورة فلهذا وقع  
سهما من قلم الناسخ اذ لا وجه له ولا يخفى لطف عبارة خاتمة امورنا  
خيرا وعبارة ولا تلحق بنا حيث ذكرنا من قبل وكذا لا يخفى لطف  
ذكر الشر بعد ذكر الخير حيث ذكر في الآية الكريمة كذلك  
(واجعل نونات) بالجر مفعول اول لاجعل مضاف الى (نقايصنا)  
جمع نقيصه وهي العيب كذا في المختار والمراد من نونات نقايصنا  
المعاصي بقرينة المقام ايضا ويمكن ان يوجد المناسبة بين نونات  
نقايصنا وبين المعاصي من حيث ان لهما نونا ومما وهما قريبان  
في المخرج فهذا المناسبة كافية في الارادة المذكورة (خفيفة  
كانت او ثقيلة) صغيرة كانت او كبيرة لان الخفيفة صغيرة والثقيلة  
كبيرة كما لا يخفى (في واقف التدامة) الجار مع المجرور متعلق  
بلفظ اجعل ويمكن ان يكون الجار مع المجرور في محل نصب  
على انه حال من المفعول الاول المذكور وانما قال في مواقف التدامة  
لان المرء يرى سبباته فيها (منقبة) منصوب على انه مفعول ثان  
لاجعل (بالف آداب عبوديتك) الجار والمجرور متعلق بمنقبة  
والمراد من انقلاب النونات بالف آداب العبودية انقلاب المعاصي  
والسبب الى الحسنات بقرينة المقام ايضا ويمكن ان يوجد

المناسبة ايضا بين الف الآداب والخصات من حيث انزلوها  
 الف وحاء وهما من حروف الخلق (على نهج الاستقامة) الجار  
 مع المجرور صفة لعبوديتك ووقع سبحانه للفظ الندامة فيكون  
 حاصل المعنى اللهم اجعل معاصبنا صغيرة كانت او كبيرة في موقف  
 الندامة منقلبة بحسناتنا من حيث ان عبوديتنا اليك على نهج  
 الاستقامة فيكون جميعا حسنات فتدخل تحت وعد قولك  
 \* فاما من ثقلت موازينه فهو في عبثة راضية \* ونخرج عن وعيد  
 قولك \* واما من خفت موازينه فامه هاوية \* وعلى تقدير ان يكون  
 الجار مع المجرور في مواقف الندامة في محل النصب على انه حال  
 من المفعول الاول يكون حاصل المعنى اللهم اجعل معاصبنا صغيرة  
 كانت او كبيرة حال كونها مريئة في مواقف الندامة منقلبة  
 بحسناتنا الى آخرة ولا يخفى ايضا لطف عبارة نونات نقابنا خفيفة  
 كانت او ثقيلة وعبرة منقلبة بالف حيث ذكرنا من قبل وكذا  
 لا يخفى لطف ذكر الاستقامة بعد ذكر الالف حيث ان الالف  
 مستقيمة (وصل) فعل امر من فعل (على) حرف جر (من)  
 موصول (كلمة) مرفوعة مبتدأ مضاف الى (شفاعته) وهي  
 مجرورة على انها مضاف اليها للكلمة والضمير المجرور عائد الى  
 الموصول (في محاورقام الضلالات) الجار مع المجرور متعلق بلفظ  
 (كافية) وهي مرفوعة على انه خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره صلة  
 للموصول المذكور (وعن مضرة) وهي معروفة (شناعة) وهي  
 الفظاعة مجرورة لكونها مضافا اليها لمضرة (اسقام) جمع  
 سقم بضم السين وسكون القاف وتحمهما وهو المرض مضاف  
 اليها لشناعة (الجهالات) وهي مجرورة لكونها مضافا اليها  
 لاسقام والجار مع المجرور متعلق بلفظ (شافية) هي مرفوعة على  
 انها خبر بعد خبر للمبتدأ المذكور وتقدم الجار مع المجرور في القرينتين

على متعلقهما لامر السجع فيكون حاصل المعنى اللهم صل على  
 من كلمة شفاعته كافية في نحو ارقام الضلالات وشفافية عن مضرة  
 شناعة اسقام الجهالات وهو سيدنا ومولانا محمد صلى الله تعالى عليه  
 وسلم بقرينة المقام ايضا ولا يخفى لطف عبارة كلمة وعبارة  
 كافية وشفافية حيث ان الكافية والشفافية يبحث فيهما عن الكلمة  
 وهما كتابان لابن الحاجب وكذا لا يخفى لطف ذكر شفافية بعد  
 ذكر الاسقام حيث ان السقيم يكون صحيحا بالشفاء وكذا لا يخفى  
 لطف ذكر الجهالات بعد ذكر الضلالات حيث ان الجهالات  
 ضلالات وكذا لا يخفى لطف اضافة ارقام الى الضلالات حيث  
 اشار الى كون الضلالات مرقومة محسوبة وكذا لا يخفى لطف  
 اضافة اسقام الى الجهالات حيث اشار الى كون الجهالات  
 اسقاما (وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احابه) لا يخفى  
 ان هذا القول مستغن عن البيان (قد) للتحقيق (استراح) فعل  
 ماض (من كـ) الكمد الحزن المكتوم كذا في المختار والجار مع  
 المجرور متعلق باستراح (الانتهاض) مجرور مضاف اليه لكمد قال  
 في المختار استنهضه لامره كذا امره بالنهوض له والنهوض  
 القيام والاستواء (لنقل) الجار مع المجرور متعلق بالانتهاض (هذا  
 الشرح) مجرور مضاف اليه لنقل (من السواد الى البياض) الجار  
 مع المجرور فيهما متعلق بنقل (العبد) مرفوع فاعل استراح (الفقير)  
 مرفوع صفة العبد (عبد) مرفوع على انه عطوف بيان للفظ  
 العبد (الرجن) مجرور مضاف اليه لعبد (ابن محمد الجامي) مرفوع  
 تقديرا على انه صفة نسبية لعبد الرجن (وقفه) فعل ومفعول (الله)  
 فاعل وفق (سبحانه) كلمة سبحانه طوبى له البيان لا يلبق بهذا  
 المختصر (في وظائف) جمع وظيفة وهي معروفة (عبوديته) مجرورة  
 مضاف اليها الوظائف الجار مع المجرور متعلق بوقفه والضمير المجرور

راجع الى عيد الرجن (للاعراض) بكسر الهمزة وسكون العين  
 المهمل مصدر من باب الافعال الجار مع المجرور متعلق بوقفه ايضا  
 (عن مطالبة) الجار مع المجرور متعلق بالاعراض (الاعواض)  
 جمع عوض مجرورة مضاف اليها لمطالبة من قبيل اضافة المصدر  
 الى مفعوله (والاعراض) بفتح الهمزة وسكون العين المججمة جمع  
 غرض مجرورة معطوفة على مطالبة فيكون حاصل المعنى قد استراح  
 العبد الفقير عبد الرجن الجاسمى عن حزن القيام والاستواء لنقل  
 هذا الشرح من السواد الى البياض والمراد من قوله قد استراح الخ  
 بيان ان الشارح من هو وان شرحه لله تعالى لالاعواض والاعراض  
 ولا يخفى ايضا لطف عبارة السواد والبياض بعد ذكر  
 الانتهاء حيث اشار الى انكده انتهاءه للنقل في النهار والليل جميعا  
 المأخوذين بالاشارة بلفظي السواد والبياض اللهم يرض وجوهنا  
 في الدنيا ولا تجعلنا في الآخرة من اهل الاعراض واحفظنا  
 من شر اهل الاعراض فانك كريم مستغنى عن  
 الاعواض والله اعلم بالصواب  
 واليه المرجع والمآب  
 تمت



وبعد سلطان محمد	وبعد سلطان احمد	وبعد سلطان محمد
سنة ٩٩٢	سنة ٩٧٧	سنة ٩٦٨

وبعد سلطان مراد	وبعد سلطان محمد	وبعد سلطان عثمان
سنة ١٠١١	سنة ٩٩٧	سنة ٩٩٤

وبعد سلطان سليمان	وبعد سلطان محمد	وبعد سلطان ابراهيم
سنة ١٠٠٨	سنة ١٠٤٧	سنة ١٠١٨

وبعد سلطان احمد	وبعد سلطان محمد	وبعد سلطان احمد
سنة ١٠٨٤	سنة ١٠٧٨	سنة ١٠٧١

وبعد سلطان محمد	وبعد سلطان عثمان	وبعد سلطان محمد
سنة ١١٥٤	سنة ١١٤٧	سنة ١١١٢

وبعد سلطان محمد	وبعد سلطان سليم	وبعد سلطان عبدالجيد
سنة ١٢٢٢	سنة ١٢٠٤	سنة ١١٨٩

وبعد سلطان محمد	وبعد سلطان عبدالجيد	وبعد سلطان محمد
سنة ١٢٧٧	سنة ١٢٥٥	سنة ١٢٤٣



المناسبة ايضا بين الف الآداب والحنات من حيث انه لولهما  
 الف وحاء وهما من حروف الخلق (على نهج الاستقامة) الجار  
 مع المجرور صفة لعبوديتك ووقع سجعا للفظ الندامة فيكون  
 حاصل المعنى اللهم اجعل معاصبنا صغيرة كانت او كبيرة في موقف  
 الندامة منقلبة بحسناتنا من حيث ان عبوديتنا اليك على نهج  
 الاستقامة فيكون جميعا حسنات فتدخل تحت وعد قولك  
 \* فاما من ثقلت موازينه فهو في عبثة راضية \* ونخرج عن وعيد  
 قولك \* واما من خفت موازينه فامه هاوية \* وعلى تقدير ان يكون  
 الجار مع المجرور في مواقف الندامة في محل النصب على انه حال  
 من المفعول الاول يكون حاصل المعنى اللهم اجعل معاصبنا صغيرة  
 كانت او كبيرة حال كونها مربية في مواقف الندامة منقلبة  
 بحسناتنا الى آخره ولا يخفى ايضا لطف عبارة نونات نقابنا خفيفة  
 كانت او ثقيلة وعبارة منقلبة بالف حيث ذكرنا من قبل وكذا  
 لا يخفى لطف ذكر الاستقامة بعد ذكر الالف حيث ان الالف  
 مستقيمة (وصل) فعل امر من فعل (على) حرف جر (من)  
 موصول (كلمة) مرفوعة مبتدأ مضاف الى (شفاعته) وهي  
 مجرورة على انها مضاف اليها للكلمة والضمير المجرور عائد الى  
 الموصول (في محوارقام الضلالات) الجار مع المجرور متعلق بلفظ  
 (كافية) وهي مرفوعة على انه خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره صلة  
 للموصول المذكور (وعن مضرة) وهي معروفة (شناعة) وهي  
 الفظاعة مجرورة لكونها مضافا اليها لمضرة (اسقام) جمع  
 سقم بضم السين وسكون القاف وقحهما وهو المرض مضاف  
 اليها لشناعة (الجهالات) وهي مجرورة لكونها مضافا اليها  
 لاسقام والجار مع المجرور متعلق بلفظ (شافية) هي مرفوعة على  
 انها خبر بعد خبر للمبتدأ المذكور وتقدم الجار مع المجرور في القرينتين



على متعلقهما لامر السجع فيكون حاصل المعنى اللهم صل على  
 من كلمة شفاعته كافية في محو ارقام الضلالات وشفافه عن مضرة  
 شناعة اسقام الجهالات وهو سيدنا ومولانا محمد صلى الله تعالى عليه  
 وسلم بقرينة المقام ايضا ولا يخفى لطف عبارة كلمة وعبرة  
 كافية وشفافه حيث ان الكافية والشفافية يبحث فيهما عن الكلمة  
 وهما كتابان لان الحاجب وكذا لا يخفى لطف ذكر شافية بعد  
 ذكر الاسقام حيث ان السقيم يكون صحيحا بالشفاء وكذا لا يخفى  
 لطف ذكر الجهالات بعد ذكر الضلالات حيث ان الجهالات  
 ضلالات وكذا لا يخفى لطف اضافة ارقام الى الضلالات حيث  
 اشار الى كون الضلالات مرقومة محسوبة وكذا لا يخفى لطف  
 اضافة اسقام الى الجهالات حيث اشار الى كون الجهالات  
 اسقاما (وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه) لا يخفى  
 ان هذا القول مستغن عن البيان (قد) للتحقيق (استراح) فعل  
 ماض (من كم) الكمد الحزن المكتوم كذا في المختار والجار مع  
 المجرور متعلق باستراح (الانتهاض) مجرور مضاف اليه لكمد قال  
 في المختار استنهضه لامره كذا امره بالنهوض والنهوض  
 القيام والاستواء (لنقل) الجار مع المجرور متعلق بالانتهاض (هذا  
 الشرح) مجرور مضاف اليه لنقل (من السواد الى البياض) الجار  
 مع المجرور فيهما متعلق بنقل (العبد) مرفوع فاعل استراح (الفقير)  
 مرفوع صفة العبد (عبد) مرفوع على انه عطوف بيان للفظ  
 العبد (الرجن) مجرور مضاف اليه لعبد (ابن محمد الجامي) مرفوع  
 تقديره على انه صفة نسبية لعبد الرجن (وقفه) فعل ومفعول (الله)  
 فاعل وفق (سبحانه) كلمة سبحانه طويلة البيان لا يلبق بهذا  
 المختصر (في وظائف) جمع وظيفة وهي معروفه (عبوديته) مجرورة  
 مضاف اليها الوظائف الجار مع المجرور متعلق بوقفه والضمير المجرور

راجع الى عيد الرجن (للاعراض) بكسر الهمزة وسكون العين  
 المهمل مصدر من باب الافعال الجار مع المجرور متعلق بوقته ايضا  
 (عن مطالبة) الجار مع المجرور متعلق بالاعراض (الاعواض)  
 جمع عوض مجرورة مضاف اليها لمطالبة من قبيل اضافة المصدر  
 الى مفعوله (والاعراض) بفتح الهمزة وسكون الغين المجمة جمع  
 غرض مجرورة معطوفة على مطالبة فيكون حاصل المعنى قد استراح  
 العبد الفقير عبد الرجن الجاهل عن حزن القيام والاستواء لنقل  
 هذا الشرح من السواد الى البياض والمراد من قوله قد استراح الخ  
 بيان ان الشارح من هو وان شرحه لله تعالى لا للاعواض والاعراض  
 ولا يخفى ايضا لطف عبارة السواد والبياض بعد ذكر  
 الانتهاء حيث اشار الى انكده انتهاءه للنقل في النهار والليل جميعا  
 المأخوذين بالاشارة بلفظي السواد والبياض اللهم يرض وجوهنا  
 في الدنيا ولا تجعلنا في الآخرة من اهل الاعراض واحفظنا  
 من شر اهل الاعراض فانك كريم مستغنى عن  
 الاعواض والله اعلم بالصواب  
 واليه المرجع والمآب  
 تمت



وبعد سلطان محمد	وبعد سلطان احمد	وبعد سلطان محمد
سنة ٩٩٢	سنة ٩٧٧	سنة ٩٢٨

وبعد سلطان مراد	وبعد سلطان محمد	وبعد سلطان عثمان
سنة ١٠١١	سنة ٩٩٧	سنة ٩٩٤

وبعد سلطان سليمان	وبعد سلطان محمد	وبعد سلطان ابراهيم
سنة ١٠٠٨	سنة ١٠٤٧	سنة ١٠١٨

وبعد سلطان احمد	وبعد سلطان محمد	وبعد سلطان احمد
سنة ١٠٨٤	سنة ١٠٧٨	سنة ١٠٧١

وبعد سلطان محمد	وبعد سلطان عثمان	وبعد سلطان محمد
سنة ١١٥٤	سنة ١١٤٧	سنة ١١١٢

وبعد سلطان محمد	وبعد سلطان سليم	وبعد سلطان عبدالحميد
سنة ١٢٢٢	سنة ١٢٠٤	سنة ١١٨٩

وبعد سلطان محمد	وبعد سلطان عبدالحميد	وبعد سلطان محمد
سنة ١٢٧٧	سنة ١٢٥٥	سنة ١٢٤٣



تفقد قه ربع ماس

٤٧

٩ ٤ ٠

تفقد قه ربع ماس

١ ١ ٧

١ ١ ٧

١ ١ ٧

٠ ٥ ١

٠ ٤ ٤

١ ١ ٧

٠ ١ ٠

٠ ٩ ٠

٠ ١ ٤

٠ ٤ ٠

٠ ٤ ٠

٠ ٤ ٠

٩ ٧ ٥

٩ ٧ ٥

٩ ٧ ٥

١ ١ ٧

١ ١ ٧

١ ١ ٧

١ ١ ٧

١ ١ ٧

١ ١ ٧

١ ١ ٧

١ ١ ٧

١ ١ ٧

١ ١ ٧

١ ١ ٧

١ ١ ٧

١ ١ ٧

١ ١ ٧

تفقد قه ربع ماس

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

تفقد قه ربع ماس

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠

٩ ٤ ٠



7



Library of



Princeton University.

Princeton University Library



32101 063974578